



التقرير السنوي

قدمه والي بنك المغرب
إلى صاحب الجلالة نصره الله

الوالي

السيد عبد اللطيف الجواهري

المدير العام

السيد عبد اللطيف فوزي

مندوب الحكومة

المجلس

السيد الوالي

السيد المدير العام

السيد عبد اللطيف بلمدني

السيد محمد بنعمور

السيدة مريم بن صالح شقرون

السيد بسيم جاي حكيمي

السيد مصطفى مساوي

السيدة فوزية زعبول

تقرير السنة المالية 2014

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله
من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتم. طبقا للمادة 57 من القانون رقم 76.03 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.38 في 20 شوال 1426 (23 نونبر 2005)، التقرير الخاص بسنة 2014، وهي السنة السادسة والخمسون لعهد الإصدار.

فهرس

iiiiv-i المقدمة

الجزء 1: الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

3	1.1 المحيط الدولي
24	2.1 الإنتاج والطلب
34	3.1 سوق الشغل
42	4.1 التضخم
51	5.1 المالية العمومية
64	6.1 ميزان الأداءات
75	7.1 الأوضاع النقدية
93	8.1 أسواق الأصول
105	9.1 تمويل الاقتصاد

الجزء 2: إنجازات البنك في إطار مهامه

117	1.2 الحكامة والاستراتيجية
129	2.2 السياسة النقدية
139	3.2 تدبير الاحتياطات
139	4.2 الإشراف البنكي
144	5.2 أنظمة ووسائل الأداء
146	6.2 العملة الائتمانية
157	7.2 الموارد وبيئة العمل والإشعاع

الجزء 3: التقرير المالي للبنك

173	1.3 نظرة موجزة عن الوضعية المالية في سنة 2014
178	2.3 القوائم التركيبية
206	3.3 التقرير العام لمراقب الحسابات
208	4.3 مصادقة مجلس البنك

209 الملحقات الإحصائية

265 المحتويات

مولاي،

ظلت وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي في سنة 2014 دون مستوى التطلعات. ففي الاقتصادات المتقدمة. سجل النمو تسارعا طفيفا في الولايات المتحدة. مدعوما بنفقات الاستثمار واستهلاك الأسر. بينما ظل الانتعاش الاقتصادي هشا في منطقة الأورو. لاسيما بفعل ضعف الاستثمار. وقد انعكست هذه التطورات على سوق الشغل. الذي شهد تحسنا ملموسا في الولايات المتحدة بينما بقيت البطالة في منطقة الأورو في مستويات مرتفعة. مع استثناء ملحوظ في ألمانيا. أما في البلدان الصاعدة والنامية. فقد واصل النشاط الاقتصادي فقدان زخمه. مسجلا تباطؤا حادا في كل من روسيا والبرازيل وتراجعا طفيفا في الصين يعزى على وجه الخصوص إلى التدابير التي تم اتخاذها لمعالجة مكامن الضعف في القطاع المالي وتقليص القدرات الإنتاجية المفرطة. وعلى العكس من ذلك. تواصل تسارع وتيرة النمو في الهند. بفضل الإصلاحات الماكرو اقتصادية وتحسن مناخ الأعمال.

في ظل هذه الظروف. واصلت التجارة العالمية نموها بمعدلات أدنى مما كانت عليه قبل الأزمة. مرتفعة بنسبة 3,4%. وموازية مع ذلك. انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 8%. خاصة في اتجاه الولايات المتحدة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. لاسيما روسيا. كما ظل نمو تحويلات المهاجرين معتدلا. إذ بلغ 4,7% في 2014.

وأدى تباطؤ النشاط الاقتصادي في البلدان الصاعدة الرئيسية. إلى جانب وفرة العرض وارتفاع سعر الدولار. إلى تراجع هام في أسعار المواد الطاقية في النصف الثاني من السنة. وقد ساهم هذا الانخفاض. الذي هم أيضا المنتجات غير الطاقية خصوصا الفلاحية منها. في تراجع التضخم العالمي. بحيث انخفض نمو الأسعار إلى 5,1% في البلدان الصاعدة وظل معتدلا على العموم في نسبة 1,4% في الاقتصادات المتقدمة. مع ظهور مخاطر انكماش الأسعار في منطقة الأورو.

في هذا السياق. واصلت البنوك المركزية لأهم الاقتصادات المتقدمة نهج سياسات نقدية تيسيرية. مع توجه نحو فك التزامن بين توجهات السياسة النقدية في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو. فبينما أعلن البنك المركزي الأوروبي في شتنبر عن إطلاق سلسلة من الإجراءات غير التقليدية. قرر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إنهاء برنامجه لإعادة شراء السندات في أكتوبر. مع إبقاء كل منهما على أسعار الفائدة الرئيسية في مستويات متدنية.

وساهمت هذه التوجهات إلى جانب آفاق النمو الإيجابية. خاصة في الولايات المتحدة. في تدني أسعار الفائدة على السندات السيادية وفي تحسن نمو الإقراض البنكي الذي سجل تسارعا ملحوظا في الولايات المتحدة وتراجعا في حدة انكماشه في منطقة الأورو. كما انعكست إيجابا على أسواق البورصة في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية التي حققت أداء جيدا.

وقد كان لكل هذه التطورات تأثير على الاقتصاد الوطني. إذ تميزت السنة ببطء انتعاش النشاط غير الفلاحي وتدهور ملموس في وضعية سوق الشغل. لكن مع تقلص في عجز الميزانية والحساب الجاري.

فبسبب ضعف حيوية قطاع الخدمات والصناعات التحويلية واستمرار تباطؤ قطاع البناء والأشغال العمومية. بلغ نمو الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي 3,1%. مسجلا بذلك نسبة تقل بكثير عن متوسط وتيرته منذ بداية سنوات 2000. وبعد سنة فلاحية استثنائية. انخفضت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 2,5%. مما أدى إلى تراجع نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 4,7% في 2013 إلى 2,4%. ومن المرجح أن يكون ضعف النشاط قد ساهم في الإبقاء على جو من الترقب. حيث تراجع التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت للسنة الثانية على التوالي. موازاة مع ذلك. واصل الاستهلاك النهائي للأسر تباطؤه للسنة الثالثة. مرتفعا بنسبة 3,2% مقابل 5,4% في سنة 2011. وبالتالي. سجل الطلب الداخلي - المحرك التقليدي للنمو - تراجعا هاما في مساهمته في هذا الأخير من 7,3 نقاط إلى 1,2 نقطة مئوية.

في هذا السياق. لم يتجاوز عدد مناصب الشغل التي أحدثها الاقتصاد الوطني 21 000 منصب. وهو ثاني أدنى مستوى تم تسجيله خلال السنوات الأربعة عشر الماضية. فقد شهد القطاع الصناعي فقدان 37 000 منصب. وهو الأكبر من نوعه منذ سنة 2009. وعرف قطاع البناء والأشغال العمومية استقرارا في عدد العاملين بعد سنتين من الانخفاض الملموس. بينما لم يتمكن قطاع الخدمات من إحداث سوى 42 000 منصب شغل. ومن المرجح أن تكون هذه الوضعية قد دفعت جزءا من الساكنة إلى الانسحاب من سوق الشغل. مما أدى إلى تقلص جديد في معدل النشاط قدره 0,3 نقطة. وعلى الرغم من هذا الانخفاض. تفاقم معدل البطالة للعام الثالث على التوالي. مسجلا زيادة ملموسة بمقدار 0,7 نقطة إلى 9,9%. وبلغ هذا المعدل 14,8% في المناطق الحضرية. حيث ظلت فئتا الشباب والنساء الأكثر تضررا من البطالة.

على صعيد المالية العمومية. شهدت سنة 2014 انخفاضا طفيفا في عجز الميزانية إلى 4,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. بعد تحسن مهم في 2013. ويرجع ذلك على مستوى المداخيل إلى التدفقات الهامة من هبات دول مجلس التعاون الخليجي التي بلغت 1,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. بينما لم يتجاوز نمو العائدات الضريبية 1,6% ارتباطا على الخصوص بضعف انتعاش الأنشطة غير الفلاحية. وفي جانب النفقات. وبفعل نظام مقايسة أسعار المواد النفطية. تقلصت تكاليف المقاصة بشكل ملموس من 6,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2012 إلى 3,5% في 2014. في المقابل. ارتفعت كتلة الأجور بمقدار 2,6% وظلت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي مستقرة في 11%. فيما تزايدت نفقات الاستثمار بنسبة 9%. في هذا السياق. واصلت مديونية الخزينة منحها التصاعدي. إذ بلغت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي 63,2% مقابل 46,1% في 2009.

وشهدت وضعية الحسابات الخارجية مزيدا من التحسن. مع تقلص جديد في عجز الحساب الجاري إلى 5,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. لاسيما بفضل انخفاض العجز التجاري والتدفقات الهامة من هبات دول مجلس التعاون الخليجي.

وسجلت الصادرات ارتفاعا بنسبة 7,9% يعكس على الخصوص استمرار الأداء الجيد لصناعة السيارات وارتفاع مبيعات مشتقات الفوسفات. وفي الوقت نفسه. شهدت الواردات استقرارا يغطي تزايدا في مشتريات السلع الغذائية والاستهلاكية وانخفاضا ملموسا في الفاتورة الطاقية وواردات سلع التجهيز.

وعلاوة على ذلك، لم يتجاوز نمو تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 3,6%. بفعل استمرار البطالة في مستويات مرتفعة في أبرز بلدان الاستقبال. وتزايدت عائدات الأسفار بنسبة 2,9% في سياق اتسم بالخوف المرتبطة بانعدام الأمن في بعض بلدان المنطقة. غير أن بلدنا ظل وجهة جذابة للمستثمرين الأجانب. إذ بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة 36,5 مليار درهم. لتقترب بذلك من المستوى الاستثنائي المسجل في سنة 2013. وفي المجموع، ارتفعت الاحتياطيات الدولية الصافية بنسبة 20,3% إلى 180,8 مليار درهم. أي ما يعادل 5 أشهر و8 أيام من واردات السلع والخدمات.

وأدى هذا التزايد في احتياطيات الصرف إلى تسارع ملموس في نمو الكتلة النقدية إلى 6,2%. وفي ما يتعلق بالائتمان البنكي. فقد أفرز التحسن النسبي للطلب وتخفيف شروط الإقراض زيادة في التمويلات المقدمة للقطاع الخاص من 1,3% إلى 3,8%. مع تسجيل ارتفاع في القروض الممنوحة لقطاع الخدمات وانخفاض في تلك الموجهة للأنشطة الصناعية. في المقابل، تدنت القروض الموجهة للشركات المالية بنسبة 12,5%. مما أدى إلى تراجع النمو الإجمالي للائتمان البنكي من 3,9% إلى 2,2%.

في أسواق الأصول. لا تزال وضعية بورصة الدار البيضاء مثيرة للقلق. فعلى الرغم من ارتفاع مؤشرها بنسبة 5,6% بعد ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض. واصلت سيولتها منحها التنازلي وظلت مساهمتها في تمويل الاقتصاد ضئيلة. وعلى العكس من ذلك، تميز سوق الدين بظروف تمويل مواتية اتسمت بتراجع حاد في إصدارات الخزينة وتليين الشروط النقدية. وشهدت أسعار الأصول العقارية انخفاضا طفيفا بنسبة 0,8%. في حين واصل حجم المعاملات ارتفاعه بنسبة 11,9%. بعد 5,5% في المتوسط بين سنتي 2010 و2013.

في هذا السياق. تراجع معدل التضخم من 1,9% في 2013 إلى 0,4%. وهو أدنى مستوى له منذ سنة 1968. لكن هذا الانخفاض يعزى بالأساس إلى تأثير صدمات ظرفية في عرض المواد الغذائية المتقلبة الأسعار. في المقابل. بلغ التضخم الأساسي الذي يعكس التوجه الرئيسي للأسعار 1,2%. وهو مستوى مشابه لما تم تسجيله في 2013. وحافظت أسعار السلع المقننة على وتيرة نموها. مع تسجيل زيادة بنسبة 7% في أسعار الوقود وزيوت التشحيم على الخصوص. التي عرفت تخفيضا تدريجيا لمستوى الدعم عوض تأثيره تراجع الأسعار الدولية.

إن تطور التضخم والتحسين الملحوظ لاحتياطيات الصرف والتحكم النسبي في التوازن المالي قد أتاح للبنك المركزي هامشا كافيا للتحرك من أجل دعم النشاط الاقتصادي. فقد عمل على زيادة تعزيز التوجه التكييفي لسياسته النقدية. بحيث قام بخفض سعر فائده الرئيسي مرتين ليصل إلى 2,5%. وهو أدنى مستوى له على الإطلاق. وأمام استمرار الاحتياجات الهامة من السيولة. قرر بنك المغرب تخفيض نسبة الاحتياطيات الإلزامية من 4% إلى 2%. مع العمل على ملاءمة حجم تدخلاته مع حاجيات البنوك من السيولة.

كما تميزت السنة بتنفيذ البرنامج الجديد لتشجيع التمويل البنكي لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. وقد مكنت هذه الآلية، التي شهدت انخراطا كبيرا من طرف البنوك، من ضخ ما يقرب من 19 مليار درهم، أي 45% من حجم تدخلات البنك إلى نهاية دجنبر 2014. وفي إطار مقارنة تروم القرب من الفاعلين، نظم بنك المغرب بالتعاون مع شركائه الحملة الجهوية الثالثة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. فبالإضافة إلى التظلمات المتكررة المتعلقة على وجه الخصوص بآجال معالجة ملفات القروض وحجم الضمانات المطلوبة، تبين من خلال هذه الحملة استمرار وجود نقص حاد في المعلومات، وهي الإشكالية التي سيساعد على معالجتها المرصد المخصص لهذه الفئة من المقاولات الذي يجري إحداثه حاليا.

وبفضل تنوع أنشطته وجودة نتائجه على الصعيد الدولي، حقق القطاع البنكي أداء مرضيا على العموم رغم الاعتمادات التي خصصها لتغطية مخاطر الائتمان. وعملت البنوك في الوقت نفسه على تقوية قاعدة رأسمالها. بحيث بلغ المعدل المتوسط لنسبة الملاءة والرأس المال الأساسي، اللذين تم حسابهما لأول مرة وفقا لقواعد بازل3، 13,8% و11,6% على التوالي.

ومن أجل تقوية متانة النظام البنكي، واصل بنك المغرب ملاءمة منظومته الرقابية وقواعد الإشراف مع المعايير الدولية. فقد عمل على زيادة تعزيز المعايير التنظيمية ذات الصلة بالحكامة وتدبير المخاطر والمراقبة الداخلية في ضوء التوصيات الأخيرة للجنة بازل في هذا الشأن. كما واصل تدعيم الإشراف على أنشطة المجموعات البنكية المغربية في الخارج، لاسيما عبر تكثيف التنسيق مع السلطات الرقابية في البلدان المضيفة.

في الجانب التشريعي، تميزت السنة بصدور القانون البنكي الجديد الذي يضع الأسس القانونية التي تتيح بروز فاعلين جدد وخدمات مالية جديدة، وبشكل أخص في مجال المالية التشاركية. كما يحدد هذا القانون المهيكّل الإطار المنظم لممارسة الإشراف الاحترازي الكلي مع تعزيز آليات حل الأزمات المتاحة لبنك المغرب. وفي هذا الصدد، مكنت العملية الثانية لمحاكاة الأزمة، التي تم إنجازها بالتعاون مع البنك الدولي، من تأكيد قوة الآليات القانونية والتعاقدية الجديدة التي تم وضعها.

وفي إطار مقارنة طوعية وبالتعاون مع شركائه من القطاعين العام والخاص، أطلق البنك من خلال المؤسسة المغربية للتربية المالية استراتيجية وطنية تتمحور على الخصوص حول وضع برامج توعوية تلائم مختلف الشرائح الاجتماعية. ونظمت المؤسسة في مارس 2014 الدورة الثالثة لأيام المالية لفائدة الشباب، التي استفاد منها 80 000 تلميذ من جميع مناطق المملكة. كما أطلقت حملة تواصلية وتحسيسية لتشجيع الاستفادة من الخدمات المالية. وقد ساهمت هذه الإجراءات التي تندرج في إطار الجهود الرامية إلى تطوير وتعزيز الإدماج المالي في الرفع من نسبة الاستفادة من الخدمات البنكية إلى 64% في نهاية دجنبر 2014.

وفي ما يتعلق بالإشراف على البنيات التحتية للأسواق المالية، واصل بنك المغرب استراتيجيته الهادفة إلى ضمان الملاءمة مع أفضل المعايير الدولية، لاسيما عبر تقوية جانب السلامة للتصدي لتهديدات الجرائم الإلكترونية. كما

منح البنك ترخيصاً لفاعلين دوليين جديدين من أجل مزاولة نشاط توجيه التراخيص ومعالجة ومقاصة تدفقات الأداء الإلكتروني.

مولاي،

تشير كافة هذه التطورات إلى أن الاقتصاد الوطني في سنة 2014 ظل في مستوى نمو منخفض. مع غياب بوادر ملموسة لوجود حيوية شمولية من شأنها خلق الثروة وفرص الشغل. ولا يزال اقتصادنا رهينا بالظروف المناخية. كما أن ما تم إنجازها من تقدم لاستعادة التوازنات قد حقق إلى حد كبير بفضل عوامل ظرفية. وفي ضوء هذه النتائج. من الطبيعي التساؤل عن مدى نجاح الاستراتيجيات القطاعية المتعددة. التي تم إطلاق معظمها منذ أكثر من 5 سنوات. في بلوغ أهدافها وإحداث التضافر والزخم اللازمين لإطلاق تحول هيكلي حقيقي للاقتصاد وتسريع وتيرة النمو.

إن البطء الذي يميز اليوم الدينامية الاقتصادية. على الرغم من الإرادة المعلنة والجهود المبذولة. يسائلنا جميعاً حول مسبباته وانعكاساته على التنمية البشرية. ويعد من الإشكاليات التي أعرب جلالة الملك عن انشغاله بها في خطاب العرش لسنة 2014. وفي هذا الصدد. يعتبر قطاع التربية والتكوين أكثر المجالات التي تبرز فيها بشكل مثير للقلق الفجوة القائمة بين الطموحات والإنجازات الملموسة. فالتدهور المستمر الذي يشهده هذا القطاع يشكل عقبة رئيسية أمام مسار التنمية ككل وواقعا يبعدنا عن الطريق نحو الارتقاء إلى مصاف الدول الصاعدة الذي طالما طمحت إليه بلادنا.

إن فشل مختلف محاولات الإصلاح يستدعي اعتماد أسلوب العلاج بالصدمة حيث يتعين على جميع الأطراف المعنية أن تتجاوز مصالحها الفئوية وتعي أن ما يوجد على المحك اليوم هو مستقبل بلادنا. كما ينبغي أن تتعبأ كافة هذه الأطراف لإجراح الرؤية الجديدة التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. وفي هذا الصدد. يتبين من خلال المستوى المرتفع لنفقات التعليم أن المشكل لا يكمن في توفر الوسائل. بل في انعدام الفعالية والنجاعة الذي يؤدي إلى ضعف مردودية الاستثمار.

ولا يقتصر هذا الضعف على التعليم فقط. بل يهم الاستثمار برمته. إذ بينما تسجل بلادنا أحد أعلى معدلات الاستثمار في العالم. تظل النتائج أقل بكثير من الانتظارات سواء من حيث النمو أو فرص الشغل. فبعد بلوغه 4,8% بين عامي 2000 و2008. تراجع متوسط النمو غير الفلاحي إلى 3,6% بداية من سنة 2009 و3,1% خلال العامين الماضيين. بالإضافة إلى ذلك. لا تزال البطالة مرتفعة في المناطق الحضرية. لاسيما في أوساط الشباب. ولئن كان الجزء المهم المخصص للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية قد يفسر التأخر الطويل في تحصيل عوائد الاستثمار. وجب الإقرار بأنه قد تم الحفاظ على هذا الأخير في مستوى مرتفع منذ ما يزيد على عشر سنوات.

وتهم إشكالية المردودية كذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إذ على الرغم من استفادة المغرب في السنوات الأخيرة من تدفقات مهمة من هذه الاستثمارات. يظل السؤال مطروحا حول مدى مساهمتها في النمو والتشغيل. وفي الوقت نفسه. بدأ تحويل الأرباح إلى الخارج يؤثر بشكل ملموس على ميزان الأداءات. بحيث بلغ في سنة 2014 ما يناهز 15 مليار درهم في حين وصلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 36,5 مليار درهم. وإذا كان من الواضح أن مواصلة تشجيع هذه الاستثمارات أمر ضروري. فإنه يتعين في الوقت نفسه تقييم ما يمنح لها أحيانا من تحفيزات. وذلك بناء على تحليل دقيق لكلفتها وفائدتها للتأكد من مدى إسهامها في تنمية بلدا. ويعتبر الانتعاش الذي يشهده قطاع صناعة السيارات مثلا في هذا الصدد. فعلى الرغم من النجاح الملحوظ الذي يحققه من حيث نمو الصادرات. ما زال تأثيره وإسهامه في الاقتصاد الوطني محدودا بالنظر لضعف معدل اندماجه.

إن جميع هذه المعطيات تؤكد مجددا ضرورة إرساء تقييم للسياسات العمومية. وهي الممارسة التي لا تزال غير متجذرة في نمط التدبير والحكمة ببلدنا.

مولاي.

يستفيد المغرب اليوم من تضافر عدد من العوامل الإيجابية. من أهمها تقلص عجز الميزانية والحساب الجاري واستقطاب تدفقات هامة من الهبات وانخفاض أسعار المواد الطاقية في السوق الدولية. مما يتيح له هامشا مهما لمواصلة الإصلاحات من أجل تسريع وتيرة النمو وخفض البطالة وتحسين الظروف المعيشية للسكان. وما يزيد من توسيع هذا الهامش السمعة التي حظى بها بلدنا في المنطقة كواحة للسلم والديمقراطية بفضل توجهات جلالة الملك. كما أن التقييمات الإيجابية لوكالات التصنيف والمؤسسات الدولية تزيد من تعزيز هذه المكتسبات.

ولذلك. ينبغي تكثيف الجهود لتحويل هذه الفرصة إلى قوة دفع للتنمية ووضع بلدنا على الطريق الذي يرتقي بها إلى مصاف الدول الصاعدة. وفي هذا الصدد. ينبغي إتمام العديد من المشاريع الهيكلية التي يوجد بعضها قيد الإنجاز منذ عدة سنوات. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بإصلاح منظومة العدالة الذي يعتبر أساسيا لتحسين مناخ الأعمال. ولا يزال هذا الورش الأخير يتطلب اهتماما خاصا رغم ما تم إحرازه من تقدم ملموس في السنوات الأخيرة.

وإذا كان القانون التنظيمي المتعلق بالجهات الذي اعتمد مؤخرا يشكل خطوة هامة في اتجاه تعزيز الديمقراطية المحلية وتقليص التفاوتات الترابية. فإن تنفيذه ما زال يواجه إشكالية مثيرة للقلق تتعلق بتجديد النخب. وهي الإشكالية التي ينبغي أن تتصدر قائمة الأولويات بالنسبة لمختلف الأطراف المعنية.

وفي ما يخص سياسة الانفتاح. يتيح التوجه نحو إفريقيا بقيادة أعلى سلطة في البلاد آفاقا واعدة لتعزيز النمو. وبغية الاستفادة من الرصيد السياسي الذي يتمتع به المغرب في هذه المنطقة بفضل المبادرات المتجددة لجلالة الملك.

يتعين على السلطات أن تقوم بتتبع منتظم للتقدم المحرز في مختلف المشاريع والتأكد من تعبئة الموارد البشرية والمالية اللازمة لنجاحها.

ويشكل التطور الذي يشهده القطب المالي للدار البيضاء دعما كبيرا لهذا التوجه القاري. لاسيما وأن هذا القطب قد تمكن في أقل من 5 سنوات من التمويع ضمن أهم المراكز المالية الدولية الواعدة. فقد تقدم ما بين مارس 2014 ومارس 2015 من المرتبة 62 إلى المرتبة 42 في مؤشر المراكز المالية العالمية. كما أن العدد المتزايد من المقاولات والمؤسسات الكبرى التي تزاول نشاطها به. وخاصة اختيار البنك الإفريقي للتنمية لهذا المركز لاحتضان مقر صندوق إفريقيا 50. يمثل خطوة هامة إلى الأمام ينبغي الاستفادة منها لجعل القطب المالي للدار البيضاء حلقة وصل محورية بين إفريقيا وبقية العالم.

ومع ذلك، لا تزال بورصة الدار البيضاء تشكل الحلقة الأضعف في هذا المركز المالي. فاستمرار حالة الركود التي تعيشها، خصوصا في ظل سيولتها المتدنية للغاية ومساهمتها الضعيفة جدا في تمويل الاقتصاد، يظل مصدر قلق للنظام المالي المغربي ككل. ولأجل ذلك، أصبح من الملح أن تتعبأ السلطات المعنية لاستعادة ثقة المستثمرين وإعطاء دفعة قوية لسوق البورصة.

إن هذا الطموح نحو الانفتاح وتعزيز التمويع الإقليمي والدولي للمغرب يتطلب اعتماد سياسة لسعر الصرف أكثر ملاءمة. فبعد تعديل ترجيحات سلة تسعير الدرهم في أبريل 2015 لتعكس بشكل أفضل بنية الأداءات، تعمل السلطات الوصية في الوقت الراهن على تهيئة الظروف المواتية لضمان انتقال تدريجي إلى نظام صرف أكثر مرونة. وذلك بمجرد أن يصبح المحيط الماكرو اقتصادي مناسباً. وسعياً لتحقيق هذا الهدف، بدأ بنك المغرب في ملاءمة إطاره الخاص بالتحليل والتوقعات مع هذا التحول وكذا مع إطار استهداف التضخم كنظام جديد للسياسة النقدية. وعلاوة على ذلك، ينبغي الاستفادة من النجاح الباهر الذي شهدته عملية المساهمة الإبرائية برسم الأصول المملوكة للمقيمين بالخارج. فبالإضافة إلى مساهمته في رفع مداخيل الدولة وتأثيره الإيجابي على الوضعية الخارجية للمغرب، ينبغي أن يكون هذا النجاح مقدمة لمرحلة جديدة في مسار تحرير نظام سعر الصرف.

وفي ما يخص الإصلاح الضريبي، تم تنفيذ العديد من التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية لسنة 2013، لاسيما فرض الضريبة بشكل تدريجي على المستغلات الزراعية وإحداث نظام المقاول الذاتي وضمان الانسجام بين معدلات الضريبة على القيمة المضافة، إلا أن هذه الجهود ينبغي أن تتواصل، وبشكل أخص من حيث تقليص المزايا الضريبية. فإلى جانب ما تفقده الدولة من مداخيل جراء هذه الإعفاءات، تفرز هذه الأخيرة تفاوتات بين القطاعات تضر ببعض محركات النمو.

وهناك مصادر أخرى للهشاشة في المالية العمومية يتعين إيلاؤها اهتماما خاصا، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بكتلة الأجور التي ما فتئت تتزايد بوتيرة مرتفعة، فمنذ عملية المغادرة الطوعية في سنة 2005، بلغ المعدل السنوي

لنمو كتلة الأجور 1,6% في المتوسط. مما يعكس بالإضافة إلى الزيادة في عدد الموظفين ارتفاع الأجر الصافي المتوسط بنسبة 4,7% بالقيمة الاسمية و3% بالقيمة الحقيقية.

وما لا شك فيه أن إصلاح صناديق التقاعد، لاسيما الصندوق المغربي للتقاعد الذي دخل مرحلة العجز، يعتبر أحد الأوراش الأكثر استعجالا الذي بات من الضروري الشروع في تنفيذه في أقرب الآجال.

ويتعين كذلك توظيف هوامش التحرك التي يمكن أن يتوفر عليها بلدنا لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، خصوصا الآليات التي تم إحداثها مثل التأمين الإجباري عن المرض ونظام المساعدة الطبية لفائدة الأشخاص المعوزين وبرنامج تيسير والدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشّة. إلا أن ضمان استمرارية بعض هذه الآليات على المدى الطويل يتطلب تحسين حكومتها وتحقيق قدر أكبر من الفعالية في تعبئة وإدارة الموارد.

وأخيرا، فإن الوضعية المقلقة للتشغيل ببلادنا، خاصة وأن حوالي أربعة من بين كل عشرة شبان في الوسط الحضري يعانون من البطالة، تثير إشكالية قدرة نموذجنا التنموي على حسن استغلال ثمار التحول الديموغرافي الذي تشهده بلادنا، وتطرح هذه الوضعية كذلك مسألة مدى ملاءمة القوانين المنظمة للتشغل، والتي تتميز على الخصوص بجمود حاد لا يشجع على التوظيف، وفي هذا الصدد، يتعين المضي قدما للمصادقة على مشروع القانون التنظيمي المتعلق بشروط ممارسة الحق في الإضراب. ومن الضروري أيضا أن ينصب التفكير الجاري حاليا في إطار إعداد الاستراتيجية الوطنية الجديدة في مجال التشغيل حول إيجاد الحلول المناسبة لهذا المشكل البنيوي.

مولاي،

إن إجاز الإصلاحات الهيكلية الضرورية والحرص على تنفيذها في آجال مناسبة وإجراء تقييم منتظم للقرارات والاختيارات المعتمدة هو السبيل الوحيد لتمكين بلادنا من حشد الطاقات اللازمة لخلق الزخم الذي نحتاجه لتحقيق نقلة نوعية في مسار التنمية. وسيكون بإمكان بلادنا إذاك، بعد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أن تشرع بكل ثقة في تنفيذ البرنامج الجديد لأهداف التنمية المستدامة الذي سيتم اعتماده في قمة الأمم المتحدة المزمع عقدها في شتنبر المقبل. ولا شك أن الدعوة التي أطلقها جلالة الملك للتفكير في الرأسمال غير المادي ستسهم بشكل كبير في رفع هذا التحدي الجديد وستمكن، كما دعا إلى ذلك صاحب الجلالة، من اعتماد هذا الرأسمال كمعيار أساسي عند إعداد السياسات العمومية من أجل إعادة توزيع ثروات البلاد على نحو أكثر إنصافا.

عبد اللطيف الجواهري

الرباط، يونيو 2015

الجزء 1

الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية



1.1 المحيط الدولي

ظل النشاط الاقتصادي العالمي في سنة 2014 دون مستوى التوقعات. حيث سجل معدل النمو ركودا في نسبة 3,4%. وتغطي هذه النسبة تحسنا نسبيا في الاقتصادات المتقدمة وتباطؤا في البلدان الصاعدة والنامية. فبفضل الطلب الداخلي على وجه الخصوص. تسارعت وتيرة النمو في الولايات المتحدة من 2,2% إلى 2,4% وفي المملكة المتحدة من 1,7% إلى 2,6%. فيما ارتفعت إلى 0,9% في منطقة الأورو بعد سنتين من الانكماش الاقتصادي. وبالمقابل. تراجع الناتج الداخلي الإجمالي لليابان بشكل طفيف بنسبة 0,1% بعد ارتفاعه بنسبة 1,6% في 2013. وفي ما يتعلق بأبرز الاقتصادات الصاعدة. واصل النشاط الاقتصادي الصيني فقدان حيويته وسجلت روسيا والبرازيل تباطؤا ملحوظا مقابل تسارع النمو في الهند.

وتحسن أوضاع سوق الشغل في معظم البلدان المتقدمة وإن بوتيرات متباينة. فقد بلغ معدل البطالة 6,2% في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. متراجعا بواقع 1,2 و 1,4 نقطة مئوية على التوالي. ورغم تقلصه في منطقة الأورو. فقد ظل في مستوى مرتفع بلغ عموما 11,6%. فيما شكلت ألمانيا الاستثناء حيث بلغ معدل البطالة فيها 5%. منخفضا بواقع 0,2 نقطة. وفي أبرز الاقتصادات الصاعدة. ظلت البطالة مستقرة في الصين وتراجعت في البرازيل وروسيا.

وسجلت أسعار السلع الأساسية انخفاضا في الجمل. إذ تراجعت أسعار المواد الطاقية بنسبة 7,2%. نتيجة تباطؤ النمو ووفرة العرض. والمواد غير الطاقية بنسبة 4,6%. نظرا بالأساس لانخفاض أسعار المواد الفلاحية.

في ظل هذه الظروف. تراجع معدل التضخم في العالم إلى 3,5%. فقد استقر في 1,4% في البلدان المتقدمة. مع ظهور بعض مخاطر انكماش الأسعار في منطقة الأورو التي بلغ فيها التضخم 0,4%. وفي البلدان الصاعدة والنامية. تراجع التضخم من 5,9% إلى 5,1%. مع تسجيل انخفاض ملموس في الهند من 10% إلى 6%.

وكانت لهذه التطورات تداعيات على التجارة العالمية التي تباطأ نمو حجمها بشكل طفيف من 3,5% إلى 3,4%. مع تسجيل تباطؤ على الخصوص في نمو واردات البلدان الصاعدة والنامية. وعرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدورها انخفاضا بنسبة 8% شمل على الخصوص الولايات المتحدة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

واتسمت الأوضاع المالية في البلدان المتقدمة بالأداء الجيد لأسواق البورصة وانخفاض أسعار الفائدة على السندات السيادية. نتيجة الأفاق الإيجابية للوضع الاقتصادي ومواصلة نهج سياسات نقدية توسعية. وساهمت هذه

العوامل أيضا في تحسن النشاط الائتماني، الذي سجل تسارعا ملحوظا في الولايات المتحدة وتقلصا في حدة انكماشه في منطقة الأورو. وعلى النقيض من ذلك، سجلت الاقتصادات الصاعدة تراجعا في مؤشرات البورصة وانخفاضا في قيمة عملاتها، متأثرة بتباطؤ نموها الاقتصادي واحتمالات عودة السياسة النقدية في الولايات المتحدة إلى مسارها الطبيعي.

1.1.1 النمو الاقتصادي

في سنة 2014، استقر نمو الاقتصاد العالمي في 3,4% للسنة الثانية على التوالي، حيث انتقل من 1,4% إلى 1,8% في البلدان المتقدمة وتباطأ من 5% إلى 4,6% في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

جدول 1.1.1 : تطور النمو العالمي (%)

2014	2013	2012	2011	2010	
3,4	3,4	3,4	4,2	5,4	العالم
1,8	1,4	1,2	1,7	3,1	الاقتصادات المتقدمة
2,4	2,2	2,3	1,6	2,5	الولايات المتحدة
0,9	-0,5	-0,8	1,6	2,0	منطقة الأورو
1,6	0,2	0,6	3,7	3,9	ألمانيا
0,4	0,3	0,3	2,1	2,0	فرنسا
-0,4	-1,7	-2,8	0,6	1,7	إيطاليا
1,4	-1,2	-2,1	-0,6	0,0	إسبانيا
2,6	1,7	0,7	1,6	1,9	المملكة المتحدة
-0,1	1,6	1,8	-0,5	4,7	اليابان
4,6	5,0	5,2	6,2	7,4	الاقتصادات الصاعدة والنامية
6,8	7,0	6,8	7,7	9,6	البلدان الصاعدة والنامية الآسيوية
7,4	7,8	7,8	9,3	10,4	الصين
7,2	6,9	5,1	6,6	10,3	الهند
1,3	2,9	3,1	4,9	6,1	بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
0,1	2,7	1,8	3,9	7,6	البرازيل
2,1	1,4	4	4	5,1	المكسيك
1,0	2,2	3,4	4,8	4,6	رابطة الدول المستقلة
0,6	1,3	3,4	4,3	4,5	روسيا
2,8	2,9	1,3	5,4	4,8	البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا
2,9	4,1	2,1	8,8	9,2	تركيا
5,0	5,2	4,2	5,0	6,7	إفريقيا جنوب الصحراء
1,5	2,2	2,2	3,2	3,0	جنوب إفريقيا
2,4	2,3	4,9	4,5	5,1	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي

وفي الولايات المتحدة، تسارعت وتيرة النمو من 2,2% إلى 2,4% بفعل تحسن الاستثمار من 2,7% إلى 3,9% ونفقات استهلاك الأسر من 2,4% إلى 2,5% وارتفاع نفقات الاستهلاك العمومي بنسبة 0,4% بعد انخفاضها بنسبة 1,3%.

في منطقة الأورو، ورغم نهج سياسة نقدية توسعية وسياسة مالية أقل تشديدا، ظل النشاط الاقتصادي هشاً على العموم (الإطار 1.1.1). فبعد سنتين من الانكماش، لم يتجاوز نمو الناتج الداخلي الإجمالي نسبة 0,9%. لاسيما بفعل ضعف الاستثمار الذي بلغت وتيرة نموه 1% بعد انخفاض بنسبة 2,5%. وعلى وجه الخصوص، بلغ النمو في فرنسا 0,4% مقابل 0,3%. بينما تراجعت حدة انكماش نمو الناتج الداخلي الإجمالي في إيطاليا من 1,7% إلى 0,4%. وعلى العكس من ذلك وبفعل تحسن الاستثمار، انتعش النمو في ألمانيا من 0,2% إلى 1,6% وسجلت إسبانيا أول نمو إيجابي لها منذ سنة 2009، حيث بلغ 1,4%.

إطار 1.1.1: بطء التعافي الاقتصادي في منطقة الأورو

بخلاف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اللتين تقوى نشاطهما الاقتصادي في سنة 2014، ظلت منطقة الأورو تعاني من ضعف النمو، مصحوبا بنسبة تضخم جد متدنية ومعدل بطالة مرتفع.

رسم بياني 1.1.1.1: تطور النمو الاقتصادي (%)



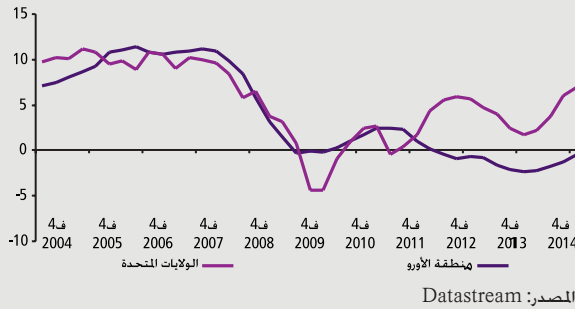
المصدر: Datastream

بعد انتعاشه في سنة 2010، تدهور النشاط الاقتصادي من جديد في منطقة الأورو. وزادت من حدة ذلك التدهور السياسات المالية التقييدية التي اتبعتها بلدان المنطقة لمواجهة أزمة الديون السيادية. فبعد تباطؤ في 2011، سجل النمو نسبا سلبية ما بين الفصل الأول 2012 والفصل الثالث 2013، وإذا كان الناتج الداخلي الإجمالي قد عاود النمو بنسب إيجابية ابتداء من الفصل الأخير من 2013، إلا أن هذا الانتعاش ظل بطيئا بحكم تظافر العديد من العوامل. من أهمها:

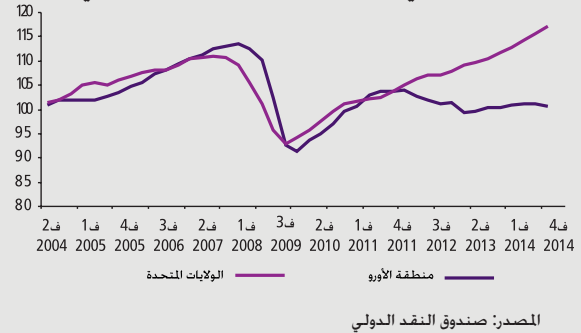
- تباطؤ النمو الممكن تحقيقه نتيجة ضعف الاستثمار؛
- ضعف التنافسية من حيث التكلفة بالنسبة لبلدان المنطقة، مما يعيق تحفيز الإنتاج الصناعي والاستثمار المنتج. فرغم تراجع النشاط الاقتصادي، تظل تكاليف الأجور وأسعار الطاقة مرتفعة في منطقة الأورو؛

- اقتصار التعديلات التي أدخلت على ميزانيات دول المنطقة بشكل رئيسي على تقليص الاستثمار العمومي ورفع الضغط الضريبي على المقاولات. مما أدى إلى انخفاض ملموس في كل من الاستثمارات الخاصة والطلب:
- ضعف فعالية آليات توصيل السياسة النقدية. كما يدل على ذلك انكماش القروض البنكية الذي انعكس سلبا على الطلب الداخلي.

رسم بياني 3.1.1.1 : تطور الائتمان



رسم بياني 2.1.1.1 : تطور الإنتاج الصناعي



وتعزز النمو في المملكة المتحدة بشكل ملموس. مدفوعا على الخصوص بنمو الاستثمار. حيث انتقل من 1,7% إلى 2,6%. محققا بذلك أسرع وتيرة منذ 2007. بالمقابل. سجل الناتج الداخلي الإجمالي في اليابان انكماشاً طفيفاً بلغ 0,1% مقابل ارتفاع بنسبة 1,6%. نتيجة تراجع الاستهلاك بعد رفع الضريبة على القيمة المضافة.

وفي البلدان الصاعدة الرئيسية. تباطأ النمو في الصين من 7,8% إلى 7,4% نتيجة على الخصوص إلى فقدان القطاع العقاري لحيويته. أما في البرازيل. وبعد ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 2,7% في 2013. فقد سجل النمو شبه ركود ليعكس تباطؤ استهلاك الأسر وضعف الاستثمار. أيضا. تباطأ النمو الاقتصادي في روسيا من 1,3% إلى 0,6%. نتيجة النزاع الدائر في أوكرانيا وتقهقر أسعار النفط. بالمقابل. تعزز النمو في الهند من 6,9% إلى 7,2%. مدعوما بالإصلاحات الماكرو اقتصادية الأخيرة وتحسن مناخ الأعمال.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء. تدنى نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 5,2% إلى 5%. وهو ما يعزى على الخصوص إلى تباطؤ النمو من 2,2% إلى 1,5% في جنوب إفريقيا. البلد الذي يعاني من اضطرابات اجتماعية إلى جانب انقطاعات متكررة في التيار الكهربائي. ومن 7,3% إلى 4,2% في غانا. نتيجة تراجع أسعار السلع الأساسية. وبالمقابل. تحسن النمو في نيجيريا من 5,4% إلى 6,3% بفعل الأداء الجيد للقطاعات غير النفطية.

ورغم النزاعات الجيوسياسية وانخفاض أسعار النفط. تحسنت نسبة النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 2,3% إلى 2,4%. مع تسجيل تطورات متباينة من بلد لآخر. وعلى الخصوص. تسارعت وتيرة النمو

من 2,7% إلى 3,6% في المملكة العربية السعودية. ومن 2,8% إلى 4,1% في الجزائر. فيما سجلت شبه ركود في 2,2% في مصر و2,3% في تونس. وتباطأت في الإمارات العربية المتحدة من 5,2% إلى 3,6%.

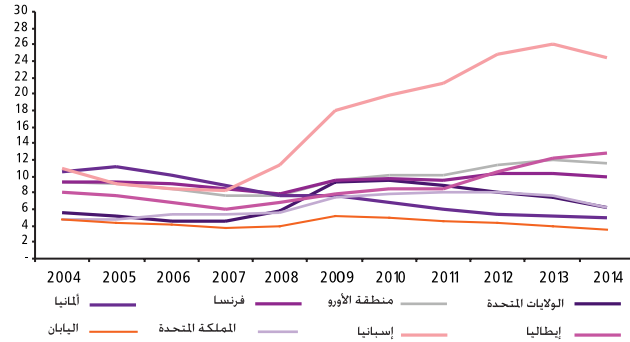
2.1.1 سوق الشغل

على صعيد أسواق الشغل، انخفض إجمالاً معدل البطالة في البلدان المتقدمة. فقد أدى تعزيز الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى تقليص معدل البطالة من 7,4% إلى 6,2% مع خلق مناصب شغل صافية بلغت مستويات غير مسبوقه منذ 15 عاماً. ناهزت 3 ملايين منصب شغل مقابل 2,3 مليون منصب في 2013. وتحسنت وضعية التشغيل أيضاً في المملكة المتحدة بتراجع معدل البطالة بواقع 1,4 نقطة إلى 6,2% وفي اليابان التي سجلت أدنى معدل للبطالة منذ سنة 2007، أي 3,6% بدلا من 4% سنة من قبل. وذلك رغم التراجع الطفيف لنمو الناتج الداخلي الإجمالي.

جدول 2.1.1: تطور نسبة البطالة بالنسبة المئوية

2014	2013	2012	2011	2010	
البلدان المتقدمة					
6,2	7,4	8,1	8,9	9,6	الولايات المتحدة
11,6	12,0	11,3	10,1	10,1	منطقة الأورو
5,0	5,2	5,4	5,9	6,9	ألمانيا
10,2	10,3	9,8	9,2	9,3	فرنسا
12,8	12,2	10,6	8,4	8,4	إيطاليا
24,5	26,1	24,8	21,4	19,9	إسبانيا
6,2	7,6	8,0	8,1	7,9	المملكة المتحدة
3,6	4,0	4,3	4,6	5,0	اليابان
البلدان الصاعدة					
5,1	5,5	5,5	6,5	7,3	روسيا
4,1	4,1	4,1	4,1	4,1	الصين
4,8	5,4	5,5	6,0	6,8	البرازيل

رسم بياني 1.1.1: تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة



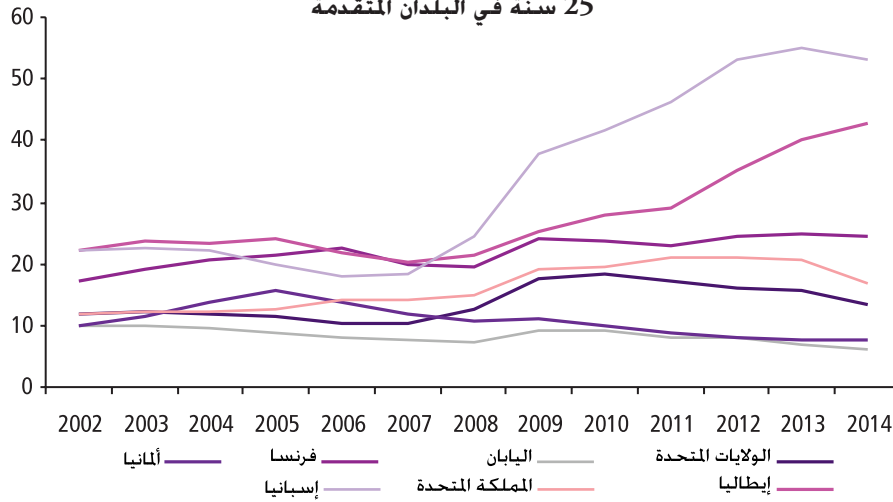
المصدر: صندوق النقد الدولي

وفي منطقة الأورو، انعكس بطء التعافي الاقتصادي على سوق الشغل، حيث ظل معدل البطالة في مستويات عليا، مع تسجيل تطورات متباينة من بلد لآخر. وإجمالاً، بلغ معدل البطالة 11,6% مقابل 12% في 2013. مع تسجيل تراجع في ألمانيا من 5,2% إلى 5% وفي فرنسا من 10,3% إلى 10,2%. أما في البلدان الطرفية في منطقة الأورو، وباستثناء إيطاليا التي ارتفع فيها معدل البطالة إلى 12,8% مقابل 12,2% في 2013، فقد انخفض هذا المعدل في إسبانيا من 26,1% إلى 24,5% وفي البرتغال من 16,2% إلى 13,9%. وفي البلدان الصاعدة والنامية، ظل معدل البطالة مستقرًا في 4,1% في الصين، وانخفض من 5,4% إلى 4,8% في البرازيل، ومن 5,5% إلى 5,1% في روسيا وبلغ 25,1% مقابل 24,7% في جنوب إفريقيا. أما في منطقة

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد ارتفع من 9,8% إلى 10,6% في الجزائر ومن 13% إلى 13,4% في مصر. فيما ظل مستقرا في 15,3% في تونس. وفيما يتعلق بالبطالة لدى الشباب بوجه خاص. فقد انخفضت إجمالا في معظم البلدان المتقدمة. وإن ظلت في مستويات عالية. وقد تراجعت من 16,2% إلى 15,5% في الولايات المتحدة. ومن 20,5% إلى 16,9% في المملكة المتحدة ومن 24,8% إلى 24,3% في فرنسا. ولا تزال البلدان الطرفية في منطقة الأورو تسجل المعدلات الأعلى بواقع 53,2% في إسبانيا و42,7% في إيطاليا. وبالمقابل. سجلت أضعف المعدلات في اليابان بنسبة 6,3% وألمانيا بنسبة 7,7%.

رسم بياني 2.1.1 : تطور نسبة بطالة الشباب الأقل من

25 سنة في البلدان المتقدمة

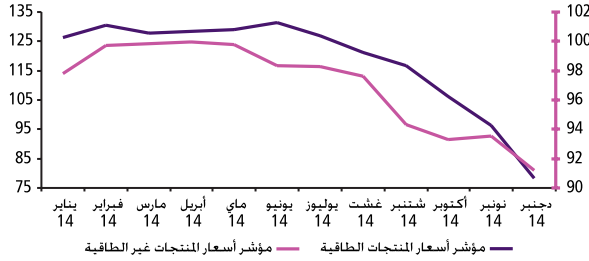


المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي EUROSTAT

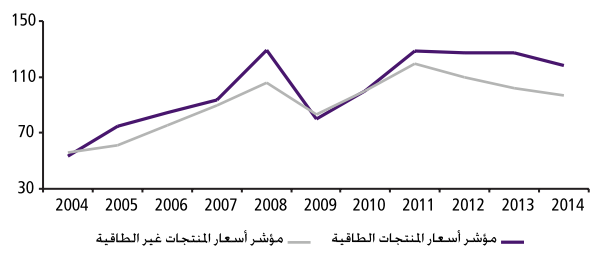
3.1.1 أسواق السلع الأساسية

سجلت أسعار السلع الأساسية تراجعا على العموم في سنة 2014. لاسيما خلال الأشهر الأخيرة من السنة. ويعزى هذا التطور إلى تباطؤ الطلب الموجه من لدن أبرز البلدان الصاعدة. ووفرة العرض من النفط إضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار.

رسم بياني 4.1.1 : التطور الشهري لمؤشرات أسعار السلع الأساسية (2014)



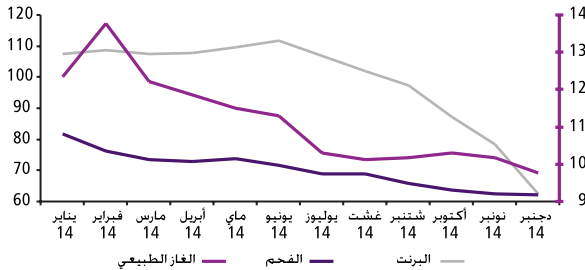
رسم بياني 3.1.1 : التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية



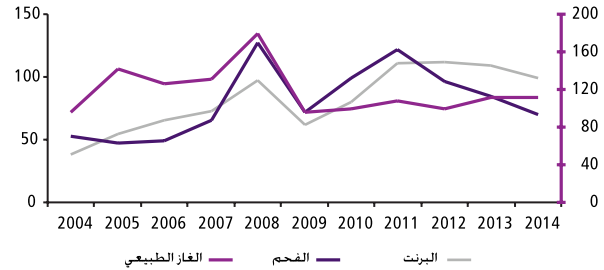
المصدر: البنك الدولي

وبعد تراجع طفيف بلغ 0,1% في 2013، سجلت أسعار المواد الطاقية انخفاضا ملموسا بنسبة 7,2% ارتباطا بتدني أسعار النفط بنسبة 7,5% (الإطار 2.1.1) والفحم الحجري بنسبة 17,1% نتيجة الفائض في العرض. كما تراجع سعر الغاز الطبيعي بنسبة 0,5% وهي النسبة التي تنطوي على تزايد في سعره بنسبة 17,2% في الولايات المتحدة وانخفاضا بنسبة 14,7% في أوروبا.

رسم بياني 6.1.1 : التطور الشهري لأسعار المواد الطاقية (2014)



رسم بياني 5.1.1 : التطور السنوي لأسعار المواد الطاقية

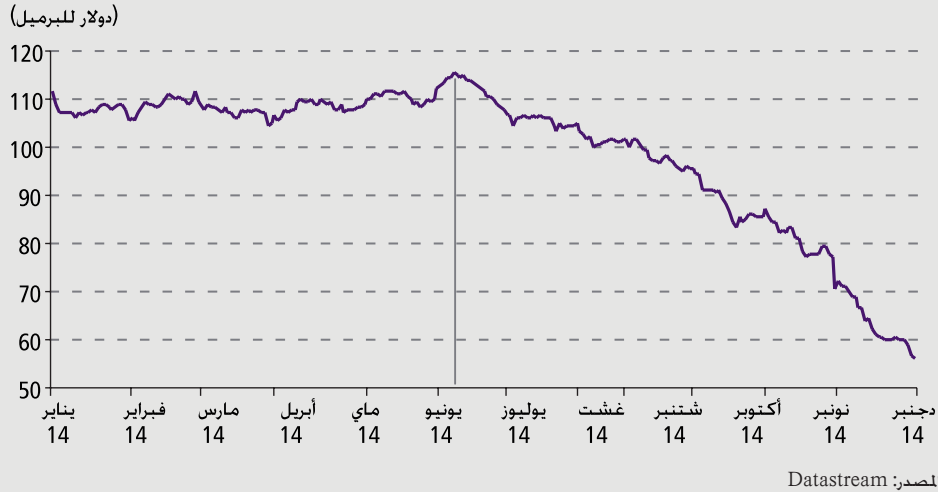


المصدر: البنك الدولي

إطار 2.1.1: : تطور أسعار النفط في 2014

يظهر تطور أسعار النفط في سنة 2014 مرحلتين مستقلتين. تميز النصف الأول من السنة بارتفاع الأسعار حيث بلغت في المتوسط 109,1 دولار لبرميل البرنت فيما بلغ أعلاها 115,5 دولار في 19 يونيو. ويعزى هذا التطور بصفة خاصة إلى استمرار الضغوط الجيوسياسية في ليبيا وجنوب السودان. وكذا المخاوف المرتبطة بتداعيات الأوضاع في أوكرانيا.

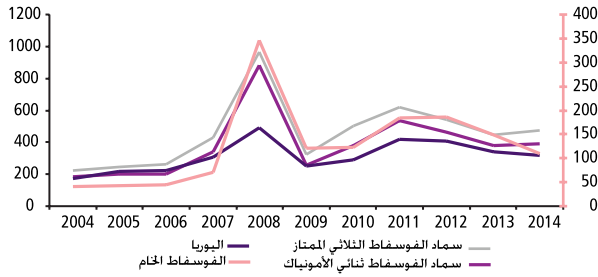
رسم بياني 1.2.1.1 : التغير اليومي لسعر البرنت في 2014



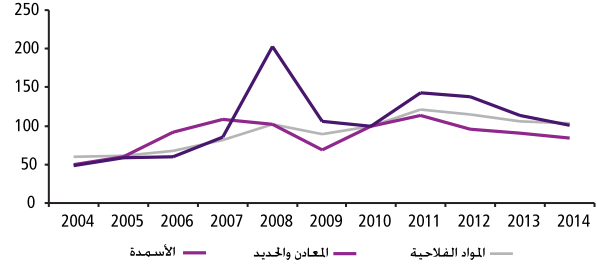
أما خلال النصف الثاني من السنة، فقد اتجهت الأسعار نحو الانخفاض، ليصل متوسطها إلى 89,6 دولار للبرميل، ويسجل أقل سعر له في 55,8 دولار بتاريخ 31 دجنبر، وهو الأدنى خلال السنوات الخمس الأخيرة. ويعزى هذا التراجع الكبير إلى ضعف الطلب العالمي في سياق تباطؤ النمو الاقتصادي لأبرز البلدان الصاعدة ووفرة العرض واتخاذ منظمة الدول المصدرة للنفط قرار الإبقاء على مستوى الإنتاج دون تغيير، وكذا ارتفاع قيمة الدولار. وفيما يتعلق بالآفاق المستقبلية، تشير توقعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى استمرار الأسعار في مستويات منخفضة نسبيا على المدى الطويل والمتوسط.

وفيما يتعلق بالمنتجات غير الطاقية، فقد سجلت أسعارها في المجمل تراجعا بنسبة 4,6%. وعلى الخصوص، انخفضت أسعار مواد التعدين والمعادن بنسبة 6,6%. نتيجة بشكل رئيسي لتباطؤ الطلب الصادر عن الصين الذي يمثل أكثر من نصف الاستهلاك العالمي. وحسب المنتجات، تقلصت أسعار الحديد بنسبة 28,4%، والنحاس بنسبة 6,4% والرصاص بنسبة 2,1%. أيضا، سجلت أسعار المنتجات الفلاحية انخفاضا بنسبة 3,4%، وهو ما يعزى بالأساس لتحسن الإنتاج والآفاق الجيدة للعرض. وبلغ هذا الانخفاض 32% بالنسبة للشعير، و25,6% للذرة و14% لزيت الصوجا، من ناحية أخرى، وبفعل تراجع أسعار الغاز الطبيعي، تدنت أثمان الأسمدة بنسبة 11,6%. مع تفهقر أسعار الفوسفات الخام بنسبة 25,6% إلى 110,2 دولار للطن، وأسعار اليوريا بنسبة 7%. بالمقابل، ارتفعت الأسعار بنسبة 6,2% بالنسبة لسماط الفوسفات ثنائي الأمونياك و1,6% بالنسبة لسماط الفوسفات الثلاثي الممتاز.

رسم بياني 8.1.1 : تطور أسعار الفوسفات ومشتقاته
(دولار/ طن)



رسم بياني 7.1.1 : تطور مؤشرات أسعار المنتجات غير
الطاقية



المصدر: البنك الدولي

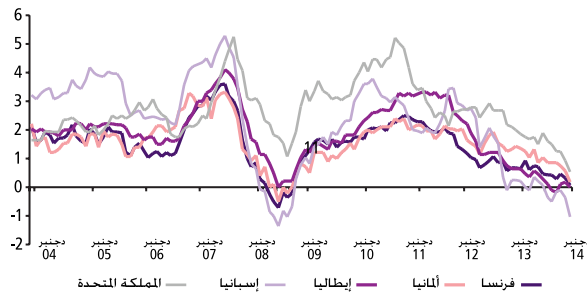
بموازاة ذلك، واصلت أسعار المعادن النفيسة انخفاضها الذي بدأ السنة الماضية بنسبة 12,1%. ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض نمو الطلب على هذه المعادن من لدن الصين والهند. وبوجه خاص، تقلص سعر أونصة الذهب بنسبة 10,3% إلى 1265,6 دولار، وسعر الفضة بنسبة 20% إلى 19,1 دولار والبلاتين بنسبة 7% إلى 1383,6 دولار.

4.1.1 تطور التضخم

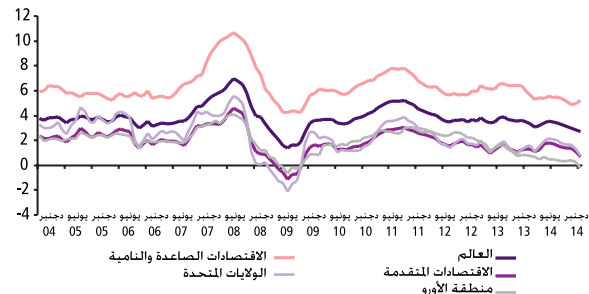
في سنة 2014، تدنت نسبة التضخم من 3,9% إلى 3,5% على الصعيد العالمي، مع تراجعها من 5,9% إلى 5,1% في الاقتصادات الصاعدة والنامية واستقرارها في 1,4% في البلدان المتقدمة. وسجلت نمواً طفيفاً من 1,5% إلى 1,6% في الولايات المتحدة وتسارعاً قوياً من 0,4% إلى 2,7% في اليابان. نتيجة رفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة، بالمقابل، في منطقة الأورو، واصلت نسبة التضخم تراجعها، حيث بلغت 0,4% بدلاً من 1,3% في 2013، فيما أثار التراجع الملموس للأسعار خلال الأشهر الأخيرة المخاوف بشأن مخاطر انكماش الأسعار. وسجل التضخم تراجعاً في معظم البلدان الأوروبية الشريكة للمغرب، حيث انخفض من 2,6% إلى 1,5% في المملكة المتحدة، ومن 1,6% إلى 0,8% في ألمانيا، ومن 1,3% إلى 0,2% في إيطاليا ومن 1% إلى 0,6% في فرنسا. وسجلت إسبانيا بدورها تراجعاً في الأسعار بنسبة 0,2% بعد ارتفاعها بنسبة 1,5% سنة من قبل. نظراً على الخصوص لسياسة الاعتدال في الأجور المتبعة منذ سنة 2012.

وفيما يتعلق بالبلدان الصاعدة والنامية. تراجعت نسبة التضخم من 2,6% إلى 2% في الصين ومن 10% إلى 6% في الهند وسجلت نموا طفيفا من 6,2% إلى 6,3% في البرازيل. أما في روسيا. فارتفعت نسبة التضخم بنسبة 7,8%. مقابل 6,8% في السنة الماضية. متأثرة على الخصوص بالضغوط المرتبطة بالأزمة في أوكرانيا.

رسم بياني 10.1.1: تطور التضخم لدى أبرز الشركاء الأوروبيين للمغرب



رسم بياني 9.1.1: تطور التضخم في العالم



المصدر: الإحصائيات المالية الدولية.

جدول 3.1.1: تطور التضخم عبر العالم (بالنسبة المئوية)

2014	2013	2012	2011	2010	
3,5	3,9	4,2	5,2	3,9	العالم
1,4	1,4	2,0	2,7	1,5	البلدان المتقدمة
1,6	1,5	2,1	3,1	1,6	الولايات المتحدة
0,4	1,3	2,5	2,7	1,6	منطقة الأورو
0,8	1,6	2,1	2,5	1,2	ألمانيا
0,6	1,0	2,2	2,3	1,7	فرنسا
0,2	1,3	3,3	2,9	1,6	إيطاليا
-0,2	1,5	2,4	3,1	2,0	إسبانيا
1,5	2,6	2,8	4,5	3,3	المملكة المتحدة
2,7	0,4	0,0	-0,3	-0,7	اليابان
5,1	5,9	6,1	7,3	5,9	البلدان الصاعدة والنامية
7,8	6,8	5,1	8,4	6,9	روسيا
2,0	2,6	2,6	5,4	3,3	الصين
6,0	10,0	10,2	9,4	9,5	الهند
6,3	6,2	5,4	6,6	5,0	البرازيل
6,5	9,3	9,7	8,7	6,2	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

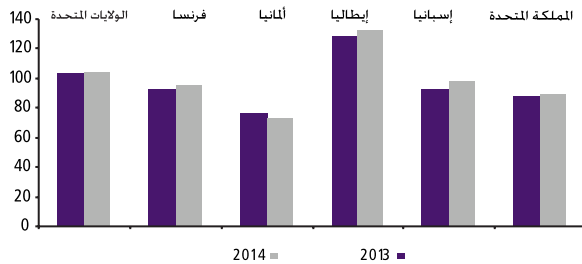
المصدر: صندوق النقد الدولي.

5.1.1 المالية العمومية

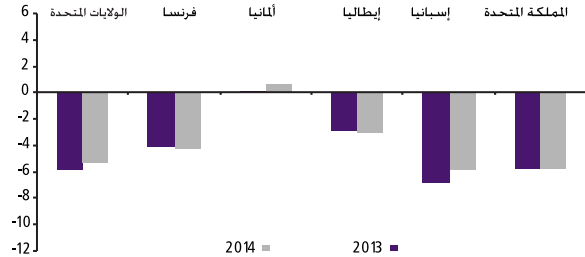
استمرت في سنة 2014 عملية تصحيح أوضاع المالية العمومية التي بدأت في 2011 في معظم البلدان المتقدمة مع توجه نحو اتباع سياسات أقل تقييدية. وأدت هذه الجهود التي شجعها التحسن النسبي للنشاط الاقتصادي إلى تقليص عجوزات الميزانية. هكذا، انتقل العجز من 5,8% إلى 5,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في الولايات المتحدة. ومن 8,5% إلى 7,7% في اليابان ومن 2,9% إلى 2,7% في منطقة الأورو. وفي أبرز البلدان الشريكة، تراجع العجز من 6,8% إلى 5,8% في إسبانيا. فيما تفاقم من 4,1% إلى 4,2% في فرنسا. ومن 2,9% إلى 3% في إيطاليا وظل مستقرا في 5,7% في المملكة المتحدة. وتحسن مرة أخرى فائض الميزانية المسجل منذ سنة 2012 في ألمانيا ليصل إلى 0,6% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفي ظل هذه الظروف، سجل الدين العمومي ارتفاعات جديدة. حيث انتقل من 103,4% إلى 104,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في الولايات المتحدة ومن 93,4% إلى 94,0% في منطقة الأورو. وتزايد من 92,4% إلى 95,1% في فرنسا. ومن 92,1% إلى 97,7% في إسبانيا. ومن 128,6% إلى 132,1% في إيطاليا ومن 87,3% إلى 89,5% في المملكة المتحدة. بالمقابل، شكلت ألمانيا الاستثناء. حيث انخفض دينها العمومي مجدداً إلى 73,1% من الناتج الداخلي الإجمالي بعد بلوغه 76,9% في 2013 و79% في 2012.

رسم بياني 12.1.1 : تطور الدين العمومي (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)



رسم بياني 11.1.1 : تطور رصيد الميزانية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي

وفي البلدان الصاعدة، تم الحفاظ على أرصدة الميزانية ونسب الدين العمومي في مستويات قابلة للاستدامة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. ففي الصين، ظل عجز الميزانية مستقرا في 1,1% من الناتج الداخلي الإجمالي فيما ارتفعت المديونية بشكل طفيف من 39,4% إلى 41,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. كما ظل العجز

مستقرا في الهند في 7,2% من الناتج الداخلي الإجمالي فيما تقلص الدين العمومي من 65,5% إلى 65%. وبالمقابل. ارتفع العجز في البرازيل من 3,1% إلى 6,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. مع تزايد نسبة الاستدانة من 62,2% إلى 65,2%. أما في روسيا. فقد انخفض العجز من 1,3% إلى 1,2%. بينما ارتفع الدين العمومي مع استمراره في مستويات متدنية نسبيا. أي 17,9% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. انتقل رصيد الميزانية إجمالا من فائض بلغ 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى عجز بنسبة 0,2% مع تزايد الدين العمومي من 25,5% إلى 26,8%. وعلى الخصوص. ورغم تراجع العجز بواقع 0,5 نقطة في مصر. إلا أنه يظل في مستويات عالية إذ يصل إلى 13,6%. فيما تدهورت نسبة المديونية بواقع 1,5 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 90,5%. وانخفض العجز في تونس من 6,0% إلى 3,5%. فيما ارتفع الدين العمومي من 44,8% إلى 47,5%.

6.1.1 الحسابات الخارجية

سجلت وتيرة نمو التجارة العالمية انخفاضا طفيفا من 3,5% في 2013 إلى 3,4% في 2014. وواكب هذا التطور. الذي يعكس تراجع واردات البلدان الصاعدة والنامية. تقلص على العموم في اختلالات الحسابات الجارية.

جدول 4.1.1 : تطور أرصدة الحساب الجاري لميزان الأداءات (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

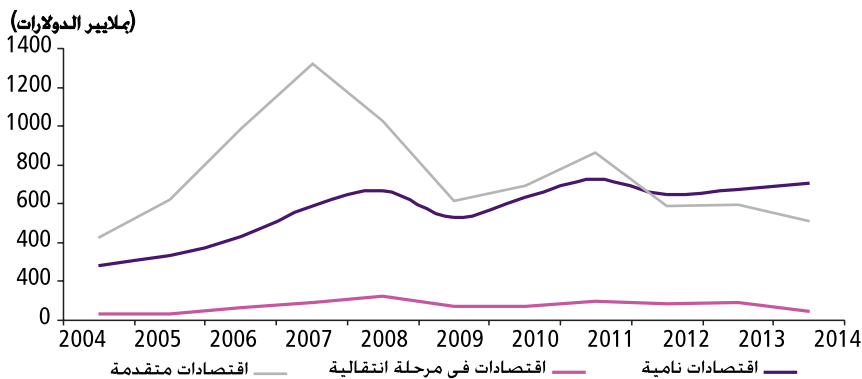
2014	2013	2012	2011	2010	
0,4	0,3	-0,1	-0,1	0,0	الاقتصادات المتقدمة
-2,4	-2,4	-2,9	-3,0	-3,0	الولايات المتحدة
2,3	2,2	1,5	-0,1	0,0	منطقة الأورو
7,5	6,7	7,1	6,1	5,7	ألمانيا
-1,1	-1,4	-1,5	-1,0	-0,8	فرنسا
1,8	1,0	-0,4	-3,1	-3,5	إيطاليا
0,1	1,4	-0,3	-3,2	-3,9	إسبانيا
-5,5	-4,5	-3,7	-1,7	-2,6	المملكة المتحدة
0,5	0,7	1,0	2,1	4,0	اليابان
0,7	0,7	1,4	1,6	1,4	الاقتصادات الصاعدة والنامية منها
1,3	1,0	1,0	0,9	2,4	البلدان الصاعدة والنامية الآسيوية
2,0	1,9	2,6	1,9	4,0	الصين
-1,4	-1,7	-4,8	-4,2	-2,8	الهند
-2,8	-2,8	-1,8	-1,4	-1,3	بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي
-3,9	-3,4	-2,2	-2,0	-2,1	البرازيل
-2,1	-2,4	-1,3	-1,1	-0,5	المكسيك
2,2	0,6	2,5	4,3	3,4	مجموعة الدول المستقلة
3,1	1,6	3,5	5,1	4,4	روسيا
-2,9	-3,8	-4,6	-6,5	-5,1	البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا
-5,7	-7,9	-6,2	-9,7	-6,2	تركيا
-3,3	-2,5	-1,9	-0,7	-0,6	إفريقيا جنوب الصحراء
-5,4	-5,8	-5,0	-2,2	-1,5	جنوب إفريقيا
7,0	10,7	13,4	14	6,8	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي

في الولايات المتحدة. استقر عجز الحساب الجاري في 2,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. حيث تم تعويض ارتفاع الواردات إلى حد كبير بفضل تزايد صادرات النفط والغاز. أما في منطقة الأورو. ونظرا للنمو الملموس للصادرات. فقد تزايد الفائض الجاري في ألمانيا من 6,7% إلى 7,5% من الناتج الداخلي الإجمالي وفي إيطاليا من 1% إلى 1,8%. بالمقابل. تقلص هذا الفائض في إسبانيا من 1,4% إلى 0,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. فيما انخفض على نحو طفيف في فرنسا من 1,4% إلى 1,1%. من ناحية أخرى. ونتيجة لتدهور الميزان التجاري. ارتفع العجز الجاري من 4,5% إلى 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في المملكة المتحدة. فيما انخفض الفائض في اليابان من 0,7% إلى 0,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. وعلى صعيد البلدان الصاعدة. ارتفع الفائض من 1,9% إلى 2% من الناتج الداخلي الإجمالي في الصين ومن 1,6% إلى 3,1% في روسيا. وعلى النقيض من ذلك. تفاقم العجز في البرازيل حيث انتقل من 3,4% إلى 3,9% وتقلص في الهند من 1,7% إلى 1,4%.

فيما يتعلق بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فقد سجلت انخفاضا بنسبة 8%. بعد ارتفاعها بنسبة 3% في 2013. متأثرة على الخصوص باستمرار التوترات السياسية في بعض المناطق. وتراجعت الاستثمارات الموجهة إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة 14% إلى 511 مليار دولار. نتيجة خفض الاستثمارات في الولايات المتحدة. وذلك رغم نمو التدفقات الاستثمارية الموجهة للاتحاد الأوروبي بنسبة 13%. وعلى نفس المنوال. انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بنسبة 51% إلى 45 مليار دولار أساسا من جراء العقوبات المفروضة على روسيا والنزاعات الإقليمية. بالمقابل. ارتفعت الاستثمارات الموجهة للاقتصادات النامية بنسبة 4%. وتشمل نموا في آسيا بنسبة 15% وتراجعا بنسبة 19% في أمريكا اللاتينية والكارايبية وبنسبة 17% في شمال إفريقيا.

رسم بياني 13.1.1 : تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بمليار الدولارات)



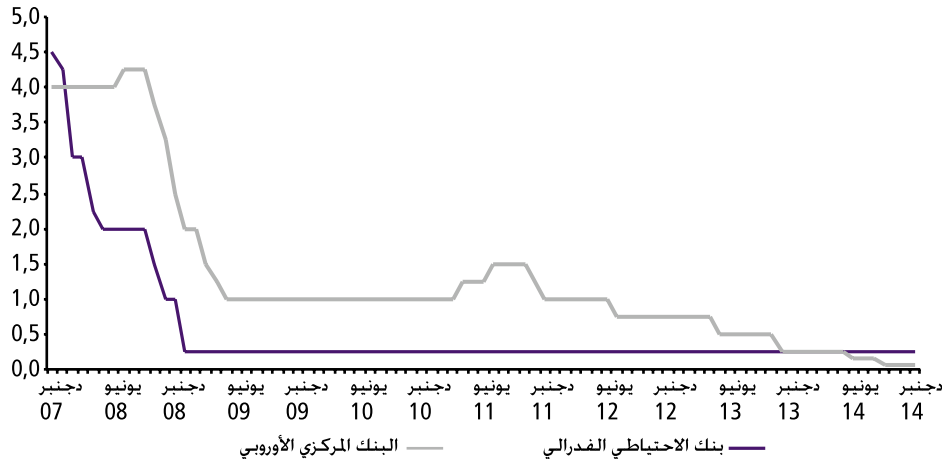
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

7.1.1 السياسة النقدية

تميزت السياسات النقدية في البلدان المتقدمة الرئيسية سنة 2014 بتوجه نحو فك التزام ما بين الدورتين النقديتين في أوروبا وأمريكا. حيث اتبعت البنوك المركزية توجهات متباينة فيما يتعلق بتدابير التيسير الكمي فيما ظلت أسعار الفائدة الرئيسية في مستويات متدنية. وفي أبرز البلدان الصاعدة، قامت الصين بخفض سعر فائدها الرئيسي لتسهيل تمويل اقتصادها. فيما شددت البلدان الأخرى سياستها النقدية من أجل كبح الضغوط التضخمية ودعم عملاتها.

وفيما يتعلق بالاحتياطي الفدرالي الأمريكي، فقد حافظ على سعر فائده الرئيسي ضمن نطاق يتراوح ما بين 0% و0,25%. مع الالتزام بالإبقاء عليه في هذا المستوى لفترة طويلة ما لم يتم تحقيق أهداف التشغيل الكامل وبلوغ مستوى التضخم 2%. إضافة إلى ذلك، شرع الاحتياطي الفدرالي في يناير 2014 في عملية تقليص برنامجه الخاص بإعادة شراء الأصول بما مقداره 10 مليار دولار خلال كل اجتماع من اجتماعاته وقرر إنهاء هذا البرنامج بنهاية نونبر 2014 (الإطار 3.1.1).

رسم بياني 14.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية



المصدر: Datastream

وفي منطقة الأورو، قام البنك المركزي الأوروبي بخفض سعر فائده الرئيسي في مناسبتين. في يونيو وشتنبر. لمواجهة مخاطر انكماش الأسعار وضعف وتيرة النمو الاقتصادي واستمرار تراجع القروض. وقام بتخفيض سعر فائده الخاص بالعمليات الرئيسية لإعادة التمويل من 0,25% إلى 0,05%. وتسهيله القرض الهامشي بواقع 45 نقطة أساس إلى 0,30% والفائدة على تسهيلة الإيداع إلى 0,20%-%. وفيما يتعلق بالأفاق المستقبلية، أكد

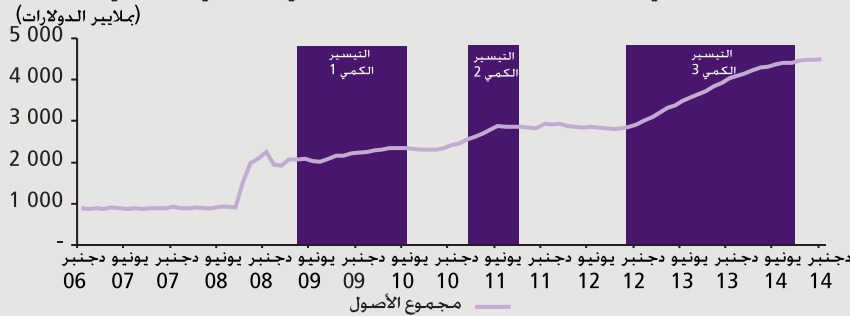
البنك مجددا الحفاظ على سعر الفائدة الرئيسي في مستوى منخفض لفترة طويلة. بموازاة ذلك، أُعلن عن عدد من الإجراءات غير التقليدية على شكل عمليات لإعادة التمويل مستهدفة ولآجال أطول¹ وبرامج إعادة شراء السندات المضمونة بأصول² والسندات المؤمنة. وتهدف هذه الإجراءات أساسا إلى تحسين عملية توصيل السياسة النقدية ودعم الاقتصاد الحقيقي.

إطار 3.1.1: برنامج التيسير الكمي للاحتياطي الفدرالي الأمريكي

في مواجهة الأزمة المالية، عمد الاحتياطي الفدرالي في مرحلة أولى إلى تخفيض كبير لسعر فائده الرئيسي من 5,25% في شتنبير 2007 إلى نطاق يتراوح ما بين 0% و0,25% مع نهاية 2008، وأبقى عليه دون تغيير منذ ذلك التاريخ. وفي ظل عدم تمكن هذه الآلية من توفير هامش للمناورة وأمام استمرار تداعيات الأزمة، قرر الاحتياطي الفدرالي اعتماد إجراءات غير تقليدية من خلال سياسة للتيسير الكمي تتمثل في عمليات إعادة شراء واسعة للأصول المالية. وتم تنفيذ هذا البرنامج وفق المراحل التالية:

- «التيسير الكمي 1» (دجنبر 2008 - مارس 2010): أعلن الاحتياطي الفدرالي في 25 نونبر 2008 عن شراء ما يعادل 800 مليار دولار من أذونات الخزينة الأمريكية والسندات المضمونة برهون عقارية (MBS)، وذلك بهدف تسهيل النشاط الائتماني وتقليص تكلفته وخفض الاستثمار.
 - «التيسير الكمي 2» (نونبر 2010 - يونيو 2011): أمام استمرار هشاشة النشاط الاقتصادي والضغط المالية، قرر الاحتياطي الفدرالي إطلاق مسلسل جديد من التيسير الكمي يتمثل في إعادة شراء ما يعادل 600 مليار دولار من أذونات الخزينة بوتيرة شهرية تصل إلى 75 مليار دولار.
 - «عملية «تبادل»» (شتنبير 2011 - دجنبر 2012): تتجلى في تبادل أذونات الخزينة لأجل أقل من ثلاث سنوات مقابل أخرى ذات آجال استحقاق تمتد من 6 إلى 30 سنة، بغية تخفيض أسعار الفائدة على المدى الطويل.
 - «التيسير الكمي 3» (شتنبير 2012 - أكتوبر 2014): شرع الاحتياطي الفدرالي في موجة ثالثة من عمليات الضخ النقدي من خلال الإعلان، في شتنبير 2012، عن شرائه كل شهر ما يعادل 40 مليار دولار من السندات المضمونة برهون عقارية. وفي يناير 2013، تم تحديد هذه العملية لتشمل سندات الخزينة بمبلغ 45 مليار دولار، ليصل بذلك مقدارها إلى 85 مليار. وفي دجنبر 2013، أعلن الاحتياطي الفدرالي عن تقليص تدريجي لمشترياته من الأصول.
- وفي 29 أكتوبر 2014، قرر الاحتياطي الفدرالي إنهاء العمل ببرنامج التيسير الكمي، وهو القرار الذي فرضه التحسن الملموس في آفاق سوق الشغل وتعزيز النشاط الاقتصادي.
- وأدى برنامج التيسير الكمي إلى ارتفاع هائل في حصيلة الاحتياطي الفدرالي، حيث انتقل مجموع أصوله من 877 مليار دولار بنهاية سنة 2006 إلى 4 509 مليار مع نهاية 2014.

رسم بياني 1.3.1.1: مجموع أصول الاحتياطي الفدرالي الأمريكي

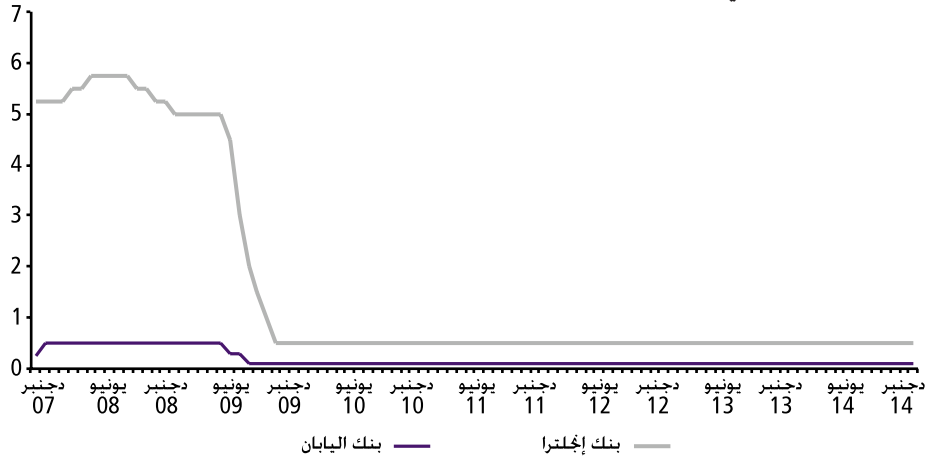


المصدر: الإحصائيات المالية الدولية.

1 عمليات إعادة تمويل مستهدفة لآجال طويلة تهدف إلى إنعاش الإقراض البنكي للقطاع الخاص غير المالي، باستثناء القروض للسكن.
2 ABS أو "asset-backed security" هي منتج مالي مضمون بسلة من الأصول، غالبا ما تتكون من قروض بنكية مجمعة وفقا على الخصوص لمستوى المخاطر التي تمثلها أو قطاع النشاط.

بدوره، أبقى بنك إنجلترا على سعر فائدته الرئيسي في 0,5% ومبلغ برنامجه لإعادة شراء الأصول في 375 مليار جنيه إسترليني، إلا أنه قرر تمديد آلية "التمويل للإقراض"¹ التي أحدثها في 2012 بالتعاون مع وزارة المالية إلى غاية 2015.

رسم بياني 15.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية لبنك إنجلترا وبنك اليابان



المصدر: Datastream

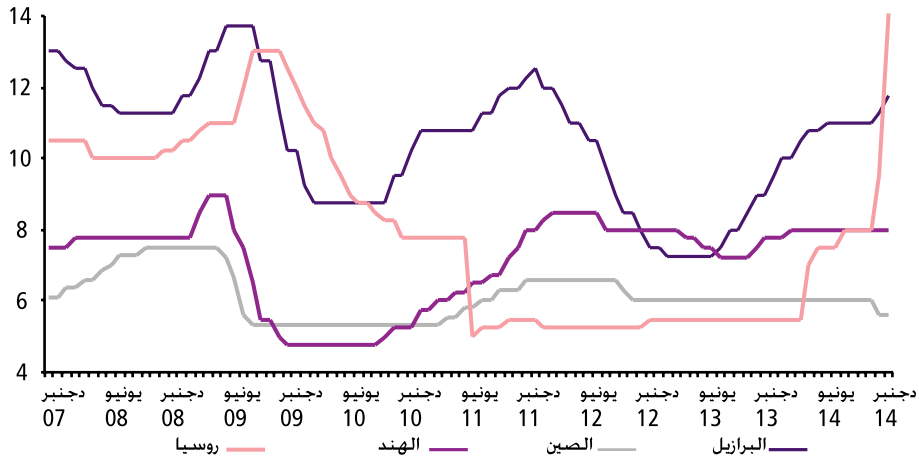
وبالنظر لمخاطر التأخر في بلوغ أهدافه في مجال محاربة انكماش الأسعار، قرر بنك اليابان إضفاء المزيد من الليونة على سياسته النقدية، وإلى جانب تثبيت سعر فائدته الرئيسي ما بين 0% و0,1%. أعلن البنك في 31 أكتوبر رفع قاعدته النقدية إلى 80.000 مليار ين سنويا، مقابل مبلغ يتراوح ما بين 60.000 و70.000 مليار ين في السابق. إضافة إلى ذلك، قرر البنك رفع حجم مشترياته السنوية من سندات الصناديق المدرجة في البورصة وسندات الصناديق اليابانية للتوظيف الجماعي في الأصول العقارية ثلاثة أضعاف.

وفي البلدان الصاعدة الرئيسية، قام بنك الصين الشعبي في نونبر، وللمرة الأولى منذ أكثر من سنتين، بتقليص سعر فائدته المرجعي للقروض لمدة سنة واحدة بواقع 40 نقطة أساس إلى 5,6%. وذلك بهدف التغلب على التكلفة العالية وعلى صعوبات تمويل الاقتصاد. بالمقابل، واصل البنك المركزي للبرازيل سياسة التشديد النقدية التي انتهجها من أجل كبح الضغوط التضخمية، حيث تم رفع سعر فائدة النظام الخاص للتسوية والتعهد (Selic) في خمس مناسبات لينتقل من 10% في بداية 2014 إلى 11,75% بنهاية السنة. أيضا، قرر البنك الاحتياطي

1 آلية لإعادة التمويل على المدى المتوسط تم تطبيقها بالاشتراك مع وزارة المالية، تمكن المؤسسات من الحصول على السيولة لفترة أقصاها أربع سنوات من لندن بنك إنجلترا بسعر مخفض في حال زيادة حجم إقراضها للقطاع الخاص لا سيما، المقاولات الصغرى والمتوسطة.

الهندي في يناير رفع سعر فائدته بواقع 25 نقطة أساس إلى 8%. مع تأكيده على عدم توجهه نحو تشديد سياسته النقدية على المدى القصير طالما استمرت عملية انكماش الأسعار حسبما هو متوقع. وعلى نفس المنوال. قام البنك المركزي الروسي برفع سعر فائدته الرئيسي في خمس مناسبات. لينتقل من 5,5% إلى 17%. مع زيادة. على الخصوص. قدرها 6,5 نقطة مئوية في 17 دجنبر. وهدفت هذه السياسة التشديدية أساسا إلى التصدي لتدهور قيمة الروبل وللضغوط التضخمية.

رسم بياني 16.1.1 : أسعار الفائدة الرئيسية في البلدان الصاعدة الرئيسية



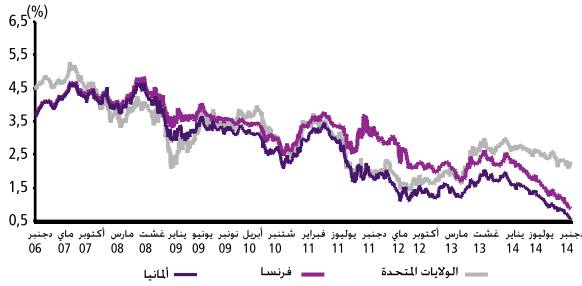
المصدر: Datastream

8.1.1 الأسواق المالية الدولية

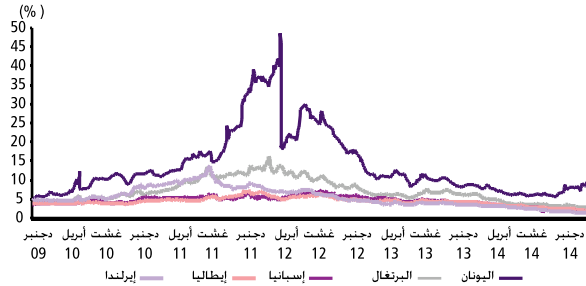
رغم سياق غير موات اتسم بالضغوط المرتبطة بالأزمة في أوكرانيا. أجهت أسعار الفائدة على السندات السيادية لبلدان منطقة الأورو نحو الانخفاض. وكمتوسط سنوي. تقلصت الفوائد على سندات الاقتراض الفرنسية لمدة 10 سنوات من 2,2% في 2013 إلى 1,7% في 2014 وعلى سندات الخزينة الألمانية من 1,6% إلى 1,2%. وبالنسبة للبلدان الطرفية. تراجع أسعار الفائدة من 10,1% إلى 6,9% في اليونان. ومن 4,6% إلى 2,7% في إسبانيا. ومن 4,3% إلى 2,9% في إيطاليا ومن 6,3% إلى 3,8% في البرتغال. وعلى غرار ذلك. واصلت عائدات السندات السيادية في إيرلندا انخفاضها لتنتقل من 3,8% إلى 2,3%. وبلغت عائدات السندات الأمريكية لمدة 10 سنوات في المتوسط 2,5% في 2014 بدلا من 2,3% سنة قبل ذلك.

بموازاة ذلك، ونتيجة لاستعادة الثقة لدى المستثمرين، انخفضت مبادلات التخلف عن الأداء (CDS)¹ بنسبة 9,4% لليونان، و61,1% لإسبانيا، و51,1% لإيطاليا والبرتغال و57% لإيرلندا. إلا أنها تظل مرتفعة بشكل ملموس مقارنة بمستوياتها ما قبل الأزمة.

رسم بياني 18.1.1 : تطور أسعار الفائدة السيادية لمدة 10 سنوات للولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا



رسم بياني 17.1.1 : تطور عائدات سندات الافتراض لمدة 10 سنوات للبلدان الطرفية في منطقة الأورو



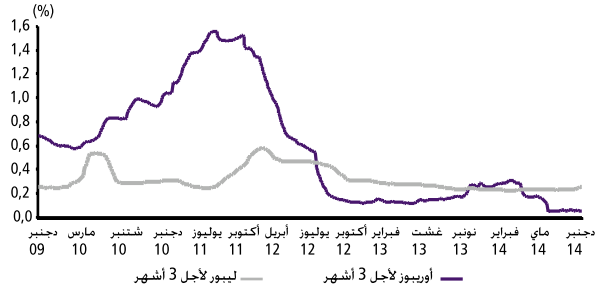
المصدر: Datastream

وبالنسبة للبلدان الرئيسية الصاعدة، سجلت الفوائد على السندات السيادية لأجل 10 سنوات نموا من 10,5% إلى 12,2% في البرازيل، ومن 3,8% إلى 4,2% في الصين، ومن 8,1% إلى 8,6% في الهند، ومن 8% إلى 9,2% في تركيا.

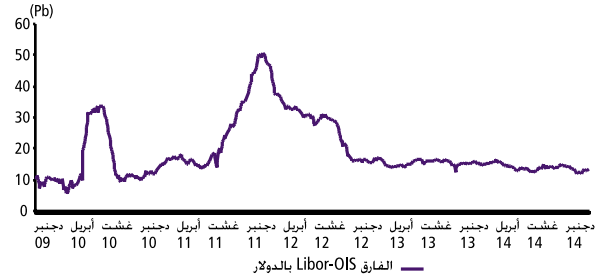
وفي الأسواق القائمة بين البنوك، لوحظ تطور متباين في أسعار الفائدة ما بين منطقة الأورو والولايات المتحدة. فقد ارتفع سعر الفائدة المتبادل بين البنوك الأوروبية (Euribor)² لثلاثة أشهر إلى 0,18% في المتوسط سنة 2014. فيما تقلص سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن (Libor)³ بالدولار إلى 0,23% مع انخفاض الفارق بين سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن وسعر مبادلة المؤشرات (spread Libor-OIS) بالدولار بواقع 1,5 نقطة إلى 14 نقطة أساس.

1 مبادلات التخلف عن الأداء (CDS) عبارة عن أقساط تأمين ضد مخاطر التخلف عن أداء قرض معين.
2 سعر الفائدة بين البنوك الأوروبية (Euribor) هو سعر الفائدة المرجعي للقروض التي تتراوح آجالها ما بين أسبوع واحد و12 شهرا في السوق القائمة بين البنوك بمنطقة الأورو. ويتم حسابه اعتمادا على أسعار الفائدة المطبقة من لدن عينة من البنوك الأوروبية القيادية.
3 سعر الفائدة ما بين البنوك في سوق لندن (Libor) هو سعر الفائدة المرجعي لأجل قصير. ويتم قياسه اعتمادا على أسعار الفائدة المطبقة من لدن عينة من البنوك الأكثر ملاءة في العالم.

رسم بياني 20.1.1 : تطور أسعار الفائدة الأوريبور والليبور لمدة 3 أشهر



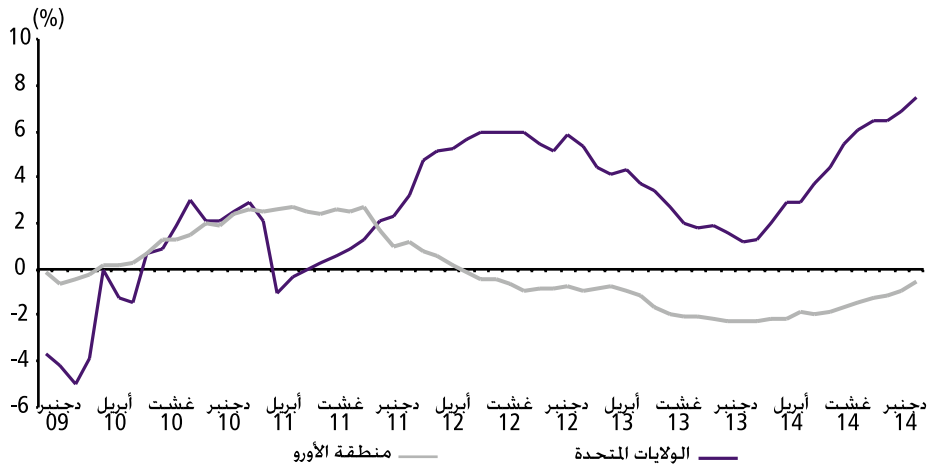
رسم بياني 19.1.1 : تطور الفارق (Libor-OIS) بالدولار



المصدر: Datastream

وفيما يتعلق بالنشاط الائتماني، تراجع نمو الإقراض تدريجيا في منطقة الأورو ليتدنى من 2,3% مع نهاية 2013 إلى 0,5% في ديسمبر 2014، فيما تسارعت وتيرة نموه بشكل ملموس في الولايات المتحدة من 1,2% إلى 7,5%. وفي أبرز البلدان الصاعدة، تراجعت نسبة النمو المتوسطة للقروض من 14,9% إلى 11,5% في البرازيل ومن 20,8% إلى 16,3% في روسيا. وتشير أيضا البيانات المتوفرة للصين، والتي تتعلق حصريا بقروض الاستهلاك، إلى تقلص وتيرة نمو الائتمان من 23,4% في 2013 إلى 20,5% في 2014.

رسم بياني 21.1.1 : تطورات القروض بالولايات المتحدة ومنطقة الأورو (على أساس سنوي)



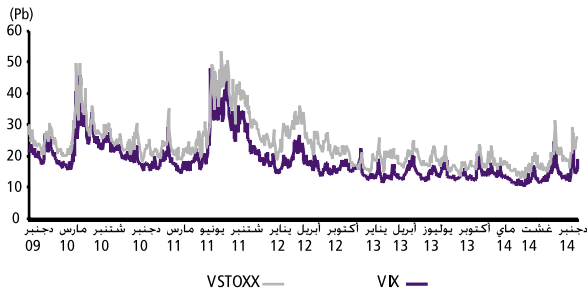
المصدر: Datastream

وبالنسبة لأبرز مؤشرات البورصة لدى الاقتصادات المتقدمة، فقد سجلت تحسنا ملحوظا، حيث بلغ متوسط نموها 12,6% لمؤشر EUROSTOXX 50، و11,9% لمؤشر Dow Jones Industrial، و14,2% لمؤشر NIKKEI

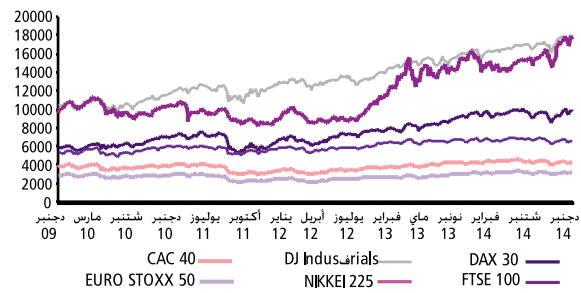
225. وبالمثل، ارتفع مؤشر DAX 30 بنسبة 14,8%، وCAC 40 بنسبة 9,7%، وFTSE 100 بنسبة 3,2%. وواكب هذا الأداء انخفاض طفيف في التقلب، حيث بلغ مؤشر VSTOXX¹ ما قدره 18,3 مقابل 18,5 في السنة السابقة ومؤشر VIX² 14,1 نقطة مقابل 14,2.

وعلى مستوى البلدان الصاعدة، سجل مؤشر MSCI EM شبه استقرار، مع تراجع متوسط لمؤشر البورصة بروسيا بنسبة 16,2%. وبنسبة 9,5% في البرازيل و15,5% في تركيا. وبالمقابل، سجل هذا المؤشر ارتفاع أداء البورصة في الهند بنسبة 15,9% وجنوب إفريقيا بنسبة 5,6% والصين بنسبة 2,1%.

رسم بياني 23.1.1: تطور مؤشرات التقلب

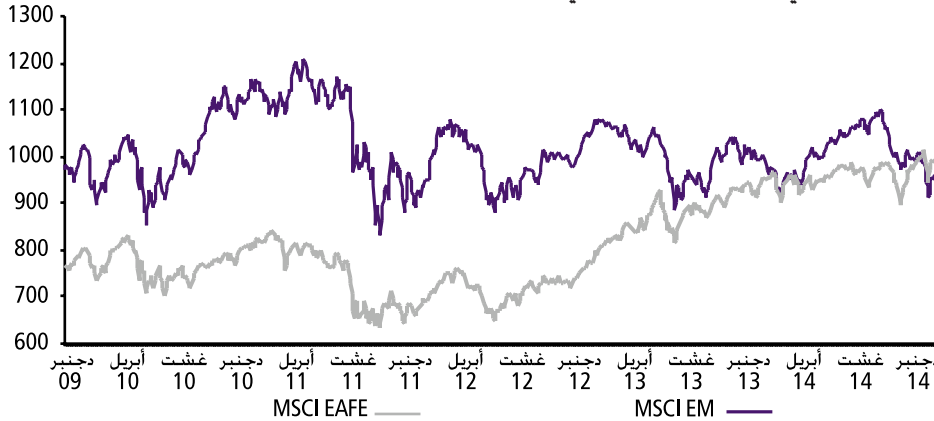


رسم بياني 22.1.1: تطور مؤشرات البورصة الرئيسية



المصدر: Datastream

رسم بياني 24.1.1: تطور مؤشري MSCI EAFE و MSCI EM (بالنقط الأساس)



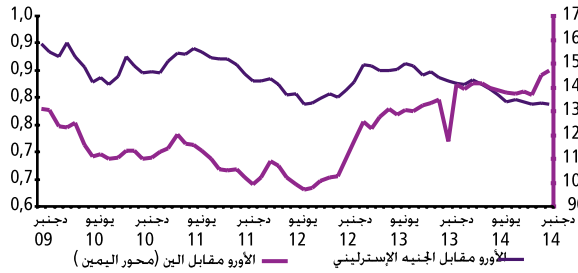
* مؤشر MSCI EM هو مؤشر بورصة مركب لقياس أداء أسواق الأسهم الرئيسية في البلدان الصاعدة.

** مؤشر MSCI EAFE مؤشر خاص برسمة البورصة صمم لقياس عائدات أسواق البورصة في البلدان المتقدمة. باستثناء الولايات المتحدة وكندا. وهو يجمع مؤشرات السوق في حوالي 20 بلدا متقدما هي: أستراليا والنمسا وبلجيكا والدانمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وهونغ كونغ وإيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا ونيوزلندا والنرويج والبرتغال وسنغافورة وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.

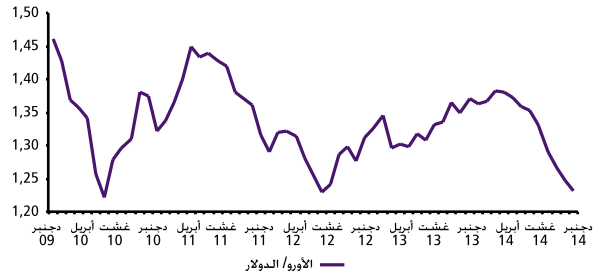
1 مؤشر VSTOXX عبارة عن مؤشر مرجعي لقياس تقلب أسواق البورصة الأوروبية ويمكن من معرفة تقلب مؤشر Eurostoxx 50 .
2 مؤشر VIX عبارة عن مؤشر مرجعي لقياس تقلب سوق البورصة الأمريكية يمكن من معرفة تقلب مؤشر S&P 500.

وعلى صعيد أسواق الصرف، أدى تحسن التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة والسحب التدريجي لبرنامج إعادة شراء الأصول للاحتياطي الفدرالي إلى تراجع قيمة العملات الرئيسية، سواء للبلدان المتقدمة أو الصاعدة، إزاء الدولار. هكذا، تراجع سعر الأورو تدريجيا ليصل إلى 1,23 دولار مع نهاية 2014 مقابل 1,37 بنهاية السنة السابقة، وهو ما شجعه التوجه التوسعي للسياسة النقدية المتبعة من البنك المركزي الأوروبي وبطء الانتعاش الاقتصادي في منطقة الأورو. وبالمثل، أدت السياسة الجد توسعية لبنك اليابان إلى تسجيل انخفاض ملموس للين بنسبة 8,5% مقابل الدولار.

رسم بياني 26.1.1 : تطور أسعار صرف الأورو مقابل الجنيه الإسترليني والأورو مقابل الين



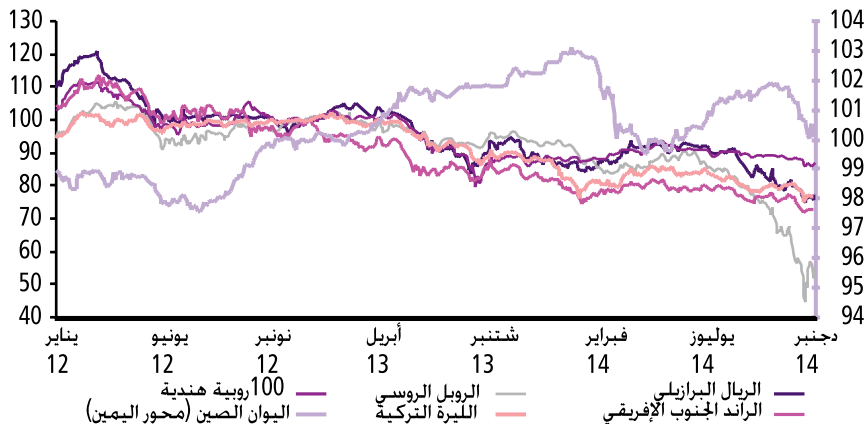
رسم بياني 25.1.1 : تطور أسعار صرف الأورو مقابل الدولار



المصدر: Datastream

وفيما يتعلق بعملات الاقتصادات الرئيسية الصاعدة، فقد تراوحت انخفاضاتها مقابل الدولار ما بين 0,2% بالنسبة لليوان الصيني و15,7% للروبل الروسي. وبلغت 8,4% بالنسبة للريال البرازيلي، و11,3% للرانند الجنوب أفريقي، و13,1% لليرة التركية و4,4% للروبية الهندية.

رسم بياني 27.1.1 : تطور عملات البلدان الصاعدة الرئيسية مقابل الدولار (=100 فإخ يناير 2013)



المصدر: Datastream وحسابات بنك المغرب

2.1 الإنتاج والطلب

تميزت الظرفية الاقتصادية الوطنية خلال سنة 2014 بانتعاش طفيف للأنشطة غير الفلاحية. ويعكس هذا التطور ضعف حيوية قطاع الخدمات والصناعات التحويلية على السواء وكذا الفتور المتواصل للنشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية. فقد تزايد الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي بنسبة 3,1% مقابل 3% خلال سنة 2013 و4,7% في سنة 2012. وأخذا في الاعتبار تدني القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 2,5% بعد ارتفاع قدره 17,9% سنة 2013. تقلص النمو الاقتصادي من 4,7% إلى 2,4%.

وبخصوص الطلب. سجل نمو الاستهلاك النهائي الوطني تباطؤا شمل الأسر والإدارات العمومية. فقد تواصل تدني وتيرته. لتبلغ 3% مقابل معدل 5,1% خلال الفترة 2011-2012. وبالإضافة إلى ذلك. وبعد أن ارتفع الاستثمار بنسبة 6,8% سنة 2013. سجل انخفاضا بواقع 4%. ومن جهة أخرى. كانت مساهمة الطلب الخارجي الصافي في النمو إيجابية وبلغت 1,2 نقطة مئوية. ارتباطا بتنامي الصادرات بشكل أكبر.

وبالأسعار الجارية. وصل الناتج الداخلي الإجمالي إلى 924,8 مليار درهم. في ارتفاع بنسبة 2,6%. وأخذا بعين الاعتبار تزايد التحويلات الجارية الصافية بنسبة 11,4% والمدفوعات الصافية برسم عائدات الملكية بواقع 70,6%. تنامي الدخل الوطني الإجمالي المتاح بنسبة 2,4% إلى 985,2 مليار. وقد أدى هذا التطور. إلى جانب ارتفاع بنسبة 3,2% في الاستهلاك النهائي وانخفاض بواقع 4,8% في الاستثمار. إلى تقلص حاجة الاقتصاد إلى التمويل من 7,7% إلى 5,8% من الناتج الداخلي الإجمالي.

جدول 1.2.1 : تطور القيمة المضافة حسب الفروع من حيث الحجم (%)

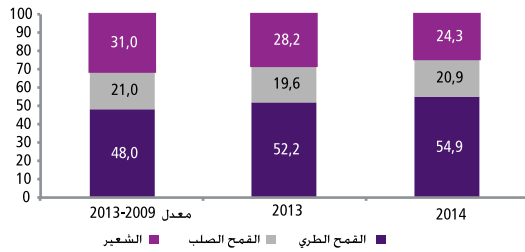
2014	2013	2012	2011	2010	2009	
-2,6	18,5	-7,8	6,7	1,1	23,9	القطاع الأولي
-2,5	17,9	-9,1	5,7	2,3	26,0	الفلاحة
-3,9	26,8	9,7	24,8	-15,9	0,4	الصيد البحري
1,7	0,6	0,8	6,3	10,2	-6,6	القطاع الثانوي
4,2	-1,5	-2,1	5,0	42,1	-28,9	الصناعة الاستخراجية
1,0	-0,6	1,8	6,8	8,4	-3,0	الصناعة التحويلية
4,5	14,5	-6,7	8,3	18,2	-13,5	الكهرباء والماء
1,4	1,6	2,2	4,9	2,4	4,5	البناء والأشغال العمومية
2,2	2,1	6,3	6,2	2,9	3,7	القطاع الثالثي
0,9	-1,1	4,1	7,4	-3,3	-1,3	التجارة
2,4	4,7	2,6	-1,1	7,7	0,4	الفنادق والمطاعم
5,6	1,2	2,4	7,0	4,9	2,8	النقل
6,3	2,9	29,5	9,5	5,2	6,6	البريد والاتصالات
1,4	0,2	4,2	8,6	13,0	2,5	الأنشطة المالية والتأمينات
1,8	1,6	4,5	5,6	1,7	4,9	العقار والكراء والخدمات المقدمة للمقاولات
2,5	3,7	5,1	9,9	0,8	11,4	الإدارة العامة والضمان الاجتماعي
1,3	5,0	7,1	1,6	4,4	1,6	التعليم والصحة والعمل الاجتماعي
2,5	2,9	3,0	2,1	2,4	2,3	خدمات غير مالية أخرى
3,1	3,0	4,7	5,2	4,0	1,6	الأنشطة غير الفلاحية
2,4	4,7	3,0	5,2	3,8	4,2	الناتج الداخلي الإجمالي

المصدر: الندوبية السامية للتخطيط.

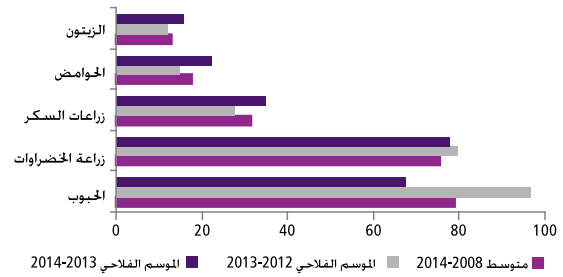
1.2.1 الإنتاج

نتيجة للظروف المناخية غير الملائمة نسبياً وتأخر الأمطار، تقلصت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 2,5% بعد ارتفاعها بنسبة 17,9% سنة من قبل. فقد بلغ إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاثة¹ 67,5 مليون قنطار. في تراجع بنسبة 30,1% مقارنة بالموسم السابق. وخفَّ أثر هذا الانخفاض بشكل طفيف نتيجة النمو المسجل على مستوى الزراعات الأخرى ونشاط تربية المواشي. فباستثناء زراعات الخضر التي انخفضت بنسبة 2,5%، تزايد الإنتاج بواقع 52,2% بالنسبة للحوامض و26,3% بالنسبة لزراعات السكر و33,1% بالنسبة للزيتون و7,9% بالنسبة للقطن. كما عرف نشاط تربية المواشي ارتفاعاً بنسبة 2,1% في عدد رؤوس الماشية ليصل إلى 28,6 مليون رأس². ولا يزال هذا القطيع يتكون في غالبيته من الأغنام بنسبة 67% مقابل الماعز بنسبة 22% والأبقار بواقع 11%.

رسم بياني 2.2.1 : بنية إنتاج الحبوب حسب الزراعات (%)



رسم بياني 1.2.1 : المنتجات النباتية الرئيسية (بملايين القنطارات)



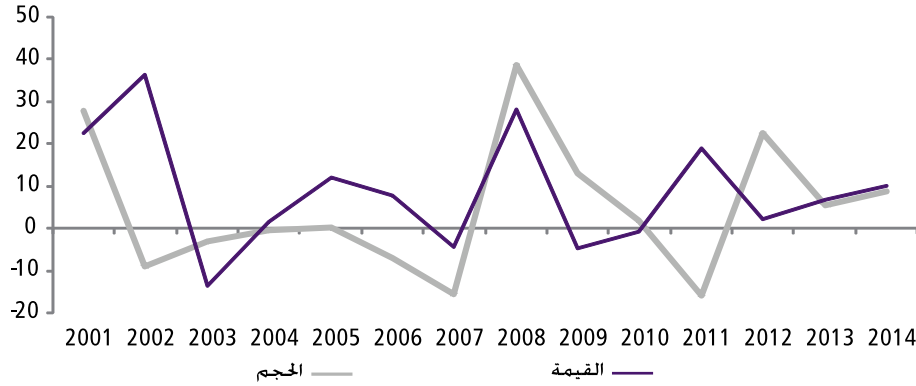
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري

وفي ما يخص الصيد الساحلي والتقليدي، ارتفع الإنتاج بنسبة 8,9% من حيث الحجم. ليصل إلى 1,3 مليون طن. وبنسبة 10% من حيث القيمة. لبلغ 6 ملايين درهم. وقد انتقلت الحصة المستخدمة من هذا الإنتاج في صناعة «دقيق وزيت السمك» من 15,3% إلى 26,6% وتلك المخصصة للتصبير من 13% إلى 16%. وعلى العكس من ذلك، انخفضت الحصص المخصصة للاستهلاك والتجميد من 33,7% إلى 25,3% ومن 37,1% إلى 31,6%. على التوالي.

1 القمح الطري والقمح الصلب والشعير.

2 حسب الاستقصاء الذي قامت به وزارة الفلاحة والصيد البحري في مارس-أبريل 2014.

رسم بياني 3.2.1: تغير الكميات المفرغة من الصيد الساحلي والصيد التقليدي (%)



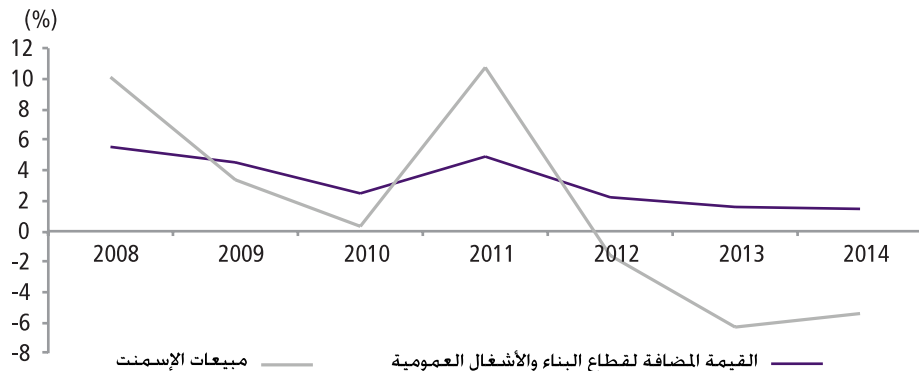
المصدر: المكتب الوطني للصيد.

وعلى صعيد القطاع الثانوي، تزايدت القيمة المضافة بنسبة 1,7% بدلا من 0,6% سنة 2013، خاصة مع تسجيل انتعاش طفيف في الصناعة وتواصل تباطؤ قطاع البناء والأشغال العمومية.

وبعد انخفاض بواقع 0,6% في سنة 2013، عرفت الصناعات التحويلية انتعاشا طفيفا بنسبة 1%. مع تسجيل تطورات متباينة حسب الفروع. فقد تسارع نمو الصناعات الغذائية والتبغ من 2,3% إلى 5,7% وشهدت صناعات النسيج والجلد ارتفاعا بواقع 4,5% مقابل تقلص بنسبة 1,3%. وعلى العكس، انتقلت نسبة النمو من -0,2% إلى 0,9% في الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية ومن -5% إلى 1,9% في الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية.

أما بالنسبة لنشاط البناء والأشغال العمومية، فقد تواصل تباطؤه الأساسي خلال سنة 2014 حيث نما بوتيرة 1,4% مقابل 1,6% سنة من قبل. وقد انعكس هذا التطور على مبيعات الإسمنت التي عرفت ثالث انخفاض لها على التوالي، وذلك بنسبة 5,4% مقابل 6,3% سنة 2013 و1,6% سنة 2012.

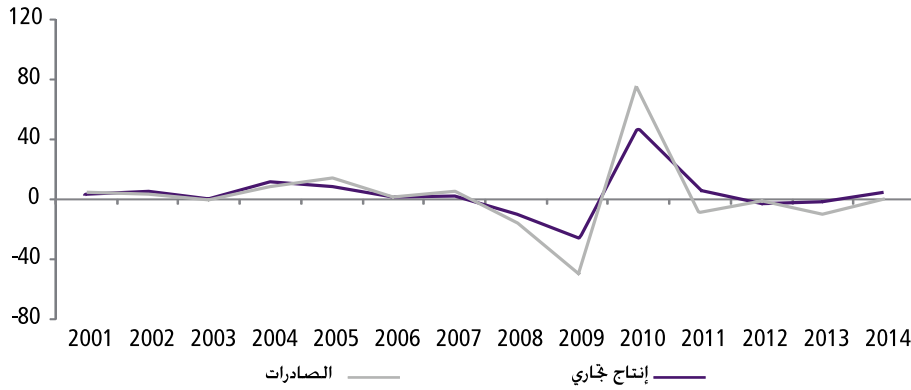
رسم بياني 4.2.1: تطور مبيعات الإسمنت والقيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط والجمعية المهنية لشركات الإسمنت.

أما بخصوص القيمة المضافة لقطاع المعادن. فقد تنامت بنسبة 4,2% مقابل تراجع بواقع 1,5% سنة 2013. ويعكس هذا الانتعاش النسبي نمو بوتيرة 3,6%. بعد سنتين من الانخفاض. في إنتاج الفوسفات المعد للتسويق. وهو النمو الذي ارتبط في حد ذاته بتحسين الصادرات بواقع 1,5%¹ والطلب الصادر عن الوحدات المحلية المختصة في التحويل بنسبة 3,8%.

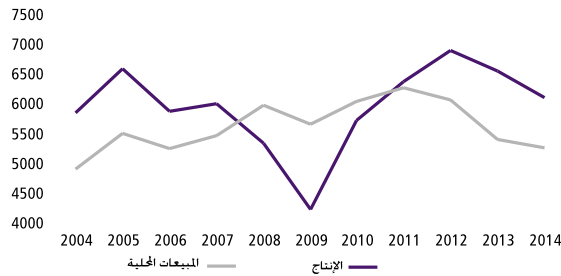
رسم بياني 5.2.1: تغير إنتاج وتصدير الفوسفات الخام. من حيث الحجم (%)



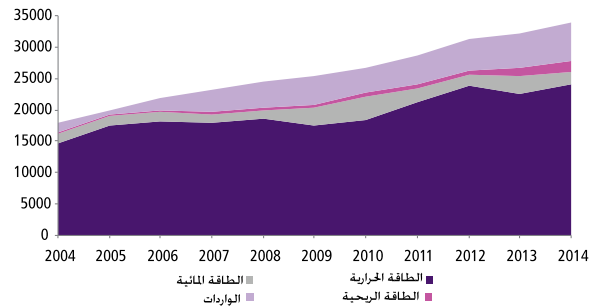
المصدر: المكتب الشريف للفوسفات.

أما في قطاع الطاقة. فقد تنامت القيمة المضافة لفرع «الكهرباء والماء» بنسبة 4,5% مقابل 14,5% سنة 2013.

رسم بياني 7.2.1: إنتاج واستهلاك المواد النفطية (بآلاف الأطنان)



رسم بياني 6.2.1: تطور الكهرباء المتوفر حسب المصدر الأولي (جيجاواط للساعة)



المصدر: المكتب الوطني للماء والكهرباء والشركة المغربية المجهولة الاسم للصناعة والتكرير-سامير.

وتزايد الإنتاج الصافي المحلي للكهرباء بنسبة 3,3% ليصل إلى 27,4 مليار كيلواط في الساعة. مقابل 1% سنة 2013. ولا يزال المكون الحراري يشكل غالبية هذا الإنتاج بحصة بلغت 86,3% مقابل 7,3% بالنسبة للطاقة المائية و6,4% بالنسبة للطاقة الريحية.

1 حسب معطيات المكتب الشريف للفوسفات.

أما بالنسبة لصناعة التكرير، فبعد أن ارتفع إنتاجها بواقع 4,9%. تدنى بنسبة 6,8% ليصل إلى 6,1 مليون طن. ويعكس هذا التطور على الخصوص انخفاض إنتاج الوقود بنسبة 28% والبنزين بوتيرة 10,3% فيما تزايد إنتاج الغازوال بواقع 1,6%. ويعزى الانخفاض الملموس في إنتاج الوقود إلى انكماش الطلب الصادر عن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بنسبة 44% ارتباطا ببدء العمل بالجزأين 6 و 7 من المحطة الحرارية للجرف الأصفر والمحطة الريحية لطرفاية. بطاقة إنتاجية بلغت 700 ميغاواط و300 ميغاواط. على التوالي.

أما بخصوص الأنشطة الثالثة، وبعد ارتفاع بنسبة 4,7% في المتوسط ما بين سنتي 2007 و2012 و2,1% في سنة 2013، سجلت قيمتها المضافة نموا محدودا نسبيا حيث انحصر في 2,2%. ويعكس هذا التوجه على الخصوص نموا طفيفا في أنشطة "التجارة" و"العقار والكرام والخدمات المقدمة للمقاولات" وتباطؤا في الأنشطة غير التجارية والسياحية.

وقد كان لتباطؤ الانتعاش الاقتصادي في أهم بلدان المصدر، بالإضافة إلى المخاطر الأمنية الكبيرة في بعض بلدان المنطقة، أثر ملحوظ على النشاط السياحي خلال سنة 2014. فبعد ارتفاع بنسبة 7,2% خلال سنة 2013، سجل عدد السياح نموا بوتيرة 2,4%. ليصل إلى 10,3 مليون زائر، حيث تباطأ من 8,2% إلى 2,6% بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج ومن 6,2% إلى 2,1% بالنسبة للسياح الأجانب.

جدول 2.2.1: تطور تدفقات السياح (بالآلاف)

حصة السوق (%)				التغير (%)			2014	2013	2012	2011	
2014	2013	2012	2011	13/14	12/13	11/12					
52,9	53	53,5	52,8	2,1	6,2	1,6	5.437	5.323	5.012	4.934	السياح الأجانب
40	39,8	41,1	41,6	3,0	3,6	-0,7	4.115	3.994	3.856	3.882	الاتحاد الأوروبي
3,2	3,1	2,7	2,7	3,6	25,1	-2	325	313	250	256	أوروبا باستثناء الاتحاد الأوروبي
3	2,9	2,8	2,6	3,0	14,2	7,6	303	295	258	240	أمريكا
3,8	4,3	4	3,3	-10,1	16,8	20,6	391	435	372	309	البلدان العربية
2,9	2,9	2,9	2,7	5,8	4,1	11,1	303	286	275	248	باقي دول العالم
47,1	47	46,5	47,2	2,6	8,2	-1,0	4.845	4.723	4.363	4.408	المغاربة المقيمون بالخارج
-	-	-	-	2,4	7,2	0,4	10.282	10.046	9.375	9.342	المجموع
-	-	-	-	2,9	-0,4	-1,8	59.307	57.614	57.835	58.904	مداخل الأسفار (بملايين الدراهم)

المصدر: وزارة السياحة

وبالمثل، خفّت حدة نمو ليالي المبيت بالمؤسسات المصنفة من 9,3% إلى 2,7% بشكل إجمالي، ومن 11% إلى 2,8% بالنسبة لغير المقيمين ومن 5% إلى 2,4% بالنسبة للمقيمين. وبالموازاة مع ذلك، تزايدت القيمة الإيوائية بوتيرة

3,9% لتصل إلى 215 660 سرير. وهي نسبة أدنى بكثير من معدل 9,5% سنويا الذي ينبغي بلوغه من أجل تحقيق هدف 372 000 سرير المحدد في إطار رؤية 2020. ومن جهة أخرى، ارتفعت عائدات الأسفار بنسبة 2,9% بعد سنتين من التراجع. لتصل إلى 59,3 مليار درهم.

وفي هذه الظروف، تباطأت وتيرة نمو القيمة المضافة لفرع «الفنادق والمطاعم» لتصل إلى 2,4% مقابل 4,7% سنة 2013. مما جعل مساهمتها في النمو تنتقل من 0,11 نقطة مئوية إلى 0,06 نقطة.

إطار 1.2.1: بنية السياحة الدولية في المغرب

بعد ارتفاع بلغ معدله السنوي 9,7% خلال الفترة 2004-2009. عرف تدفق السياح الأجانب الذين أقاموا بالمغرب تباطؤا واضحا. حيث انحصر نموه في 2,6% في المتوسط ما بين سنتي 2010 و2014. وقد هم هذا التباطؤ مجموع المناطق المصدرة باستثناء الشرق الأوسط الذي حافظ عدد السياح القادمين منه على وتيرة نمو مطردة. وبشكل خاص، تقلص النمو المتوسط لتدفق السياح الوافدين من الاتحاد الأوروبي. المصدر الرئيسي للسياح القادمين إلى المغرب. من 9,2% إلى 1,4%. باستثناء بعض البلدان، لا سيما ألمانيا التي تسارع تدفق السياح الوافدين منها من 4,3% إلى 5,6%.

وقد انعكست هذه التطورات على بنية سياحة الأجانب الوافدين. لاسيما مع تسجيل انخفاض قدره 5 نقط مئوية في حصة الاتحاد الأوروبي التي بلغت 76%. وقد كان هذا التراجع ملموسا بشكل خاص بالنسبة للسياح الفرنسيين الذي مثلوا 33% من عدد الوافدين سنة 2014 مقابل 43% سنة 2004. أما بالنسبة للمناطق الأخرى، فما زالت حصصها ضعيفة، رغم ارتفاعها بشكل طفيف.

وبخصوص بنية ليالي المبيت بمؤسسات الإيواء المصنفة، انتقلت مساهمة السوق الفرنسية من 51% سنة 2004 إلى 33% سنة 2014. وهو ما يعني تباطؤا أكبر مقارنة بتباطؤ عدد الوافدين. وبالمقابل، تضاعفت حصة المملكة المتحدة خلال نفس الفترة لتصل إلى 12% فيما تحسنت حصة البلدان العربية من 4% إلى 7%.

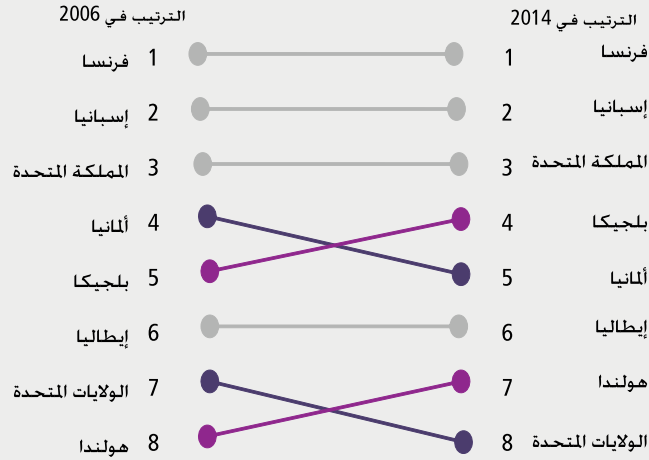
جدول 1.1.2.1: تطور حصص المناطق الرئيسية المصدرة للسياح نحو المغرب

المحصول في تدفق السياح الأجانب المقيمين	متوسط التطور السنوي لعدد الوافدين (%)				
	2010	2006	2014-2011	2010-2006	
2014	79,2	75,7	7,8	2,0	الاتحاد الأوروبي
80,7	37,2	33,1	5,4	0,4	فرنسا
41,5	14,8	12,6	11,6	-0,5	إسبانيا
13,1	6,9	8,8	6,2	10,6	المملكة المتحدة
7,4	4,2	4,7	7,9	5,1	ألمانيا
4,2	5,2	6,0	15,5	8,3	أوروبا باستثناء الاتحاد الأوروبي
4,0	0,7	0,6	28,3	15,1	روسيا
0,3	5,1	5,6	9,7	8,2	أمريكا
4,9	5,6	7,2	8,4	8,2	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
5,6	2,5	2,9	14,6	5,4	إفريقيا جنوب الصحراء
2,0	1,7	2,1	11,2	11,1	آسيا
1,5	0,1	0,2	9,4	16,9	الصين
0,1	-	-	8,3	3,3	السياح الأجانب المقيمون

المصدر: وزارة السياحة

وكخلاصة ورغم هذا التنوع النسبي، تبقى السياحة بالمغرب رهينة بشكل كبير بالطلب الأوروبي ولاسيما بالأسواق الرئيسية الثلاثة التي تكونه. وهي فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة. وتمثل هذه الأسواق الثلاثة 54% من عدد السياح الوافدين و50% من ليالي المبيت في المؤسسات المصنفة.

رسم بياني 1.1.2.1 : بنية سياحة الأجانب الوافدين على المغرب



وفي ما يخص النقل، ارتفعت القيمة المضافة بنسبة 5,6% مقابل 1,2%. مما جعل مساهمته في النمو الاقتصادي تتزايد من 0,05 إلى 0,21 نقطة مئوية. ويعكس هذا التطور بالأساس ارتفاع الملاحاة البحرية الخاصة بالسلع والنقل السككي للمسافرين.

فقد تميز النقل البحري للسلع بتحسّن بواقع 14,3% مقابل 9%. ليصل إلى 115 مليون طن. وبالفعل، تصاعدت حركة النقل المرتبطة بالمبادلات الخارجية بنسبة 11,5% بعد أن انخفضت بنسبة 1,8% فيما تزايدت حركة إعادة شحن البضائع بميناء طنجة بنسبة 20,2% مقابل 41,1%. وعلى العكس من ذلك، تراجع النقل السككي للسلع بنسبة 3,3%. نتيجة بدء العمل بأنبوب نقل الفوسفات الخام. ودون احتساب الفوسفات. ارتفعت هذه الحركة بنسبة 7%.

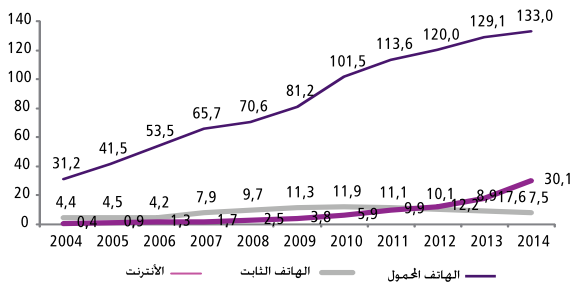
أما بالنسبة لنقل المسافرين، وعدا تسارع حركة النقل السككي من 5,8% إلى 6,3%. تأثر كل من النقل الجوي والبحري بتباطؤ السياحة الدولية، حيث سجلا تباطؤا في نمو عدد المسافرين من 9,2% إلى 4,8% ومن 12,9% إلى 6,8%. على التوالي.

وعلى مستوى البريد والاتصالات، تحسنت القيمة المضافة بنسبة 6,3% مقابل 2,9% سنة 2013. نظرا لانخفاض أسعار الهاتف النقال والإنترنت بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الولوج ومعدل الاستخدام المتوسط¹.

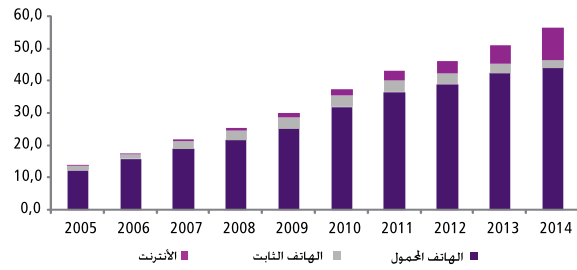
1 نسبة المكالمات الصادرة بالدقائق/العدد المتوسط للمنخرطين.

وسجل عدد المنخرطين في خدمة الأنترنت أكبر ارتفاع منذ سنة 2005 بوتيرة بلغت 72,6% ليصل إلى حوالي 10 ملايين. مما رفع نسبة الولوج من 17,6% إلى 30,1%. وقد همّ هذا التحسن. الذي عززه انخفاض بواقع 36% في الأسعار. قاعدة المشتركين في خدمة الأنترنت 3G على الخصوص. حيث عرفت نموا بواقع 81,9% وأصبحت تمثل 90,1% من المجموع مقابل 50,9% سنة من قبل. وعلى نفس المنوال وفي ما يخص الهاتف النقال. ساهم انخفاض الأسعار بنسبة 22% في تزايد عدد المنخرطين بنسبة 4% ليصل إلى 44,1 مليون. وهو ما يمثل نسبة ولوج قدرها 133% وزيادة في الاستخدام المتوسط بوتيرة 11%. وفي المقابل. واصلت سوق الهاتف الثابت تراجعها الذي بدأ في سنة 2011. بانخفاض عدد المنخرطين بواقع 14,9% ليصل إلى 2,5 مليون. مما قلص نسبة الولوج الخاصة بهذه الخدمة بواقع 1,4 نقطة لتصل إلى 7,5%.

رسم بياني 9.2.1 : تطور نسبة الولوج (%)



رسم بياني 8.2.1 : تطور عدد المنخرطين حسب الفرع (بالآلاف)



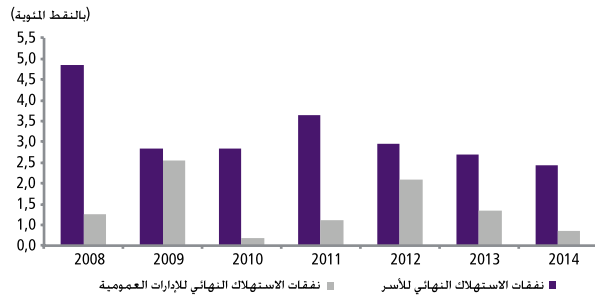
المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات

2.2.1 الطلب

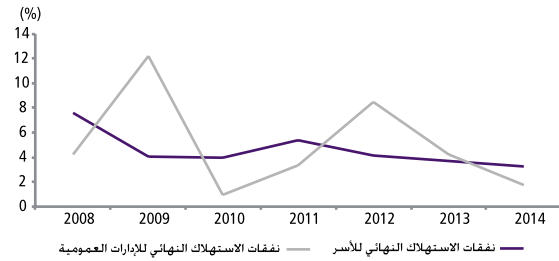
تواصل تضاؤل وتيرة نمو الطلب الداخلي. نتيجة تباطؤ الاستهلاك النهائي الوطني وتراجع الاستثمار. فقد بقيت وتيرة نموه أدنى بكثير من مستواها خلال سنة 2011. حيث تراجعت من 6,7% إلى 4,2% سنة 2013 ثم 1% سنة 2014. فيما تدنت مساهمته في النمو من 7,3 سنة 2011 إلى 1,2 نقطة مئوية سنة 2014.

ورغم المستوى المنخفض للتضخم. فقد تباطأ الطلب النهائي للأسر من 3,7% سنة 2013 إلى 3,2% سنة 2014. في سياق ميزه موسم فلاحى متوسط وانخفاض ملحوظ في وضعية سوق الشغل. وهكذا انتقلت مساهمته في النمو من 2,2 إلى 1,9 نقطة مئوية. وبالمثل. واصل استهلاك الإدارات العمومية انخفاضه. حيث بلغت وتيرته 1,8% مقابل 4,2%. وتقلصت مساهمته في النمو إلى 0,3 نقطة مئوية مقابل 0,8 نقطة.

رسم بياني 11.2.1: مساهمة الاستهلاك النهائي في نمو الناتج الداخلي الإجمالي. بالنقط المئوية



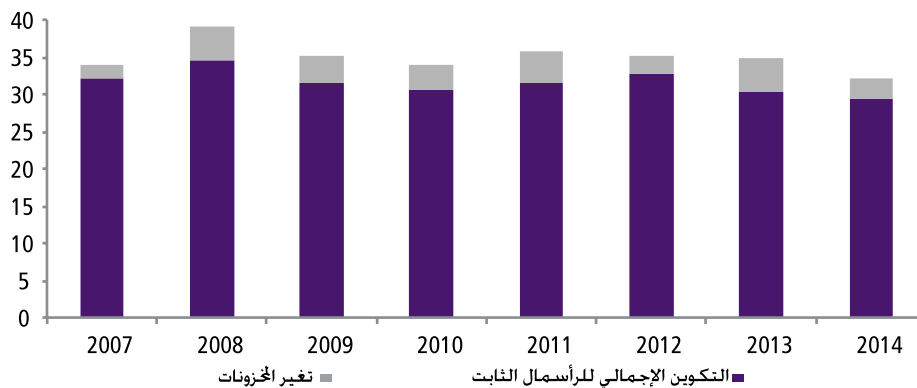
رسم بياني 10.2.1: تطور الاستهلاك النهائي. من حيث الحجم (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

بعد ارتفاع بواقع 6,8% سنة 2013. تدنى الاستثمار بنسبة 4%. مما يعكس على الخصوص انخفاضا بوتيرة 23,2% في تغير المخزون مقابل ارتفاع بنسبة 95,7% سنة من قبل. وهكذا فقد كانت مساهمته في النمو سلبية وبلغت 1,1 نقطة مئوية مقابل مساهمة إيجابية قدرها 1,8 نقطة. ومع ذلك فقد تقلصت حدة انخفاض التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت من 1,5% إلى 0,4%. ويعزى هذا بالأساس إلى الجهود الاستثمارية الذي بذلته الخزينة حيث تزايدت نفقات التجهيز الخاصة بها بنسبة 9%. فيما لا يزال الاستثمار الخاص يعاني من تأثير الشكوك المرتبطة بأفاق النمو.

رسم بياني 12.2.1: تطور معدل الاستثمار (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

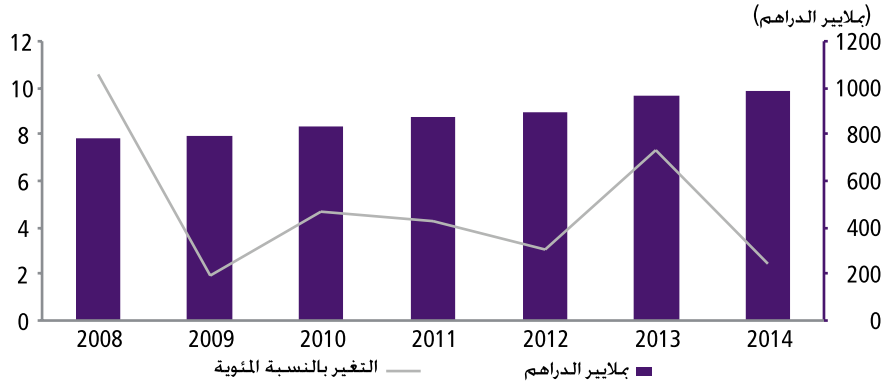


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وبالأسعار الجارية. ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 2,6% ليصل إلى 924,8 مليار درهم. مقابل 6,3% سنة من قبل. أما التحويلات الجارية الصافية. فقد تزايدت بوتيرة مطردة بلغت 11,4% لتصل إلى 81,3 مليار. ارتباطا على الخصوص بتدفق هام للهبات الواردة من بلدان مجلس التعاون الخليجي وقدرها 13,1 مليار. وهو ما يوازي 1,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. أما تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. فقد بلغ مجموعها 59,9 مليار. في

ارتفاع بنسبة 3,6%. وبالموازاة مع ذلك، تنامت المدفوعات الصافية برسم عائدات الملكية، المكونة في غالبيتها من عائدات الاستثمارات المباشرة، لتصل إلى 20,9 مليار. وفي هذه الظروف، تزايد الدخل الوطني الإجمالي المتاح بنسبة 2,4% ليبلغ 985,2 مليار، أي 29 106 درهم للفرد مقابل 28 779 درهم سنة من قبل.

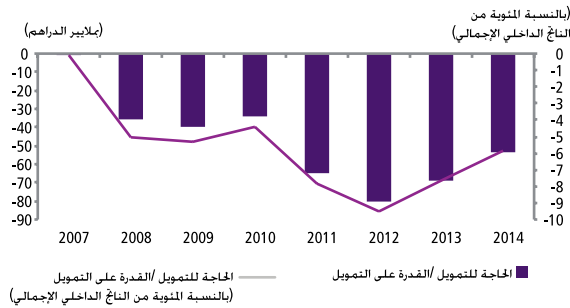
رسم بياني 13.2.1: تطور الدخل الوطني الإجمالي المتاح



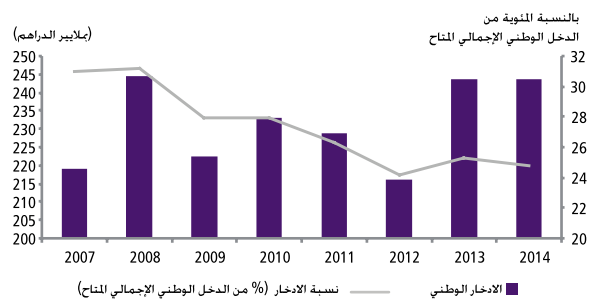
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وبالنظر إلى ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بنسبة 3,2%. بقيت نسبة الادخار في مستوى أدنى بكثير من معدلها للفترة ما بين 2007 و2008. حيث بلغت 24,7% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح مقابل 31,1%. وفي المقابل، تقلصت نفقات الاستثمار بنسبة 4,8% لتصل إلى 297,7 مليار درهم، ما يمثل 32,2% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 34,7% سنة 2013. وفي هذه الظروف، تقلصت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد لتصل إلى 53,9 مليار أو 5,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 7,7% سنة 2013.

رسم بياني 15.2.1: الحاجة للتمويل / القدرة على التمويل



رسم بياني 14.2.1: تطور الادخار الوطني



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

3.1 سوق الشغل

في سياق اتسم ببطء انتعاش الأنشطة غير الفلاحية وبموسم فلاحى متوسط. عرفت وضعية سوق الشغل تدهورا ملحوظا سنة 2014. فقد سجل معدل البطالة ثالث ارتفاع له على التوالي. إذ بلغ 9,9% مقابل 9,2% سنة 2013. وذلك بالرغم من تراجع معدل النشاط بمقدار 0,3 نقطة. وقد كان هذا الارتفاع أكثر حدة في الوسط الحضري. خاصة في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة. إذ أن حوالي 4 من كل 10 منهم عاطلون عن العمل. ويُعزى تفاقم وضعية البطالة إلى كون صافي عدد مناصب الشغل الحديثة لم يتجاوز 21 000 منصب. وهو ثاني أدنى مستوى تم تسجيله خلال السنوات الأربعة عشر الأخيرة بعد 1 000 منصب التي تم إحداثها في سنة 2012. وحسب القطاعات. شهد القطاع الصناعي فقدان 37 000 منصب. وهو الأكبر منذ سنة 2009. في حين عرف قطاع البناء والأشغال العمومية استقرارا في عدد العاملين. بعد سنتين من التراجع الملحوظ. أما قطاع الخدمات. الذي يظل أول مُشغّل لليد العاملة. فقد أحدث 42 000 منصب. وهو عدد أقل بكثير من متوسط السنوات الثلاث الأخيرة. الذي بلغ 108 000 منصب. وبدوره. لم يحدث القطاع الفلاحى سوى 16 000 منصب. عوض 58 000 في سنة 2013. التي شهدت تحقيق محصول استثنائي من الحبوب. في ظل هذه الظروف وأخذا في الاعتبار تنامي القيمة المضافة غير الفلاحية بنسبة 2%. تحسنت الإنتاجية الظاهرة للعمل¹ بواقع 1,9% مقابل 1% سنة 2013. وتعتبر نسبة هذا التحسن قريبة من نسبة ارتفاع نفقات الأجور² التي بلغت. بالقيمة الحقيقية. 2% في القطاع الخاص و1,6% في القطاع العام.

1.3.1 مؤشرات النشاط

بعد ارتفاعه بنسبة 1,4% سنة 2013. تزايد عدد السكان النشيطين بنسبة 0,9% ليصل إلى 11,8 مليون. أي بزيادة قدرها 1,4% في الوسط الحضري و0,3% في المناطق القروية. إلا أن هذه الساكنة النشيطة. التي تمثل نسبة النساء فيها 27,2%. تظل ضعيفة الكفاءات. إذ تصل فيها نسبة غير حاملي الشهادات إلى 59,8% على الصعيد الوطني و80,5% على الصعيد القروي³.

وأخذا في الاعتبار تزايد عدد السكان البالغة أعمارهم 15 سنة فما فوق بنسبة 1,5%. تراجع معدل النشاط⁴ من جديد. إذ انخفض من 48,3% إلى 48,0%. متدنيا بواقع 0,3 نقطة في المدن ليصل إلى 42,1%. وبمقدار 0,2 نقطة في القرى ليصل إلى 57,2%. وتختلف حدة تراجع هذا المعدل في الوسط الحضري بين 0,4 نقطة بالنسبة للفئة العمرية 25-34 سنة و0,6 نقطة بالنسبة للفئتين العمريتين 15-24 سنة و35-44 سنة. وفي المناطق

1 تقاس الإنتاجية الظاهرة للعمل بنسبة القيمة المضافة غير الفلاحية إلى السكان النشيطين المشتغلين في القطاع غير الفلاحى.

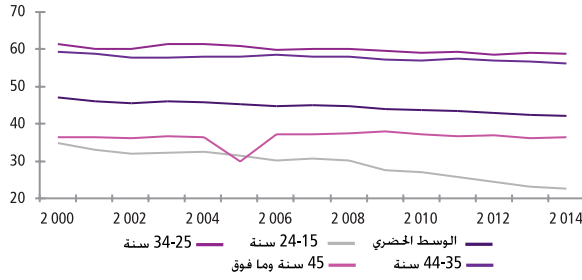
2 يتم الحصول على المعطيات الخاصة بتكاليف الأجور في القطاع الخاص من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعى. في حين تستمد تلك الخاصة بالقطاع العام من وزارة الاقتصاد والمالية.

3 المعطيات المتعلقة ببنية الساكنة النشيطة حسب الشهادات تُخص سنة 2013.

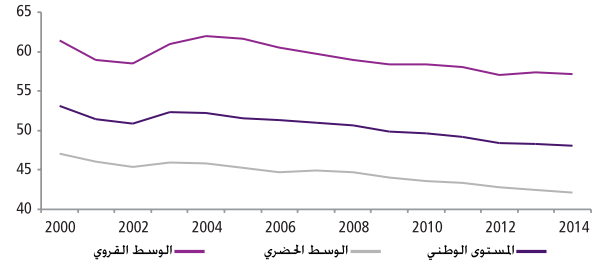
4 يقصد بنسبة النشاط عدد السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق إلى العدد الإجمالى للسكان البالغين 15 سنة فما فوق.

القروية. همّ هذا التراجع بالخصوص الفئة العمرية 35-44 سنة والفئة العمرية 45 سنة فما فوق. بواقع 1,3 و 1,1 نقطة على التوالي. ومن المرجح أن هذا الانخفاض الملحوظ في معدل النشاط يعكس، إلى جانب عوامل أخرى كطول مدة التمدريس، مدى إحباط بعض فئات السكان النشيطين الذين توقفوا عن البحث عن عمل أمام استمرار غياب الفرص في سوق الشغل.

رسم بياني 2.3.1: معدل النشاط حسب الفئة العمرية في الوسط الحضري (%)



رسم بياني 1.3.1: معدل النشاط حسب مكان الإقامة (%)



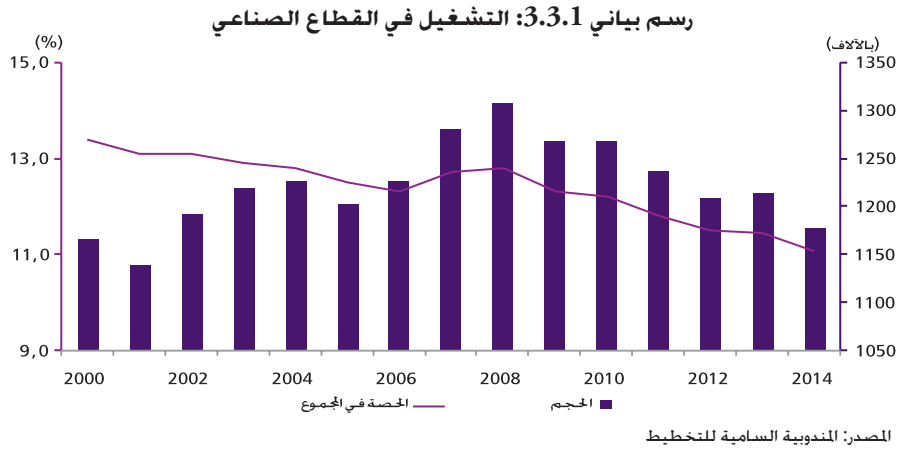
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

2.3.1 مؤشرات الشغل

في سنة 2014، أحدث الاقتصاد الوطني 21 000 منصب عوض 114 000 سنة من قبل. ليتزايد بذلك حجم التشغيل بنسبة 0,2% إلى 10,65 مليون. ونتيجة لذلك، تراجع معدل التشغيل¹ من 43,8% إلى 43,3%. مسجلا انخفاضا بواقع 0,5 نقطة في المحيطين الحضري والقروي على السواء إلى 35,9% و 54,7% على التوالي.

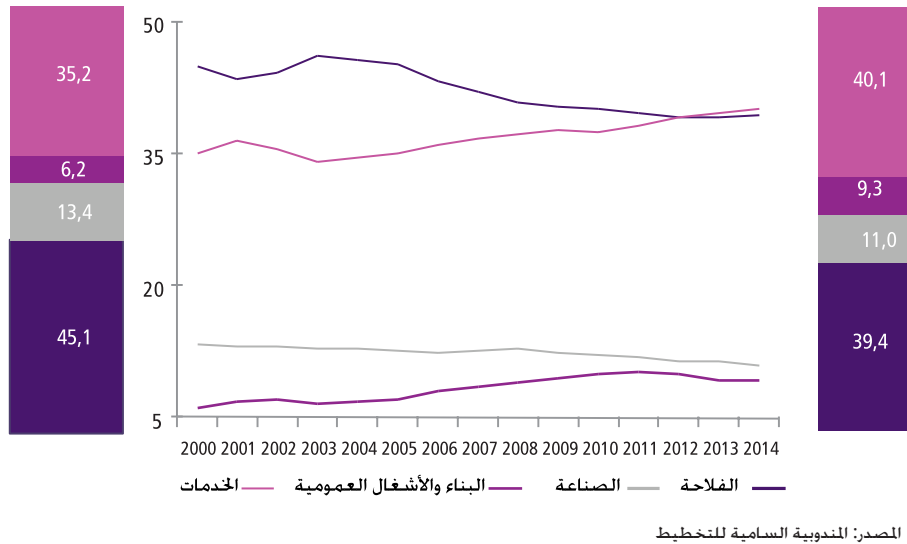
حسب القطاعات، لم يتجاوز عدد المناصب المحدثّة في قطاع الخدمات 42 000. بعد 101 000 منصب جديد في سنة 2013، غير أن حصته في الحجم الإجمالي للتشغيل واصلت ارتفاعها لتصل إلى 40,1% مقابل 39,8%. وقد تركزت المناصب المحدثّة بالأساس في كل من فرع «تجارة التقسيط وإصلاح الأدوات المنزلية» بما قدره 29 000 منصب وفرع «الخدمات الشخصية» بواقع 10 000 منصب. وسجل القطاع الفلاحي إحداث 16 000 منصب شغل مقابل 58 000 في السنة السابقة، في حين ظلت حصته شبه مستقرة في 39,4%.

1 يقصد بمعدل التشغيل نسبة السكان النشيطين المشتغلين البالغين 15 سنة فما فوق إلى النسبة الإجمالية للسكان البالغين 15 سنة فما فوق.



في المقابل، بعد نمو طفيف بنسبة 0,4% سنة 2013، عاد التشغيل في القطاع الصناعي إلى منحاه التنازلي الذي بدأ في سنة 2009، بفقدانه لما مجموعه 37 000 منصب، مما أدى إلى تراجع حصته في الساكنة المشتغلة بواقع 0,4 نقطة إلى 11%. ويبرز هذا الأداء السلبي مدى طموح أهداف المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية للفترة 2014-2020، الذي يتوقع خلق 500 000 منصب، أي ما يقارب 71 500 منصب سنويا. أما قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد شهد استقرارا في عدد العاملين به، بعد تراجع ملحوظ لسنتين متتاليتين بما مجموعه 71 000 منصب، كما استقرت حصته في 9,3%.

رسم بياني 4.3.1: تطور بنية التشغيل حسب قطاع النشاط (%)



وبتحليل التشغيل حسب الوضعية المهنية، يتضح أن المناصب التي تم إحداثها سنة 2014 كانت كلها مناصب غير مؤدى عنها، في حين أن المناصب المؤدى عنها سجلت، ولأول مرة منذ سنة 2000، فقدان 24 000 منصب، لتتراجع بذلك حصتها من 77,9% إلى 77,5% من سنة إلى أخرى¹.

¹ حسب المعطيات التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط.

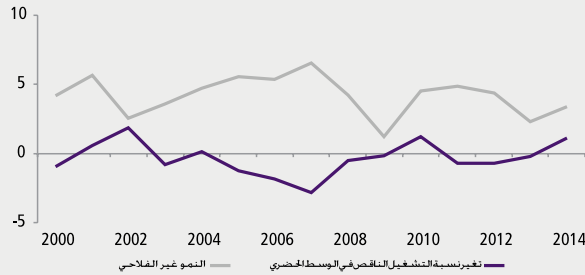
وعلى الرغم من تحسنها المستمر خلال السنوات الأخيرة، لا تزال نسبة اليد العاملة المؤهلة ضعيفة، إذ بلغت حصة الأشخاص غير الحاملين للشهادات 62,0%. مقابل 26,6% لحاملي شهادات المستوى المتوسط. في حين لا تتجاوز حصة حاملي شهادات المستوى العالي 11,4%.

إطار 1.3.1: التشغيل الناقص في المغرب

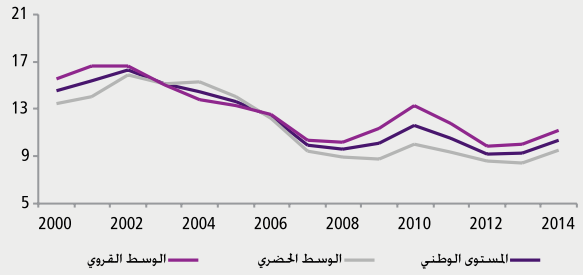
إذا كان معدل البطالة يعتبر المؤشر الرئيسي لقياس مدى عدم استخدام السكان النشيطين، فإن التشغيل الناقص¹ يعد مكملاً لهذا القياس. إذ يمكن من فهم مدى الاستخدام الناقص للمقدرات الإنتاجية للسكانة المشتغلة. ويرتفع التشغيل الناقص عموماً في فترات ضعف النشاط الاقتصادي ويتراجع عند تسارع النمو.

في المغرب، وخلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2008 التي سجلت متوسط نمو غير فلاحى قدره 5,3%². عرفت نسبة التشغيل الناقص في المناطق الحضرية منحنى تنازلياً. إذ تراجعت من 15,1% إلى 8,9%. أما بين سنتي 2009 و2014، فقد قاربت هذه النسبة 9,1%، نتيجة لتباطؤ النمو غير الفلاحى إلى 3,9% في المتوسط. وفي سنة 2014 على الخصوص، همّ التشغيل الناقص 1,1 مليون شخص على الصعيد الوطنى، أي ما يعادل 10,3% من الساكنة المشتغلة. مرتفعاً بواقع 1,1 نقطة مقارنة بسنة 2013، ويحتمل أن يكون هذا الارتفاع المهم قد خفف من تفاقم حدة البطالة.

رسم بياني 1.3.1.2: النمو غير الفلاحى وتغير نسبة التشغيل الناقص في المجال الحضري (%)



رسم بياني 1.3.1.1: تطور نسبة التشغيل الناقص حسب مكان الإقامة (%)



المصادر: الندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

وللإشارة، فإن 70,5% من الحالات التي توجد في وضعية التشغيل الناقص هم أشخاص يبحثون عن عمل آخر نظراً لعدم ملاءمة عملهم مع مؤهلاتهم أو رغبة منهم في الحصول على أجر أفضل. كما أن هذه الوضعية تهتم الرجال أكثر من النساء بواقع 10,9% و4,6% على التوالي. وتندنى نسبة التشغيل الناقص مع تقدم السن، إذ تراجعت من 13% لدى الشباب البالغين من العمر بين 15 و24 سنة إلى 4,6% لدى الساكنة النشيطة التي تبلغ 45 سنة فما فوق. وحسب المؤهلات، تتراوح نسبة التشغيل الناقص بين 7,4% في صفوف حاملي شهادات المستوى العالي و8,9% بالنسبة لغير الحاصلين على شهادة و10,7% لدى حاملي شهادات المستوى المتوسط.

وحسب قطاع النشاط، يهيم التشغيل الناقص على الخصوص قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 17%. مقابل 10,3% في القطاع الفلاحى و9,4% في قطاع الخدمات. أما الصناعة، فتسجل أدنى نسبة، إذ لا يتعدى 8%.

1 يقصد بالساكنة التي تتواجد في وضعية التشغيل الناقص الأشخاص الذين اشتغلوا: (1) لمدة تقل عن 48 ساعة خلال الأسبوع المرجعي والذين هم مؤهلون ومستعدون للعمل لساعات إضافية؛ أو (2) لمدة أطول من السقف المحدد والذين يبحثون عن عمل آخر أو مستعدون لتغيير عملهم لعدم ملاءمته مع تكوينهم أو مؤهلاتهم أو لعدم كفاية الدخل المتحصل عليه.

2 حسب معطيات الحسابات الوطنية، سنة الأساس 1998.

3.3.1 مؤشرات البطالة

في سنة 2014، عرفت الساكنة العاطلة عن العمل تزايدا للسنة الثالثة على التوالي، لتصل إلى 1,2 مليون، أي بارتفاع قدره 8% مقابل 4,1% سنة 2013. 59,2% من هاته الساكنة عاطلون عن العمل منذ أكثر من سنة. في حين أن 45,4% منهم لم يسبق لهم أن اشتغلوا. ويمثل السكان الحضريون 80% من مجموع الساكنة العاطلة عن العمل، التي تبلغ فيها نسبة الشباب البالغين من العمر أقل من 35 سنة 78,6%. ويمثل حاملو الشهادات حوالي 70,8% من الساكنة العاطلة. في حين لا تتجاوز نسبتهم ضمن الساكنة المشتغلة 37%. كما أن نسبتهم ضمن الباحثين عن العمل لأول مرة تصل إلى 85,4%.

بين سنتي 2013 و2014، سجلت نسبتا الباحثين عن العمل لأول مرة والعاطلين لمدة طويلة تراجعاً ملحوظاً بواقع 5 و4,8 نقط على التوالي. وتعزى هذه التغيرات على الأرجح إلى ارتفاع أكبر نسبياً في سنة 2014، مقارنة بالسنوات الماضية، من حيث عدد العاطلين نتيجة طردهم من العمل أو توقف نشاط المؤسسة، إذ انتقلت حصة هؤلاء ضمن مجموع السكان العاطلين من 26,5% إلى 29,2% من سنة لأخرى.

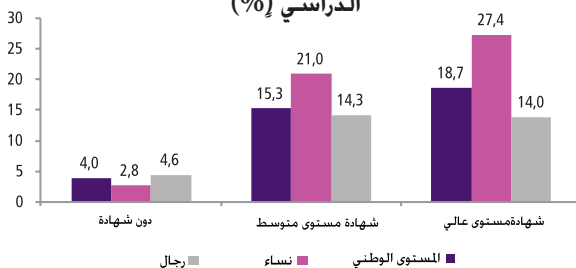
رسم بياني 5.3.1: تطور نسبة البطالة الطويلة الأمد (%)
رسم بياني 6.3.1: تطور نسبة الباحثين عن العمل لأول مرة (%)



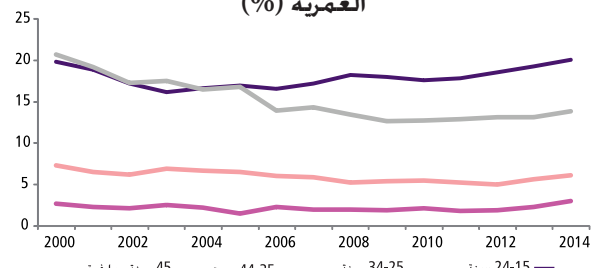
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وتفاقم معدل البطالة بواقع 0,7 نقطة ليصل إلى 9,9%. وهو أعلى مستوى له منذ سنة 2006. وقد كان هذا الارتفاع أكثر حدة في الوسط الحضري حيث تزايدت البطالة بمقدار 0,8 نقطة إلى 14,8%. وخاصة لدى الشباب المتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، إذ ارتفعت بواقع 2,1 نقطة إلى 38,1%. وهم التزايد الملحوظ لمعدل البطالة في المدن النساء أيضا بواقع 1,5 نقطة إلى 21,9% وكذا حاملي الشهادات بواقع 1,3 نقطة إلى 19,5%.

رسم بياني 8.3.1: نسبة البطالة حسب الجنس والمستوى الدراسي (%)



رسم بياني 7.3.1: تطور نسبة البطالة حسب الفئة العمرية (%)

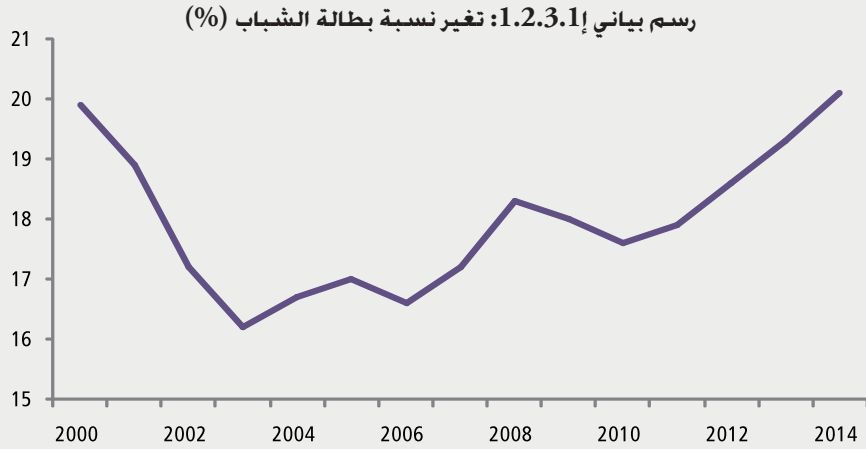


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

إطار 2.3.1: بطالة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة

تعتبر بطالة الشباب آفة عالمية تمس الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء. وقد زادت الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية من تفاقم هذه الظاهرة التي تعد من أبرز مخلفاتها.

وفي المغرب. أخذت هذه الظاهرة بعدا كبيرا جعل منها مشكلة اجتماعية واقتصادية مثيرة للقلق. فبعد انخفاضها المستمر بين سنتي 1999 و2003. عادت بطالة الشباب لتأخذ منحى تصاعديا لتصل في سنة 2014 إلى 20,1% على الصعيد الوطني و38,1% في الوسط الحضري.

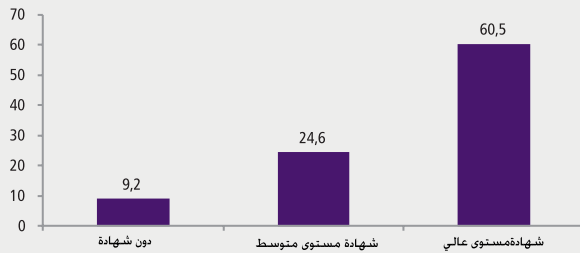


المصدر: الندوبية السامية للتخطيط.

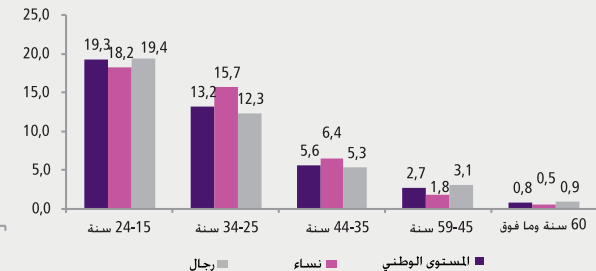
وخلافا لبعض الدول المتقدمة كفرنسا أو بلجيكا، تنتشر بطالة الشباب في المغرب بشكل أكبر في أوساط الساكنة النشيطة المؤهلة. إذ يتراوح معدلها بين 9,2% لدى غير الحاصلين على شهادة و24,6% في صفوف حاملي شهادات المستوى المتوسط و60,5% لدى حاملي شهادات المستوى العالي.

وإلى جانب البطالة، تبقى فئة الشباب الأكثر تأثرا بظاهرة التشغيل الناقص بنسبة وصلت إلى 13% سنة 2013، مقابل 12,3% لدى البالغين من العمر 25-34 سنة، و9,3% للفئة العمرية 35-44 سنة و4,6% لدى البالغة أعمارهم 45 سنة فما فوق.

رسم بياني 3.2.3.1: نسبة البطالة حسب مستوى التأهيل للشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة (%)



رسم بياني 2.2.3.1: نسبة البطالة حسب الجنس والفئة العمرية (%)



المصدر: الندوبية السامية للتخطيط.

ويتمركز الشباب العاطلون عن العمل في المدن بواقع 73,2% وتشكّل نسبة النساء فيهم 24,8%. ويمثل الباحثون عن العمل لأول مرة 69% منهم والعاطلون لمدة طويلة 65,1%. وحسب مستوى التأهيل. يتوفر 58,7% من هؤلاء الشباب على شهادة من المستوى المتوسط و16,8% على شهادة من المستوى العالي.

جدول 1.2.3.1: خصائص العاطلين عن العمل حسب الفئة العمرية (%) سنة 2012

الحصة في السكان العاطلين*	24-15 سنة	25-34 سنة	35-44 سنة	45 سنة وما فوق المستوى الوطني
حاملو الشهادات	35,8	42,8	13,8	6,9
- مستوى عال	75,5	80,1	62,0	31,4
- مستوى متوسط	16,8	36,6	26,4	12,6
الباحثون عن العمل لأول مرة	58,7	43,4	35,6	18,8
حصة العاطلين لمدة طويلة	69,0	51,5	28,6	4,6
	65,1	70,2	59,3	41,8

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وبمقارنة المعطيات على الصعيد الدولي. تعتبر بطالة الشباب في المغرب أقل انتشارا مما تعرفه عدة دول في جنوب أوروبا. كإسبانيا وإيطاليا. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كتونس ومصر. إلا أنها تظل على العموم أعلى من النسب المسجلة في البلدان المتقدمة.

جدول 1.2.3.1: تغير نسبة بطالة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة (%)

2013	2007	2007-2000	
7,8	11,6	11,2	ألمانيا
10,1	8,0	8,8	الصين
15,8	10,8	11,3	الولايات المتحدة
19,3	17,2	17,5	المغرب
20,4	19,3	18,0	تركيا
24,0	27,5	38,6	الجزائر
31,2	27,8	30,6	تونس
38,9	26,1	29,2	مصر
39,7	20,3	25,4	إيطاليا
57,3	18,9	21,8	إسبانيا

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي والمندوبية السامية للتخطيط.

4.3.1 الإنتاجية وكلفة الشغل

نتيجة تزايد القيمة المضافة بواقع 2% والارتفاع الطفيف للتشغيل بنسبة 0,1%. تحسنت الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية بما قدره 1,9% سنة 2014 مقابل 1% سنة من قبل. وقد بلغت نسبة هذا الارتفاع 3,5% في القطاع الثانوي مقابل 2,6%. و1,2% في قطاع الخدمات مقابل انخفاضه بواقع 0,3%.

أما بخصوص نفقات الأجور. فقد ارتفع كل من الحد الأدنى للأجور في الصناعة والتجارة والمهن والحد الأدنى للأجور في الفلاحة في المتوسط بنسبة 2,5% بالقيمة الاسمية و2,0% بالقيمة الحقيقية. وذلك على إثر رفعهما بنسبة 5% في يوليوز 2014 في إطار الحوار الاجتماعي. كما سجل مؤشر متوسط الأجور في القطاع الخاص. الذي يتم حسابه بناء على بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. تزايدا بنسبة 2,4% بالقيمة الاسمية و2% بالقيمة الحقيقية. أما الأجور في القطاع العمومي. فقد ارتفعت بنسبة 2,1% بالقيمة الاسمية و1,6% بالقيمة الحقيقية.

جدول 1.3.1: مؤشرات كلفة اليد العاملة التغير السنوي بالنسبة المئوية

2014	2013	2012	2011	2010	2009		
1,9	1,0	3,5	4,5	3,4	-1,4	الإنتاجية الظاهرة للعمل	
2,4	2,0	3,2	2,7	-0,8	10,0	القيمة الاسمية	الأجور في القطاع الخاص
2,0	0,2	1,9	1,8	-1,8	8,9	القيمة الحقيقية	الأجور في القطاع العام
2,1	1,2	7,3	11,8	1,5	6,8	القيمة الاسمية	الأجور في القطاع العام
1,6	-0,6	5,9	10,7	0,5	5,8	القيمة الحقيقية	الأجور في القطاع العام
2,5	2,3	2,3	4,7	7,5	4,9	الحد الأدنى للأجور في الصناعة والتجارة والمهن/في الفلاحة بالقيمة الاسمية	
2,0	0,4	1,0	3,8	6,4	3,9	الحد الأدنى للأجور في الصناعة والتجارة والمهن/في الفلاحة بالقيمة الحقيقية	

* يتم حساب تغيرات تكاليف الأجور عن طريق حساب نسبة متوسط مستوى السنة إلى متوسط مستوى السنة الماضية. المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة التشغيل والتكوين المهني، وحسابات بنك المغرب.

جدول 2.3.1: المؤشرات السنوية للنشاط والبطالة حسب مكان الإقامة

المجموع			الوسط القروي			الوسط الحضري			
تغيرات مطلقة	2014	2013	تغيرات مطلقة	2014	2013	تغيرات مطلقة*	2014	2013	
354	33.304	32.950	-2,0	13.435	13.437	356	19.869	19.513	مجموع الساكنة* * الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق السكان النشيطون البالغون 15 سنة فما فوق
371	24.601	24.230	75,0	9.633	9.558	296	14.968	14.672	السكان المشتغلون
107	11.813	11.706	18,0	5.506	5.488	89	6.307	6.218	السكان العاطلون
21	10.646	10.625	-5,0	5.273	5.278	26	5.373	5.347	نسبة النشاط
86	1.167	1.081	23,0	233	210	63	934	871	حسب الجنس
-0,3	48	48,3	-0,2	57,2	57,4	-0,3	42,1	42,4	ذكر
-0,6	72,4	73,0	-0,6	78,7	79,3	-0,8	68,2	69,0	أنثى
0,1	25,2	25,1	0,1	36,9	36,8	0,3	17,8	17,5	حسب السن
0,0	32,2	32,2	0,7	43,7	43,0	-0,6	22,5	23,1	15 - 24 سنة
-0,4	61,2	61,6	-0,3	65	65,3	-0,4	58,7	59,1	25 - 34 سنة
-0,9	60,5	61,4	-1,3	68,5	69,8	-0,6	56,1	56,7	35 - 44 سنة
-0,4	44	44,4	-1,1	57,9	59,0	0,2	36,3	36,1	45 سنة فما فوق
-0,6	48,3	48,9	-0,6	59,4	60,0	-0,5	36,6	37,1	حسب الشهادة
0,1	47,6	47,5	1,2	49,9	48,7	-0,3	46,9	47,2	دون شهادة
0,7	9,9	9,2	0,4	4,2	3,8	0,8	14,8	14,0	حاملو الشهادات
0,6	9,7	9,1	0,5	5,4	4,9	0,5	12,8	12,3	نسبة البطالة
0,8	10,4	9,6	0,2	1,8	1,6	1,5	21,9	20,4	حسب الجنس
0,8	20,1	19,3	0,5	8,9	8,4	2,1	38,1	36,0	ذكر
0,7	13,9	13,2	0,3	4,5	4,2	1,1	20,9	19,8	أنثى
0,5	6,1	5,6	0,4	2,7	2,3	0,5	8,4	7,9	حسب السن
0,7	3	2,3	0,4	1,5	1,1	0,9	4,4	3,5	15 - 24 سنة
0,2	4,7	4,5	0,3	2,7	2,4	0,0	8,1	8,1	25 - 34 سنة
0,9	17,2	16,3	0,2	10	9,8	1,3	19,5	18,2	35 - 44 سنة
									45 سنة فما فوق
									حسب الشهادة
									دون شهادة
									حاملو الشهادات

* فيما يخص النسب. تم اعتماد التغير بالنقاط المئوية. ** يتم حسابه على أساس الأرقام الواردة في الإحصاء الأخير لسنة 2014. المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

4.1 التضخم

سجل التضخم، الذي يقاس بتغير مؤشر أسعار الاستهلاك، مستوى ضعيفا في 2014، نتيجة بالأساس لتراجع أئمنة المواد الغذائية المتقلبة الأسعار. فقد بلغ 0,4% مقابل 1,9% سنة 2013 و 1% في المتوسط بين 2009 و 2012.

غير أن التضخم الأساسي الذي يعكس التوجه الرئيسي للأسعار بلغ 1,2% مقابل 1,5% سنة 2013، ويعكس هذا التطور، الذي يظل معتدلا، تباطؤ وتيرة نمو أسعار السلع غير التجارية من 1,7% إلى 0,9%. بينما ارتفعت أسعار السلع التجارية بنسبة 1,4% بعد 1,2%.

وعلى الرغم من تراجع أسعار النفط في السوق الدولية، تزايدت أئمنة «الوقود وزيتو التشحيم» بنسبة 7% نتيجة لخفض الدعم المحصص لبعض المنتجات النفطية وبدرجة أقل لارتفاع قيمة الدولار خلال السنة. وبالمقابل، تسارع ارتفاع أسعار باقي المواد المقننة من 1,4% إلى 1,7% نتيجة على الخصوص لتطبيق نظام التسعير الجديد للماء والكهرباء.

وفي ما يتعلق بأسعار الإنتاج الصناعي، فقد تراجعت بنسبة 2,9% مقابل 1,8% في 2013. ويرتبط تزايد حدة هذا الانخفاض بتراجع الأسعار الدولية للسلع الأساسية الطاقية وتأثير ارتفاع الإنتاج الفلاحي الوطني الموجه للصناعات الغذائية.

جدول 1.4.1: تطور أسعار الاستهلاك

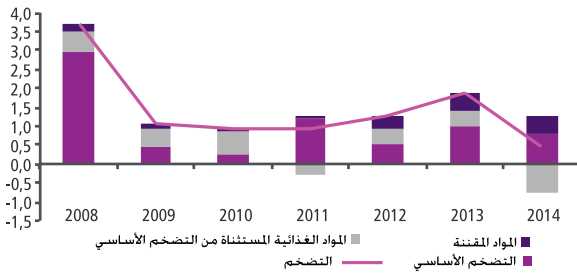
التغير السنوي %							مجموعات المنتجات
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
0,4	1,9	1,3	0,9	0,9	1,0	3,7	مؤشر أسعار الاستهلاك
-5,6	3,3	3,0	-2,0	5,0	3,1	4,4	المنتجات الغذائية المتقلبة
2,4	2,3	1,6	0,1	0,3	0,7	1,0	المنتجات المقننة
7,0	8,0	9,9	0,0	-0,7	-1,7	4,2	- الوقود وزيتو التشحيم
1,7	1,4	0,7	0,1	0,4	1,0	0,6	- المواد المقننة باستثناء الوقود وزيتو التشحيم
1,2	1,5	0,8	1,8	0,4	0,7	4,4	التضخم الأساسي
1,0	1,6	2,2	3,3	-0,6	-0,1	9,0	- مواد غذائية مدرجة في التضخم الأساسي
2,1	1,6	2,1	1,6	0,5	1,0	1,8	- ملابس وأحذية
1,7	2,2	1,0	1,0	0,8	1,6	1,9	- السكن والماء والغاز والكهرباء والحرقوات الأخرى ⁽¹⁾
0,8	0,2	0,1	0,8	0,8	1,9	1,5	- الأثاث والتجهيزات المنزلية وأعمال الصيانة
2,6	0,9	2,0	0,3	0,0	0,8	1,1	- الاعتيادية للمنزل
0,9	1,2	0,9	-0,3	0,3	0,3	1,3	- الصحة ⁽¹⁾
-4,6	-9,2	-19,6	-5,4	-1,1	-4,5	-1,5	- النقل ⁽¹⁾
-0,9	0,4	0,5	-0,7	-0,7	-0,6	-0,6	- الاتصالات
3,4	5,5	3,8	4,1	4,1	5,4	3,3	- الترفيه والثقافة
2,5	3,2	2,0	1,7	2,4	1,8	2,8	- التعليم
1,2	1,3	1,4	2,1	1,7	2,0	2,2	- المطاعم والفنادق
							- سلع وخدمات متنوعة

(1) باستثناء المواد المقننة
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

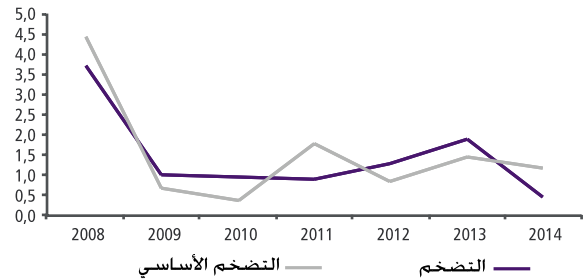
1.4.1 تطور مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك

بعد ارتفاع بنسبة 1,9% سنة 2013، سجل مؤشر أسعار الاستهلاك تباطؤًا قويًا في وتيرة نموه ليصل إلى 0,4%، وهو أدنى مستوى له منذ 1968¹. ويعكس هذا التطور بالأساس تراجع أثمان المواد الغذائية المتقلبة الأسعار بنسبة 5,6% بعد نموها بواقع 3,3%. لتنتقل بذلك مساهمتها في التضخم من 0,4 إلى -0,8 نقطة مئوية. وقد هَمَّ هذا الانخفاض مجموع المواد باستثناء الأسماك الطرية، وكان أكثر حدة بالنسبة لأسعار الحوامض والخضر الطرية التي تراجعت بمقدار 37% و7% على التوالي. نتيجة ارتفاع إنتاجها بشكل ملموس.

رسم بياني 2.4.1: المساهمة في التضخم (بالنقط المئوية)



رسم بياني 1.4.1: تطور التضخم والتضخم الأساسي (بالنسبة المئوية)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

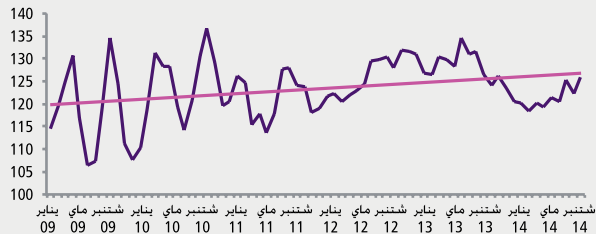
إطار 1.4.1: تطور أثمان المواد الغذائية المتقلبة الأسعار

خلال السنوات الأخيرة، اتخذ تقلب¹ أثمان «المواد الغذائية المتقلبة الأسعار» منحى تنازليا، حيث انتقل من 9,5% في 2009 إلى 3,1% سنة 2014. ويعكس هذا التطور انخفاض تردد صدمات العرض الظرفية، لاسيما الإضرابات التي شهدتها قطاعا الفلاحة والنقل وصعوبة الولوج للحقول بسبب سوء الأحوال الجوية والارتفاع الموسمي للطلب. وباستثناء هذه العوامل الظرفية، يظل توجه أسعار هذه المواد محدد بالأساس بمستوى الإنتاج.

جدول 1.1.4.1: التقلب والقيم القصوى لتضخم المواد الغذائية المتقلبة الأسعار (%)

	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
التقلب	3,1	4,4	4,3	6,5	6,7	9,5	4,3
الحد الأقصى	1,5	10,7	11,7	9,4	16,3	15,7	13,8
الحد الأدنى	-9,9	-5,9	-3,6	-10,1	-3,8	-9,9	-0,6
موسم	11,4	16,6	15,3	19,5	20,1	25,6	14,4

رسم بياني 1.1.4.1: تطور مستوى أثمان المواد الغذائية المتقلبة الأسعار



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

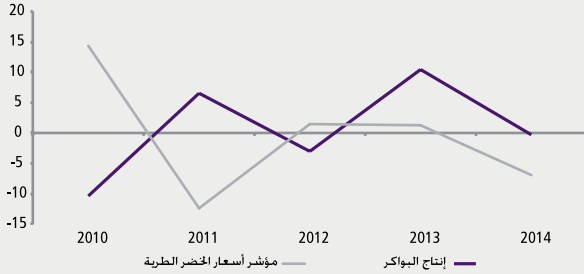
وشهدت سنة 2014 على الخصوص ظروفًا مواتية لإنتاج وتسويق الفواكه والخضروات، وتميز إنتاج الخضر، رغم التراجع الطفيف للمحصول، بانتظامه طوال السنة، بفضل الظروف المناخية الملائمة في يناير وفبراير. وأدى هذا التطور إلى تراجع أسعار الخضر الطرية بنسبة 7% في المتوسط، الذي صار أكثر حدة ابتداء من شهر مارس مع دخول البواكر مرحلة الإنتاج المطرد.

¹ يتم حسابه من خلال الفارق المعياري.

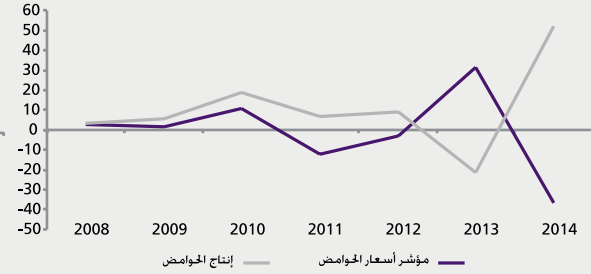
1 بلغ التضخم في تلك السنة 0,4% مقابل -0,8% في سنة 1967 و-1,0% في 1966.

وبعد تراجع بنسبة 21% سنة 2013، بلغ محصول الحوامض خلال الموسم الفلاحي 2013-2014 مستوى استثنائيا. حيث ارتفع بنسبة 52% بفضل الظروف المناخية الجيدة وتوفر مياه السقي. وفي هذا السياق، تدنت أسعار الحوامض بنسبة 36,6% بعد ارتفاعها بواقع 31,3% سنة من قبل. لتصل مساهمتها في التضخم إلى -0,3 نقطة مئوية مقابل 0,2 نقطة سنة 2013.

رسم بياني 3.1.4.1: تطور حجم إنتاج البواكر ومؤشر أسعار الخضرة الطرية (بالنسبة المئوية)



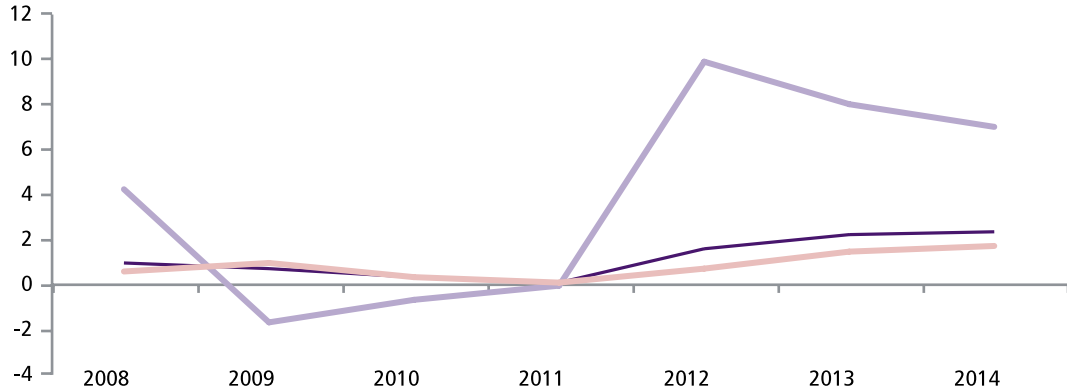
رسم بياني 2.1.4.1: تغير حجم إنتاج الحوامض ومؤشر أسعارها (بالنسبة المئوية)



المصادر: وزارة الفلاحة والصيد البحري، وحسابات بنك المغرب.

و بالنسبة للمواد المقننة، فقد سجلت أسعار الوقود وزيت التشحيم ارتفاعا بنسبة 7% بعد 8% سنة 2013. وقد أدى الخفض التدريجي للدعم المخصص للمواد النفطية وتدني قيمة الدرهم مقابل الدولار إلى تعويض بل وتجاوز تراجع الأسعار الدولية. واستقرت مساهمة هذه المواد في التضخم في 0,2 نقطة مئوية.

رسم بياني 3.4.1: تطور تضخم المواد المقننة (بالنسبة المئوية)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

وسجل سعر الغازوال على الخصوص ارتفاعا حسب وتيرة الخفض التدريجي للدعم الأحادي الذي تم تطبيقه في فبراير وأبريل ويوليوز، وابتداء من شهر غشت وإلى غاية دجنبر، قامت التأثيرات المتناقضة على أسعار بيع الغازوال بالتقسيط الناجمة من جهة عن تراجع الأسعار الدولية، ومن جهة أخرى عن تخفيض الدعم في أكتوبر وارتفاع قيمة الدولار بتحديد بعضها البعض. وقد دعمت هذا الاستقرار طريقة الحساب التي تعتمد على الأخذ بعين الاعتبار

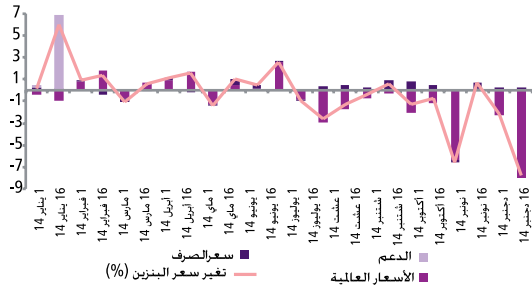
متوسط الأسعار الدولية خلال شهرين وتقويم السعر عند الاستهلاك كلما فاق وقع التغيرات على سعر البيع نسبة 2,5%. وخلال مجموع السنة. بلغ ارتفاع سعر الغازوال 11,4%. أي زيادة قدرها 0,9 درهم للتر الواحد. وفي ما يخص الوقود الممتاز الذي خضع للمقايسة الكلية ابتداء من فبراير 2014. فقد ارتفع بنسبة 4,1%. أي 0,5 درهم للتر الواحد بعد إلغاء الدعم الذي خفت حدة تأثيره جزئيا بفضل تدني الأسعار العالمية. وأدت هذه التطورات إلى تسارع تدريجي في أسعار الوقود وزيت التشحيم التي ارتفعت إلى 14,2% في يوليوز قبل أن تتخذ منحى تنازليا خلال الشهور الخمسة الأخيرة من السنة لتصل إلى -3,3% في دجنبر 2014.

جدول 2.4.1: تطور متوسط سعر الوقود بمحطات البنزين (بالدرهم للتر الواحد)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
9,3	8,3	7,7	7,2	7,2	7,2	7,2	الغازوال
12,8	12,2	11,3	10,2	10,2	10,3	10,8	الوقود الممتاز

المصدر: صندوق المقاصة

رسم بياني 5.4.1: تطور سعر الوقود الممتاز ومحدداته (بالنقط المئوية)



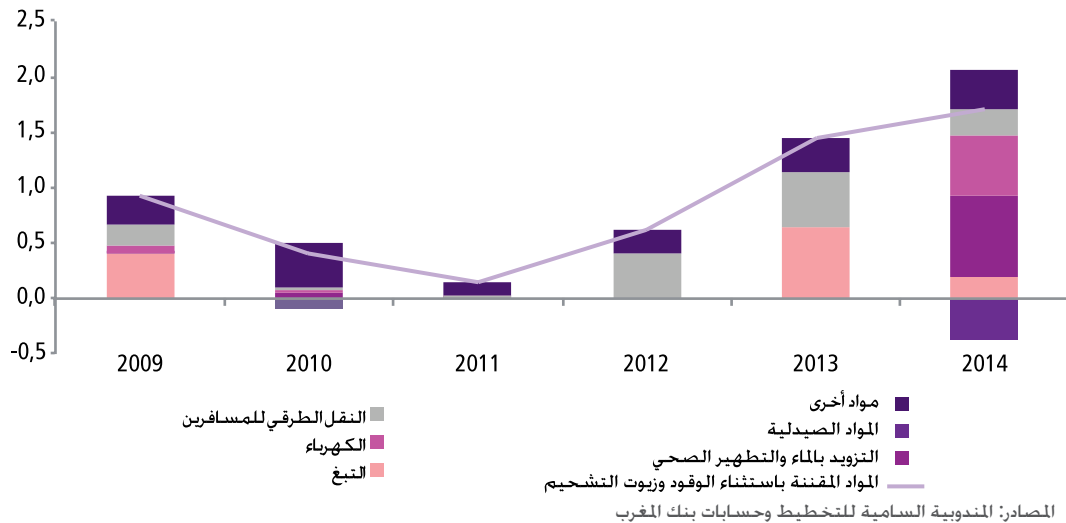
رسم بياني 4.4.1: تطور سعر الغازوال ومحدداته (بالنقط المئوية)



المصدر: صندوق المقاصة وحسابات بنك المغرب

وباستثناء الوقود وزيت التشحيم. تسارعت وتيرة نمو أسعار المواد المقننة من 1,4% إلى 1,7%. فقد ارتفعت على الخصوص أسعار الكهرباء بنسبة 3% والماء والتطهير بنسبة 6,3% بعد مراجعة نظام التسعير الخاص بها (إطار 2.4.1). وعلى العكس من ذلك. تراجعت أسعار المواد الصيدلانية بنسبة 3% نتيجة خفض أسعار بعض الأدوية في يونيو. وتباطأت وتيرة نمو أسعار التبغ من 5,5% إلى 1,7%. وفي الجمل. شهدت أسعار المواد المقننة على العموم تسارعا طفيفا من 2,3% إلى 2,4%.

رسم بياني 6.4.1: مساهمة المواد المقننة في التضخم (بالنقط المئوية)



إطار 2.4.1: مراجعة نظام تسعير خدمات توزيع الماء والكهرباء

قامت الحكومة، ابتداء من شهر غشت 2014، بمراجعة طريقة تحديد أسعار خدمات توزيع الماء والكهرباء. ويندرج هذا التعديل، الذي سيطبق تدريجيا لمدة ثلاث سنوات، في إطار العقد البرنامج المبرم بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. ويهدف هذا الأخير إلى تقليص العجز المالي للمكتب، وتحسين خزينته وتصفية ديونه تجاه شركائه، وضمان توفر الطاقة الكهربائية والماء الصالح للشرب. ومن المتوقع أن تمكن الطرق الجديدة لتحديد الفواتير من توفير دعم للمكتب يناهز 14 مليار درهم، أي 32% من التعهد الإجمالي برسم العقد.

ومقارنة بالنظام السابق، تتضمن التسعيرة الجديدة للكهرباء 6 أشطر للاستهلاك بدلا من 4 وخذ الحساب التدريجي للأداء في الشطرين الأولين (بالنسبة للاستهلاك الذي يقل عن 100 كيلواط وما بين 100 و150 كيلواط). وبالنسبة للاستهلاك الذي يتجاوز هذا الحد، يتم تطبيق سعر الشطر الأعلى الذي تم بلوغه على مجموع الاستهلاك. وتهدف هذه الفوترة الانتقائية إلى تخصيص الدعم للأسر المعوزة.

وعلى غرار الكهرباء، تتميز المراجعة الجديدة لأسعار الماء الصالح للشرب أيضا برفع عدد أشطر الاستهلاك من 4 إلى 5 وتطبيق تسعيرة انتقائية بالنسبة للاستهلاك الذي يتعدى 12 متر مكعب في الشهر الواحد.

ويقضي الإصلاح أيضا بتطبيق زيادات في الأسعار في بداية كل سنة من 2015 إلى 2017. وتم تحديد الزيادة في الكهرباء في 3,5% سنويا بالنسبة للأشطر التي تفوق 100 كيلواط وتلك الخاصة بالماء والتطهير في 0,19 درهم لكل متر مكعب من الماء المستهلك.

وفي ما يتعلق بتأثير هذه التغييرات على التضخم، فقد أدت إلى ارتفاعات بلغت 15,9% و7,5% على التوالي في بندي «التزود بالماء والتطهير الصحي» و«الكهرباء». مساهمة بذلك في حدود 0,6 نقطة مئوية في التغير السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك ابتداء من شهر غشت وبما قدره 0,2 نقطة بالنسبة لمجموع السنة.

وسجل التضخم الأساسي، الذي يستثني المواد المتقلبة الأسعار وكذا المواد المقننة الأسعار، تباطؤا من 1,5% إلى 1,2%. ويعكس هذا التوجه بالخصوص تراجع أسعار «الزيوت» بنسبة 3% بعد نموها بواقع 4,4%. نتيجة لاستمرار انخفاض الأسعار العالمية للبذور الزيتية. كما يعكس انخفاض أسعار «اللحوم الطرية» بنسبة 0,9% بعد تزايدها بنسبة 1,8% سنة 2013 وارتفاعا أقل في أسعار «التعليم الأولي والابتدائي» من 6,9% إلى 3,3%. وعلى العكس من ذلك، تسارع نمو أسعار «المواد المستخلصة من الحبوب» من 0,1% إلى 1,6% وخفضت حدة انخفاض أسعار الاتصالات من 10,6% إلى 5,5% بفعل تبدد تأثير التخفيضات المطبقة في يوليوز 2013.

2.4.1 السلع التجارية وغير التجارية

يمكن مقارنة تطور التضخم الأساسي من خلال التمييز بين السلع التجارية والسلع غير التجارية¹. فعلى الرغم من ضغوط انكماش الأسعار في منطقة الأورو. بلغ نمو أسعار السلع التجارية 1,4% مقابل 1,2% في السنة الماضية. ويعكس هذا التسارع بالخصوص ارتفاع أسعار بعض المواد الأساسية الفلاحية، لاسيما القمح الصلب. ابتداء من نونبر، والحليب الذي ظلت أسعاره في مستوى مرتفع منذ غشت 2013.

جدول 3.4.1: التطور السنوي لأسعار السلع والخدمات التجارية* وغير التجارية (بالنسبة المئوية)

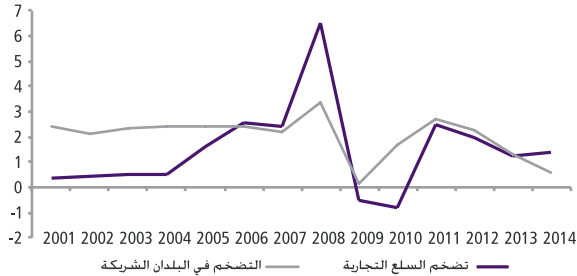
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
1,4	1,2	2,0	2,5	-0,8	-0,5	6,5	سلع وخدمات تجارية
0,9	1,7	-0,5	1,0	1,7	2,1	2,1	سلع وخدمات غير تجارية

* مدرجة ضمن مؤشر التضخم الأساسي

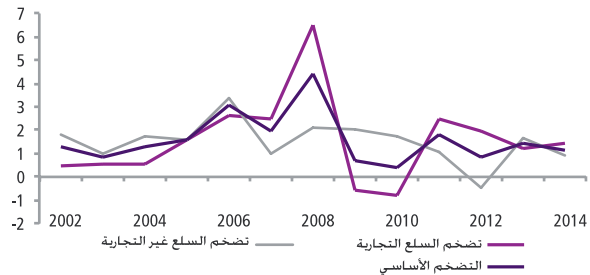
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

وأدت هذه التطورات إلى تسارع تضخم السلع التجارية إلى 1,8% في المتوسط خلال الشهرين الأخيرين من السنة بعد شبه استقرار في 0,9% بين شهري غشت وأكتوبر و1,4% خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة.

رسم بياني 8.4.1: تطور أسعار السلع التجارية والتضخم في البلدان الشريكة (بالنسبة المئوية)



رسم بياني 7.4.1: تطور أسعار السلع التجارية وغير التجارية (بالنسبة المئوية)



وبالموازاة مع ذلك، تراجع ارتفاع أسعار السلع غير التجارية من 1,7% سنة 2013 إلى 0,9% في 2014 نتيجة بالأساس لتدني أسعار «اللحوم الطرية» بنسبة 0,9% بعد ارتفاعها بواقع 1,8% وإلى تباطؤ وتيرة نمو أسعار «التعليم الأولي والابتدائي» من 6,9% إلى 3,3%.

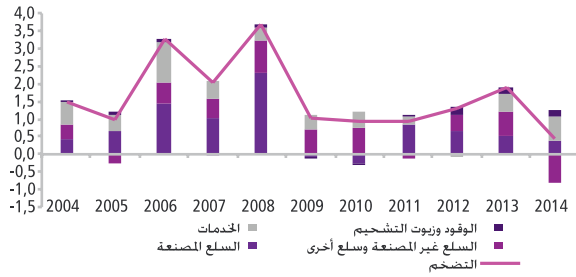
¹ يشمل مؤشر السلع التجارية السلع المستوردة أو التي تخضع للمنافسة الدولية في الأسواق الداخلية والخارجية. بينما يضم مؤشر السلع غير التجارية السلع والخدمات التي لا يخضع سعرها لأي منافسة خارجية.

3.4.1 السلع والخدمات

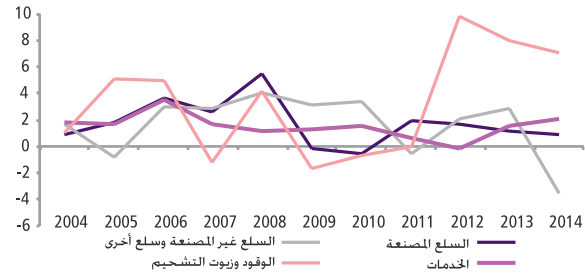
يبين تفكيك مكونات سلة مؤشر أسعار الاستهلاك إلى سلع وخدمات أن تباطؤ التضخم قد هم بالأساس السلع. في حين ارتفعت أسعار الخدمات بوتيرة أسرع من السنة الماضية.

وارتفع مؤشر أسعار السلع المصنعة. باستثناء الوقود وزيوت التشحيم. بنسبة 0,9% بعد 1,2% في السنة المنصرمة. أما أسعار السلع غير المصنعة، المكونة أساسا من المواد الغذائية الطرية، فقد انخفضت بنسبة 3,5% بعد ارتفاعها بنسبة 2,9% سنة 2013. ومن جانبها، سجلت وتيرة نمو أسعار الخدمات تسارعا من 1,5% إلى 2,1%. بفعل التأثير المزدوج للزيادة في أسعار خدمات توزيع الماء والكهرباء واعتدال حدة انخفاض أسعار «خدمات الاتصالات الهاتفية والفاكس». وفي الجمل، بلغت مساهمة السلع في التضخم -0,4 نقطة مئوية بعد 1,2 نقطة في 2013. في حين انتقلت مساهمة الخدمات من 0,5 إلى 0,7 نقطة مئوية.

رسم بياني 10.4.1: مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم (بالنقط المئوية)



رسم بياني 9.4.1: تطور أسعار السلع والخدمات (بالنسبة المئوية)



4.4.1 تطور أسعار الاستهلاك حسب المدن

يشير تحليل التضخم حسب المدن إلى تباطؤ في جميع المدن في سنة 2014. باستثناء تطوان. بل إن أربع مدن شهدت انخفاضا في المستوى العام للأسعار. بلغ 0,2% في كل من الحسيمة وسطات وكلميم و0,1% في وجدة. وتراوح التضخم في المدن الأخرى بين 0% في أكادير و1,1% في فاس. وبلغ فارق التضخم بين المدن 1,3 نقطة مئوية. منخفضا بأزيد من النصف مقارنة بسنة 2013. ومن حيث مستوى الأسعار، تبقى الدار البيضاء المدينة الأكثر غلاء منذ 2012. بينما لا تزال آسفي المدينة ذات المستوى الأدنى في المؤشر منذ 2009.

جدول 2.4.1: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك حسب المدن

التضخم (%)		مؤشرات أسعار الاستهلاك			
2014	2013	2014	2013	2012	
0,0	1,8	112,1	112,1	110,1	أكادير
0,5	1,8	115,5	114,9	112,9	الدار البيضاء
1,1	2,4	114,4	113,2	110,5	فاس
0,5	1,8	112,9	112,3	110,3	القنيطرة
0,8	1,7	113,8	112,9	111,0	مراكش
-0,1	2,7	112,5	112,6	109,6	وجدة
0,9	1,9	111,5	110,5	108,4	الرباط
0,4	0,0	112,4	112,0	112,0	تطوان
0,2	2,1	115,1	114,9	112,5	مكناس
0,3	2,7	115,1	114,7	111,7	طنجة
0,2	1,0	112,8	112,6	111,5	العيون
0,7	1,3	112,6	111,8	110,4	الداخلة
-0,2	1,9	112,3	112,5	110,4	كلميم
-0,2	1,2	112,5	112,7	111,4	سطات
0,6	2,2	108,9	108,2	105,9	أسفي
0,2	0,5	111,9	111,7	111,1	بني ملال
-0,2	1,6	113,8	114,0	112,2	الحسيمة
0,4	1,9	113,4	112,9	110,8	وطني
1,3	2,7				موسم (بالنقط المئوية)

المصدر: الندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

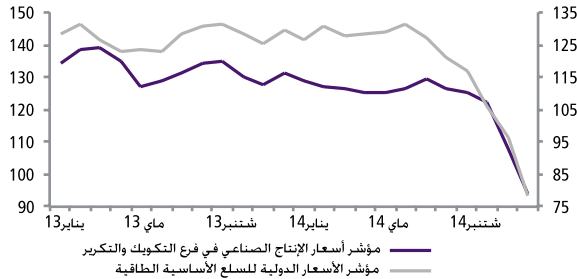
5.4.1 تطور مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي

في ظل مناخ اتسم على الصعيد الخارجي بتراجع أسعار السلع الأساسية. لاسيما الطاقة منها، وعلى المستوى الداخلي بتزايد إنتاج الفواكه والخض. سجلت أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية انخفاضا بنسبة 2,9% مقابل تراجع قدره 1,8% في 2013.

رسم بياني 12.4.1: تطور مؤشر الأسعار الدولية للمواد

الطاقة² ومؤشر أسعار فرع تكرير البترول

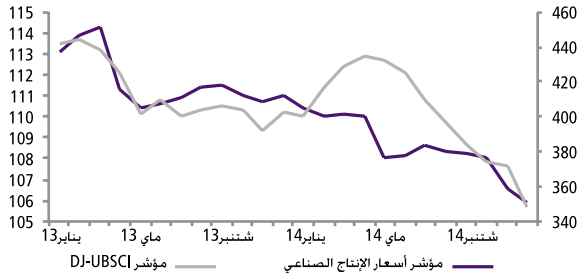
(بالمستوى. 2010 = سنة الأساس)



رسم بياني 11.4.1: تطور مؤشر داو جونز-يوي اس للسلع

الأساسية¹ DJ-UBSCI الإجمالي ومؤشر أسعار الإنتاج

الصناعي (بالمستوى. 2010 = سنة الأساس)



1 يتكون مؤشر DJ-UBSCI من أسعار العقود الآجلة لـ 22 سلعة أولية تشمل المنتجات الطاقة والفلاحة والمعادن النفيسة والمعادن الأساسية.

2 مؤشر يضعه البنك الدولي.

المصدر: الندوبية السامية للتخطيط وDataStream والبنك الدولي وحسابات بنك المغرب

وحسب فروع النشاط. همّ هذا التطور على الخصوص «الصناعة الغذائية» التي تراجعت فيها أسعار الإنتاج بنسبة 0,7% بعد ارتفاع بلغ 1,5% سنة 2013. ويعكس هذا الانخفاض تزايد حدة تدني الأسعار الدولية لبعض المنتجات الفلاحية وتطور الإنتاج المحلي. خاصة من الحوامض والفواكه والخضر الطرية. وعلى مستوى الصناعة الكيماوية وأنشطة التكرير. انتقل تراجع الأسعار العالمية للفوسفات والنفط إلى أسعار الإنتاج التي عرفت انخفاضات بنسبة 11,7% و 8,1% على التوالي مقابل 9,5% و 7,8% سنة 2013.

وقد تم التخفيف نسبيا من تأثير هذا التباطؤ بفعل ارتفاع الأسعار في صناعة النسيج بنسبة 0,5%. بعد انخفاضها بنسبة 0,3%. وكذا تسارع وتيرة نمو أسعار الإنتاج في قطاع «صناعة المواد المطاطية والبلاستيكية» من 0,1% إلى 2,4%.

جدول 5.4.1: مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية (2010 = سنة الأساس)

التغيرات %	2011	2012	2013	2014
الصناعات الغذائية	4,5	3,2	1,5	-0,7
الصناعات الكيماوية	36,7	2,1	-9,5	-11,7
صناعة النسيج	2,1	0,8	-0,3	0,5
تكرير النفط	29,8	10,9	-7,8	-8,1
المؤشر العام	10,6	2,9	-1,8	-2,9

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

5.1 المالية العمومية

بعد انخفاض ملموس سنة 2013، واصل عجز الميزانية تحسنه، حيث تراجع بشكل طفيف في 2014 ليصل إلى 4,9% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 5,1% في 2013 و7,2% سنة 2012. وذلك تماشيا مع توقعات قانون المالية لسنة 2014 والتزامات المغرب في إطار الاستفادة من خط الوقاية والسيولة الثاني لصندوق النقد الدولي¹.

وعلى الرغم من تدني عائد الضريبة على القيمة المضافة الداخلية، ارتفعت المدخيل بنسبة 3,2% لاسيما بفضل المبالغ الهامة التي تم تحصيلها برسم الهبات والتي بلغت 1,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبموازاة ذلك، ساهم تقلص نفقات المقاصة بنسبة 21,5% في حصر نمو النفقات العادية في 0,3%. وبالتالي، سجل الرصيد العادي مستوى إيجابيا. بعد ثلاث سنوات متتالية من العجز، مما مكن من تمويل جزء من نفقات الاستثمار التي ارتفعت بنسبة 9% بعد تراجعها بواقع 6,3% سنة 2013.

وأخذا بعين الاعتبار تدني المبلغ الجاري لتأخرات الأداء بما قدره 3,9 مليار، بلغ عجز الصندوق 5,3% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 5,8%. والذي تمت تغطيته في حدود ثلاثة أرباع بواسطة التمويلات الداخلية، فيما تمت تعبئة الباقي من الخارج، لاسيما من خلال إصدار سندات اقتراض قيمتها 11,2 مليار درهم. وفي ظل هذه الظروف، ارتفعت مديونية الخزينة بمقدار 0,9 نقطة إلى 63,2% من الناتج الداخلي الإجمالي.

1.5.1 قانون المالية 2014

تم إعداد قانون المالية لسنة 2014 على أساس نسبة نمو قدرها 4,2% وسعر برميل للنفط يبلغ 105 دولار وسعر صرف الدولار في 8,5 دراهم ونسبة تضخم قدرها 2%. واستهدف القانون عجزا في الميزانية يبلغ 46,6 مليار، أي 4,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. مع ارتفاع النفقات الإجمالية بنسبة 0,6% وتدني الموارد العادية بنسبة 1%. كما استهدف ارتفاع النفقات العادية بنسبة 2,3% إلى 240,2 مليار درهم مع انخفاض نفقات المقاصة بنسبة 12,5% إلى 35 مليار. وتقلص نفقات الاستثمار بنسبة 7,9% إلى 43,7 مليار. وبموازاة ذلك، توقع قانون المالية تحسنا طفيفا في المدخيل الجبائية بنسبة 0,6% إلى 204,7 مليار، يشمل تراجع مداخيل الضريبة على الشركات بنسبة 6,6% والرسوم الجمركية بنسبة 15,1% وتزايد عائدات الضرائب والرسوم الأخرى. وفي ما يتعلق بالمدخيل غير الجبائية، توقع القانون انخفاضها بنسبة 11,9% إلى 24,5 مليار. ارتباطا بالتراجع المرتقب لإيرادات مؤسسات الاحتكار بمبلغ 1,7 مليار إلى 10,8 مليار وللهدبات المتأتبة من دول مجلس التعاون الخليجي بمبلغ 1,3 مليار إلى 8,5 مليار.

1 خط الوقاية والسيولة هو أداة تمويل وضعها صندوق النقد الدولي لتلبية الاحتياجات الفعلية أو المحتملة لتمويل ميزان الأداءات لفائدة البلدان الأعضاء التي تنتهج سياسات اقتصادية سليمة لكنها تعاني من بعض مكامن الضعف.

جدول 1.5.1: توقعات الميزانية لسنتي 2013 و2014

التغير بالقيمة	التغير بالنسبة المئوية	قانون المالية لسنة 2014	قانون المالية لسنة 2013	
-2 323	-1,0	232 231	234 554	الموارد العادية
1 200	0,6	204 686	203 486	الموارد الجبائية ¹
-3 323	-11,9	24 545	27 868	الموارد غير الجبائية
-200	-6,3	3 000	3 200	مداخل بعض الحسابات الخصوصية للخرزينة
1 693	0,6	283 891	282 198	النفقات الإجمالية
5 424	2,3	240 150	234 726	النفقات العادية
8 441	5,7	156 703	148 262	السلع والخدمات
1 543	6,9	23 935	22 392	فوائد الدين
-5 000	-12,5	35 000	40 000	المقاصة
440	1,8	24 512	24 072	التحويلات للجماعات الترابية
		-7 919	-173	الرصيد العادي
-3 730	-7,9	43 741	47 471	نفقات الاستثمار ²
		5 100	4 000	رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخرزينة
		-46 561	-43 644	رصيد الميزانية الإجمالي
		-4,9	-4,8	بالنسبة المئوية للنتائج الداخلي الإجمالي
		-7 984	10 000	تغير متأخرات الأداء
		-54 545	-33 644	عجز في التمويل
		32 751	10 060	التمويل الداخلي
		21 794	23 584	التمويل الخارجي

1 بما فيها 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية
2 التوقعات برسم الإصدار

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزانة والمالية الخارجية)

إطار 1.5.1 : أبرز التدابير الجبائية في قانون المالية لسنة 2014

قام قانون المالية لسنة 2014 بتفعيل بعض توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة في أبريل 2013. ويتعلق الأمر على الخصوص بإقرار الضريبة على القطاع الفلاحي وإعادة هيكلة الضريبة على القيمة المضافة.

وفي ما يخص إقرار الضريبة على القطاع الفلاحي، تم وضع نظام يقضي بالإخضاع التدريجي للمستغلات الزراعية التي يفوق رقم أعمالها 5 ملايين درهم (جدول 1.1.5.1) للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل. إلا أنها ستستفيد خلال الخمس سنوات الأولى لفرض الضريبة، من نسب مخفضة محددة في 17,5% بالنسبة للضريبة على الشركات و20% بالنسبة للضريبة على الدخل.

جدول 1.1.5.1: الجدول الزمني لفرض الضريبة على المستغلات الزراعية

رقم المعاملات بملايين الدراهم	تاريخ الخضوع للضريبة
35 وأكثر	فاخ يناير 2014
من 20 إلى أقل من 35	فاخ يناير 2016
من 10 إلى أقل من 20	فاخ يناير 2018
من 5 إلى أقل من 10	فاخ يناير 2020

وفي ما يتصل بالضريبة على القيمة المضافة، أقر القانون بتطبيق نسبة 10% أو 20% على بعض السلع والخدمات التي كانت في السابق معفاة أو خاضعة لنسبة 7% أو 14% (جدول 2.1.5.1). كما قام بإلغاء قاعدة الفاصل الزمني المتعلق بالخصم بعد مضي شهر وأدرج تدبيرا يهدف إلى إرجاع الدين الضريبي المتراكم إلى غاية نهاية 2013.

جدول 2.1.5.1: إعادة هيكلة نسب الضريبة على القيمة المضافة

السلع أو الخدمات	قبل قانون المالية لسنة 2014	النسب المقررة في قانون المالية لسنة 2014
معدات مخصصة لأغراض فلاحية	معفاة	10%
خدمات المطاعم التي تقدمها المقاولات إلى مأجوريها	معفاة	10%
الخشب بقشوره	معفى	10%
الأغذية المعدة لتغذية البهائم والدواجن	7%	10%
الزبيب والتين المجفف	معفى	20%
أدوات وشباك الصيد	معفاة	20%
اقتناء المواد والسلع والتجهيزات التي تقوم بها جامعة الأخوين	معفاة	20%
المرغرين والشحوم الغذائية	14%	20%
السيارات النفعية	14%	20%

وتهم التدابير الأخرى:

• إحداث نظام ضريبي مبسط لفائدة الأشخاص الذاتيين الذين يزاولون نشاطهم المهني بصفة فردية كمقاولين ذاتيين. ويقضي هذا النظام في ما يخص الضريبة على الدخل. بتطبيق 1% بالنسبة لرقم الأعمال الذي لا يتجاوز 500.000 درهم في ما يتعلق بالأنشطة التجارية والصناعية والحرفية و2% بالنسبة لرقم الأعمال الذي لا يفوق 200.000 درهم فيما يتعلق بمقدمي الخدمات.

• تخفيض نسبة الخصم المطبقة على المعاشات والإيرادات العمرية برسم الضريبة على الدخل من 55% إلى 40%. إذا كان المبلغ الخام يتجاوز 168.000 درهم سنويا.

• إحداث مبلغ للحد الأدنى للضريبة على الدخل قدره 1.500 درهم بالنسبة للمداخيل المهنية ورفع مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الشركات من 1.500 إلى 3.000 درهم.

• الإعفاء الكلي وبصفة دائمة من الضريبة على الشركات لفائدة "صندوق إفريقيا 50". وقد تم إحداث هذا الصندوق، الذي يوجد مقره بالمركز المالي للدار البيضاء، من طرف البنك الإفريقي للتنمية. خلال اجتماعه السنوي المنعقد في ماي 2013 من أجل تمويل المشاريع الكبرى المتعلقة بالبنية التحتية في القارة الإفريقية.

• إحداث رسم تنبر إضافي يطبق عند أول تسجيل على العربات ذات محرك التي تصل قيمتها أو تفوق 400.000 درهم دون احتساب الرسوم. وذلك حسب الجدول التالي:

جدول 3.1.5.1: رسوم التنبر الإضافية

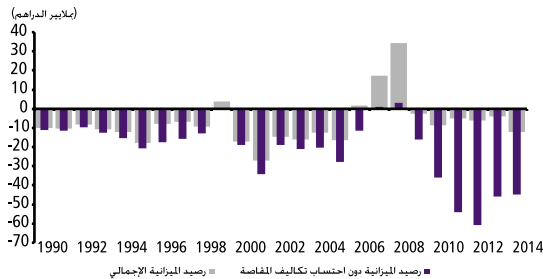
قيمة العربة بالدرهم (دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة)	النسبة (%)
من 400.000 إلى 600.000	5
من 600.001 إلى 800.000	10
من 800.001 إلى 1.000.000	15
أكثر من 1.000.000	20

2.5.1 تنفيذ قانون المالية 2014

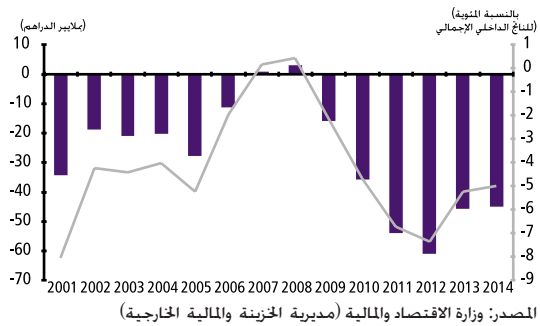
ارتفعت الموارد العادية¹ بنسبة 3,2% إلى 236,1 مليار درهم. لتبلغ بذلك نسبة التنفيذ 101,7%. ومن جهة أخرى، تم تنفيذ النفقات العادية في حدود 97%. بارتفاع نسبته 0,3% إلى 232,9 مليار. هكذا، وبعد ثلاث سنوات متتالية من العجز، أفرز الرصيد العادي فائضا بقيمة 3,1 مليار، ليساهم بذلك في تمويل نفقات الاستثمار التي بلغت 52,5 مليار، متزايدة بنسبة 9% مقارنة بسنة 2013. وأخذا في الاعتبار الرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخرينة الذي بلغ 4,5 مليار، وصل عجز الميزانية إلى 44,9 مليار مقابل 45,7 مليار، ليمثل بذلك 4,9% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 5,1%.

وتراجع المبلغ الجاري لتأخرات الأداء بما قدره 3,9 مليار، من سنة إلى أخرى، ليصل إلى 13,4 مليار. هكذا، انخفض عجز الصندوق إلى 48,8 مليار درهم، أي 5,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، عوض 52 مليار أو 5,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2013.

رسم بياني 2.5.1 : تطور رصيد الميزانية دون احتساب تكاليف المقاصة



رسم بياني 1.5.1 : تطور رصيد الميزانية



الموارد العادية

يعكس ارتفاع الموارد العادية للخرينة على الخصوص التزايد الملحوظ في الهبات الممنوحة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي. وبالمقابل، ونظرا للنمو المحدود للأنشطة غير الفلاحية، لم ترتفع الموارد الجبائية سوى بوتيرة منحصرة في 1,6% لتصل إلى ما يناهز 200 مليار. مما أدى إلى تراجع الضغط الجبائي² إلى 21,6% عوض 21,8% سنة 2013 و23,3% في المتوسط بين 2008 و2012.

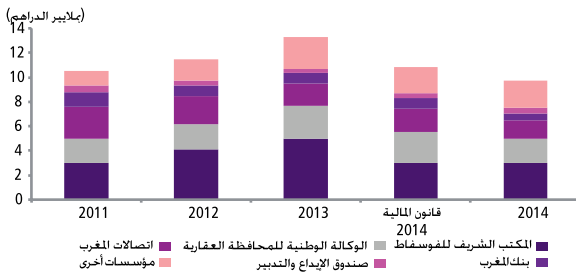
وشهدت الضرائب المباشرة تحسنا طفيفا بنسبة 0,3% لتصل إلى 77,6 مليار بعد انخفاضها بنسبة 1,9% سنة 2013. ونتيجة لتفويت 53% من رأسمال اتصالات المغرب من طرف مساهمها الرئيسي، ارتفعت عائدات الضريبة على الشركات بنسبة 2,1% لتصل إلى 41,3 مليار. وباستثناء هذه العملية، تدنت هذه المداخل بنسبة 0,6%.

1 بما في ذلك حصة عائد الضريبة على القيمة المضافة التي تم تحويلها إلى الجماعات الترابية ودون احتساب مداخل الخصوصية.
2 نسبة الموارد الجبائية إلى الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي.

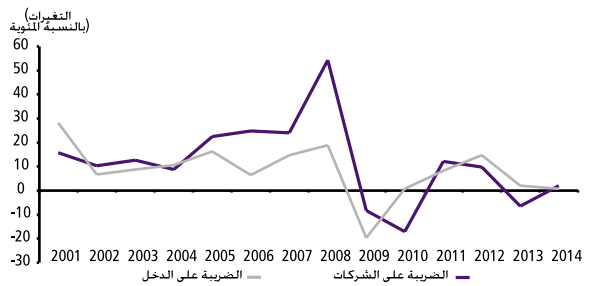
ومن جهته، سجل عائد الضريبة على الدخل ارتفاعا بنسبة 0,7% إلى 34,3 مليار. يشمل على الخصوص تدني مداخيل الضريبة برسم الأرباح العقارية بنسبة 7,4% ونمو تلك المتعلقة بأجور موظفي القطاع العمومي¹ بنسبة 5,2%.

وارتفع عائد الضرائب غير المباشرة بنسبة 0,7% إلى 98,8 مليار درهم. نتيجة بالأساس لتزايد مداخيل الضريبة الداخلية للاستهلاك بنسبة 4,3% إلى 23,8 مليار مع ارتفاعات بلغت 4,5% بالنسبة للمواد الطاقية و5,9% بالنسبة للتبغ المصنع. وعلى العكس من ذلك، عرفت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة انخفاضا طفيفا بنسبة 0,4% إلى 75 مليار. بفعل تراجع مداخيل الضريبة على القيمة المضافة الداخلية بنسبة 1,2% لتصل إلى 28,6 مليار. ويعزى هذا الانخفاض جزئيا إلى إلغاء قاعدة الفاصل الزمني المتعلق بالخصم والمحدد في شهر واحد وتسارع تسديدات الضريبة على القيمة المضافة برسم السكن الاجتماعي. وبالمقابل، ارتفعت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد بنسبة 0,2% إلى 46,4 مليار والرسم الجمركية بواقع 0,7% إلى 7,7 مليار. وارتفعت عائدات رسوم التسجيل والتنبر بنسبة 16,3% إلى 15,8 مليار. بفضل تحصيل مبلغ 1,4 مليار برسم تفويت جزء من رأسمال اتصالات المغرب. وتزايد عائد الضريبة السنوية الخصوصية على السيارات.

رسم بياني 4.5.1: تطور عائدات مؤسسات الاحتكار والمساهمة



رسم بياني 3.5.1: تطور مداخيل الضريبة على الشركات وعلى الدخل



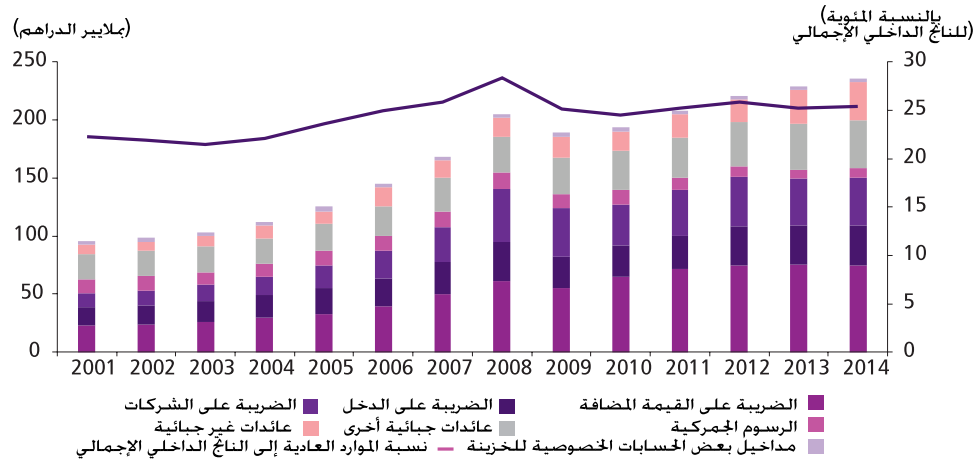
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

ومن جهة أخرى، سجلت المداخيل غير الجبائية، التي نمت بنسبة 52,4% سنة 2013، ارتفاعا بنسبة 14,6% لتصل إلى 33,1 مليار درهم، أي ما يعادل نسبة تنفيذ قدرها 135%. ويعزى هذا التحسن بالأساس إلى تحصيل هبات مجلس التعاون الخليجي بقيمة 13,1 مليار بعد 5,2 مليار في السنة الماضية. وباستثناء الهبات، سجلت هذه المداخيل انخفاضا بنسبة 15,7%. يشمل على الخصوص تراجع مبالغ المساعدات بما قدره ملياري درهم وعائدات مؤسسات الاحتكار والمساهمة بمبلغ 3,6 مليار. وكذا ارتفاع بقيمة 1,2 مليار في "المداخيل المترتبة عن تخفيف النفقات". ويعتبر المساهمون الرئيسيون في هذه المداخيل المكتب الشريف للفوسفاط بمبلغ 3 مليارات مقابل 5 مليارات في 2013 والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخزائنية بمبلغ ملياري درهم

¹ معطيات صادرة عن مديرية نفقات الموظفين التابعة للخزينة العامة للمملكة. وتركز هذه الأخيرة ما يناهز 89% من كتلة أجور الإدارة المركزية.

مقابل 2,7 مليارات. علاوة على ذلك، ضخّت اتصالات المغرب 1,4 مليار بعد 1,8 مليار، وبنك المغرب 628 مليون عوض 944 مليون في السنة الماضية.

رسم بياني 5.5.1: تطور الموارد العادية للخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

جدول 2.5.1: وضعية حمولات وموارد الخزينة

التنفيذ مقارنة بقانون المالية 2014 %	التغيرات %	2014	2013	
101,7	3,2	236 076	228 777	الموارد العادية
97,7	1,6	199 948	196 765	الموارد الجبائية ²
100,6	0,3	77 600	77 390	الضرائب المباشرة
103,9	2,1	41 260	40 417	الضريبة على الشركات
97,7	0,7	34 325	34 081	الضريبة على الدخل
94,0	0,7	98 843	98 135	الضرائب غير المباشرة
91,8	-0,4	74 994	75 260	الضريبة على القيمة المضافة ²
101,8	4,3	23 849	22 875	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
100,2	0,7	7 738	7 681	الرسوم الجمركية
107,6	16,3	15 767	13 559	رسوم التسجيل والتبر
135,0	14,6	33 142	28 916	المداخل غير الجبائية ³
154,4	154,2	13 120	5 161	هبات مجلس التعاون الخليجي
99,5	-3,6	2 986	3 096	مداخل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة
100,5	1,8	285 442	280 475	النفقات الإجمالية
97,0	0,3	232 934	232 280	النفقات العادية
97,6	5,1	153 004	145 600	السلع والخدمات
98,0	2,6	101 645	99 044	الموظفون
96,9	10,3	51 359	46 556	السلع والخدمات الأخرى
103,5	10,1	24 784	22 502	فوائد الدين العمومي
102,3	13,1	21 055	18 620	الداخلي
111,4	-4,0	3 729	3 882	الخارجي
93,3	-21,5	32 648	41 600	المقاصة
91,8	-0,4	22 498	22 578	التحويلات للجماعات الترابية

التنفيذ مقارنة بقانون المالية 2014 %	التغيرات %	2014	2013	
		3 142	-3 503	الرصيد العادي
120,0	9,0	52 509	48 195	نفقات الاستثمار
		4 500	6 009	رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة
		-20 083	-23 187	الرصيد الأولي
		-44 867	-45 689	رصيد الميزانية الإجمالية
		-3 891	-6 350	تغير متأخرات الأداء
		-48 757	-52 039	الحاجيات التمويلية
		37 647	37 030	التمويل الداخلي
		9 064	15 009	التمويل الخارجي
		17 457	23 015	السحوبات
		-8 393	-8 006	الاستخدامات
		2 046	0	الخصوصية

1 أرقام مراجعة

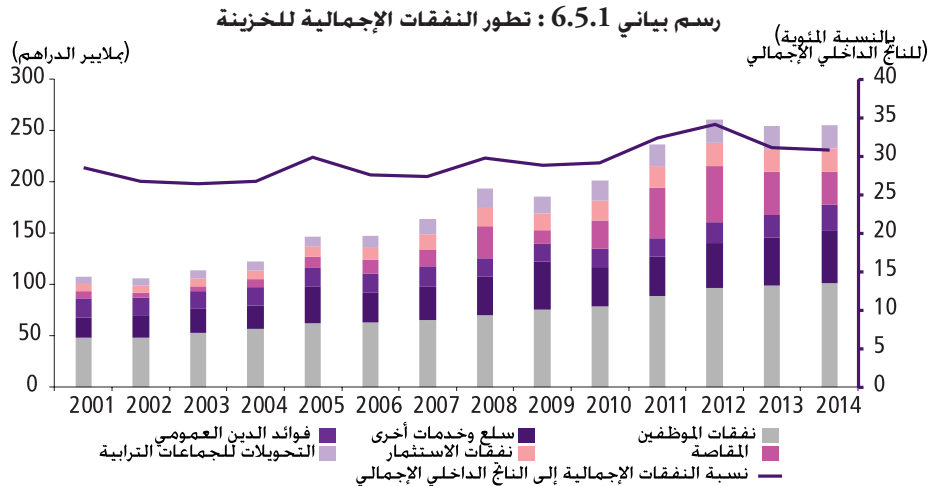
2 بما فيها 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.

3 دون احتساب موارد الخصوصية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

النفقات الإجمالية

بعد انخفاضها بنسبة 3,1% سنة 2013، ارتفعت النفقات الإجمالية في 2014 بنسبة 1,8% لتصل إلى 285,4 مليار درهم، وذلك بفعل تزايد كل من النفقات العادية بنسبة 0,3% إلى 232,9 مليار و نفقات الاستثمار بنسبة 9% إلى 52,5 مليار.



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

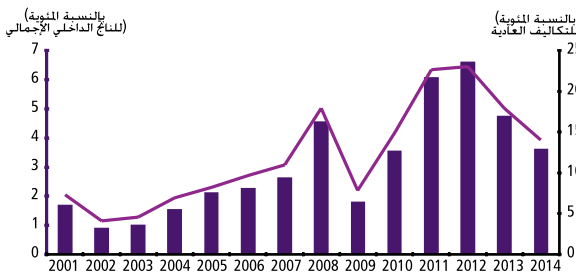
فعلى مستوى النفقات العادية، تزايدت نفقات التسيير بنسبة 5,1% إلى 153 مليار درهم. فقد ارتفعت كتلة الأجور بنسبة 2,6% إلى 101,6 مليار، نتيجة على الخصوص لإحداث أكثر من 4.600 منصب شغل صاف ورفع الحد الأدنى للأجور من 2.800 إلى 3.000 درهم بعد إلغاء السلم 5.

وخلال الفترة الموالية لعملية المغادرة الطوعية والممتدة من 2006 إلى 2014، ارتفعت كتلة الأجور بنسبة 61%. نتيجة لتزايد عدد الموظفين بنسبة 9,7% وارتفاع متوسط الأجر الصافي بنسبة 43,7%. أي زيادة سنوية بلغت 4,7% بالأسعار الجارية و3% بالقيمة الحقيقية. وبالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، ارتفعت كتلة الأجور خلال هذه الفترة من 10,9% سنة 2006 إلى 11,4% سنة 2012، حيث وصلت إلى مستوى قريب لما تم تسجيله في سنة 2005، قبل أن تستقر في 11% سنتي 2013 و2014.

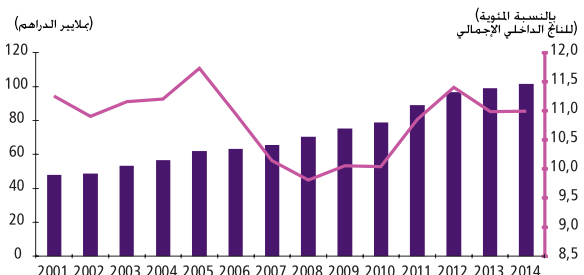
وشهدت النفقات برسم السلع والخدمات الأخرى، التي تم تنفيذها بنسبة 97%. ارتفاعا قدره 10,3% إلى 51,4 مليار. بفعل تزايد التحويلات إلى الصندوق المغربي للتقاعد بنسبة 15,4% وإلى مختلف المؤسسات العمومية بواقع 22,2%.

وتراجعت نفقات المقاصة بنسبة 21,5% إلى 32,6 مليار أو 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، عقب إلغاء دعم الفيول والبنزين الممتاز والتخفيض التدريجي للدعم الأحادي للغازوال وكذا تدني أسعار النفط. وحسب المنتجات، تراجعت نفقات المقاصة بنسبة 44,2% إلى 8,9 مليار في ما يخص دعم الغازوال وبواقع 60,7% إلى 1,8 مليار بالنسبة للوقود، بينما سجلت ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,6% إلى 13,2 مليار بالنسبة لغاز البوتان.

رسم بياني 8.5.1: تطور تكاليف المقاصة



رسم بياني 7.5.1: تطور كتلة الأجور

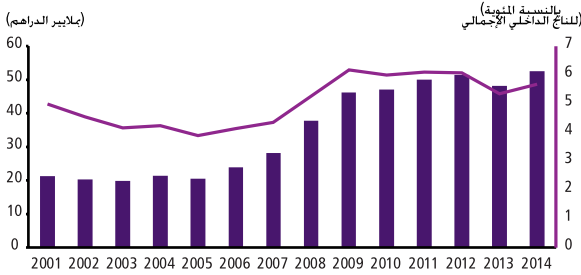


المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

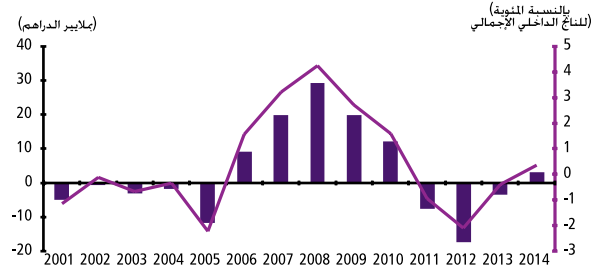
وسجلت تكاليف فوائد الدين العمومي ارتفاعا بنسبة 10,1% إلى 24,8 مليار. يشمل نمو الدين الداخلي بنسبة 13,1% وانخفاض الدين الخارجي بنسبة 4%.

وأفرز الرصيد العادي للميزانية فائضا بلغ 3,1 مليار. بعد ثلاث سنوات متتالية من العجز. مساهما بذلك في تمويل نفقات الاستثمار بنسبة 6%. وبعد انخفاض هذه الأخيرة بنسبة 6,3% سنة 2013، فقد ارتفعت بنسبة 9% إلى 52,5 مليار. حيث بلغت نسبة تنفيذها 120% عوض 102% سنة من قبل.

رسم بياني 10.5.1 : نفقات الاستثمار



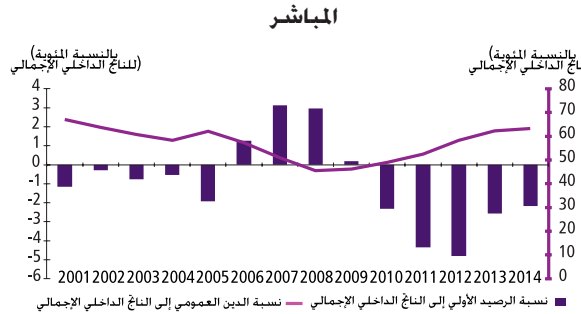
رسم بياني 9.5.1 : تطور الرصيد العادي



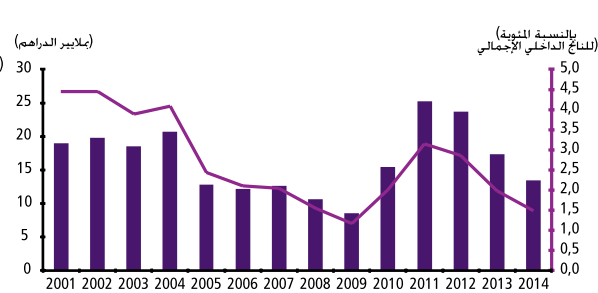
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

وأخذا بعين الاعتبار الرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخزينة الذي بلغ 4,5 مليار. تراجع عجز الميزانية إلى 44,9 مليار أو 4,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 45,7 مليار أو 5,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2013. وبعد تسجيلها مستوى قياسيا في 2011 بلغ 25,3 مليار. انخفضت متأخرات الأداء إلى 13,4 مليار في 2014. ارتباطا على الخصوص بتصفية المتأخرات برسم المقاصة. وبالتالي. بلغ عجز الصندوق 48,8 مليار درهم. متراجعا بما قيمته 3,3 مليار مقارنة بسنة 2013.

رسم بياني 12.5.1 : تطور الرصيد الأولي والدين العمومي



رسم بياني 11.5.1 : تطور المبلغ الجاري لتأخرات الأداء



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

3.5.1 تمويل الخزينة

أدى تراجع الاحتياجات التمويلية للخزينة وتعبئة حجم هام من الموارد من خلال قنواتها المالية الخاصة¹ إلى تقلص ملموس في إصدار الخزينة لسندات عن طريق المناقصة وكذا إلى خفض لجوئها للتمويل الخارجي. واستفادت الخزينة أيضا من ظروف تمويل مواتية. كما يتضح من خلال تدني متوسط سعر الفائدة المرجح للإصدارات على الرغم من تمديد آجال استحقاقها. وعلاوة على ذلك، مكن تفويت أسهم الخزينة في رأسمال البنك المركزي الشعبي من تحصيل مبلغ ملياري درهم.

1 يتعلق الأمر على الخصوص بالودائع لدى المصالح البنكية للخزينة العامة للمملكة.

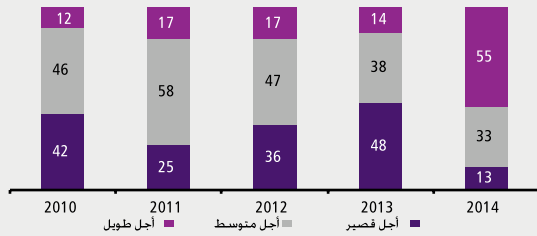
التمويل الداخلي

ارتفعت اقتراضات الخزينة من السوق الداخلية بمبلغ 617 مليون لتصل إلى 37,6 مليار. وقد تم خصيل 26,2 مليار من هذه المبالغ من خلال القنوات المالية الخاصة للخزينة و11,4 مليار عبر الإصدارات الصافية في سوق الأذينات بالزيادة. بانخفاض نسبته 76,1%. وهمت الإصدارات الجديدة. التي تعكس الجهود الذي تبذله الخزينة من أجل تحسين بنية مديونيتها. على الخصوص آجال الاستحقاق الطويلة¹ بحصة 54,6% مقابل 14,1% سنة 2013. ويشير توزيع المكتتبين إلى أن الاكتتابات الصافية بلغت 37,2 مليار بالنسبة لشركات التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي و1,6 مليار بالنسبة لصندوق الإيداع والتدبير. وبالمقابل. بلغ التدفق الصافي السلبي للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى 8,2 مليار لكل منها. وتلك الخاصة بمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة 4,5 مليار والشركات غير المالية. بما فيها صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. 1,4 مليار.

إطار 2.5.1 : ظروف تمويل الخزينة في السوق الداخلية سنة 2014

في سياق تميز باستمرار حسن عجز الميزانية ونهج سياسة نقدية تيسيرية. استفادت الخزينة من ظروف تمويل ملائمة في السوق الداخلية.

رسم بياني 1.2.5.1: توزيع إصدارات الخزينة حسب أجل الاستحقاق



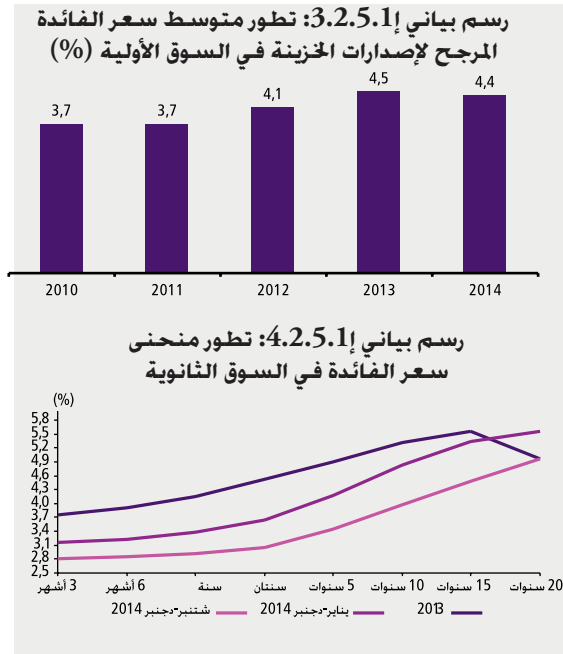
وبلغ مجموع الإصدارات الجديدة 110,2 مليار درهم مقابل 175,2 مليار سنة 2013 ومبلغ متوسط قدره 108 مليار ما بين 2010 و2012. ويعكس تراجع الإصدارات في سنة 2014 حسننا هاما في سيولة الخزينة إضافة إلى انخفاض الحاجة إلى التمويل.

رسم بياني 2.2.5.1: تطور متوسط آجال استحقاق إصدارات الخزينة في السوق الأولية (بالسنوات)



وخلافا لسنة 2013 التي بلغت فيها نسبة الإصدارات القصيرة الأجل 48%. تم توجيه اقتراضات الخزينة في 2014 نحو الاستحقاقات الطويلة الأجل التي شكلت نسبتها في مجموع الاكتتابات ما يناهز 55% مقابل 14% في 2013 و15% في المتوسط بين 2010 و2012. وعلى العكس من ذلك. واصلت حصة الاستحقاقات المتوسطة الأجل منحها التنزلي من 46% سنة 2010 إلى 33% في 2014.

1 الأجل من 5 سنوات وأكثر.



وبالتالي، بلغ متوسط أجل الإصدارات 9,7 سنوات، مقابل 3 سنوات في 2013 و4,2 سنوات في المتوسط بين 2010 و2012.

وعلى الرغم من تمديد آجال الاستحقاق، انخفض متوسط سعر الفائدة المرجح لإصدارات الخزينة بشكل طفيف من 4,5% إلى 4,4%. نتيجة لتدني أسعار الفائدة المطبقة على جميع الاستحقاقات.

وتزايدت حدة هذا الانخفاض بعد القرارين الذين اتخذهما البنك المركزي بخفض سعر فائدته الرئيسي من 3% إلى 2,75% في شتنبر، ثم إلى 2,50% في دجنبر. فقد شهدت أسعار الفائدة على سندات الخزينة، بين شهري شتنبر ودجنبر، انخفاضات هامة في السوق الأولية، تراوحت بين 59 نقطة أساس بالنسبة للإصدارات لأجل 15 سنة و142 نقطة بالنسبة لأجل 10 سنوات. وبالنسبة لأجل 52 أسبوعا و5 سنوات، بلغت هذه الانخفاضات 40 نقطة و56 نقطة على التوالي.

التمويل الخارجي

في ما يخص التمويل الخارجي، قامت الخزينة بتعبئة موارد أقل من سنة 2013، مسجلة تدفقا صافيا قيمته 9,1 مليار عوض 15 مليار. وتراجع إجمالي السحوبات بنسبة 24,1% إلى 17,5 مليار درهم. تمت تعبئة 11,2 مليار منها في السوق المالية الدولية و5,7 مليار لدى المؤسسات الدولية. وعلى وجه الخصوص، بلغ مجموع السحوبات من البنك الدولي 3,4 مليارات مقابل 10,7 مليارات سنة 2013. أما السحوبات لدى البنك الإفريقي للتنمية، فقد تراجعت من 2,1 مليار إلى 1,6 مليار. وبموازاة ذلك، ارتفعت تسديدات أصل الدين بنسبة 4,8% لتصل إلى 8,4 مليار. منها 5 مليارات لفائدة المؤسسات الدولية و3,4 مليارات لفائدة الدائنين الثنائيين. وهي مستويات قريبة من تلك المسجلة في 2013.

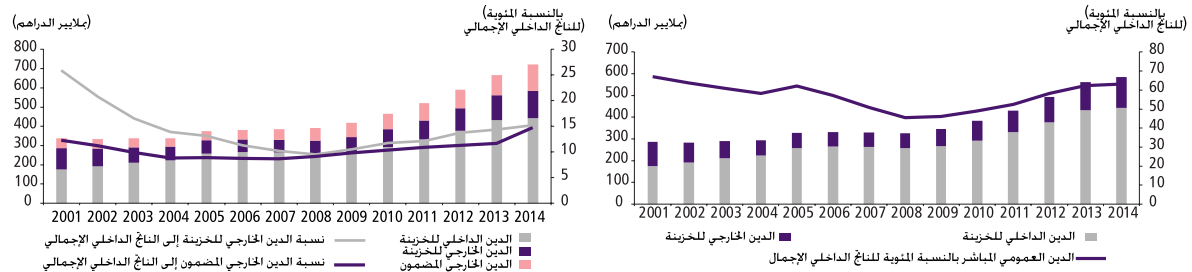
4.5.1 الدين العمومي

واصل الدين العمومي في سنة 2014 منحاه التصاعدي الذي بدأ سنة 2010، وإن بوتيرة أقل حدة. وبلغت نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي 63,2% مقابل 62,3% في 2013 و49% في 2010. أما مبلغه الجاري، فقد وصل إلى 584,2 مليار درهم، بارتفاع سنوي متوسط قدره 11% خلال نفس الفترة. وعلى العكس من ذلك، تدنت تكلفته المتوسطة¹ من 5,1% سنة 2010 إلى 4,6% في 2013 و4,4% في 2014. وانتقلت مدته المتوسطة من 5,7 سنوات إلى 5,5 سنوات و6,5 سنوات على التوالي.

1 يتم حسابها على أساس نسبة فوائد الدين المدفوعة في السنة الجارية إلى المبلغ الجاري للدين للسنة السابقة.

ويشير تحليل تطور الدين العمومي المباشر في 2014 إلى مساهمة متساوية لمكوناته الداخلي والخارجي. فقد ارتفع الدين الداخلي للخرزينة بنسبة 2,6% إلى 443,2 مليار، ليمثل بذلك 47,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. أي نفس النسبة المسجلة في 2013. ومن جهته، ارتفع المبلغ الجاري للدين الخارجي للخرزينة بنسبة 8,6% إلى 141 مليار وتزايدت نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي بواقع 0,8 نقطة مئوية إلى 15,7%. ويتضح من خلال بنية الدين الخارجي للخرزينة حسب العملات الأجنبية هيمنة الأورو الذي تعززت حصته من 77,2% إلى 78,8%. بينما ارتفعت حصة الدولار الأمريكي بواقع 0,3 نقطة مئوية إلى 13,6%.

رسم بياني 13.5.1: تطور مديونية الخرزينة
رسم بياني 14.5.1: تطور الدين العمومي



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخرزينة والمالية الخارجية).

وارتفع الدين الخارجي المضمون بنسبة 30,3% إلى 136,7 مليار، ليمثل بذلك 14,8% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 11,6% في 2013. وفي الجمل، ارتفع المبلغ الجاري للدين العمومي بنسبة 8,2% إلى 721 مليار¹. أي 78% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 74%.

جدول 3.5.1: وضعية الدين العمومي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
443,2	431,8	376,8	331,3	292,3	266,4	257,5	263,8	I- الدين الداخلي للخرزينة (2+1)
47,9	47,9	44,4	40,4	37,2	35,6	35,9	40,7	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
426,1	413,0	356,7	314,2	277,8	257,9	252,7	259,6	1- مناقصات سندات الخرزينة
46,1	45,8	42,1	38,3	35,4	34,5	35,2	40,1	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
17,2	18,9	20,1	17,1	14,4	8,5	4,9	4,2	2- أدوات الدين الداخلي الأخرى
2,4	2,8	3,4	3,3	3,1	2,0	1,2	1,1	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
141,0	129,8	116,9	99,6	92,4	78,7	68,3	65,9	II- الدين الخارجي للخرزينة
15,2	14,4	13,8	12,1	11,8	10,5	9,5	10,2	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
584,2	561,6	493,7	430,9	384,6	345,2	325,8	329,8	III- المبلغ الجاري للدين المباشر (II+I)
63,2	62,3	58,2	52,5	49,0	46,1	45,4	50,9	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
136,7	104,9	95,8	89,5	81,5	73,5	65,5	56,1	IV- الدين الخارجي المضمون
14,8	11,6	11,3	10,9	10,4	9,8	9,1	8,7	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
277,7	234,7	212,7	189,1	173,8	152,3	133,7	122,1	الدين العمومي الخارجي (IV+II)
30,0	26,0	25,1	23,1	22,2	20,3	18,7	18,9	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
721,0	666,6	589,5	520,5	466,1	418,7	391,3	385,9	جاري الدين العمومي (IV+ III)
78,0	74,0	69,5	63,5	59,4	55,9	54,6	59,6	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
924,8	901,4	847,9	820,1	784,6	748,5	717,0	647,5	الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية

الأرقام بملليارات الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخرزينة والمالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط.

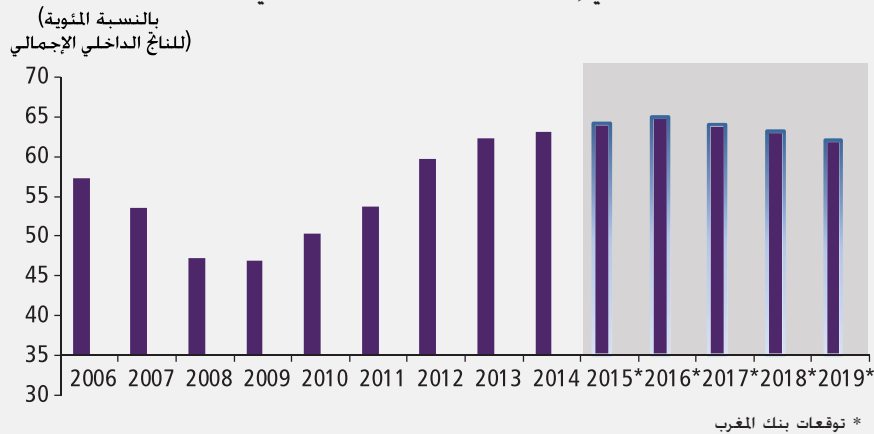
1 لا تشمل هذه المعطيات الدين الداخلي المضمون الذي لن يتم نشر الأرقام الخاصة به قبل أكتوبر 2015 (مشروع قانون المالية 2016). وتجدر الإشارة على سبيل التوضيح، إلى أن المبلغ الجاري لهذا الدين كان قد وصل في النصف الأول من سنة 2014 إلى 20,3 مليار درهم و19,6 مليار في نهاية 2013. ليمثل خلال هذه السنة الأخيرة 4,4% من مجموع الدين الداخلي العمومي و2,1% من الناتج الداخلي الإجمالي.

إطار 3.5.1: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين

تستند عملية محاكاة تطور الدين في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 إلى توقعات الميزانية الواردة في قانون المالية لسنة 2015 والآفاق الماكرو اقتصادية التي أعدها بنك المغرب. ويفترض السيناريو الرئيسي بالأساس متوسط نسبة نمو قدرها 4,6% ومتوسط معدل تضخم نسبته 1,9% وعجزا في الميزانية يناهز 3% من الناتج الداخلي الإجمالي ما بين 2017 و2019.

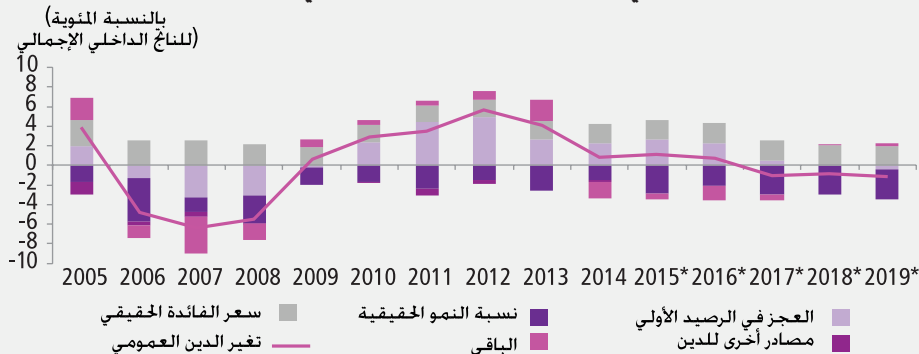
ويتوقع هذا السيناريو أن يشهد المنحى التصاعدي لنسبة المديونية الملاحظ منذ 2010 تراجعا ابتداء من 2017 (رسم بياني 1.5.3.1) بفعل مواصلة تخفيض نسبة العجز إلى الناتج الداخلي الإجمالي منذ سنة 2013. ويرتقب أن تنتقل نسبة المديونية من 63,2% سنة 2014 إلى 65,1% في 2016 و62,1% في 2019. ومن شأن تحسن نسبة النمو بنقطة مئوية واحدة إلى 5,6% في المتوسط أن يؤدي إلى انخفاض متوسط في نسبة المديونية قدره 1,9 نقطة مقارنة بالسيناريو الرئيسي خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019.

رسم بياني 1.3.5.1: توقعات الدين العمومي المباشر



وعلى مستوى العوامل المؤثرة في دينامية الدين العمومي المباشر تمارس كل من نسبة النمو وأسعار الفائدة تأثيرا هاما يتجاوز أحيانا تأثير عجز الرصيد الأولي. وعلى الرغم من ذلك، وأمام تأثيرات سعر الفائدة ونسبة النمو التي تعوض بعضها بعضا، تظل مساهمة عجز الرصيد الأولي محورية وتمكن من تغيير مستوى المديونية. ففي الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019، من المتوقع أن تساهم نسبة النمو في تقليص نسبة المديونية بواقع 2,8 نقط مئوية في المتوسط، بينما يرتقب أن يساهم كل من سعر الفائدة وعجز الرصيد الأولي في تفاقمها بنقطتين ونقطة واحدة على التوالي.

رسم بياني 2.3.5.1: العناصر المساهمة في تغير الدين



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وحسابات وتوقعات بنك المغرب.
إيضاحات: يشمل «الباقي» التعديلات على مستوى الأصول العمومية والتغيرات على مستوى سعر الصرف.
تمثل «مصادر الدين الأخرى» عمليات الخصخصة المسجلة بقيمة سلبية وحقائق الخصوم المحتملة.

6.1 ميزان الأداءات

اتسمت الحسابات الخارجية سنة 2014 بتحسّن ملموس للميزان التجاري. فقد ارتفعت الصادرات بنسبة 7,9% بفعل الدينامية المستمرة لبيعات قطاع السيارات وانتعاش صادرات مشتقات الفوسفاط. بموازاة ذلك، استقرت الواردات تقريبا في نفس مستواها لسنة 2013، حيث تم تعويض انخفاض الفاتورة الطاقية ومشتريات سلع التجهيز بارتفاع على مستوى المشتريات من المنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية.

وتميزت السنة كذلك بالتدفقات الهامة من الهبات التي بلغت 12,7 مليار درهم. ولم يتجاوز نمو عائدات الأسفار 2,9% في سياق المخاوف المرتبطة بالوضع الأمني في بعض بلدان المنطقة. وواصلت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج نموها. مرتفعة بنسبة 3,6%. وذلك رغم استمرار تفشي البطالة في بلدان الاستقبال الرئيسية. وفي ظل هذه الظروف، تقلص مجددا عجز الحساب الجاري، لينخفض من 7,9%¹ إلى 5,6% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وعلى مستوى الحساب المالي، بلغت التدفقات برسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة 36,7 مليار درهم، وهو مبلغ قريب من المستوى الاستثنائي المسجل في السنة السابقة، وتزايدت القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية بوتيرة قوية. حيث انتقلت من 11,2 مليار إلى 28,1 مليار. وفي الجمل، سجلت احتياطات الصرف نموا بنسبة 20,3% لتصل إلى 180,8 مليار، أي ما يعادل 5 أشهر و8 أيام من واردات السلع والخدمات.

جدول 1.6.1: تطور أبرز مكونات الحسابات الخارجية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007-2001	
-5,6	-7,9	-9,5	-7,9	-4,4	-5,3	-5,0	2,4	الحساب الجاري
20,1	22,0	23,8	22,3	18,9	20,2	23,8	14,3	العجز التجاري
2,9	-0,4	-1,8	4,4	6,8	-4,9	-5,3	15,8	عائدات الأسفار (▲%)
3,6	3,0	-3,8	7,4	8,3	-5,4	-3,5	15,0	عائدات المغاربة المقيمين بالخارج (▲%)
5,1	7,2	9,8	8,2	4,7	5,9	5,5	-2,0	الحساب المالي
3,3	3,1	2,8	2,5	1,7	2,1	2,7	3,5	التدفق الصافي للاستثمارات المباشرة
0,8	1,6	1,2	1,1	0,6	0,3	0,1	0,6	القروض التجارية
4,2	3,5	2,7	1,7	3,0	3,0	1,6	-1,9	القروض
5,3	4,4	4,1	5,2	6,9	7,3	6,1	8,9	الاحتياطات الدولية الصافية بعدد الأشهر من الواردات

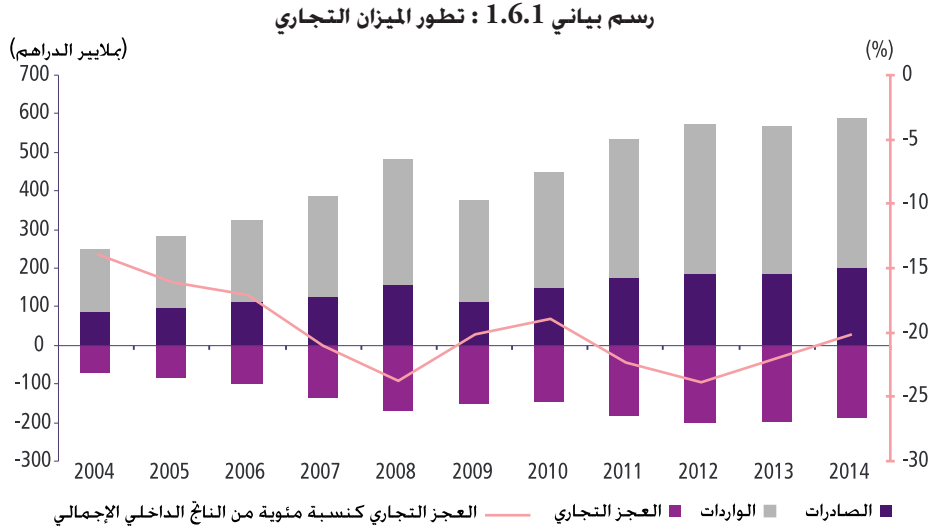
المصدر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

1.6.1 تطور الميزان التجاري

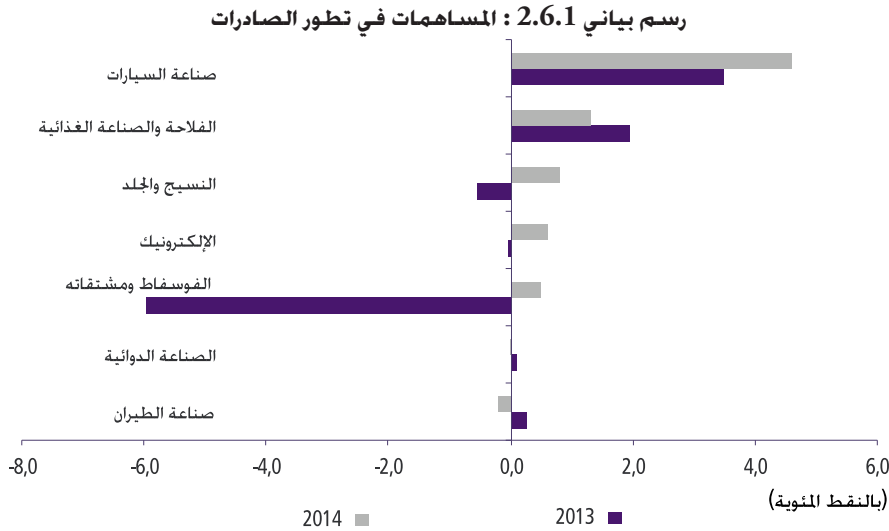
تقلص مجددا عجز الميزان التجاري في سنة 2014، حيث انخفض بنسبة 6,2% إلى 186,1 مليار درهم. إلا أن نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي تظل مرتفعة، وإن كانت في تراجع. حيث بلغت 20,1% مقابل 22% في 2013.

1 تمت مراجعة هذا الرقم وفقا لمعايير الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

وتحسنّت الصادرات بنسبة 7,9% إلى 200 مليار، فيما استقرت الواردات في 386,1 مليار. لتصل بذلك نسبة التغطية إلى 51,8%.

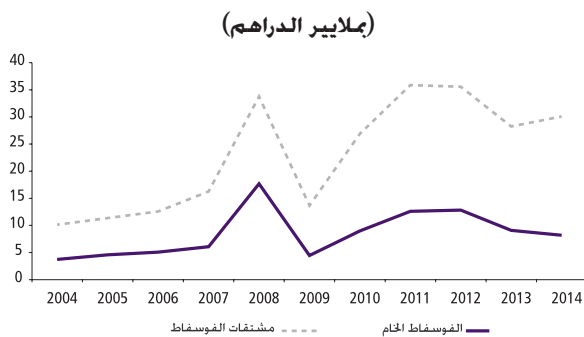


ويعكس نمو الصادرات استمرار الأداء الإيجابي لقطاع السيارات الذي تزايدت مبيعاته بنسبة 26,8% لترتفع بذلك حصته من 17,1% إلى 20,1%. وتعزى هذه الدينامية بشكل رئيسي إلى ارتفاع مبيعات صناعة السيارات بنسبة 52,8% وأسلاك السيارات بنسبة 10,7%. وبلغ عدد السيارات التي تم تصديرها، خاصة نحو السوق الأوروبية، 192 ألف وحدة بقيمة تصل إلى 40,1 مليار مقابل 144 ألف وحدة أو 31,7 مليار سنة 2013.

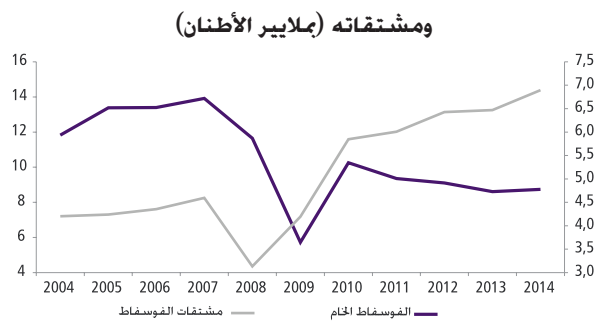


وبعد انخفاض حاد في سنة 2013، سجلت صادرات الفوسفات ومشتقاته نمواً بنسبة 2,5% إلى 38,3 مليار درهم. فقد ارتفعت مبيعات المشتقات بنسبة 6,5% لتعكس تحسناً بنسبة 6,6% في الكميات التي تم تصديرها وشبه استقرار في الأسعار. بالمقابل، تقلصت مبيعات الفوسفات الخام بنسبة 9,8%. مع تراجع الأسعار بنسبة 11,2% وتزايد الكميات بنسبة 1,5%. وقد اتخذت حصة هذه الأخيرة ضمن إجمالي صادرات المكتب الشريف للفوسفات منحى تنازلياً منذ سنة 2008، انسجاماً مع الاستراتيجية الاستثمارية للمكتب الهادفة إلى تهمين إنتاجها من خلال رفع القدرات في مجال تحويل الفوسفات الخام إلى منتجات مشتقة.

رسم بياني 4.6.1: تطور صادرات الفوسفات ومشتقاته



رسم بياني 3.6.1: تطور حجم صادرات الفوسفات ومشتقاته (بملايير الأطنان)



المصدر: مكتب الصرف.

وحافظت مبيعات المنتجات الفلاحية والغذائية¹ على مساهمتها في تحسین الصادرات، حيث ارتفعت مجدداً بنسبة 6,9% إلى 38,7 مليار، ارتباطاً بالأساس بنمو مبيعات الصناعات الغذائية بنسبة 9,1% إلى 21,9 مليار. بالمقابل، سجلت صادرات المنتجات الفلاحية تراجعاً بنسبة 4,2% شمل على الخصوص الطماطم والبواكر. بموازاة ذلك، وبعد تراجعها في سنة 2013، عادت صادرات قطاع النسيج إلى الارتفاع، مسجلة 4,5% إلى 33,5 مليار درهم، حيث تزايدت مبيعات الملابس الجاهزة بنسبة 5,8% والملابس الداخلية بنسبة 1,1%. وفي ما يخص صادرات القطاعات الأخرى، سجل قطاع الإلكترونيات نمواً بنسبة 14,8% مقابل انخفاض بنسبة 3,9% في كل من صناعة الطيران وصناعة الأدوية.

جدول 2.6.1: توزيع الصادرات حسب القطاعات (%)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
19,1	20,1	26,2	27,7	24,0	16,0	33,0	17,8	الفوسفات ومشتقاته
19,4	19,5	17,7	17,9	19,7	24,0	18,0	20,8	الفلاحة والصناعة الغذائية
16,7	17,3	17,9	18,4	20,3	26,1	20,0	27,1	النسيج والجلد
20,1	17,1	13,6	13,3	12,3	10,6	8,8	10,1	السيارات
4,0	3,7	3,8	4,1	4,5	4,8	4,3	5,9	الإلكترونيك
3,5	3,9	3,6	3,3	3,5	3,7	2,3	2,5	صناعة الطيران
0,5	0,6	0,5	0,3	0,4	0,5	0,3	0,3	الصناعة الدوائية

المصدر: مكتب الصرف.

1 بما في ذلك الصيد.

وبالنسبة للواردات، ارتفعت المشتريات من المواد الغذائية بنسبة 17% إلى 41,7 مليار درهم، خاصة واردات القمح التي تزايدت بنسبة 54,4%. نتيجة الارتفاع الهام في الكميات المستوردة بحوالي 89,2%. فيما انخفضت الأسعار الأحادية بنسبة 18,4% من سنة لأخرى.

وتزايدت أيضا المشتريات من السلع الاستهلاكية بنسبة 10,1%. ارتباطا على الخصوص بنمو الواردات من السيارات السياحية بنسبة 8,4%. وبدورها، ارتفعت المشتريات من المواد الخام بنسبة 12,4%. لتعكس نموًا في الكميات المستوردة وفي أسعار الكبريت الخام. وعلى نفس المنوال، ارتفعت مشتريات المواد نصف المصنعة بنسبة 1,9% إلى 81,7 مليار، خصوصا مع نمو واردات المواد البلاستيكية بنسبة 2,7% والمنتجات الكيماوية بنسبة 2%.

بالمقابل، تقلصت الفاتورة الطاقية بنسبة 9,5% إلى 92,6 مليار درهم، مع انخفاض في الأسعار وارتفاع بنسبة 5,9% في الكميات المستوردة. وبشكل خاص، تراجعت مشتريات النفط الخام بنسبة 22,9% ومشتريات الغاز والفيول بنسبة 11,5% فيما سجلت واردات غاز النفط والمحروقات الأخرى ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,5%.

موازية مع ذلك، وبفعل الانتعاش الضعيف للأنشطة غير الفلاحية، تراجعت مشتريات سلع التجهيز بنسبة 2,4%. مع انخفاض على الخصوص في مشتريات السيارات الصناعية بنسبة 13,1% وفي المحركات ذات المكبس بنسبة 16,5%.

جدول 3.6.1 : أبرز الواردات (بملايير الدراهم)

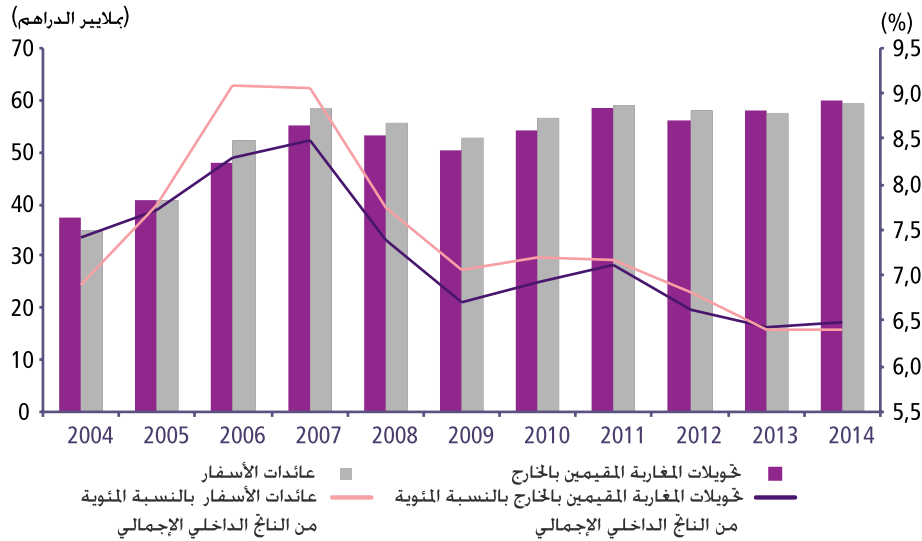
التغير بالنسبة المئوية					
2014-2013	2013-2012	2014	2013	2012	
0,6	-0,8	386,1	383,7	386,9	واردات السلع
17,0	-14,6	41,7	35,7	41,8	منتجات غذائية
54,4	-31,9	12,7	8,2	12,1	قمح
10,1	-1,5	70,8	64,3	65,3	سلع الاستهلاك
8,4	-12,4	10,0	9,3	10,6	سيارات سياحية
12,4	-22,4	20,0	17,8	23,0	منتجات خام
36,9	-38,0	5,7	4,2	6,7	كبريت خام وغير مصفى
1,9	4,0	81,7	80,2	77,1	منتجات نصف مصنعة
2,7	6,1	11,6	11,3	10,6	مواد بلاستيكية
2,0	-2,0	8,1	8,0	8,1	منتجات كيماوية
-9,5	-4,1	92,6	102,3	106,6	طاقة وزيوت التشحيم
-22,9	-3,1	28,1	36,5	37,6	زيت خام نفطية
-11,5	-3,6	31,5	35,6	36,9	غازوال وزيت الوقود
0,5	-5,1	19,2	19,1	20,2	زيت النفط ومحروقات أخرى
-2,4	10,7	79,1	81,0	73,2	سلع التجهيز
-13,1	2,0	6,9	7,9	7,8	سيارات صناعية
-16,5	51,1	4,1	4,9	3,2	محركات ذات مكبس

المصدر: مكتب الصرف.

2.6.1 تطور ميزان الخدمات

ارتفع فائض ميزان الخدمات بمقدار 5,7 مليار إلى 59,5 مليار درهم. ليعكس على الخصوص تقلص العجز المسجل على مستوى خدمات الإدارات العمومية¹ والنقل. لاسيما النقل البحري. ويعزى هذا التطور أيضا إلى نمو رصيد الأسفار بنسبة 1,6%. مع ارتفاع العائدات بنسبة 2,9% إلى 59,3 مليار والنفقات بنسبة 8,5% إلى 12 مليار. وقد اتخذت هذه الأخيرة منحى تصاعديا منذ سنة 2010 بوتيرة سنوية يصل متوسطها إلى 6,5%.

رسم بياني 5.6.1 : تطور عائدات الأسفار وحويلات المغاربة المقيمين بالخارج



المصدر: مكتب الصرف.

3.6.1 تطور المداخيل والتحويلات الجارية

تفاقم عجز رصيد المداخيل بواقع 7,5 مليار إلى 21,2 مليار درهم. ويعزى هذا التطور بشكل أساسي إلى ارتفاع التدفقات نحو الخارج برسم الربحيات عن الاستثمارات المباشرة إلى 14,9 مليار وبدرجة أقل إلى تراجع مداخيل التوظيفات المالية في الخارج إلى 1,3 مليار.

بموازاة ذلك، تحسنت عائدات التحويلات الجارية الخاصة بنسبة 4,8% إلى 73,7 مليار درهم. بفعل نمو حويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 3,6% إلى 59,9 مليار. وتمثل التدفقات القادمة من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا لوحدها حصة 53,8% من هذه التحويلات. بدورها، ارتفعت التحويلات برسم المعاشات بنسبة 11,8% إلى 7,6 مليار درهم. فيما تراجع الهبات الخاصة من 2,3 مليار إلى 1,2 مليار درهم. أما التحويلات العمومية، المكونة

1 يتضمن هذا البند مجموع السلع والخدمات المقدمة أو المستلمة من طرف القطاع العمومي غير المدرجة في البنود الأخرى. ويسجل على الجانب الدائن مصاريف التمثيليات الدبلوماسية الأجنبية في المغرب وعلى الجانب المدين مصاريف التمثيليات الدبلوماسية المغربية في الخارج والصفقات الإدارية. الخ.

أساساً من الهبات الممنوحة من بلدان الخليج. فقد انتقلت من 7,3 مليار في 2013 إلى 12,7 مليار. منها مبلغ 6,2 مليار من قطر و3,5 مليار من الإمارات العربية المتحدة و2,1 مليار من الكويت و0,8 مليار من العربية السعودية.

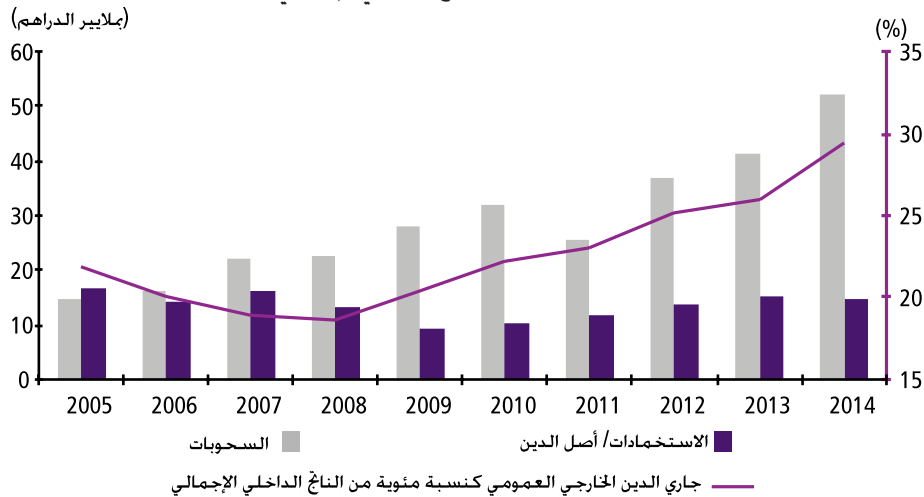
4.6.1 تطور الحساب المالي

سنة 2014. تقلص فائض الحساب المالي دون احتساب الاحتياطيات إلى 73,3 مليار درهم بدلا من 79,2 مليار في 2013. ويشمل هذا التراجع تقلص رصيد القروض التجارية بواقع 7,2 مليار ورصيد النقود والودائع بمقدار 2,6 مليار. وكذا ارتفاع المديونية الخارجية الصافية بمبلغ 6,7 مليار. ويعزى نمو هذه الأخيرة إلى تزايد الاقتراضات الصافية للمؤسسات العمومية بواقع 16,9 مليار. الذي تم تعويضه بانخفاض اقتراضات الخزينة بمبلغ 5,8 مليار والاقتراضات الخاصة بمبلغ 4,3 مليار. وانتقلت سحوبات المؤسسات العمومية من 18,2 مليار إلى 34,5 مليار نتيجة بالأساس إلى اقتراض المكتب الشريف للفوسفات لمبلغ 1,85 مليار دولار. في حين تراجعت سحوبات الإدارة العمومية من 23 مليار إلى 17,6 مليار درهم.

وبفعل التراجع الطفيف في مبالغ التسديدات إلى 14,8 مليار درهم. وصل التدفق الصافي للدين العمومي 37,2 مليار. ليغطي بذلك 71,3% من عجز الحساب الجاري بدلا من 36,7% في السنة السابقة.

الرسم بياني 6.1: تطور السحوبات، والاستخدامات والمبلغ الجاري للدين الخارجي العمومي

بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

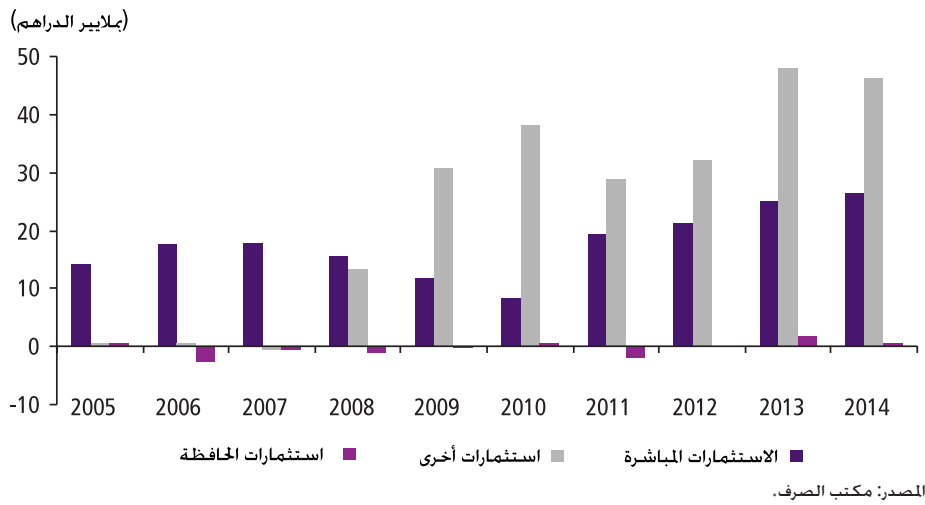


المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

وفي أعقاب سنة استثنائية. حافظت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2014 على مستواها المرتفع. حيث بلغت التدفقات 36,5 مليار درهم. ويعزى الانخفاض الطفيف بواقع 2,6 مليار مقارنة بسنة 2013 إلى تراجع قدره

3,1 مليار في التسبيقات في الحسابات الجارية للشركاء والقروض بين مقاولات متصلة فيما بينها. حيث بلغت 7,4 مليار درهم. بالمقابل، ظلت المساهمات في رأس المال شبه مستقرة في 25,6 مليار وانتقلت الأرباح المعاد استثمارها من 3,1 مليار إلى 3,5 مليار. وأخذا بعين الاعتبار تراجع تفويتات الاستثمارات المباشرة المنجزة سنة 2014 بمقدار 5 مليارات درهم. ارتفعت التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بواقع 2,4 مليار إلى 30,1 مليار درهم.

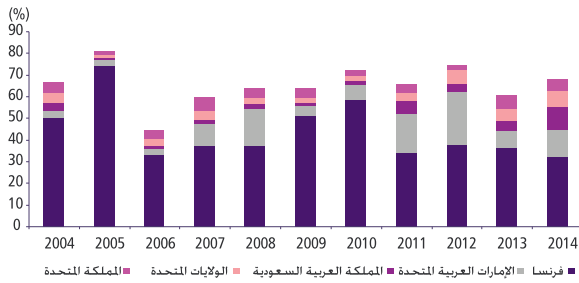
رسم بياني 7.6.1: تطور رصيد مكونات حساب العمليات المالية



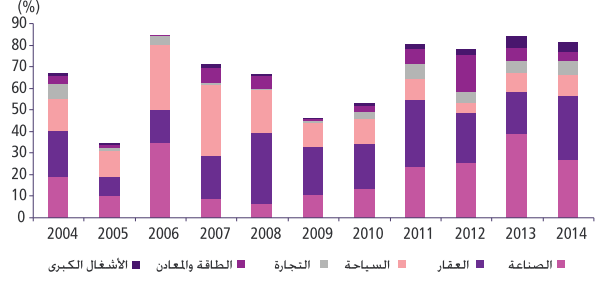
ويظهر التوزيع الجغرافي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن فرنسا تظل المستثمر الأول بحصة تصل إلى 28,4%. متبوعة بالإمارات العربية المتحدة بحصة 13,5% والسعودية بحصة 12,8%.

وحسب القطاعات، جاءت الأنشطة العقارية في مقدمة مستقبلي الاستثمارات سنة 2014 بحصة وصلت إلى 32,6%. ورغم انخفاضها، تظل الاستثمارات الموجهة إلى الصناعات التحويلية مهمة وتمثل 24,2% بدلا من 45,6% في 2013. وشمل الانخفاض على الخصوص الصناعة الغذائية التي تدنى مبلغ الاستثمارات فيها من 10 مليارات إلى 3,5 مليار درهم.

رسم بياني 9.6.1: مداخيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية حسب بلد المنشأ



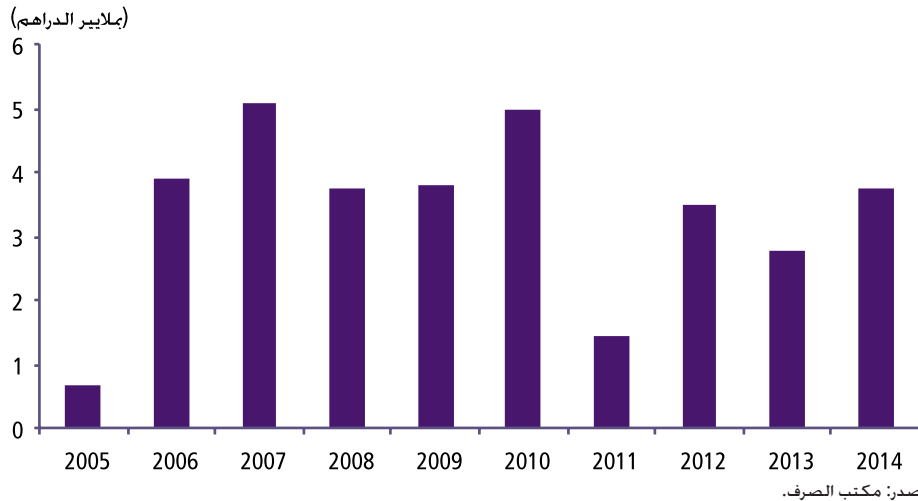
رسم بياني 8.6.1: مداخيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية حسب القطاعات



المصدر: مكتب الصرف.

وفيما يتعلق بالاستثمارات المباشرة المغربية في الخارج، فقد ارتفعت بمقدار 0,94 مليار درهم إلى 3,7 مليار. توجهت 35,2% منها نحو فرنسا. وانخفضت الاستثمارات الموجهة إلى إفريقيا من 2 مليار إلى 1,4 مليار من سنة لأخرى. واستحوذت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين على 46% من هذه الاستثمارات مقابل 66,2% سنة قبل ذلك.

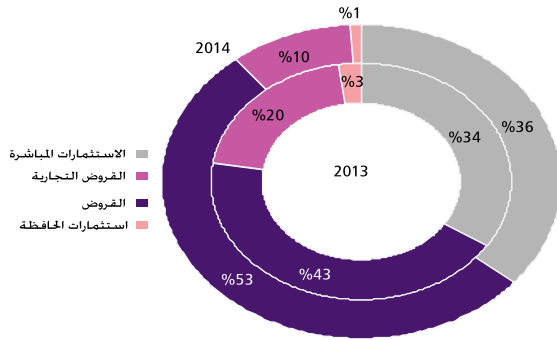
رسم بياني 10.6.1 : تطور التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة للمغرب في الخارج



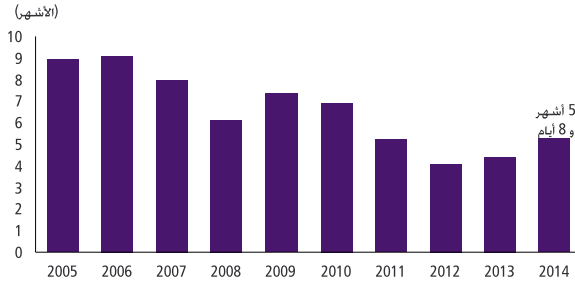
المصدر: مكتب الصرف.

في ظل هذه الظروف، واصل المبلغ الجاري للاحتياطيات الدولية الصافية ارتفاعه ليصل إلى 180,8 مليار درهم، مسجلا زيادة بواقع 26,7 مليار. وبالتالي، أصبح يمثل ما يعادل 5 أشهر و8 أيام من واردات السلع والخدمات، بزيادة 26 يوما عن السنة السابقة.

رسم بياني 12.6.1: تمويل العجز الجاري



رسم بياني 11.6.1: الاحتياطيات الدولية الصافية بالأشهر من واردات السلع والخدمات



المصدر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

إطار 1.6.1: المنهجية الجديدة لميزان الأداءات

(الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي)

منذ الفصل الأول من 2014، شرع مكتب الصرف في نشر ميزان الأداءات طبقاً للطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي. وتتضمن المنهجية الجديدة عدة مراجعات. من بينها:

- تبني نظام التجارة العام من أجل تسجيل المعاملات المتعلقة بالسلع، بدلاً من النظام الخاص. ويتضمن هذا النظام تدفقات السلع المنجزة في إطار أنظمة المستودعات¹، فيما لم تكن مقيّدة في السابق إلا بعد عرض البضائع للاستهلاك².
- الحذف من بند السلع المعاملات المتعلقة بالبضائع والمنجزة في إطار النظام الجمركي للقبول المؤقت لتحسين الصنع دون أداء الرسوم الجمركية، وبالتالي، أصبح تسجيل مصاريف التحويل (القيمة المضافة) المترتبة عنها يتم في بند جديد في حساب الخدمات، يسمى "خدمة صناعة مقدمة بناء على مدخلات مادية بحوزة الغير".
- تقسيم حساب الخدمات إلى 12 بندا عوض سبعة بنود في السابق.
- وفيما يتعلق بالحساب المالي، تتضمن الطبعة الجديدة تغييراً من حيث التقديم، إذ يتم تقييد العمليات المالية وفق التدفقات الصافية للموجودات والالتزامات: "شراء صاف للموجودات" و"ارتفاع صاف للالتزامات" وليس وفق طريقة الدائنية والمدينية. بموازاة ذلك، يتم تصنيف الاقتراضات السنوية الصادرة عن الخزينة العمومية و/أو الفاعلين الاقتصاديين المقيمين في السوق الدولية تحت بند "استثمارات الحافظة"، فيما كانت تصنف في السابق على مستوى القروض ضمن "استثمارات أخرى". وأخيراً، فيما يتعلق بالمشتقات المالية المسجلة ضمن استثمارات الحافظة وفق طريقة العرض السابقة، فقد أصبحت تقيّد حالياً تحت بند مستقل قصد تتبعها.

1 مستودع الجمارك هو النظام الجمركي الذي يمكن من تخزين السلع تحت الرقابة الجمركية في المجلات المرخص لها من إدارة الجمارك مع إيقاف الحقوق والضرائب وتدابير المنع ذات الطابع الاقتصادي.
2 نظام جمركي يفيد بأداء الضرائب الوطنية (خاصة الضريبة على القيمة المضافة)، وبأن الوثائق المطلوبة بالنظر إلى القوانين الوطنية قد تم تقديمها، وبأن السلعة بالتالي لم تعد عليها التزامات إزاء النظام الضريبي الوطني، وبذلك، يمكن تسويق تلك البضاعة على صعيد التراب الوطني.

5.6.1 تطور وضع الاستثمار الدولي

في إطار ملاءمة الإحصائيات المغربية مع المعيار الخاص لنشر المعطيات، شرع مكتب الصرف منذ سنة 2014 في إصدار وضع الاستثمار الدولي بوتيرة فصلية، بعدما كان يصدرها في السابق على أساس سنوي بعد مضي ستة أشهر عن تاريخ حصر حسابات السنة.

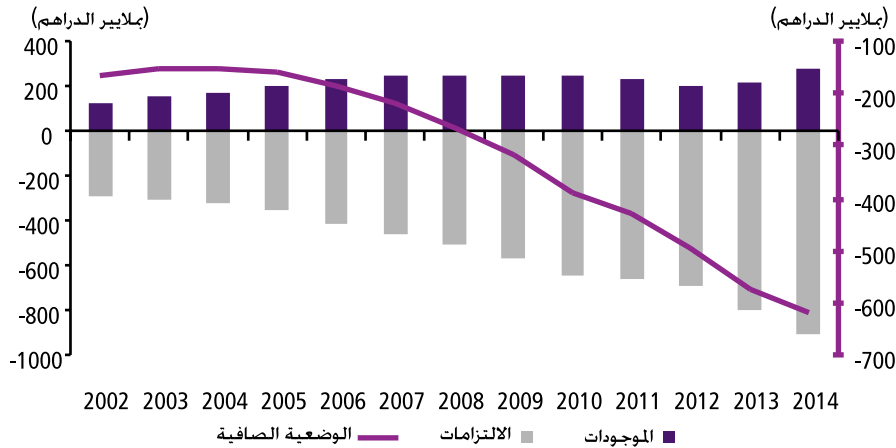
جدول 4.6.1 : تطور وضع الاستثمار الدولي

2014			2013			بملايير الدراهم
الرصيد	الخصوم	الأصول	الرصيد	الخصوم	الأصول	
-429,3	467,2	37,9	-401,7	422,3	20,7	الاستثمارات المباشرة
-86,3	96,7	10,4	-57,1	63,3	6,2	استثمارات الحافظة
-65,2	65,2	0,0	-33,3	33,3	0,0	- بما فيها القروض (الإصدارات السندية)
-227,9	228,2	0,3	-214,9	215,2	0,3	القروض
-30,0	52,1	22,1	-23,2	38,3	15,1	القروض التجارية
-23,4	47,6	24,2	-28,6	49,4	20,8	النقد والودائع
184,5	0,0	184,5	156,9	0,0	156,9	الموجودات الاحتياطية
-619,2	900,4	281,2	-575,4	796,1	220,8	الوضعية الصافية

المصدر: مكتب الصرف.

وفي سنة 2014، أفرز وضع الاستثمار الدولي ارتفاعا في الالتزامات الصافية للمغرب إزاء بقية العالم بمقدار 43,8 مليار درهم لتصل إلى 619,2 مليار، أو ما يعادل 67% من الناتج الداخلي الإجمالي.

رسم بياني 13.6.1: تطور وضع الاستثمار الدولي



المصدر: مكتب الصرف.

وارتفع المبلغ الجاري للموجودات المالية للمقيمين بواقع 60,5 مليار إلى 281,2 مليار درهم، ارتباطا على الخصوص بتحسّن الاحتياطيات الأجنبية بمقدار 27,6 مليار والاستثمارات المباشرة للمقيمين بالخارج بمبلغ 17,3 مليار¹. أخذا بعين الاعتبار الموجودات المصرح بها برسم المساهمة الإبرائية (الإطار 2.6.1)، و"استثمارات أخرى" بمقدار 10,6 مليار.

1 بما في ذلك الموجودات المصرح بها في إطار المساهمة الإبرائية.

وارتفعت التزامات المغرب إزاء الخارج بواقع 104,2 مليار إلى 900,4 مليار، لتعكس نمو المبلغ الجاري للقروض الممنوحة من الخارج بواقع 44,9 مليار وتزايد مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة بواقع 44,8 مليار¹.

إطار 2.6.1: المساهمة الإبرائية برسم الممتلكات والموجودات السائلة بالخارج

خلال السنوات الأخيرة، انخرط المغرب في عملية مطابقة قوانينه مع المعايير الدولية في ما يتعلق بالشفافية، خاصة على الصعيد المالي. فقد انضم¹ إلى المنتدى العالمي حول الشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية كما قام بالتوقيع على اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية² تحت رعاية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجلس أوروبا.

في هذا الإطار ومن أجل تقنين وضعية المقيمين بالنظر إلى التشريعات والقوانين الضريبية الجاري بها العمل، أحدث قانون المالية لسنة 2014 المقتضيات المتعلقة بالمساهمة الإبرائية برسم الممتلكات والموجودات السائلة بالخارج. وتعفي هذه المساهمة الأشخاص المصرحين من دفع الغرامات عن مخالفة المقتضيات التنظيمية للصرف ومن أداء الضرائب ذات الصلة. وتم منحهم مهلة سنة ابتداء من فاتح يناير وإلى غاية 31 دجنبر 2014 للإدلاء بتصريحاتهم وتسوية وضعيتهم من خلال أداء مساهمة إبرائية حسب الكيفيات التالية:

- 10% عن قيمة الممتلكات العقارية الموجودة بالخارج وعن قيمة اكتتاب أو اقتناء أصول مالية وقيم منقولة بالخارج؛
- 5% من مبلغ الموجودات النقدية المرجعة للمغرب والمودعة في حسابات بالعملة الأجنبية أو بالدرهم القابل للتحويل؛
- 2% من مبلغ الموجودات النقدية المرجعة للمغرب والمباعة مقابل الدرهم.

وقد لاقت هذه العملية نجاحاً واسعاً فاق التوقعات وما حققته بعض التجارب الدولية في هذا المجال. وبلغ عدد التصريحات 18 973، بمبلغ إجمالي وصل إلى 27,85 مليار درهم. مكون بنسبة 34% من ممتلكات عقارية - تم التصريح بها على أساس سعر الشراء- وبنسبة 35% من أصول مالية و30% من موجودات نقدية. وبلغت عائدات الخزينة من هذه العملية 2,1 مليار وتم رصدها لصندوق دعم التماسك الاجتماعي الذي يهدف إلى تمويل البرامج الاجتماعية.

1 في 26 أكتوبر 2011.

2 تم التوقيع عليها في 21 ماي 2013 وتنص بشكل أخص على تبادل آلي وطوعي للمعلومات أو بناء على طلب البلدان الموقعة.

1 أخذاً بعين الاعتبار تقييم الأسهم المدرجة حسب سعر السوق.

7.1 الأوضاع النقدية

تسارعت وتيرة نمو الكتلة النقدية¹ من 3,1% في سنة 2013 إلى 6,2% سنة 2014. بفعل التزايد الملحوظ في الاحتياطات الدولية الصافية بنسبة 20,3% نتيجة انخفاض ملموس في العجز التجاري وتدفقات وافدة هامة في شكل هبات لفائدة الدولة وقروض ممنوحة للمؤسسات العمومية.

وفي ما يخص القروض البنكية، فقد تباطأت وتيرة نموها من 3,9% إلى 2,2%. مع تسجيل انخفاض طفيف في نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 82,9% إلى 82,6%. فقد انكشفت القروض المالية بنسبة 12,5%. فيما تسارعت وتيرة نمو القروض الموجهة إلى القطاع الخاص² من 1,3% إلى 3,8%. ويغطي هذا التسارع نموا في التسهيلات الممنوحة لبعض أنشطة القطاع الثالث وانخفاضا في تلك الموجهة إلى المقاولات الصناعية. وبعد الارتفاع القوي المسجل في سنة 2013. تراجعت الديون الصافية على الإدارة المركزية بنسبة 3,9%.

كما تميزت الأوضاع النقدية خلال سنة 2014 بتدني أسعار الفائدة في مختلف الأسواق. لاسيما على إثر قرار مجلس بنك المغرب بتقليص سعر الفائدة الرئيسي من 3% إلى 2,75% في شتنبر. ثم إلى 2,5% في دجنبر. وقد ظل سعر الفائدة ما بين البنوك متسقا مع سعر الفائدة الرئيسي. مما أدى إلى تراجع أسعار الفائدة على القروض من 6,23% إلى 6% في المتوسط من سنة إلى أخرى. واتخذت أسعار الفائدة في أسواق الدين السيادي والخاص كذلك اتجاهها تنازليا على العموم.

وفي ما يتعلق بالقيمة الخارجية للعملة الوطنية. فقد ارتفع سعر الصرف الفعلي³ بنسبة 0,9% بالقيمة الاسمية. لكنه انخفض بشكل طفيف بالقيمة الحقيقية بسبب فارق التضخم الذي كان عموما لصالح المغرب.

جدول 1.7.1 : أبرز المؤشرات النقدية

التغيرات السنوية %					المبلغ الجاري 2014	
2014	2013	2012	2011			
						المجمعات النقدية (بملايير الدراهم، في نهاية السنة)
6,2	3,1	4,5	6,4	1 086,2		م 3
20,3	3,8	-16,7	-10,7	180,8		الاحتياطات الدولية الصافية
3,7	3,4	5,1	10,4	890,2		الديون على الاقتصاد
2,2	3,9	4,6	10,6	763,4		منها القروض البنكية
13,2	-0,1	1,1	33,8	88,9		السندات
-3,9	19,0	22,8	25,8	143,4		الديون الصافية على الإدارة المركزية
						سعر الفائدة (% ك معدل سنوي)
-0,11	-0,13	-0,10	0,00	2,95		سعر الفائدة ما بين البنوك
0,23	0,07	0,05	-0,06	6,00		سعر الفائدة على القروض
-0,1	1,2	-1,9	-2,5	86,65		سعر الصرف الفعلي الحقيقي (الأساس 100=2000)

1 تقاس بالمجموع م3.

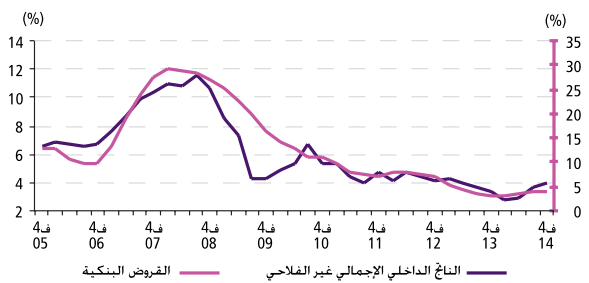
2 الأسر والمقاولات غير المالية.

3 يحسب اعتمادا على سلة مكونة من عملات الشركاء والمنافسين الرئيسيين.

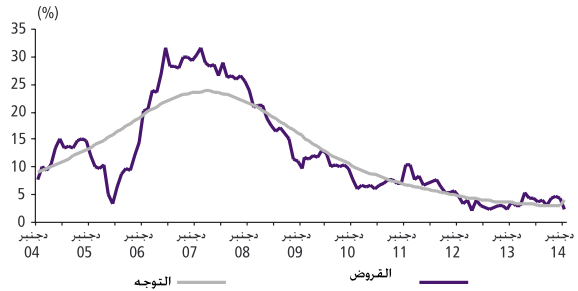
1.7.1 تطور القروض البنكية

في سنة 2014، سجلت القروض البنكية ارتفاعا محدودا بلغ 2,2% مقابل 3,9% في سنة 2013. يعكس على الخصوص انخفاضا بنسبة 12,5% في السلفات المالية بعد ارتفاع قوي بلغ 17,1% سنة من قبل. وبالمقابل، تسارع نمو القروض المخصصة للقطاع غير المالي من 1,7% إلى 4,2%. مما يعكس على الأرجح تحسن كل من الطلب وظروف العرض.

رسم بياني 2.7.1: التطورات السنوية للقروض والناج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي (المتوسط المتحرك لأربعة فصول)

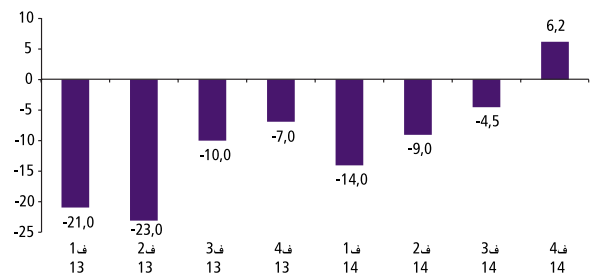


رسم بياني 1.7.1: النمو السنوي للقروض



وبالفعل، تشير نتائج استقصاء بنك المغرب لدى القطاع البنكي حول شروط منح القروض¹ إلى تسجيل تليين تدريجي في هذه الشروط خلال السنة. وتعزو البنوك هذا التوجه بالأساس إلى الآفاق الإيجابية للنشاط الاقتصادي. مدعومة ببرنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الذي وضعه بنك المغرب. وقد أدى هذا التحسن إلى انخفاض مبالغ الضمانات المفروضة وهامش الوساطة. وفي ما يخص الطلب، فقد ارتفع مقارنة بالسنة الماضية، لاسيما بفعل تحسن الطلب الصادر عن المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، فيما استقر بالنسبة للمقاولات الكبرى. وفي ما يتعلق بفئة الأفراد، فقد بقي طلبهم على القروض تقريبا في نفس المستوى المسجل خلال سنة 2013، في سياق حالة الترقب التي يعرفها قطاع العقار.

رسم بياني 3.7.1: تطور معايير منح القروض خلال سنة 2014 (مؤشر الانتشار*)

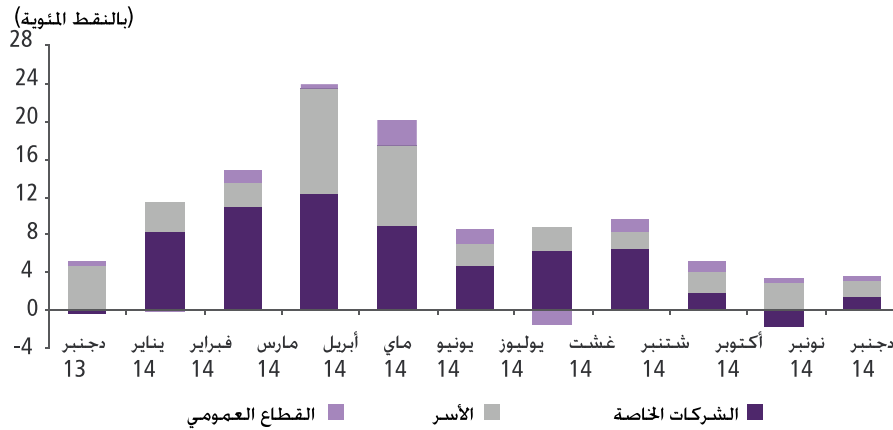


* بحسب من خلال الفرق بين الإيجابيات التي تشير إلى تليين أو ارتفاع وتلك التي تشير إلى تقييد أو تخفيض.

1. يجرى هذا الاستقصاء بشكل فصلي منذ سنة 2013، وسيتم نشره بشكل منتظم قريبا.

ويعكس تحسن القروض الممنوحة للقطاع غير المالي ارتفاعا بنسبة 3,8% في القروض المقدمة للقطاع الخاص مقابل 1,3% في سنة 2013. مما يبرز توقف التباطؤ الذي سجل خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وتزايدت القروض الممنوحة للمقاولات بنسبة 3,1% مقابل انخفاض بواقع 3,5% فيما تراجعت وتيرة نمو القروض الممنوحة للأسر من 8,7% إلى 4,8%. وبالمثل، ارتفعت القروض المقدمة للقطاع العمومي بنسبة 9,2% بدلا من 7,6%.

رسم بياني 5.7.1: مساهمة الوحدات الاقتصادية في نمو القروض البنكية على أساس سنوي

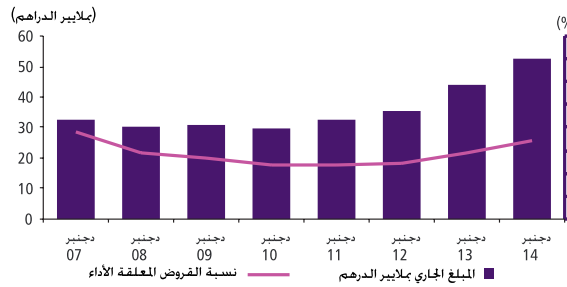


ويظهر توزيع القروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي أن القروض العقارية تباطأت من 4,8% إلى 2,7%. ويشمل هذا التوجه انكماشاً بواقع 5,6% في القروض الموجهة للإنعاش العقاري. بعد ارتفاع بنسبة 0,6% في سنة 2013. وشبه استقرار في وتيرة نمو قروض السكن عند 6,2%. وبعد تقلصها بنسبة 5,6%. تزايدت تسهيلات الخزينة بواقع 3,1% نتيجة بالأساس لارتفاع بنسبة 5,5% في القروض المقدمة للشركات غير المالية الخاصة مقابل انخفاض بنسبة 10,7% في سنة 2013. كما تسارع نمو قروض التجهيز من 1,5% إلى 3,7%. ويشمل ارتفاعاً من 1,8% إلى 36,4% في القروض المقدمة للشركات غير المالية العمومية وتزايداً في حدة انخفاض القروض المقدمة للمقاولات الخاصة من 0,9% إلى 2,9%. وبالموازاة مع ذلك، وبعد ارتفاع بنسبة 1,9%. تنامت قروض الاستهلاك بنسبة 9,2%. لاسيما بعد عملية الإدماج عن طريق الضم التي قام بها البنك المغربي للتجارة والصناعة لفرعه «BMCI Cr é dit Conso»¹.

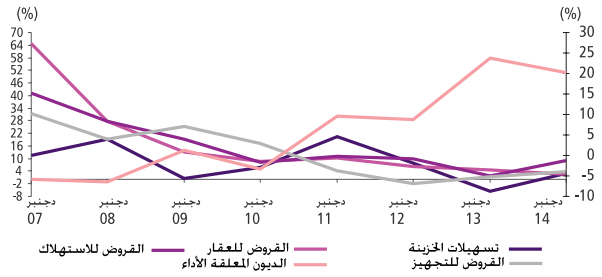
وقد سجلت هذه التطورات في سياق تميز باستمرار المخاطر في مستوى مرتفع. حيث تزايدت الديون المعلقة الأداء بنسبة 20,2% مقابل 23,8% سنة من قبل. مما جعل نسبتها إلى مجموع القروض البنكية ترتفع من 5,9% إلى 6,9%. وقد تباطأت من 36,4% إلى 13,6% بالنسبة للأسر. وتسارعت من 14,8% إلى 25,1% بالنسبة للشركات غير المالية الخاصة.

1 كان النمو سيببلغ 0,8% دون الأخذ بعين الاعتبار هذه العملية.

رسم بياني 7.7.1: تطور الديون المعلقة الأداء

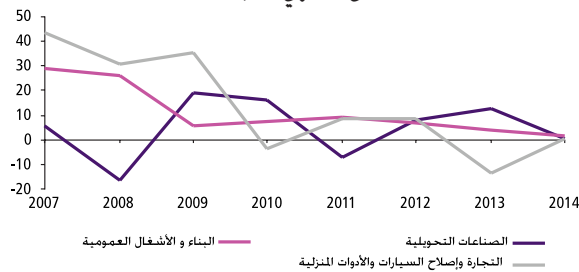


رسم بياني 6.7.1: تطور الفئات الرئيسية للقروض البنكية (على أساس سنوي، %)

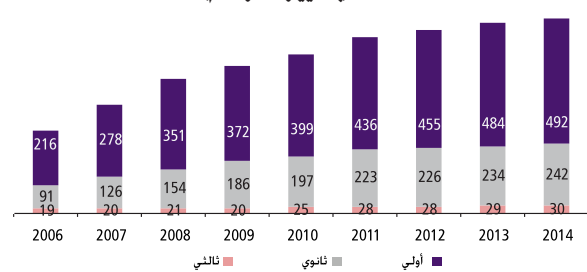


ويبرز تحليل القروض حسب فروع النشاط تباطؤًا طفيفًا في القطاعين الفلاحي والثانوي وانتعاشًا في الخدمات غير المالية. ففي سياق موسم فلاحي متوسط. تباطأت القروض الممنوحة للأنشطة الفلاحية من 3,6% إلى 2,9%. كما تراجعت وتيرة نمو السلفيات المقدمة للقطاع الثانوي من 3,6% إلى 3,2%. مما يعكس على الخصوص تباطؤًا من 12,8% إلى 0,5% في القروض الممنوحة للصناعات الغذائية والتبغ وتزايدًا في وتيرة الانخفاض بالنسبة للصناعات النسيج والألبسة والجلد من 8,9% إلى 12,3% والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية من 4,9% إلى 8%. وفي ما يخص باقي فروع هذا القطاع. عرفت القروض الممنوحة لمقاولات البناء والأشغال العمومية تراجعًا طفيفًا بلغ 0,5% بعد أن سجلت شبه استقرار سنة 2013. فيما تزايدت القروض الموجهة لفرع الكهرباء والغاز والماء بشكل ملموس بنسبة 31,4% مقابل 2,2% سنة من قبل.

رسم بياني 9.7.1: نمو القروض في بعض فروع النشاط (على أساس سنوي، %)



رسم بياني 8.7.1: توزيع القروض حسب قطاعات النشاط (بملليارات الدراهم)



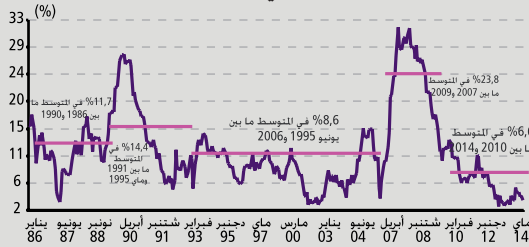
وفي ما يتعلق بالقروض الموجهة للقطاع الثالث باستثناء الأنشطة المالية. فقد ارتفعت بنسبة 4,3% مقابل 0,5% خلال سنة 2013. لاسيما مع تسجيل نمو بنسبة 9,2% في القروض المخصصة لفرع "التجارة وإصلاح السيارات والأجهزة المنزلية". بعد انخفاض بواقع 5,4%. وعلى نفس المنوال. ارتفعت القروض الممنوحة لأنشطة "النقل والمواصلات" بواقع 0,5% وأنشطة "الفنادق والمطاعم" بنسبة 0,4%. مقابل انخفاضات بنسبة 1,5% و 13,6% على التوالي.

إطار 1.7.1: العوامل المؤثرة في تطور القروض البنكية في المغرب

تولي السلطات النقدية اهتماما خاصا للتباطؤ المستمر في القروض البنكية. نظرا لما تقوم به هذه الأخيرة من دور مهم في تمويل الاقتصاد وانتقال السياسة النقدية، واعتمادا على المعطيات المترابطة منذ سنة 1986، يبرز تحليل تطور الائتمان البنكي أنه يتأثر عموما بوتيرة النمو الاقتصادي، باستثناء مرحلتين اثنتين.

رسم بياني 1.1.7.1: تطور القروض البنكية (على أساس

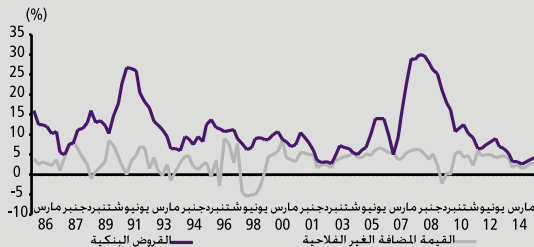
سنوي، %)



ففي الفترة ما بين يناير 1991 وماي 1995، وفي حين انحصر النمو الاسمي السنوي للقيمة المضافة غير الفلاحية في حوالي 3%. تزايد الائتمان البنكي بنسبة 14,4% في المتوسط وبلغ ذروته في يوليو 1991 لما ارتفع بنسبة 27,3%. ويعزى هذا التوسع بالخصوص إلى وقف التحكم في القروض البنكية وإلغاء التوظيفات الإلزامية (ما بين سنتي 1992 و1998).

وتميزت المرحلة الثانية والممتدة ما بين 2007 و2009 بارتفاع قوي، حيث بلغ متوسط نسبة نمو القروض 24% مع تسجيل نسبة قصوى وصلت إلى 32% في ماي 2007 ويناير 2008. ورغم أن نمو الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي بالقيمة الاسمية كان مرتفعا نسبيا خلال هذه الفترة، إذ بلغ 8,4% في المتوسط، إلا أنه لا يمكن أن يفسر لوحده التسارع الذي شهده نمو الائتمان. حيث يعزى هذا النمو إلى التأثير الاستداركي الذي يفسر بعدة عوامل، لاسيما التراجع التدريجي في الديون المعلقة الأداء واحتدام المنافسة بين البنوك والارتفاع القوي في الأصول المالية والعقارية وأثاره على قيمة الضمانات. وبالموازاة مع ذلك، يبين تحليل شروط الإقراض المنحى التنازلي لأسعار الفائدة، لاسيما على القروض العقارية التي ساهمت بشكل كبير في نمو الائتمان البنكي خلال هذه المرحلة. مرتفعة بوتيرة متوسطة بلغت 37,5%.

رسم بياني 2.1.7.1: تطور القروض البنكية والنمو غير الفلاحي

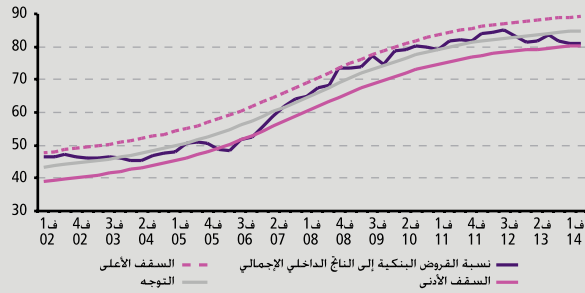


وباستثناء هاتين المرحلتين، ظل تطور الائتمان متسقا مع النمو غير الفلاحي. ففي الفترة ما بين يونيو 1995 وديجنبر 2006، ارتفع الائتمان بنسبة 8,6%. فيما سجلت القيمة المضافة غير الفلاحية نموا متوسطا بلغ 6% بالقيمة الاسمية. وابتداء من سنة 2008، عرفت وتيرة نمو الائتمان تباطؤا متواصلا، حيث انتقلت من 10,6% سنة 2011 إلى 4,6% سنة 2012 و3,9% في نهاية سنة 2013. وبالموازاة مع ذلك، وصل نمو القيمة المضافة غير الفلاحية إلى 8% سنة 2011 مقابل 4,6% سنة 2012 و1,5% سنة 2013.

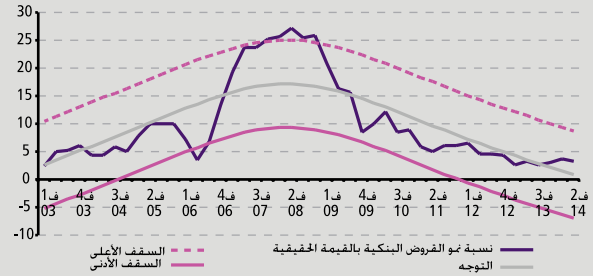
وبالنظر إلى التطورات التي عرفها الائتمان في الفترة الأخيرة، يُطرح السؤال بشأن توافق وتيرة نموه الحالية مع مستوى توازنه، وهو المستوى الذي يتلاءم مع العوامل الماكرو اقتصادية المؤثرة في تطور القروض، لاسيما النمو الاقتصادي وسعر الفائدة. وللإجابة على هذا السؤال، تم استخدام مقاربتين، تستند أولاهما إلى منهجية إحصائية فيما تركز ثانيهما على النمذجة البنوية.

وتمكن المنهجية الإحصائية من تقييم تطور الائتمان مقارنة بمنحاه على المدى الطويل عبر وضع حيز زمني يؤطر هذا التطور. وقد طبقت هذه المنهجية على نمو الائتمان بالقيمة الحقيقية ونسبة الائتمان إلى الناتج الداخلي الإجمالي، بناء على المعطيات الفصلية الممتدة من 2002 إلى 2014.

رسم بياني إ 4.1.7.1: نسبة القروض البنكية إلى الناتج الداخلي الإجمالي



رسم بياني إ 3.1.7.1: نسبة نمو القروض البنكية بالقيمة الحقيقية



يتضح عموماً أن النمو الحقيقي للقروض بقي قريباً من منحاه الطويل المدى. وإن مع تسجيل مستوى أعلى بقليل ما بين الفصل الرابع من سنة 2007 والفصل الرابع من سنة 2008 يعزى على الأرجح إلى تأثير الارتفاعات الهامة التي شهدتها أسعار الأصول العقارية. كما تم تسجيل قطيعة أخرى في الحيز الزمني خلال الفصل الثاني من سنة 2006 تمثل توقفاً في التوجه يفسر بتأثير لفترة الأساس مرتبط بالتمويل البنكي لإحدى عمليات التخصصة خلال الفصل الثاني من سنة 2005. وتم الحصول على نتائج مماثلة إلى حد كبير عن طريق استخدام نسبة الائتمان إلى الناتج الداخلي الإجمالي.

وتعتمد المنهجية البنوية على تقدير دالة الطلب على القروض انطلاقاً من نموذج من نوع VECM. مع استخدام متغيرات توضيحية تضم الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي وسعر الفائدة ومؤشر البورصة الخاص بالقطاع العقاري الذي تم دمجها من أجل قياس أثر أسعار الأصول العقارية.

وتم الحصول على مستوى توازن الائتمان باستخدام النموذج المقدر مع الأخذ في الاعتبار النمو الاقتصادي الممكن¹ وسعر فائدة يتماشى مع توجه السياسة النقدية ومنحى مؤشر البورصة على المدى الطويل.

وتشير هذه المقاربة إلى أن التباطؤ الأخير في الائتمان يعكس تطور عوامله الأساسية. لاسيما النمو غير الفلاحي. ونتيجة لذلك، فقد كانت الوتيرة المتوسطة للائتمان البنكي خلال السنوات الأخيرة دون مستوى توازنه. لأن نمو الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي بقي أدنى من مستواه الممكن.

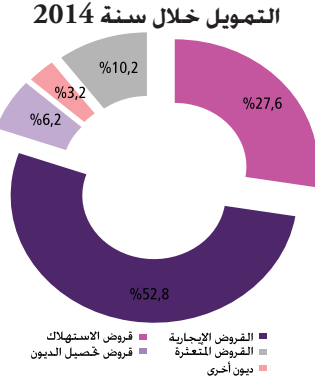
¹ الذي تم تقديره حسب توجهه الطويل المدى.

أما بخصوص القروض التي وزعتها الشركات المالية الأخرى وغير المدرجة ضمن مقابلات المجمع م3، فقد تزايدت بنسبة 2,3% مقابل 1,1%. ولا تزال تهيمن عليها القروض الممنوحة من شركات التمويل¹ بحصة بلغت 81%. مقابل 10% بالنسبة للبنوك الحرة و5% بالنسبة لجمعيات القروض الصغرى و4% بالنسبة لصندوق الإيداع والتدبير.

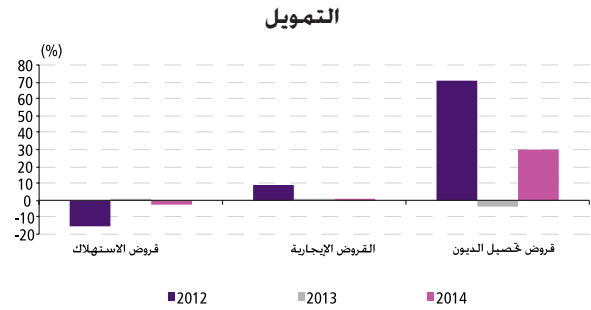
وسجلت القروض الموزعة من طرف شركات التمويل ارتفاعاً بنسبة 2,5% مقابل 0,4%. يعكس على الخصوص زيادة بنسبة 30,5% في قروض شراء وتحصيل الديون. مقابل انخفاض بنسبة 3,6% وتسارع من 0,5% إلى 1,3% في نمو القروض الإيجارية. وبالمقابل، تراجع قروض الاستهلاك بنسبة 3,1% بعد ارتفاع بنسبة 0,6% في سنة 2013.

¹ دون الأخذ في الاعتبار عملية الإدماج عن طريق الضم التي قام بها البنك المغربي للتجارة والصناعة لفرعه "BMCE CREDIT CONSO".

رسم بياني 11.7.1: بنية القروض الموزعة من طرف شركات

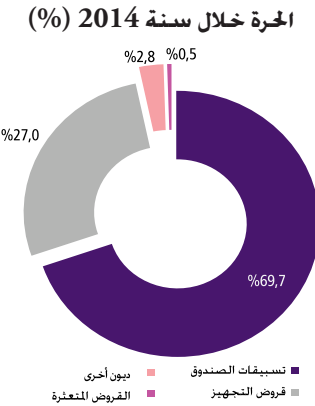


رسم بياني 10.7.1: تطور القروض الموزعة من طرف شركات

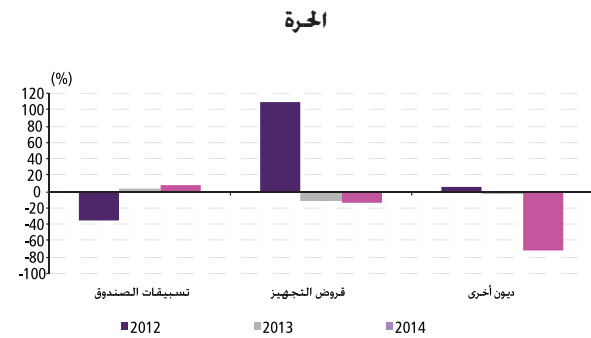


وفي ما يخص القروض التي وزعتها البنوك الحرة، فقد تزايدت حدة تقلصها من 2,4% إلى 6,5%. ويشمل ذلك انخفاضا جديدا بنسبة 14,5% مقابل 11,8% في قروض التجهيز وتسارعا من 3,3% إلى 6,8% في تسهيلات الخزينة.

رسم بياني 13.7.1: بنية القروض الموزعة من طرف البنوك

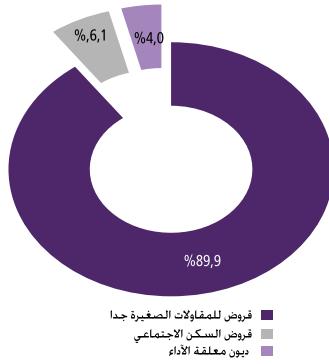


رسم بياني 12.7.1: تطور القروض الموزعة من طرف البنوك

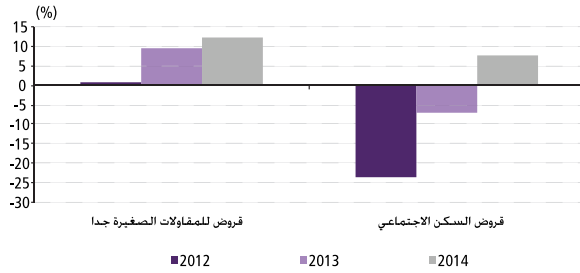


ومن جهة أخرى، تزايدت السلفات الممنوحة من طرف جمعيات القروض الصغرى بنسبة 11,1% مقابل 6% سنة 2013. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى تسارع نمو القروض الممنوحة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا من 9,3% إلى 12,5% وارتفاع بنسبة 7,7% مقابل انخفاض بواقع 7% في القروض المخصصة للسكن الاجتماعي. وقد صاحب هذا التحسن انخفاض جديد بنسبة 8,8% في الديون المعلقة الأداء، مما قلص نسبتها إلى مجموع القروض من 6,7% إلى 4,6%.

رسم بياني 15.7.1: بنية القروض الموزعة من طرف جمعيات القروض الصغرى في 2014 (%)



رسم بياني 14.7.1: تطور القروض الموزعة من طرف جمعيات القروض الصغرى



2.7.1 الاحتياطيات الدولية الصافية

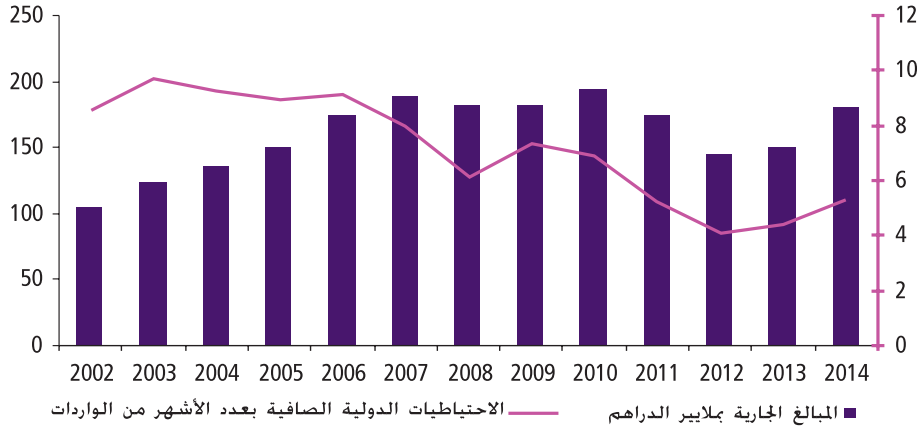
بعد تحسن طفيف خلال سنة 2013، سجلت الاحتياطيات الدولية الصافية¹ ارتفاعا ملموسا في سنة 2014. فقد تزايد مبلغها الجاري بنسبة 20,3% ليصل إلى 181 مليار درهم، أي ما يساوي 5 أشهر و8 أيام من واردات السلع والخدمات مقابل 4 أشهر و12 يوما خلال السنة السابقة. ويفسر هذا الارتفاع، الذي يعد الأعلى منذ سنة 2006، بانخفاض ملموس في عجز الحساب الجاري وعلى الخصوص بانخفاض العجز التجاري ويعزى بدرجة أقل إلى مداخيل الهبات. كما يعكس أيضا الحجم الهام للتدفقات الوافدة من القروض الموجهة للمؤسسات العمومية.

وبشير تحليل تطور هذه الاحتياطيات خلال السنة إلى أنها عرفت نموا شهريا مطردا بلغ 2,9% خلال النصف الأول من السنة، مع تسجيل أعلى مستوى لها في نهاية شهر يونيو وصل إلى 177,8 مليار لاسيما على إثر الاقتراضات الخارجية² التي قام بها الخزانة والمكتب الشريف للفوسفاط. وخلال الفترة الممتدة ما بين يوليو وديجنبر، تراجعت وتيرة نموها الشهرية إلى 0,3% في المتوسط، حيث عوضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بل وفاقته عجز الحساب الجاري.

¹ يقصد بالاحتياطيات الدولية الصافية، حسب دليل الإحصائيات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي، الموجودات الاحتياطية التي تخضع لمراقبة السلطة النقدية، ناقص الالتزامات لأجل قصير نحو غير المقيمين: الاحتياطيات الدولية الصافية = الموجودات من الذهب النقدي + الموجودات من حقوق السحب الخاصة + الموجودات بالعملات القابلة للتحويل + وضعية احتياطي المغرب لدى صندوق النقد الدولي - الالتزامات الخارجية بالعملات الأجنبية لأجل قصير.

² وصل مبلغها إلى مليار دولار بالنسبة للخزينة و1,55 مليار دولار بالنسبة للمكتب الشريف للفوسفاط.

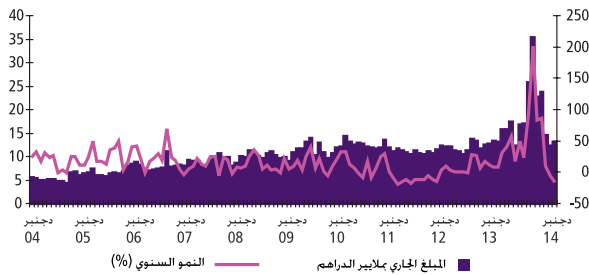
رسم بياني 16.7.1: التطور السنوي للاحتياطيات الدولية الصافية



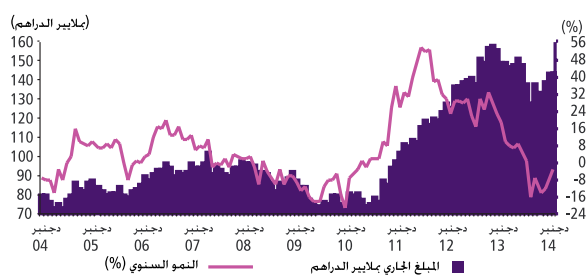
3.7.1 الديون الصافية على الإدارة المركزية

تراجعت الديون الإجمالية لمؤسسات الإيداع¹ على الإدارة المركزية بنسبة 4,9% في نهاية سنة 2014. بعد ارتفاع بواقع 19,5% سنة من قبل. ويعزى هذا التغير إلى انخفاض كل من محفظة البنوك من سندات الخزينة بنسبة 0,2%. بعد تزايدها بوتيرة 22,9% في سنة 2013. وديون مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية بنسبة 30,8%. بدل ارتفاع بنسبة 47,9%. أما بخصوص التزامات هذه المؤسسات. فقد تقلصت بنسبة 16,4% بعد تناميها بوتيرة 30,9% في سنة 2013. مع تسجيل تقلب كبير خلال السنة يعكس تدبير الخزينة النشط لفوائضها من السيولة. وإجمالاً. عرفت الديون الصافية على الإدارة المركزية تراجعاً بنسبة 3,9% في نهاية سنة 2014. مقابل زيادة بواقع 19% في سنة 2013. مما يشكل قطيعة مع المنحى التصاعدي الذي بدأ في سنة 2011.

رسم بياني 18.7.1: التطور السنوي للالتزامات على الإدارة المركزية



رسم بياني 17.7.1: التطور السنوي للديون الصافية على الإدارة المركزية



1 البنك المركزي والبنوك التجارية ومؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية.

4.7.1 مكونات المجموع م3

يعكس تسارع المجموع م3 خلال سنة 2014 على الخصوص تسارع النقود الكتابية والودائع بالعملة الأجنبية والودائع لأجل وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية. وبالمقابل، حافظ حجم النقد المتداول والتوظيفات تحت الطلب على نفس وتيرة النمو المسجلة سنة من قبل.

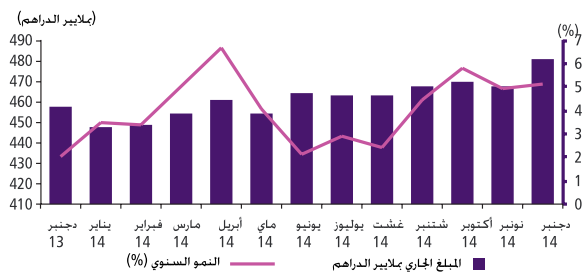
جدول 2.7.1: تطور مكونات الكتلة النقدية م3

المجموع م3	أصول نقدية أخرى	التوظيفات تحت الطلب	النقود الكتابية	العملة الائتمانية	
المبالغ الجارية في نهاية دجنبر (بملايير الدراهم)					
992,2	268,7	111,4	448,5	163,6	2012
1 023,2	273,9	120,3	457,6	171,4	2013
1 086,2	295,6	130,0	481,2	179,4	2014
الحصة ضمن المجموع م3 بالنسبة المئوية					
100,0	27,1	11,2	45,2	16,5	2012
100,0	26,8	11,8	44,7	16,8	2013
100,0	27,2	11,9	44,1	16,4	2014
التغيرات بالنسبة المئوية					
4,5	3,5	8,2	4,7	3,4	2012
3,1	2,0	8,1	2,0	4,7	2013
6,2	7,9	8,1	5,2	4,7	2014

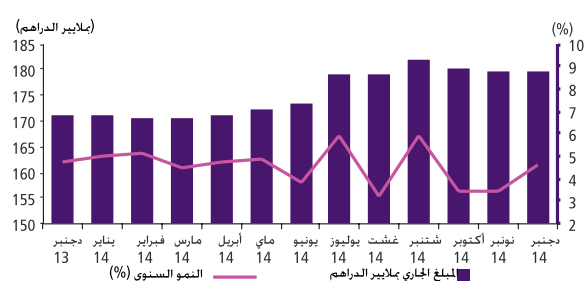
وهكذا، استقر نمو العملة الائتمانية في مستوى 4,7% خلال سنة 2014. مما جعل مساهمتها في نمو المجموع م3 تبقى مستقرة في مستوى 0,8 نقطة مئوية. وتتميز تطورها خلال السنة بالمستويات القصوى الاعتيادية المسجلة خلال شهر رمضان، الذي صادف موسم الصيف، وعيد الأضحى.

وفي ما يخص العملة الكتابية، فقد تسارعت وتيرة ارتفاعها من 2% إلى 5,2% وبلغت مساهمتها في نمو الكتلة النقدية 2,3 نقطة مقابل 0,9 نقطة. ويعكس هذا التطور بالأساس ارتفاعا بواقع 13,2% في ودائع الخزينة بعد انخفاض بنسبة 14,9% وتحسنا طفيفا في نمو الودائع تحت الطلب لدى البنوك من 4% إلى 4,4%.

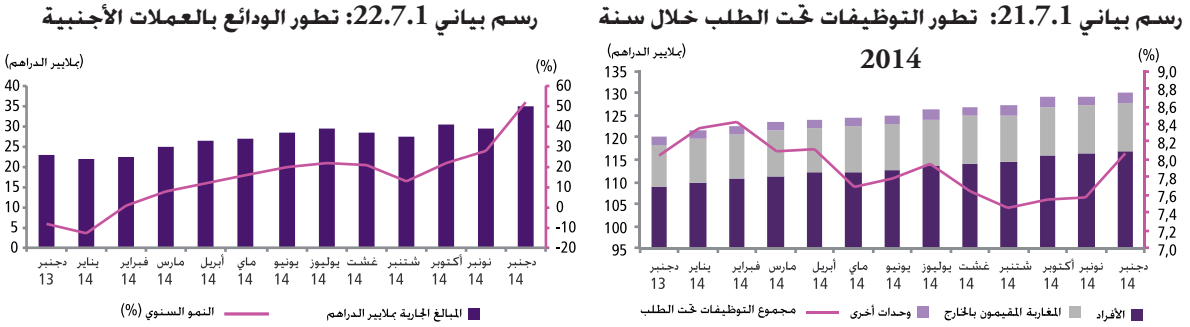
رسم بياني 20.7.1: تطور النقود الكتابية



رسم بياني 19.7.1: تطور التداول النقدي

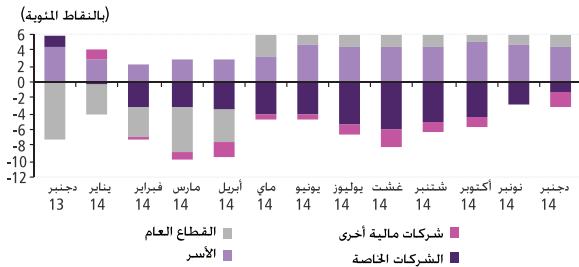


وفي ما يخص التوظيفات تحت الطلب، فقد استقرت وتيرة نموها في مستوى 8,1% ومساهمتها في نمو المجموع م3 في مستوى 0,9 نقطة مئوية. ويشير تحليلها حسب المودعين إلى أن مساهمة الأفراد بلغت حوالي 7 نقط مئوية بينما بلغت مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج نقطة واحدة.

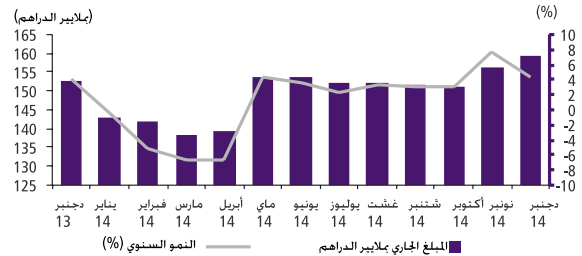


وفي ما يتعلق بباقي الأصول النقدية¹، فقد تزايدت بنسبة 7,9% مقابل 2% سنة 2013. وانتقلت مساهمتها في نمو المجموع م3 من 0,5 نقطة مئوية إلى 2,1. ويعكس هذا التطور على الخصوص تحسنا ملموسا بوتيرة 51,5% في المبلغ الجاري للودائع بالعملة الأجنبية ليصل إلى 35 مليار درهم. لاسيما ارتباطا بعملية الإعفاء المتعلق بالموجودات بالخارج. وعلى نفس المنوال. تسارع نمو الودائع لأجل من 4,2% إلى 4,4%. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع ملموس بلغ 42,3% في ودائع المقاولات غير المالية العمومية. مقابل تراجع بوتيرة 58,3%. وعلى العكس من ذلك، تدنت نسبة نمو ودائع الأسر من 7,1% إلى 6,7%. فيما تقلصت ودائع المقاولات غير المالية الخاصة بنسبة 7,7% بعد تزايدها بواقع 17,3%. أما سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية، فقد انخفضت بوتيرة 0,2% بعد أن ارتفعت بنسبة 4,8% سنة من قبل.

رسم بياني 24.7.1: مساهمة القطاعات المؤسسية في نمو الودائع لأجل، على أساس سنوي



رسم بياني 23.7.1: تطور الودائع لأجل



5.7.1 مجمعات التوظيفات السائلة

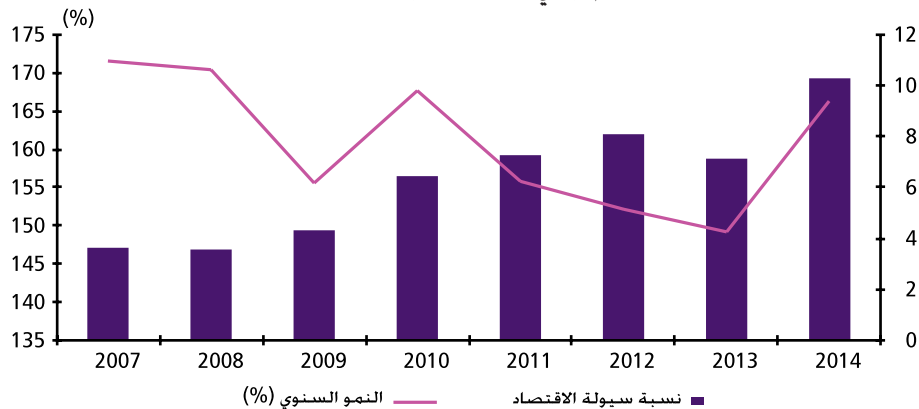
سجلت مجمعات التوظيفات السائلة² ارتفاعا بنسبة 17,5% خلال سنة 2014 مقابل 7,2% في سنة 2013. وقد شمل هذا التسارع جميع التوظيفات. ما عدا سندات الخزينة التي تراجع نموها من 13% إلى 11%. تشمل الأصول النقدية الأخرى الحسابات لأجل والسندات بأجل استحقاق ثابت والودائع بالعملة الأجنبية والقيم المستحقة وشهادات الإيداع التي تساوي مدتها المتبقية أو تقل عن سنتين وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية والودائع لأجل لدى الخزينة العامة للمملكة. تشمل مجمعات التوظيفات السائلة الأصول المالية التي توجد في حوزة عناصر أخرى غير مؤسسات الإيداع. وتمثل هذه الأصول احتياطيا من القدرة الشرائية. إلا أن سيولتها غير كافية ليتم إدراجها في المجموع م3.

جدول 3.7.1: مجتمعات التوظيفات السائلة

نهاية 2014		نهاية 2013		نهاية 2012	المبالغ الجارية بملايير الدراهم
التغير %	المبلغ الجاري	التغير %	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري	
12,3	305,0	11,1	271,5	244,4	مجمع ت.س1
11,0	296,1	13,0	266,7	236,1	سندات الخزينة القابلة للتداول
111,5	5,2	-58,7	2,4	5,9	سندات شركات التمويل
66,8	2,8	20,6	1,7	1,4	أوراق الخزينة
28,7	1,0	-23,6	0,8	1,0	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية
31,2	144,5	4,4	110,1	110,0	مجمع ت.س2
31,2	144,5	4,4	114,9	110,0	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض
13,1	30,0	0,9	26,5	26,2	مجمع ت.س3
13,1	30,0	0,9	26,5	26,2	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض
17,5	479,4	7,2	408,1	380,6	مجموع التوظيفات السائلة

وأخذا بعين الاعتبار هذه التطورات وتسارع الجمع م3. ارتفعت سيولة الاقتصاد¹ بنسبة 9,4%، مما جعل نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي تنتقل من 158,8% إلى 169,3%.

رسم بياني 25.7.1: سيولة الاقتصاد



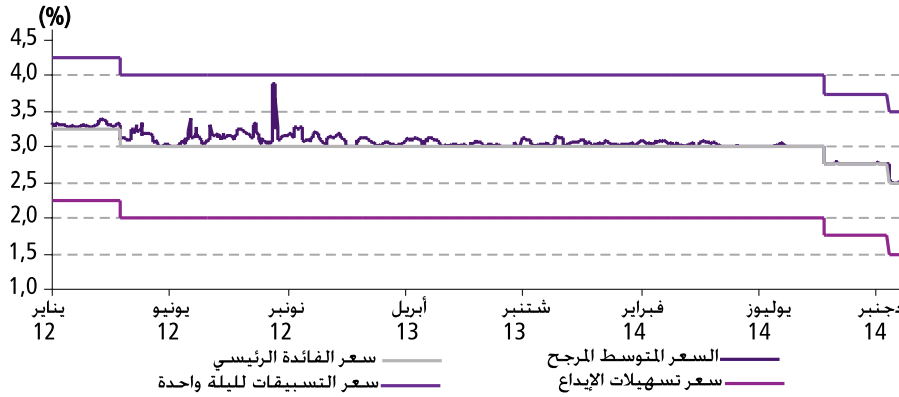
6.7.1 أسعار الفائدة

تميزت الأوضاع النقدية بالتيسير على العموم خلال سنة 2014، لاسيما بعد قرار بنك المغرب القاضي بخفض سعر الفائدة الرئيسي من 3% إلى 2,75% في 23 شتنبر، ثم إلى 2,50% في 16 دجنبر.

1 تتشكل من الكتلة النقدية بمفهومها الواسع ومجمعات التوظيفات السائلة.

وفي السوق القائمة بين البنوك. بلغ متوسط سعر الفائدة المرجح 3,03% خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2014 ثم 2,78% خلال بقية أشهر السنة. ليظل بالتالي متماشيا مع سعر الفائدة الرئيسي. وخلال السنة ككل. تراجع إلى 2,95% في المتوسط. لينخفض بذلك بواقع 11 نقطة أساس مقارنة بسنة 2013. وقد صاحب هذا التطور ارتفاع هام في حجم المبادلات الذي انتقل من 2,8 إلى 3,5 مليار درهم كمتوسط يومي.

رسم بياني 26.7.1: تطور متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة مابين البنوك (معطيات يومية)



وفي ما يخص أسعار الفائدة على القروض. فقد واصلت توجهها التنازلي الذي بدأ في سنة 2011. على الرغم من استمرار الارتفاع النسبي للمخاطر التي يعرفها الاقتصاد كما يتضح من نمو الديون المعلقة الأداء. وهكذا سجل سعر الفائدة الإجمالي على القروض خلال سنة 2014 انخفاضا جديدا بمقدار 23 نقطة أساس ليصل إلى 6%. وقد هم هذا التقلص جميع فئات القروض لاسيما تسهيلات الخزينة وقروض التجهيز مع انخفاضات بمقدار 23 نقطة أساس و19 نقطة أساس على التوالي لتصل إلى 5,97% و5,74%. على التوالي. وحسب القطاعات المؤسساتية. هم تراجع أسعار الفائدة المقاولات أكثر من الأفراد. مع انخفاضات بمقدار 25 نقطة إلى 5,94% و8 نقط إلى 6,31%. على التوالي. وتشير المعطيات الخاصة بالفصل الرابع. والتي تدرج بشكل جزئي أثر تخفيض سعر الفائدة الرئيسي في شتنبر. إلى استقرار سعر الفائدة على القروض بشكل عام. مع تراجع بواقع 59 نقطة أساس بالنسبة لقروض التجهيز و20 نقطة أساس بالنسبة لقروض الاستهلاك. وعلى العكس من ذلك. سجلت الأسعار المطبقة على تسهيلات الخزينة والقروض العقارية ارتفاعات طفيفة بما قدره 11 نقطة أساس لكل منهما.

جدول 4.7.1: تطور أسعار الفائدة على القروض

	2014					2013				
	*2014	4ف	3ف	2ف	1ف	*2013	4ف	3ف	2ف	1ف
الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة	5,97	6,08	5,97	5,96	5,87	6,20	6,62	6,28	6,02	5,87
قروض التجهيز	5,74	5,42	6,01	5,44	6,08	5,93	5,49	6,12	5,99	6,10
القروض العقارية	5,99	6,05	5,94	5,94	6,01	6,12	6,03	6,04	6,15	6,27
قروض الاستهلاك	7,33	7,17	7,37	7,35	7,41	7,38	7,34	7,37	7,42	7,39
مجموع القروض البنكية	6,00	6,03	6,03	5,98	5,96	6,23	6,52	6,30	6,09	6,01

* متوسط حسابي

المصدر : الاستقصاء الفصلي الذي يجريه بنك المغرب لدى البنوك

إطار 2.7.1: تطور المكونات الرئيسية لأسعار الفائدة على القروض بالمغرب

تمثل أسعار الفائدة على القروض متغيرا رئيسيا. حيث إنها تسمح بتقييم كلفة تمويل الاقتصاد ودراسة كيفية انتقال قرارات السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي. ويتحدد مستواها عموما من خلال تطور مكوناتها. أي تكلفة تمويل البنوك وهامش الفائدة وعلوة المخاطرة.

وقبل سنة 1980، كانت أسعار الفائدة على القروض بالمغرب تقنن تبعا لتوجه السياسة الاقتصادية ومختلف خطط التنمية القطاعية. وبعد ذلك، أدت عملية تحديث الاقتصاد لاسيما النظام المالي، إلى تحرير تدريجي لأسعار الفائدة ابتداء من سنة 1990. ليصبح هذا التحرير كليا في يناير 1996¹.

رسم بياني 1.2.7.1: تطور أسعار الفائدة على القروض



وإبتداء من هذا التاريخ، سجلت أسعار الفائدة على القروض توجهها تنازليا. إذ انتقلت من شريحة [8%: 15%] في سنة 1996 إلى [7%: 12,5%] في سنة 2005. ومنذ سنة 2006، وهو التاريخ الذي أصبحت فيه معطيات استقصاء بنك المغرب حول القطاع البنكي متاحة، تراجع سعر الفائدة على القروض من 6,89% إلى 6% في سنة 2014.

ولا يعزى هذا التوجه بشكل حصري إلى تطور أحد مكونات أسعار الفائدة على القروض. بحيث إن كل مكون من هذه المكونات ساهم فيه بشكل مختلف تبعا للطرفية الاقتصادية والأوضاع النقدية.

وتتوقف كلفة التمويل على موارد النظام البنكي، التي تتكون بالأساس من ودائع المقيمين. بحصة بلغت 65,8% في المتوسط ما بين سنتي 2002 و2014، منها 38% في شكل ودائع تحت الطلب و17,9% في شكل ودائع لأجل. ولا تمثل إصدارات سندات الدين وتسبيقات وقروض البنك المركزي سوى 3,2% و2,4% منها على التوالي.

ومن خلال تحليل تطور كلفة التمويل البنكي ما بين سنتي 2002 و2014، يمكن التمييز بين ثلاث مراحل مختلفة:

رسم بياني 2.2.7.1: تطور القروض البنكية والنمو غير



ما قبل الفصل الأول من سنة 2005، اتبعت منحنا تنازليا حيث انتقلت من 1,73% إلى 1,05%. ارتباطا بتحسّن حصة الودائع تحت الطلب ضمن موارد البنوك من 33% إلى 38%. وتميزت هذه الفترة بالفائض الهام في السيولة الذي عرفه النظام البنكي على إثر تدفقات وافدة هامة من العملات الأجنبية برسم عائدات المغاربة المقيمين بالخارج والأسفار.

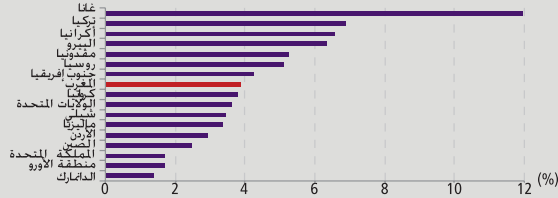
وفي الفترة الممتدة من الفصل الأول من سنة 2005 إلى الفصل الرابع من سنة 2008، ارتفعت كلفة التمويل البنكي بشكل تدريجي لتصل إلى 1,46%. وعرفت الفترة قيد الدراسة تغيرا في وضعية السيولة البنكية التي أصبحت سلبية ابتداء من يوليو 2007. مما أفرز ارتفاعا في سعر الفائدة على الودائع لأجل وعلى الحسابات على الدفتر، التي كانت تمثل 19,2% و9,4% على التوالي، من الموارد البنكية في المتوسط.

وانطلاقا من سنة 2009، استقرت كلفة التمويل البنكي في حوالي 1,39%. وقد عوض انخفاض حصة الودائع تحت الطلب لاسيما ما بين يناير 2009 وأكتوبر 2012، ارتفاع أسعار الفائدة على باقي موارد البنوك. وفي سنة 2014، تدنت كلفة التمويل حيث انتقلت من 1,48% خلال الفصل الرابع من سنة 2013 إلى 1,28% خلال الفصل الرابع من سنة 2014 لاسيما بفعل تيسير الشروط النقدية.

1 قرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 143-96 المؤرخ 31 يناير 1996، الذي ينظم أسعار الفائدة المطبقة على عمليات الائتمان.

أما بالنسبة لباقي مكونات أسعار الفائدة على القروض، فهامش الفائدة² لدى البنوك يعتمد بالأساس على درجة المنافسة داخل النظام البنكي وتطور التمويل المباشر. بينما تعكس علاوة المخاطرة تقييم البنوك لأفاق الاقتصاد. ففي ظرفية صعبة، تنخفض مداخل المقترضين، مما قد يعني، بالنسبة للبنوك، صعوبة في تحصيل ديونها.

رسم بياني 3.2.7.1: ترتيب الدول حسب هامش سعر الفائدة لديها 2011-1999



يشير تحليل محددات هامش الفائدة إلى أن تركز القطاع البنكي المغربي يبقى متوازيا، كما يتضح من مؤشر Herfindahl-Hirshman³ الذي بلغ 0,171 وهو مستوى ظل دون تغيير خلال السنوات الخمس الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، تبرز مقارنة مستوى هذا الهامش مع عدة بلدان أن هذا الأخير معتدل نسبيا. حيث تجاوز نظيره في بلدان مثل ماليزيا والشيلى ولكنه بقي أدنى منه في عدة بلدان أخرى مثل جنوب إفريقيا وتركيا.

كما تلعب إصدارات المقاولات في أسواق الرساميل دورا هاما في تمويل الاستثمار. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة المبلغ الجاري لإصدارات السندات إلى تمويلات سلع التجهيز الخاصة بالمقاولات 24% في المتوسط خلال السنوات الأربع الأخيرة واتبعت منح تصاعديا مع تسجيل وتيرة قسوى خلال سنة 2013 وهي 26%.

وفي هذا الإطار، اتخذ هامش الفائدة اتجاهها تنازليا ما بين سنتي 2001 و2014. ويتضح من مقارنته بمنحاه أنه كان خلال السنوات الأخيرة أدنى من معدله على المدى الطويل. وهذا راجع على الأرجح إلى جهود البنوك الرامية إلى اجتذاب الزبناء في ظل سياق اقتصادي صعب. أما بالنسبة لعلاوة المخاطرة⁴ فقد أثرت بشكل كبير على تطور سعر الفائدة على القروض. لاسيما ابتداء من 2009. كما تشير إلى ذلك نسبة الديون المعلقة الأداء، التي بلغت 6,9% خلال سنة 2014 مقابل 5,9% في سنة 2013 و5,3% في سنة 2009.

2 يتراوح نطاق هذا المؤشر ما بين 0 و1. عندما يكون المؤشر أدنى من 0,1، فإنه يدل على ضعف تركيز السوق. ويعتبر تركيز السوق معتدلا عندما تتراوح قيمة المؤشر ما بين 0,1 و0,18، فيما بعد تركيزه قويا عندما يتجاوز 0,18.
3 بناء على بيانات DataMarket.
4 يقدر بالفارق ما بين أسعار الفائدة على القروض وعائدات سندات الخزينة.

أما في ما يتعلق بالودائع، فقد ظلت أسعار الفائدة المطبقة عليها مستقرة عموما في مستوى 3,79% في المتوسط. في ارتفاع بواقع 9 نقط أساس بالنسبة للودائع لمدة 6 أشهر وانخفاض بمقدار نقطتين بالنسبة للودائع لسنة واحدة. ويبرز تحليل تطورها خلال السنة توجهها تنازليا ابتداء من شهر يونيو، متبوعا بارتفاع هام في نهاية السنة. ويعكس هذا التزايد -المسجل رغم انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق القائمة بين البنوك والدين الخاص- الجهود الذي تبذله البنوك من أجل ضمان إخلاص الزبناء واجتذاب موارد أكثر استقرارا. وبالمقابل، عرف سعر الفائدة الأدنى المطبق على الحسابات على الدفتر لدى البنوك، مع ربطه بسعر الفائدة المتوسط المرجح على سندات الخزينة لمدة 52 أسبوعا خلال الأشهر الستة السابقة مخصصا منه 50 نقطة أساس. تراجع بمقدار 20 نقطة أساس مقارنة بالسنة السابقة، حيث وصل إلى 3,32% في المتوسط خلال السنة الحالية.

جدول 5.7.1: سعر الفائدة على الودائع لأجل والحسابات على الدفتر* (بالنسبة المئوية)

2014	4 ف: 2014	3 ف: 2014	2 ف: 2014	1 ف: 2014	2013	2012	2011	
3,65	3,71	3,69	3,68	3,51	3,56	3,49	3,32	الودائع لمدة 6 أشهر
3,89	3,94	3,86	3,91	3,86	3,91	3,83	3,76	الودائع لمدة 12 شهرا
3,79	3,85	3,80	3,81	3,71	3,79	3,70	3,59	الودائع لمدة 6 و 12 شهرا
3,32	3,01	3,01	3,62	3,62	3,51	3,00	2,97	الحسابات على الدفتر لدى البنوك

(*) متوسط حسابي

وفي ما يتعلق بأسعار الفائدة على سندات الخزينة، فقد عرفت انخفاضات هامة في السوق الأولية. تراوحت ما بين 59 نقطة أساس بالنسبة لأجل 15 سنة و142 نقطة بالنسبة لأجل 10 سنوات.

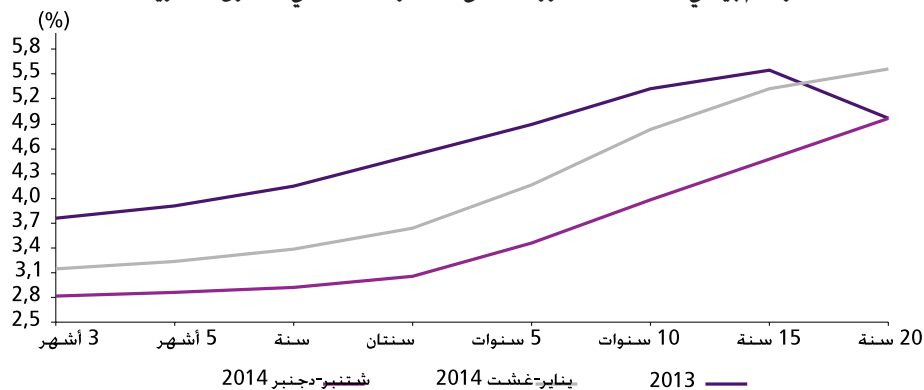
جدول 6.7.1: أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية*

2014	4 ف: 2014	3 ف: 2014	2 ف: 2014	1 ف: 2014	2013	2012	2011	
أسعار الفائدة لأجل قصير								
3,01	2,68	2,97	3,08	3,30	3,71	3,33	3,31	13 أسبوعا
3,13	2,79	-	3,15	3,45	3,94	3,48	3,33	26 أسبوعا
3,22	2,84	3,14	3,25	3,63	4,16	3,69	3,47	52 أسبوعا
أسعار الفائدة لأجل متوسط وطويل								
3,48	3,02	-	3,35	4,04	4,64	3,94	3,64	سنتان
3,92	3,33	3,80	3,91	4,62	4,92	4,22	3,86	5 سنوات
4,09	3,75	-	2,98	5,43	5,51	4,49	4,14	10 سنوات
5,10	4,30	-	5,14	5,87	5,69	4,70	4,36	15 سنة
5,50	4,60	5,56	5,66	5,96	-	5,01	4,42	20 سنة
5,69	5,69	-	-	-	-	5,02	-	30 سنة

(*) متوسط حسابي

وفي السوق الثانوية، تمت ملاحظة نفس التوجه بالنسبة لجميع آجال الاستحقاق. وقد أثرت هذه التوجهات التنزلية، التي تنامت حداثها بشكل خاص بعد قرار مجلس البنك المركزي بخفض سعر الفائدة الرئيسي، على أسعار الفائدة على الإصدارات الخاصة، سواء كانت سندات دين قابلة للتداول أو سندات دين أخرى.

رسم بياني 27.7.1 : تطور منحنى أسعار الفائدة في السوق الثانوية

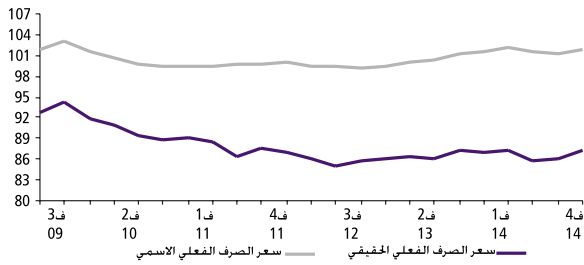


7.7.1 سوق الصرف

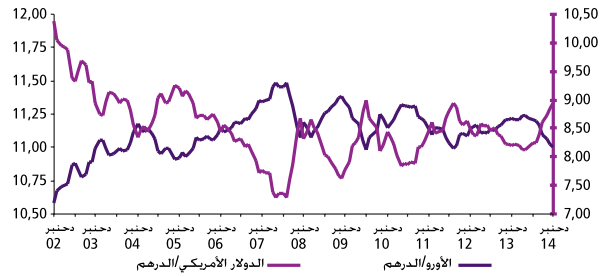
خلال سنة 2014، سجلت قيمة العملة الوطنية شبه استقرار إزاء الأورو وتقلصت بشكل طفيف (0,09%) مقابل الدولار. كما انخفضت بنسبة 5,16% أمام الجنيه الإسترليني و1,30% مقابل الفرنك السويسري و0,77% أمام اليوان الصيني. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت بنسبة 14,9% أمام الليرة التركية و9% مقابل الريال البرازيلي و4,1% مقابل الروبية الهندية.

وفي هذه الظروف، تزايد سعر الصرف الفعلي الاسمي بنسبة 0,9% من سنة إلى أخرى، ولكنه تقلص بشكل طفيف بالقيمة الحقيقية نتيجة لفارق التضخم الذي كان لصالح المغرب.

رسم بياني 29.7.1: سعر الصرف الفعلي الاسمي
والحقيقي للدرهم (الأساس: 100 = سنة 2000)

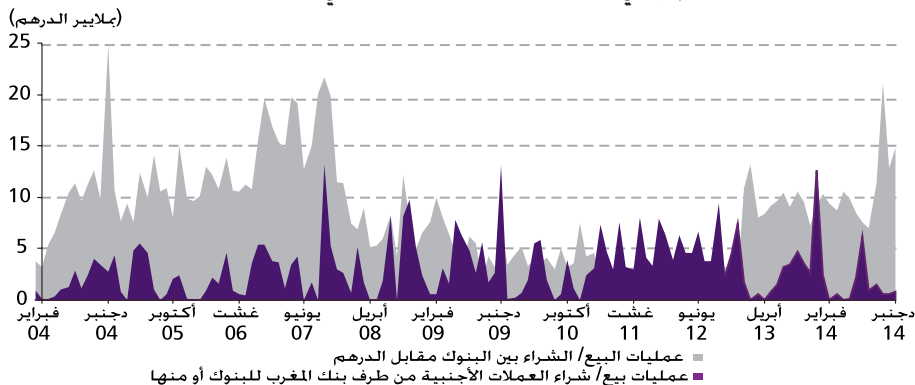


رسم بياني 28.7.1: سعر الصرف الخاص بالتحويل
(متوسط شهري)

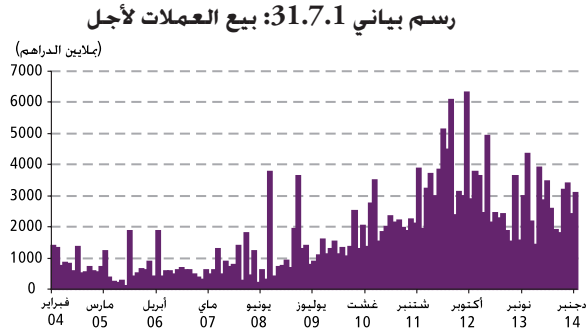
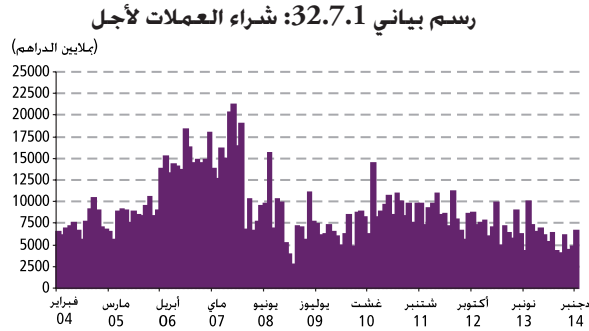


ومن حيث المعاملات، ارتفع مبلغ المبادلات بين البنوك بالعملات الأجنبية مقابل الدرهم بنسبة 14,7% مقارنة بالسنة السابقة ليصل إلى 11 مليار درهم في المتوسط خلال سنة 2014. وبالموازاة مع ذلك، سجلت عمليات الإقراض والاقتراض بين البنوك بالعملات الأجنبية زيادة بنسبة 14%. حيث ناهز معدلها 35,2 مليار درهم. وفي هذه الظروف، سجلت مبيعات بنك المغرب من العملات الأجنبية للبنوك التجارية انخفاضا جديدا بنسبة 50,9%. مقابل 49,5% في سنة 2013. لتبلغ 1,3 مليار درهم في المتوسط.

رسم بياني 30.7.1: المعاملات بالناجز في سوق الصرف



أما العمليات الآجلة التي قام بها الزبناء لشراء العملات الأجنبية من البنوك. فقد تقلصت بنسبة 18,4% في سنة 2014 لتصل إلى 5,7 مليار درهم. كما عرفت المبيعات لأجل انخفاضاً بواقع 1,3%. لتصل إلى 2,7 مليار درهم.



ومن جهة أخرى، انخفض الحجم المتوسط للمعاملات بالعملات الأجنبية التي قامت بها البنوك مع البنوك المراسلة الأجنبية بنسبة 50,3% سنة 2014. بعد ارتفاع بنسبة 32,4% في السنة السابقة، حيث وصل إلى 38,2 مليار درهم. أما بخصوص ودائع البنوك وتوظيفاتها بالعملات الأجنبية بالخارج، فقد تزايدت بنسبة 44% إلى حوالي 7 ملايين درهم. وفي هذه الظروف، تزايدت الوضعية الصافية للصرف الخاصة بالبنوك بمقدار 5,3 مليار كمعدل سنوي لتصل إلى 8 ملايين.

جدول 7.7.1: العمليات المنجزة في سوق الصرف (المتوسط الشهري بملايير الدراهم)

التغير (%)	2014	2013	
2014/2013			
14,7	11,0	9,6	عمليات البيع والشراء بين البنوك مقابل الدرهم
-	0	0,2	عمليات شراء العملات الأجنبية من البنوك من طرف بنك المغرب
-50,9	1,3	2,7	عمليات بيع العملات الأجنبية للبنوك من طرف بنك المغرب
-50,3	38,2	77,2	عمليات شراء/بيع العملات الأجنبية مقابل العملات الأجنبية المنجزة مع مراسلين أجنب

8.1 أسواق الأصول

خلال سنة 2014، استمرت وضعية بورصة الدار البيضاء في التدهور. فبالرغم من ارتفاع المؤشر المرجعي بنسبة 5,6% بعد ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض، إلا أن هذا لم يمنع من تفاقم حدة تدني مستوى السيولة، الذي يتم حسابه بنسبة حجم المعاملات إلى رسملة البورصة. وتبقى مساهمة السوق في تمويل الاقتصاد ضعيفة جدا مع تراجع قوي لحجم الزيادة في الرأسمال.

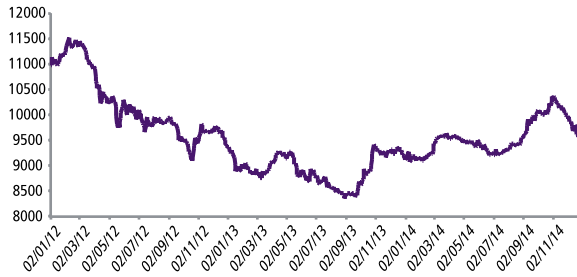
على مستوى سوق الدين، تم التمويل في سياق ملائم اتسم بانتعاش نسبي للميزانية وتليين الأوضاع النقدية. خاصة بعد قرارات تخفيض سعر الفائدة الرئيسي. وعرفت إصدارات الخزينة تراجعا قويا. مع توجيهها نحو الآجال الطويلة. كما انخفضت الأسعار المطبقة عليها مقارنة بسنة 2013. في هذا السياق، أصبحت أوضاع سوق الدين الخاص أكثر هدوءا. مما أدى إلى تنشيط الاقتراضات التي ارتفعت بشكل ملموس لتصل إلى 83 مليار مقابل 64 مليار في المتوسط بين سنتي 2008 و2013.

وعلى مستوى سوق العقار، استمر حجم المعاملات في الارتفاع متناميا بنسبة 11,9% سنة 2014 عوض 5,5% في المتوسط بين سنتي 2010 و2013. ويرجح أن يكون هذا التحسن ناجما عن التزايد الضعيف إلى المعتدل للأسعار في أغلب المدن الكبرى. بعد أن سجلت متوسط ارتفاع سنوي بنسبة 2,1% خلال السنوات الأربع الأخيرة.

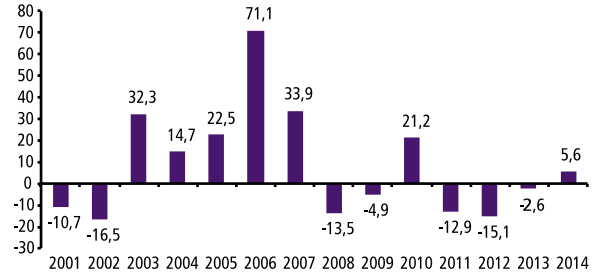
1.8.1 سوق البورصة

في سنة 2014، سجل مؤشر مازي نهاية منحاه التنازلي الذي بدأه منذ سنة 2011. ليرتفع بنسبة 5,6%. وقد جاء هذا الأداء متأثرا بالأساس بالشركات التي تعمل في قطاع "البناء والأشغال العمومية" التي تنامي أداءها بنسبة 20,6%. مقابل 18,5% لقطاع "الاتصال" و9,5% لقطاع "البنوك". أما "العقار"، فقد تراجع مؤشره القطاعي بنسبة 28,5%.

رسم بياني 2.8.1: التطور اليومي لمؤشر مازي بين سنتي 2014 و2012



رسم بياني 1.8.1: الأداء السنوي لمؤشر مازي (%)

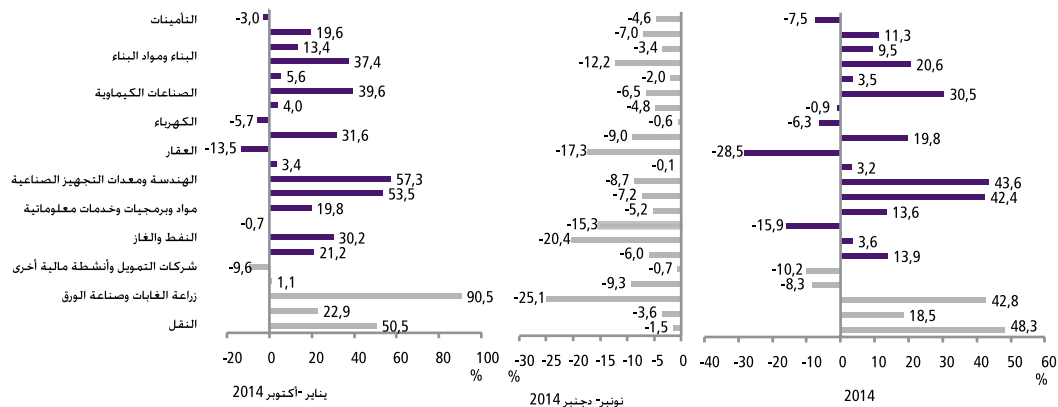


المصدر: بورصة الدار البيضاء

بدراسة تطور مؤشر مازي خلال السنة. يتضح أنه قد واصل. خلال الأشهر العشر الأولى من السنة. توجهه نحو الارتفاع الذي بدأ منذ شهر سبتمبر 2013. ليسجل أداء بنسبة 13,6% في متم شهر أكتوبر. وقد كان للإعلان عن مشروع اندماج شركتي هولسيم ولافارج. إلى جانب نشر نتائجهما الفصلية التي أفرزت تحسنا. تأثير قوي على تطور أسعار الشركتين.

وخلال الشهرين الأخيرين من السنة. انخفض مؤشر مازي بنسبة 7,1%. ليصل بذلك أدائه السنوي إلى 5,6%. وإلى جانب الصعوبات المالية لبعض الشركات العقارية المصنفة. يحتمل أن يعكس هذا التراجع تصحيحا في سوق الأصول. بعد الارتفاعات المهمة التي سجلت خلال الأشهر العشر الأولى. وكذا آثار قرار تقليص تصنيف هذه السوق من الأسواق الصاعدة إلى الأسواق المحدودية من طرف مؤسسة FTSE خلال شهر سبتمبر ووكالة Standard and Poor's في نونبر.

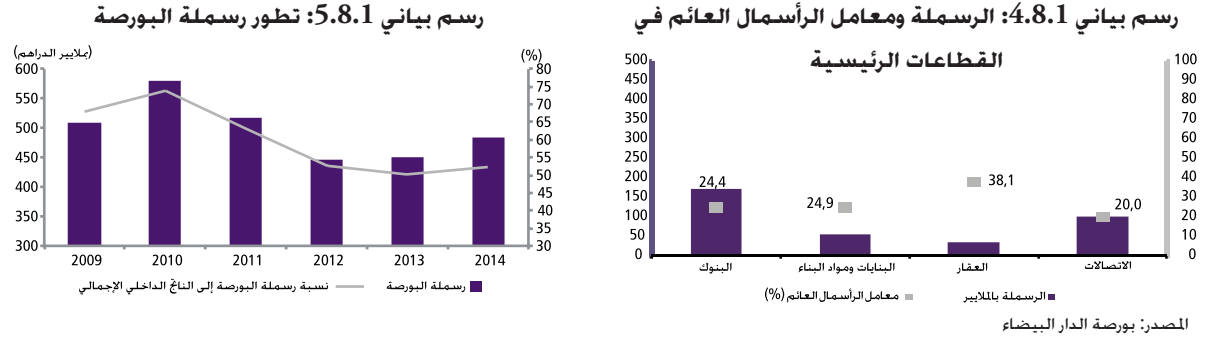
رسم بياني 3.8.1: التغير السنوي للمؤشرات القطاعية (%)



المصدر: بورصة الدار البيضاء

وتميزت السنة أيضا بالتشطيب على شركتين وإدراج شركة الإنعاش العقاري "إقامات دار السعادة". ليصل عدد الشركات المصنفة إلى 75 شركة. وأخذا في الاعتبار. على الخصوص. تزايد قيمة مؤشر مازي وضعف مبلغ الزيادة في الرأسمال. ارتفعت رسملة البورصة بنسبة 7,4% لتصل إلى 484,4 مليار درهم. وانتقلت نسبتها إلى

الناتج الداخلي الإجمالي من 51,7% إلى 53,6%. وهو مستوى أقل بكثير من متوسطها بين 2009 و2012. والذي بلغ 64,3%.



في ما يخص مستوى تقييم السوق. عرفت نسبة "السعر إلى الأرباح"¹ ارتفاعاً مهماً مقارنة بالمتوسط المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة. لتبلغ 18,5. وتبتعد بذلك عن المستويات المسجلة في أبرز الأسواق الحدودية. وبالرغم من هذا الغلاء النسبي. يتضح من خلال المقارنة على أساس "العائد الربحي"² أن مستوى المردودية قد ارتفع نسبياً بمقدار 4,47 مقابل 3,33 بالنسبة للكويت و4,34 لنيجيريا. أهم بورصتين في صنف "الأسواق الحدودية".

جدول 1.8.1: نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الربحي للدول الأكثر تمثيلاً في صنف «الأسواق الحدودية»

	العائد الربحي			نسبة السعر إلى الأرباح		
	2014	2013	2012	2014	2013	2012
الكويت	3,33	2,89	3,32	17	18,3	16,7
نيجيريا	4,34	2,73	3,36	12	13,6	12,8
الأرجنتين	1,29	1,16	1,94	11,6	4,2	8,2
باكستان	4,32	4,15	5,62	11,8	12,1	8,7
المغرب	4,47	4,24	4,43	18,5	15,7	15,1

المصدر: Datastream

وقد صاحب ارتفاع الأسعار سنة 2014 تقلص حجم المبادلات بنسبة 20% ليصل إلى 49,8 مليار درهم. وهو أدنى مستوى منذ سنة 2005. ويعكس هذا التدني تراجع عمليات الكتل في أقسام الأسهم والسندات. في حين تنامت المعاملات في السوق المركزية بنسبة 8,1%.

أما على مستوى العمليات الخاصة. فقد تميزت سنة 2014 على الخصوص بإدراج شركة "إقامات دار السعادة" في البورصة عن طريق الزيادة في الرأسمال. وقد همت هذه العملية 241 770 5 سهماً بسعر 215 درهم للسهم. أي بمبلغ 1,1 مليار درهم. وبخصوص عمليات الزيادة في الرأسمال. لم يتجاوز حجمها 425,1 مليون درهم. مقابل 3,2 مليار سنة 2013 ومتوسط 7 ملايين بين 2010 و2012.

1 يقصد بنسبة السعر إلى الأرباح نسبة سعر السهم إلى الربح الصافي للسهم الواحد.
2 يساوي العائد الربحي نسبة الربحية التي تم توزيعها إلى سعر السهم.

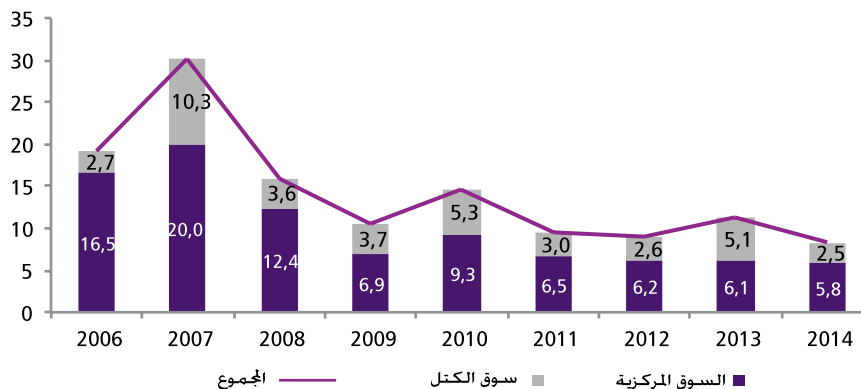
جدول 2.8.1: تطور حجم المعاملات (بملايين الدراهم)

2014	2013	2012	2011	
44 336	54 558	52 552	93 858	I- الأسهم
27 595	26 450	29 729	35 211	1- السوق المركزية
11 816	22 101	12 470	16 089	2- سوق الكتل
39 411	48 550	42 199	51 299	مجموع السوق الثانوية (2+1)
1 127	1 000	27	416	3- الإدراجات
2 493	644	2 063	33 783	4- إسهامات السندات
675	45	177	3	5- عروض مقدمة للعموم
206	1 116	617	978	6- التحويلات
425	3 202	7 469	7 379	7- الزيادة في الرأسمال
4 926	6 008	10 353	42 559	مجموع الأسواق الأخرى (7+6+5+4+3)
5 475	7 584	8 483	9 510	II- السندات
3 355	2 171	3 205	4 932	8- السوق المركزية
1 936	4 713	4 368	3 665	9- سوق الكتل
5 291	6 884	7 572	8 597	مجموع السوق الثانوية (8+9)
184	700	910	889	10- الإدراجات
-	-	-	23	11- إسهامات السندات
-	0	0	-	12- التحويلات
184	700	910	912	مجموع الأسواق الأخرى (12+11+10)
49 811	62 142	61 034	103 368	المجموع (II+I)

المصدر: بورصة الدار البيضاء

وانعكس ضعف حجم المعاملات على معدل السيولة الذي بلغ 8,3% سنة 2014. أي بانخفاض بمقدار 2,6 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2013. وفي السوق المركزية على الخصوص. واصل هذا المعدل ارتفاعه ليصل إلى 5,8% مقابل 6,1% سنة 2013 و20% سنة 2007. ونتيجة لتوجه السيولة نحو الانخفاض، قامت وكالة Standards and Poor's والمجموعة المكلفة بإدارة مؤشر FTSE بتخفيض تصنيف بورصة الدار البيضاء من "الأسواق الصاعدة" إلى "الأسواق المحدودة".

رسم بياني 6.8.1: التطور السنوي لمعدل السيولة (%)



المصدر: بورصة الدار البيضاء وحسابات بنك المغرب

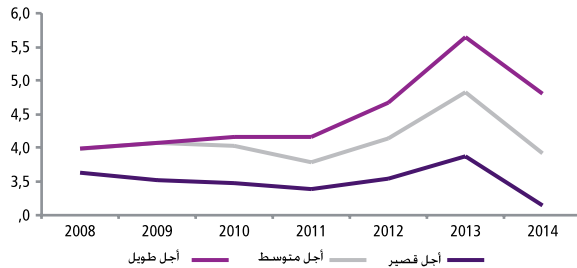
2.8.1 سندات الدين

سندات الخزينة

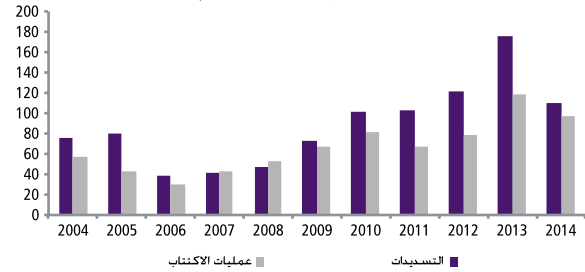
بعد بلوغها مستوى قياسيا سنة 2013، عرفت اقتراضات الخزينة تراجعا قويا بنسبة 37,1% لتصل إلى 110,2 مليار درهم. ارتباطا على الخصوص بتراجع مبلغ تسديداتها. وقد تمت هذه الإصدارات في ظروف ملائمة. نتيجة تراجع أسعار الفائدة وتمديد آجال الاستحقاق المتوسطة. وشكلت السندات لأمد متوسط وطويل على التوالي 32,8% و54,5% من حجم الاقتراضات مقابل 38,1% و14,1% سنة من قبل. وقد طبقت عليها أسعار متوسطة تراجعت بواقع 90 نقطة لتصل إلى 3,8% وبمقدار 40 نقطة إلى 5,2% على التوالي. أما السندات لأجل القصيرة، فقد شكلت 12,7% من الاقتراضات مقابل 47,9% سنة 2013. إذ تراجعت الأسعار بواقع 80 نقطة أساس لتصل إلى 3,2%.

علاوة على ذلك، شهدت السنة تديرا نشيطا للديون عبر لجوء الخزينة لعمليات التبادل بمبلغ 30,8 مليار درهم، وعمليات إعادة شراء السندات بمبلغ 1,1 مليار بهدف ضمان سلاسة التسديدات وتمديد الأجل المتوسط للدين الداخلي.

رسم بياني 8.8.1: تطور متوسط أسعار الفائدة المطبقة على سندات الخزينة في السوق الأولية (%)



رسم بياني 7.8.1: تطور اكتتابات و تسديدات سندات الخزينة (بملايير الدراهم)



وأخذا في الاعتبار عمليات تسديد مبلغ 97,1 مليار درهم، فقد عرف صافي إصدارات سندات الخزينة تراجعا ملحوظا إلى 13,1 مليار مقابل 56,2 مليار سنة 2013 و19,4 مليار في المتوسط بين سنتي 2008 و2012. وفي المجموع، تنامي المبلغ الجاري لسندات الخزينة بنسبة 3,2% إلى 426,1 مليار وامتد متوسط أجلها من سنة و6 أشهر إلى 5 سنوات و10 أشهر.

رسم بياني 9.8.1: بنية إصدارات سندات الخزينة حسب الآجال (%)

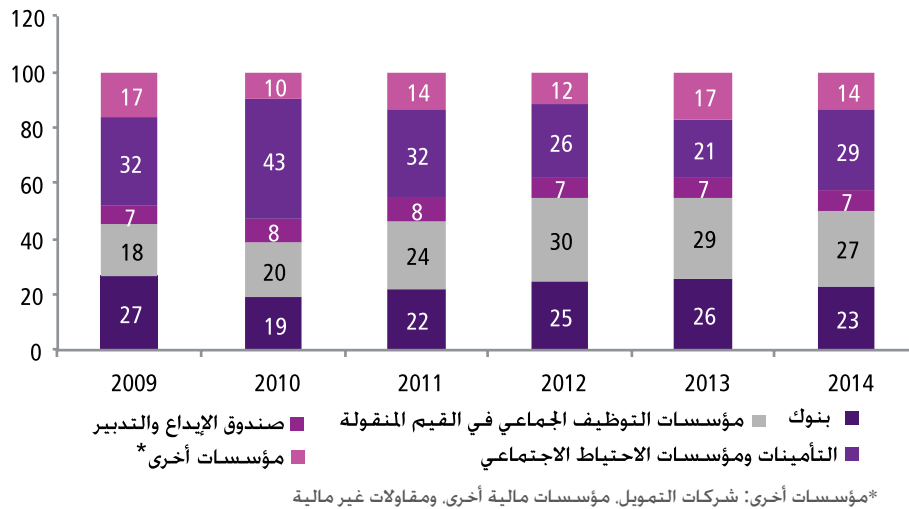


جدول 3.8.1: تطور الديون الداخلية للخزينة (بملايير الدراهم)

السنة	2014	2013	2012	2011	2010	2009
المبالغ الجارية	426,1	412,97	356,7	314,2	277,4	257,9
أجل قصير	14,9	33,9	15,7	16,4	33,8	59,0
أجل متوسط	165,0	177,6	156,8	122,4	81,9	43,8
أجل طويل	246,2	201,6	184,3	175,5	161,6	155,1
الاكتتابيات	110,2	175,2	120,3	103,5	101,1	72,9
أجل قصير	14,0	83,9	42,1	25,4	42,3	49,9
أجل متوسط	36,1	66,7	57,0	60,3	47,2	23,0
أجل طويل	60,1	24,7	21,2	17,8	11,7	0,0
التسديدات	97,1	118,9	77,8	67,1	81,6	67,7
أجل قصير	32,9	65,7	42,7	43,3	67,4	25,9
أجل متوسط	48,6	45,9	22,6	19,8	6,6	29,8
أجل طويل	15,5	7,4	12,4	3,9	7,6	12,0

وحسب الجهة الحائزة، يتضح من خلال تحليل بنية المبالغ الجارية لسندات الخزينة أن حصة شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي قد ارتفعت بواقع 8 نقاط مئوية لتصل إلى 29%. إلا أنها تبقى أقل من متوسطها المسجل خلال الفترة 2008-2012، بنسبة 33%. في المقابل، واصلت حصة مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة تراجعها الذي بدأ منذ سنة 2012، لتتدنى بنسبة 29% سنة 2013 إلى 27% سنة 2014. في حين انخفضت حصة البنوك من 26% إلى 23%.

رسم بياني 10.8.1: تطور بنية المبالغ الجارية لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة (%)



سندات الدين الخاص

بعد تراجعها الواضح سنة 2013، عرفت إصدارات سندات الدين الخاص تزايدا مهما بلغت نسبته 27,5% لتصل إلى مستوى غير مسبوق ببلوغها 83 مليار درهم. وبتوزيع هذه التمويلات حسب جهة الإصدار، يتضح أن الشركات المالية تبقى أهم مستفيد بحصة 72%. أما المقاولات غير المالية، فقد بلغت إصداراتها 33 مليار درهم.

52% منها في السوق السنديّة و48% على شكل أوراق الخزينة. ويبقى الولوج إلى هذه السوق محصوراً في المقاولات الكبرى. إذ أصدرت 46 منها سندات بين سنتي 2010 و2014 بمبلغ متوسطه 983,5 مليون درهم وأدناه 40 مليون درهم.

جدول 4.8.1: تطور سندات الدين حسب الجهة المصدرة

الإصدارات (بملايين الدراهم)	2010	2011	2012	2013	2014	التغير بالملايين %	2013-2014
الإجمالي	77 288	69 973	76 870	65 092	83 006	17 914	27,5
سندات الدين القابلة للتداول	51 550	57 563	57 194	60 592	66 322	5 730	9,5
شهادات الإيداع	42 057	43 963	43 424	50 853	47 498	-3 355	-6,6
سندات شركات التمويل	6 050	7 649	5 043	40	7 502	7 462	-
أوراق الخزينة	3 443	5 952	8 727	9 700	11 322	1 623	16,7
سندات الاقتراض	25336	12410	19626	4500	16684	12184	270,8
شركات مالية	1840	1560	7376	2250	4660	2410	107,1
منها : البنوك	1200	1500	3250	2250	4200	1950	86,7
شركات غير مالية	23496	10850	12250	2250	12024	9774	434,4

المصدر: بنك المغرب

على مستوى الشركات المالية. بلغت إصدارات البنوك 51,7 مليار درهم. مسجلة بذلك تراجعاً بنسبة 2,6% مقارنة بسنة 2013. ويشمل هذا التراجع الذي قد يكون ناجماً عن تحسن وضعيّة بنية سيولتها ومواردها. خاصة منها الودائع التي تنامت بنسبة 6%. تدني إصدارات شهادات الإيداع بنسبة 6,6% إلى 47,5 مليار. من جهة أخرى. ارتفعت إصدارات السوق السنديّة من 2,3 مليار إلى 4,2 مليار. وسنة 2014. عرفت بنية هذه الإصدارات حسب الأجل. والتي تهيمن عليها الأجل القصيرة. ارتفاعاً في حصة السندات المتوسطة الأمد من 14% إلى 38%. وهو مستوى قريب من متوسطه المسجل خلال سنتي 2010 و2012.

أما شركات التمويل. فبعد شبه غيابها سنة 2013. بلغت إصداراتها 8 مليار درهم. مقابل 7,8 مليار كمتوسط للفترة الممتدة بين سنتي 2010 و2012. وقد همت هذه الإصدارات على الخصوص الأمد المتوسط وتلك التي يطبق عليها. بالنسبة لسندات شركات التمويل. أسعار فائدة تتراوح بين 3,53% و5,05%. في المقابل. ظلت مبالغ الإصدارات السنديّة لهاته الشركات في مستوى ضعيف. إذ بلغت 0,46 مليار درهم.

في هذا السياق. ظل جاري الدين الخاص للشركات المالية شبه مستقر في حدود 97,4 مليار درهم. إذ تم تعويض الإصدارات الكثيرة بتسديدات مهمة.

وبخصوص الشركات غير المالية. فقد عرفت إصداراتها ارتفاعاً قوياً لتصل إلى 23,3 مليار. شاركت فيها المقاولات الخاصة بنسبة 88%. وشكلت السندات 52% من هذه الإصدارات. بسعر فائدة يتراوح بين 3,55% و6,5%. في

حين تمثل أوراق الخزينة 48% من هذه الإصدارات بأسعار تتراوح بين 3,1% و6,5%. إجمالاً، وأخذاً في الاعتبار التسديدات بمقدار 10,1 ملايين، ارتفع المبلغ الجاري للديون الخاصة للشركات غير المالية إلى 71,8 مليار درهم، أي بنسبة 4,9% مقارنة بسنة 2013.

جدول 5.8.1: تطور المبلغ الجاري للديون الخاصة

التغير 2013-2014		2014	2013	2012	2011	2010	المبلغ الجاري (بملايين الدراهم)
%	بالملايين						
2,1	3 496	169 430	165 934	169 163	152 037	123 876	الإجمالي
-1,6	-1 175	73 668	74 843	80 743	77 884	59 935	سندات الدين القابلة للتداول
-6,0	-3 486	55 088	58 574	59 068	57 798	44 500	شهادات الإيداع
7,0	896	13 744	12 848	18 209	17 189	13 640	سندات شركات التمويل
41,3	1 415	4 836	3 422	3 467	2 897	1 795	أوراق الخزينة
5,1	4671	95762	91091	88420	74153	63941	سندات الاقتراض
10,5	2725	28799	26074	26195	20790	19821	شركات مالية
3,0	1947	66964	65017	62226	53364	44120	شركات غير مالية

المصدر: بنك المغرب.

3.8.1 سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

أثارت الاكتتابات في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية اهتماماً كبيراً سنة 2014، خاصة بالنسبة للصناديق السنديّة. فقد بلغت مستوى قياسياً بواقع 621,2 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 20%. وأخذاً في الاعتبار تنامي عمليات إعادة الشراء بنسبة 12,7% لتصل إلى 586,9 مليار، فقد تم جمع مبلغ صافي استثنائي قدره 34,5 مليار مقابل -2,8 مليار سنة 2013 و8,5 مليار كمتوسط بين 2010 و2012. ومن خلال توزيع الاكتتابات الصافية حسب النوع، تتضح هيمنة مؤسسات التوظيف الجماعي السنديّة بحصة 87%. أكثر من نصفها ذات أجل متوسط وطويل.

ويبين تطور صافي الاكتتابات خلال السنة أنها عرفت نمواً مهماً بين شهري فبراير وأبريل، قد يكون ناجماً عن توقع المستثمرين تراجع الأسعار. وخلال الفصل الرابع، ومع صدور قرار بنك المغرب تقليص سعر الفائدة الرئيسي، شهدت السوق دينامية كبرى باكتتابات صافية بلغت 19 مليار.

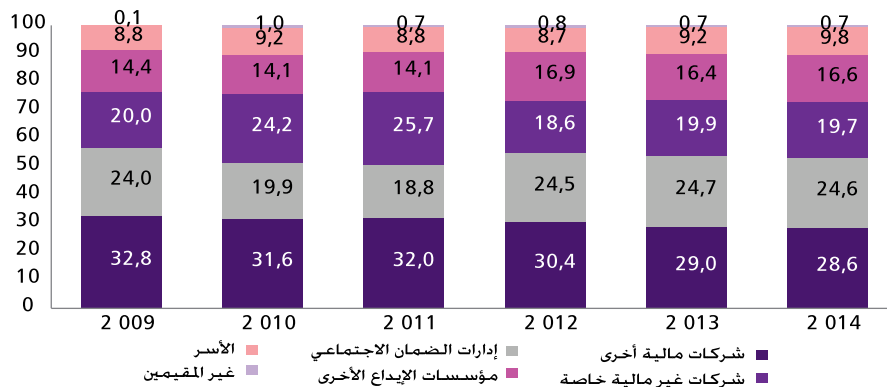
جدول 6.8.1: تطور الأصول الصافية لاكتتابات وتسديدات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

2014	2013	2012	2011	2010	(بملايير الدراهم)	
73,7	68	71,4	60,6	59,5	مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	صافي الأصول
226,9	177,5	170,4	168,9	165,4	مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	
193,4	147,8	140,7	135,8	128,1	مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	
21,1	20	20,7	22,2	22,2	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم	
300,6	245,5	241,8	229,5	224,9	المجموع	الاكتتابات
428,6	373,8	428,1	388,1	365,1	مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	
192,9	144,3	152,6	126,8	141,9	مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	
181,9	137,6	135,8	117,8	131,7	مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	
4,3	2,3	3,8	4,5	7,4	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم	عمليات إعادة الشراء
621,5	518,1	580,7	514,9	507	المجموع	
425,6	379,6	396,5	389	362,6	مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	
161,3	141,3	185,4	123,3	120,3	مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	
152,2	134,4	174,1	113,5	112	مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	
4,0	2,2	2,7	5,1	5,3	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم	
586,9	520,9	581,9	512,3	482,9	المجموع	

المصدر: مجلس القيم المنقولة

وبفضل هذه التطورات، إلى جانب مردودية متوسطة لمؤسسات التوظيف الجماعي، بنسبة 8,4%، بلغ صافي الأصول 300,5 مليار مرتفعا بنسبة 22,4% مقابل 11,2% في المتوسط بين 2008 و2013. وشكلت السندات التي في حوزة الشركات المالية 43% منها مقابل 24% بالنسبة لمؤسسات الاحتياط والتقاعد و19% بالنسبة للشركات غير المالية الخاصة. أما على صعيد الأسر، فقد تعززت حصتها بشكل طفيف إذ انتقلت من 9,2% إلى 9,8%.

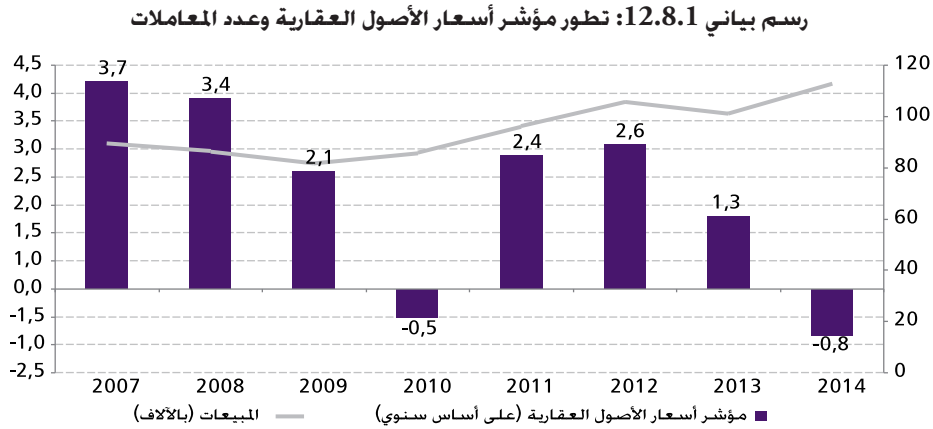
رسم بياني 11.8.1: تطور بنية الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي النقدية حسب الجهة الحائزة



المصدر: مجلس القيم المنقولة

4.8.1 الأصول العقارية

عرف مؤشر أسعار الأصول العقارية خلال سنة 2014 تراجعاً طفيفاً. يعكس على الخصوص تراجع الأسعار بمدينة مراكش مقابل نموها الضعيف إلى المعتدل في باقي المدن الكبرى. ومن المحتمل أن تكون هذه التطورات قد زادت نسبياً من دينامية المبيعات التي سجلت ارتفاعات مهمة في كل أنواع الأصول.

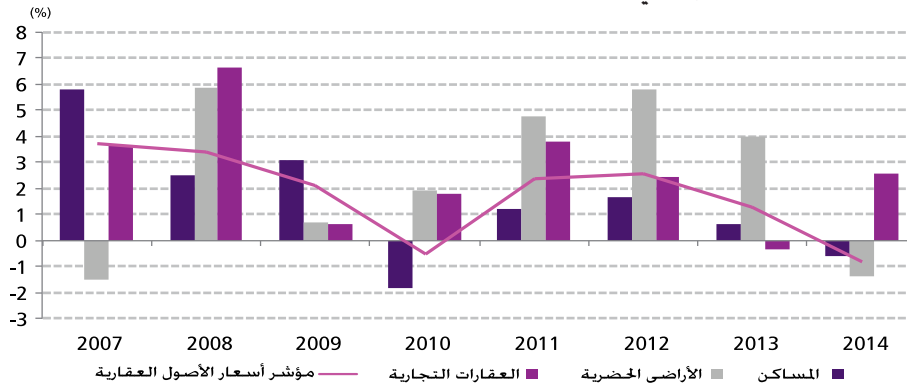


المصدر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وحسابات بنك المغرب.

التطور على الصعيد الوطني

بعد ارتفاعه بنسبة 1,3% سنة 2013، عرف مؤشر أسعار الأصول العقارية تراجعاً طفيفاً بنسبة 0,8%. مما يعكس تدني بنسبة 1,4% في الأراضي الحضرية و0,6% في العقارات السكنية. بعد ارتفاعها بنسب 4% و0,6% على التوالي. وتراجعت أسعار هذه الأخيرة بنسبة 0,5% في ما يخص الشقق و0,9% بالنسبة للمنازل و1,7% في الفيلات. في المقابل، تنامت أسعار العقارات التجارية بنسبة 2,5% بعد تراجعها بنسبة 0,3% سنة 2013. إذ ارتفعت بنسبة 2,8% بالنسبة للمكاتب و2,6% للمحلات التجارية.

رسم بياني 13.8.1: تطور مؤشرات أسعار الأصول العقارية



المصدر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وحسابات بنك المغرب.

ومن حيث المعاملات. عاد حجمها ليتنامى بواقع 11,9% بعد تراجعها بنسبة 4,7%. وقد همّ هذا التحسن كافة الأملاك باستثناء المنازل التقليدية التي تراجعت مبيعاتها بنسبة 9,7%. وبخصوص مشتريات الشقق. التي تمثل 68% من المعاملات. فقد ارتفعت بنسبة 17% بعد انخفاضها بنسبة 1,2%. أما على مستوى باقي العقارات. فقد تزايدت المعاملات في الأراضي الحضرية بنسبة 1,1% في حين تنامت تلك التي تخص العقارات المهنية بنسبة 13,8%. مما يعكس تحسناً مبيعات المحلات التجارية والمكاتب على السواء.

جدول 7.8.1 : تطور مؤشر أسعار الأصول العقارية حسب نوع الأصول (%)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
-0,8	1,3	2,6	2,4	-0,5	2,1	3,4	الإجمالي
-0,6	0,6	1,7	1,2	-1,8	3,1	2,5	العقارات السكنية
-0,5	0,3	1,5	0,3	-2,9	3,8	1,5	الشقق
-1,7	-1,9	1,8	6,2	2,2	0,2	7,3	الفيلات
-0,9	1,5	2,1	3,5	2,4	2,0	5,7	المنازل
-1,4	4,0	5,8	4,8	2,0	0,7	5,9	الأراضي الحضرية
2,5	-0,3	2,4	3,8	1,8	0,6	6,7	العقارات المهنية
2,6	-0,1	1,7	4,3	2,3	1,3	6,0	المحلات التجارية
2,8	-1,3	5,8	1,0	-1,1	-2,2	10,2	المكاتب

المصادر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب.

التحليل حسب المدن

من خلال تحليل تطور مؤشر أسعار الأصول العقارية حسب المدن. يتضح أنه باستثناء مدينة مراكش حيث تراجع بنسبة 2,9%. عرف هذا المؤشر ارتفاعات ضعيفة إلى معتدلة في كل المدن الكبرى الأخرى. وبخصوص المعاملات. وباستثناء مدينة أكادير التي سجلت انخفاضا مهما ومدينة طنجة التي عرفت استقرارا في المبيعات. فقد تحسن هذا المؤشر في باقي المدن الكبرى مقارنة بسنة 2013.

جدول 8.8.1 : تغير مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية (%)

المعاملات			مؤشر أسعار الأصول العقارية			
2014	2013	2012	2014	2013	2012	
-11,9	-2,5	56,1	2,7	1,3	1,1	أكادير
10,1	-2,9	17,2	0,2	0,5	2,6	القنيطرة
15,7	-20,6	1,5	-2,9	3,3	-0,5	مراكش
14,2	-6,5	9,7	1,0	6,2	5,5	وجدة
30,3	1,2	5,5	0,1	1,5	-0,3	الدار البيضاء
3,1	-10,3	-8,7	0,4	-0,4	0,0	الرباط
27,3	-32,1	14,1	1,1	-1,5	4,2	مكناس
3,3	-3,2	7,5	0,6	0,6	1,7	فاس
-0,2	15,6	21,1	0,6	2,3	3,6	طنجة
11,9	-4,7	10,0	-0,8	1,3	2,6	الإجمالي

المصادر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب.

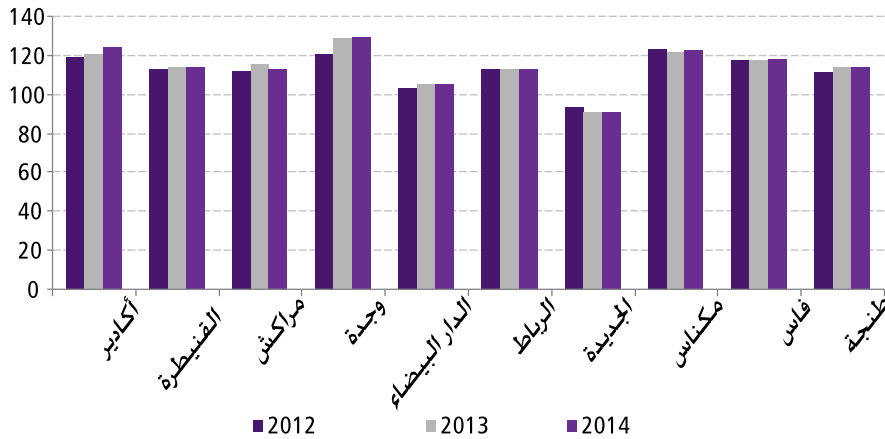
في مدينة الدار البيضاء. عرفت أسعار الأصول العقارية. بعد ارتفاعها بنسبة 1,5%. شبه استقرار حيث بلغ عدد المعاملات 27 774 وحدة مقابل 20 777 كمتوسط للفترة بين سنتي 2008 و2013. وعرفت مبيعات الشقق. على الخصوص. ارتفاعا بنسبة 33,4%. قد تكون مرتبطة بانتهاء عدد كبير من المشاريع سنة 2014.

وفي مدينة الرباط. وبالرغم من استمرار ارتفاع الأسعار. شهدت مبيعات الشقق تحسنا بنسبة 6,4%. في المقابل. انعكست ندرة الأراضي على أسعارها لتتزايد بنسبة 10,8%. وكذا على عدد المبيعات التي تراجعت مرة أخرى بنسبة 13,8%.

ويعزى تراجع الأسعار في مدينة مراكش إلى انخفاضها بالنسبة للأراضي بواقع 7,1% وبالنسبة للشقق. بدرجة أقل. بواقع 0,3%. وعرفت المعاملات ارتفاعا ملحوظا بنسبة 24% في ما يتعلق بالشقق. في حين تدنت تلك الخاصة بالأراضي بواقع 2,5%.

وفي مدينة طنجة. حافظت المعاملات على مستواها المرتفع نسبيا لسنة 2013. وعرفت مبيعات الشقق ارتفاعا بواقع 1%. صاحبها تراجع بنسبة 0,4% في الأسعار. كما تقلصت مبيعات الأراضي الحضرية بنسبة 9% إذ ارتفعت أسعارها بنسبة 2%.

رسم بياني 14.8.1: تطور أسعار الأصول العقارية في المدن الرئيسية للمملكة

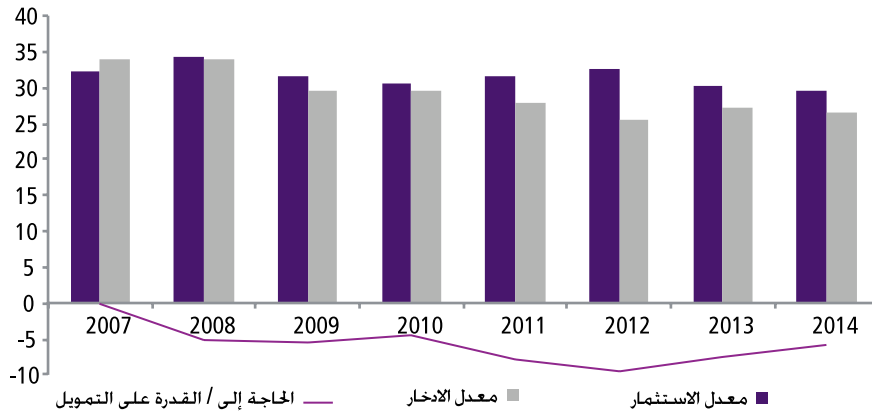


المصدر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وحسابات بنك المغرب

9.1 تمويل الاقتصاد

بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 985,2 مليار درهم خلال سنة 2014، مرتفعا بنسبة 2,4% مقارنة بسنة 2013. وأخذا في الاعتبار نمو الاستهلاك بنسبة 3,2% إلى 741,4 مليار، سجل الادخار الوطني الإجمالي نموا محدودا لم يتجاوز 0,1% ليصل إلى 243,8 مليار. وبالنظر إلى انخفاض الاستثمار بما قدره 4,8% ليبلغ 297,7 مليار، تقلصت حاجة الاقتصاد إلى التمويل للسنة الثانية على التوالي لتبلغ 53,9 مليار.

رسم بياني 1.9.1: الحاجة إلى التمويل، كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

وحسب القطاعات المؤسساتية، تقلصت حاجة الإدارات العمومية¹ إلى التمويل بشكل طفيف، مما يعكس على الخصوص انخفاضا في عجز الخزينة من 5,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2013 إلى 4,9%. وقد تم تمويل حاجة هذا القطاع إلى التمويل بنسبة 59% في السوق الداخلية فيما تمت تغطية جزء كبير من المبلغ المتبقي عن طريق إصدار سندات في السوق الدولية.

ويرجح أن تكون حاجة الشركات غير المالية إلى التمويل قد تدنت كذلك، لاسيما بفضل الارتفاع الطفيف في مداخيلها²، فيما قد تكون نفقاتها المتعلقة بالاستثمار تقلصت. ولتغطية هذا الخاص، اقترضت هذه الشركات مبلغا صافيا قدره 15,7 مليار درهم من سوق الائتمان الداخلي واستفادت من مساهمات غير المقيمين في رأسمالها بمبلغ صافٍ قيمته 30,5 مليار.

1 تشمل الإدارات العمومية الإدارة المركزية والجماعات المحلية وهيئات الاحتياط الاجتماعي ذات النظام الإجباري.
2 الدخل الوطني الإجمالي المتاح للشركات غير المالية.

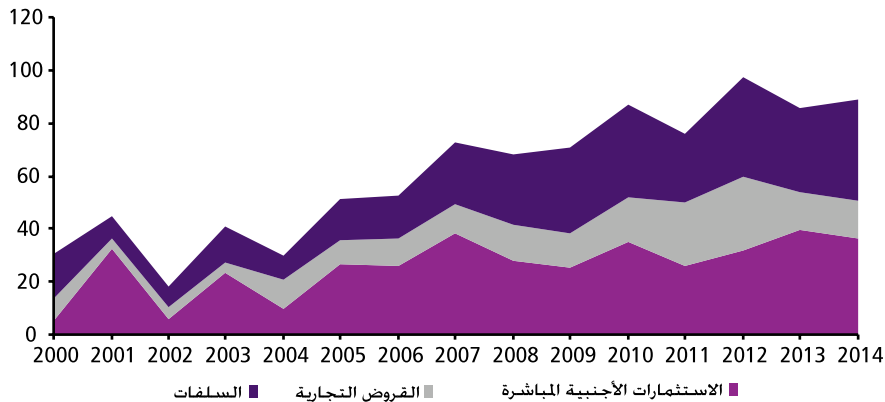
أما بالنسبة للأسر فيرجح أن تكون وضعيتها المالية قد شهدت تحسنا. كما يشير إلى ذلك الارتفاع الهام في توظيفاتها. وبشكل خاص. تنامت ودائعها الصافية بنسبة 27,9% إلى 47,2 مليار وتزايدت ممتلكاتها من سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بأكثر من الضعف لتبلغ 5,1 مليار في سياق ميزه نمو ملموس في عائدات هذه السندات. لاسيما سندات الدين.

1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم

تمت تغطية جزء كبير من التمويل الخارجي للاقتصاد الوطني خلال سنة 2014 عن طريق مساهمات غير المقيمين في رأسمال المقاولات الوطنية بمبلغ قدره 32,8 مليار درهم. مقابل 31,3 مليار والإصدارات في السوق الدولية التي بلغ تدفقها الصافي 26 مليار مقابل 8,8 مليار سنة 2013. وبالمقابل. انخفضت التدفقات الصافية برسم القروض بواقع 8,8 مليار إلى 16,8 مليار وتدننت القروض التجارية من 14,5 مليار إلى 14 مليار.

ويبرز توزيع التمويل حسب القطاعات المؤسساتية أن الشركات غير المالية استفادت من الجزء الأكبر من هذه التمويلات. خاصة على شكل مساهمات في رأس المال. وبلغت التدفقات الصافية برسم هذه الاستثمارات 30,5 مليار درهم مقابل 14,9 مليار بالنسبة للإصدارات في السوق الدولية و14,6 بالنسبة للقروض. أما الإدارات العمومية. فقد تمت افتراضاتها الخارجية أساسا عبر إصدار سندات سيادية بمقدار 1,3 مليار دولار¹. حيث تقلص المبلغ الجاري للقروض بمقدار 2,0 مليار درهم بعد ارتفاع بلغ 8,5 مليار سنة 2013.

رسم بياني 2.9.1: بنية التمويلات الخارجية للشركات غير المالية بملايير الدراهم



1 تم خصيل الإصدار السيادي للخزينة في 19 يونيو 2014. وبلغت حصة المقيمين المكتتبين فيه 3% أو ما يعادل 316,6 مليون درهم. ما أدى إلى عدم إدراجها في جدول التدفقات المالية مع بقية العالم.

ومن جهة أخرى، بلغت تدفقات الأصول المالية للمقيمين نحو بقية العالم 43,5 مليار درهم، مرتفعة بمقدار 26,1 مليار مقارنة بسنة 2013. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى تزايد السندات السيادية الموجودة في حوزة بنك المغرب والتي بلغت 30,8 مليار درهم مقابل 19,9 مليار. كما وصلت مساهمات المقيمين في رأس المال إلى 6 ملايين درهم مقابل 4 ملايين سنة 2013 وحازتها على الخصوص الشركات غير المالية بما قدره 4,3 مليار. وبلغت حصة الاستثمارات الموجهة إلى فرنسا 35,2% مقابل 16,8% بالنسبة للولايات المتحدة. في المقابل، مثلت الاستثمارات الموجهة إلى إفريقيا 36,8% بدل 73,2% واستفاد منها على الخصوص كل من السنغال وكوت ديفوار. أما الودائع في الخارج الخاصة بالبنوك المقيمة، فقد انخفض مبلغها الجاري بواقع 9 ملايين درهم.

وفي المجموع، مكنت التدفقات الصافية للتمويل التي تمت تعبئتها لدى بقية العالم من تغطية 41% من حاجة القطاعات المقيمة إلى التمويل.

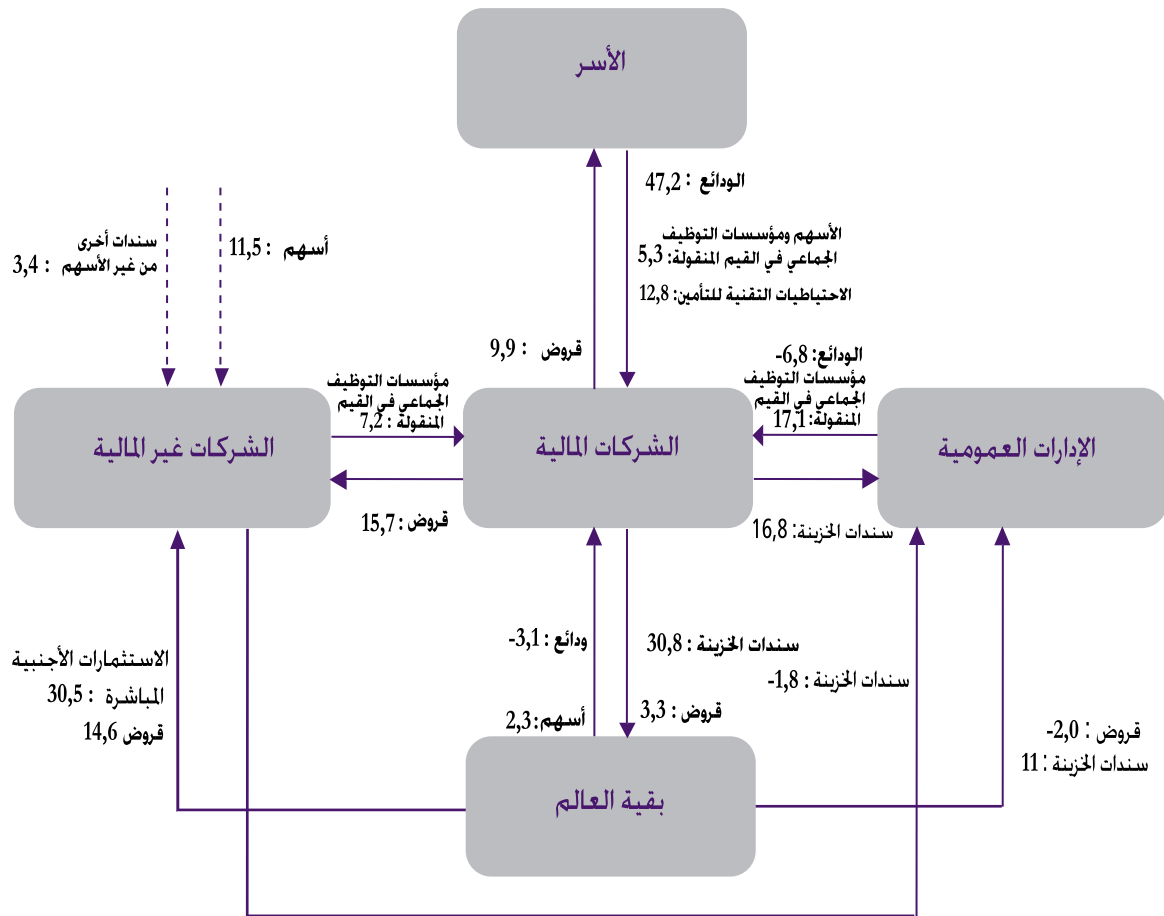
جدول 1.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للاقتصاد الوطني مع بقية العالم بملايير الدراهم

2014		2013						
الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية	المجموع	الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية	المجموع	
29,3	-63	-9,0	-42,7	4,9	-58,1	-14,9	-68,8	الرصيد
32,6	10,9	0	43,5	15,8	2,2	0	17,4	موجودات المقيمين لدى بقية العالم
4,2	-	-	4,2	-0,6	-	-	-0,6	الذهب وحقوق السحب الخاصة
-7,5	-	-	-7,5	-7,4	-	-	-7,4	النقد والودائع
								السندات
1,7	4,3	-	6	1,8	2,2	-	4	الأسهم وبقايا المساهمات
30,8	-	-	30,8	19,9	-	-	19,9	سندات الخزينة
3,3	-	-	3,3	2,7	-	-	2,7	السلفات
-	6,6	-	6,6	-	-	-	-	القروض التجارية
-	-	-	-	-	-	-	-	حسابات أخرى متوقع أدائها
3,2	73,9	9,0	86,2	10,9	60,3	14,9	86,2	التزامات المقيمين تجاه بقية العالم
-3,1	-	-	-3,1	6,9	-	-	6,9	النقد والودائع
								السندات
2,3	30,5	-	32,8	2,6	28,7	-	31,3	الأسهم وبقايا المساهمات
0,1	14,9	-	15	2,4	-	-	2,4	السندات عدا الأسهم
-	-	11	11	-	-	6,4	6,4	سندات الخزينة
4,2	14,6	-2,0	16,8	-0,1	17,1	8,5	25,5	السلفات
-	14	-	14	-	14,5	-	14,5	القروض التجارية

2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

تميزت التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة خلال سنة 2014 بارتفاع قوي في القروض الموجهة إلى الشركات غير المالية وانخفاض التزامات الإدارات العمومية. مما يعكس على الخصوص تراجع الإصدارات الصافية للخزينة في سوق الدين السيادي. وبالموازاة مع ذلك، تزايدت توظيفات الأسر وتمت بالأساس على شكل ودائع واكتتابات في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

رسم بياني 3.9.1: التدفقات المالية الرئيسية بين القطاعات المؤسساتية خلال سنة 2014 بملايير الدراهم



3.9.1 التدفقات المالية للإدارات العمومية

يشير تحليل العمليات المالية التي أجزتها الإدارات العمومية في سنة 2014 إلى انخفاض ملموس في التمويلات التي تمت تعبئتها في السوق الداخلية. حيث تقلصت التدفقات الصافية للالتزامات من 56,2 مليار درهم إلى 23,4

مليار. ويعزى هذا التطور في جزء كبير منه إلى تدني الإصدارات الصافية لسندات الخزينة التي بلغت 14,1 مليار مقابل 55,5 مليار في سنة 2013. وبالإضافة إلى تراجع حاجة الخزينة إلى التمويل، تعكس هذه الوضعية تحسنا في باقي مصادر التمويل. لاسيما الودائع التي بلغ تدفقها الصافي 7,3 مليار مقابل مستوى سلبي في سنة 2013.

جدول 2.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية بملايير الدراهم

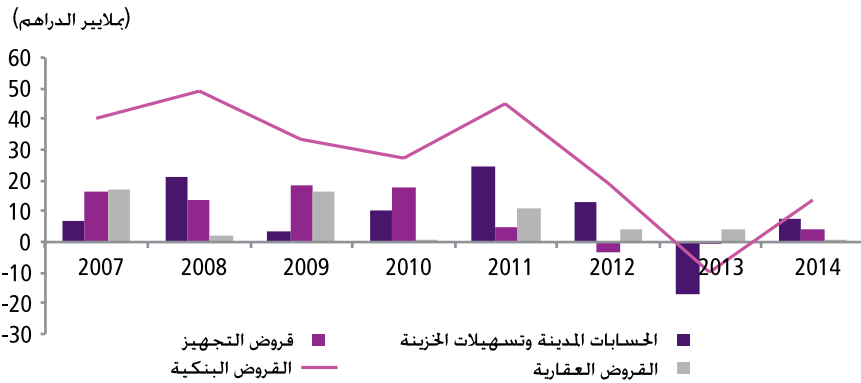
2014	2013	
-12,9	-50,3	الرصيد
10,1	5,9	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية
-6,8	9,5	الودائع
		السندات
2,8	4,0	أسهم ومساهمات أخرى
17,1	2,2	مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
-0,9	-11,9	سندات الخزينة
0,6	0,6	سندات الدين
-2,8	1,3	سندات الدين القابلة للتداول
23,0	56,2	التدفقات الصافية للالتزامات
7,3	-6,5	ودائع لدى الخزينة
14,1	55,5	سندات الخزينة
-2,3	1,0	قروض
3,9	6,4	حسابات أخرى مستحقة الأداء أو التحصيل

بالموازاة مع ذلك، تزايدت التدفقات الصافية لعمليات شراء الأصول المالية لهذا القطاع، التي تتكون بالأساس من توظيفات هيئات الاحتياط الاجتماعي ذات النظام الإجمالي. بأكثر من الضعف لتصل إلى 10,1 مليار. وتغطي هذه الزيادة على الخصوص ارتفاعا قدره 14,9 مليار درهم في تدفقات التوظيفات في مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة وانخفاضا بواقع 16 مليار في التدفقات الصافية برسم ودائع هذا القطاع. وقد ارتفعت قيمة الأسهم والسندات الأخرى المملوكة لهذا القطاع بما قدره 2,8 مليار مقابل 4 ملايين سنة 2013. في حين سجلت التدفقات الصافية للتوظيفات في سندات الدين القابلة للتداول مستوى سلبيا بلغ 2,8 مليار مقابل مبلغ إيجابي بقيمة 1,3 مليار سنة من قبل. وعلاوة على ذلك، سجل المبلغ الجاري لسندات الخزينة انخفاضا جديدا بمقدار 0,9 مليار درهم.

4.9.1 التدفقات المالية للشركات غير المالية

سجلت التزامات الشركات غير المالية عدا القروض التجارية ارتفاعا ملحوظا في سنة 2014. وشكلت القروض المصدر الرئيسي للتمويل الداخلي لهذا القطاع. بتدفق صافي قدره 15,7 مليار درهم. وبشكل خاص. بلغت القروض التي منحها البنوك 13,6 مليار. بما في ذلك 7,6 مليار درهم لتغطية الحاجة من السيولة و4,1 مليار لتمويل التجهيز. وبخصوص القروض التي وزعتها الشركات المالية الأخرى. فقد عرفت تدفقاتها ارتفاعا قدره 2 مليار نتيجة بالأساس لتنامي القروض الممنوحة من قبل شركات التمويل. وفي ما يتعلق بتمويل السوق. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة التي بلغت 17 مليار في إصدارات المقاولات في سوق سندات الدين. فقد تزايدت التدفقات الصافية بشكل طفيف إلى 3,3 مليار مقابل 2,8 مليار في سنة 2013.

رسم بياني 4.9.1: التدفقات الصافية للقروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية



في ما يتعلق بتوظيفات هذه الشركات من غير القروض التجارية. فقد بلغت تدفقاتها 15,8 مليار بعد أن سجلت مستوى سلبيا بقيمة 6,7 مليار في سنة 2013. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى الزيادة الكبيرة في المبلغ الجاري لودائعها. وذلك بمقدار 13 مليار بعد انخفاض بمبلغ 13,9 مليار. وعلى نفس المنوال. سجلت قيمة ما يوجد في حوزتها من سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة ارتفاعا كبيرا بلغ 7,2 مليار درهم مقابل 5,4 مليار سنة من قبل.

جدول 3.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية بملايير الدراهم

2014	2013	
-14,7	-13,9	الرصيد
30,5	7,2	التدفقات الصافية للالتزامات (باستثناء القروض التجارية)
		سندات
1,4	-	سندات الدين القابلة للتداول ومثيلاتها
1,9	2,8	سندات الدين ومثيلاتها
11,5	13,2	أسهم ومساهمات أخرى
15,7	-8,8	قروض المؤسسات المالية
15,8	-6,7	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية (باستثناء القروض التجارية)
13	-13,9	نقد وودائع
		سندات
-5,2	1,1	سندات باستثناء الأسهم
7,2	5,4	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
0,3	0,5	أسهم ومساهمات أخرى
0,5	0,3	احتياطيات تقنية للتأمين

5.9.1 التدفقات المالية للأسر

في ما يخص الأسر. تميزت سنة 2014 بتحسّن وضعيتها المالية. دون احتساب القروض التجارية. فقد بلغت توظيفاتها 72,5 مليار درهم. في ارتفاع بواقع 17,6 مليار مقارنة بسنة 2013 فيما تقلصت التزاماتها. التي تتألف حصريا من القروض. من 20,1 مليار إلى 9,9 مليار.

وحسب فئة الأصول. لا تزال الودائع تشكل التوظيف الأساسي للأسر. بتدفق صافٍ ازداد بمقدار 10,4 مليار درهم ليصل إلى 47,2 مليار. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى زيادة هامة بواقع 5,1 مليار في المبلغ الجاري للودائع بالعملات الأجنبية لدى النظام البنكي و3,5 مليار في الودائع لأجل لدى الخزينة. وتجدر الإشارة إلى أن التدفقات الصافية للودائع تحت الطلب لدى البنوك انخفضت بمقدار 6,1 مليار نتيجة للمقتضى الذي تم إدراجه في القانون 32.09 المتعلق بتنظيم مهنة التوثيق الذي دخل حيز التنفيذ في يوليوز 2014. والذي يعكسه ارتفاع وودائع الأسر لدى صندوق الإيداع والتدبير.

وفي ما يتعلق بصافي التدفقات من عمليات شراء الأصول من طرف الأسر. فقد ارتفعت محافظ هذه الأخيرة من سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بواقع 5,1 مليار في عام 2014 مقابل 2,1 مليار سنة من

قبل فيما تحسنت مخصصاتها التقنية المتعلقة بالتأمين على الحياة من 2,1 مليار إلى 8,2 مليار. وقد بقي صافي تدفقات الأصول الأخرى شبه مستقر في 7,8 مليار بالنسبة لملكاتها من السيولة و0,2 مليار بالنسبة للأسهم.

أما بخصوص الالتزامات، فقد عرف المبلغ الجاري للقروض المقدمة للمقاولين الأفراد انخفاضا بمقدار 3 ملايين بعد ارتفاعه بواقع 9,8 مليار. في حين تزايدت القروض المقدمة للأفراد بما قدره 4,3 مليار لتصل إلى 15,8 مليار.

جدول 4.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للأسر بملايير الدراهم

2014	2013	
62,5	34,7	الرصيد
9,9	20,1	التدفقات الصافية للالتزامات (باستثناء القروض التجارية)
9,9	20,1	قروض
72,4	54,8	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية (باستثناء القروض التجارية)
7,8	7,5	نقد
47,2	36,9	ودائع سندات
-0,7	-0,1	سندات باستثناء الأسهم
5,1	2,1	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
0,2	0,2	أسهم
12,8	8,2	احتياطات تقنية للتأمين

الجزء 2

إجازات البنك في إطار مهامه

أبرز أحداث السنة

تميزت سنة 2014، على مستوى الإطار القانوني، بالمصادقة على القانون المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها، وكذا بإتمام مشروع تعديل القانون المتعلق بالقانون الأساسي للبنك. ويأخذ هذا النصان بعين الاعتبار الدروس المستفادة من الأزمة العالمية الأخيرة لتحديد مسؤوليات البنك ومهامه بشكل أفضل. ويقضي القانون البنكي الجديد بتوسيع نطاق الإشراف البنكي، وإدخال المالية التشاركية وتعزيز القواعد المتعلقة بالحكامة البنكية. أما القانون الأساسي الجديد لبنك المغرب، فيهدف إلى توطيد استقلالية البنك وإدماج مسؤولية المؤسسة في مجال الاستقرار المالي.

وعلى صعيد السياسة النقدية، قام بنك المغرب بتعزيز التوجه التيسيري لسياسته النقدية، حيث قرر مجلسه تخفيض سعر الفائدة الرئيسي مرتين ليصل إلى 2,5%. أي مستواه التاريخي الأدنى على الإطلاق. كما قام المجلس، خلال اجتماعه المنعقد في مارس، بتقليص نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 2%. وتميزت السنة أيضا بتنفيذ البرنامج الجديد المخصص لتشجيع التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بشكل أكبر. لاسيما تلك التي تعمل في القطاع الصناعي أو التي توجه إنتاجها نحو التصدير.

وفي مجال الإشراف البنكي، راجع البنك مقارنته وعمل على تطويرها نحو مراقبة بنكية تركز أكثر على البعد الجماعي. وبالمثل، ومن أجل ضمان مراقبة أفضل للمخاطر الناجمة عن الأنشطة البنكية المحققة في الخارج، اعتمد البنك سياسة للإشراف العابر للحدود. كما واصل عمله الهادف إلى تشجيع الإدماج المالي وتحسين العلاقات بين مؤسسات الائتمان والزيائن.

وفي ما يتصل بالاستقرار المالي، مكنت مختلف الأشغال المنجزة خلال 2014 من إتمام خريطة المخاطر الخاصة بقطاع التأمينات وسوق الرساميل، وتقوية أدوات تتبع المخاطر النظامية وإصدار التقرير الأول حول الاستقرار المالي. إلى جانب ذلك، نجح البنك، بالتعاون مع البنك الدولي، في إنجاز التمرين الثاني لمحاكاة الأزمة النظامية وذلك مع سلطات الإشراف على النظام المالي الأخرى.

وفي إطار المهمة المنوطة به والمتمثلة في مراقبة البنيات التحتية للأسواق المالية، واصل البنك عمله من أجل ملاءمة أنظمة الأداء مع المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال. كما أطلق مشروع إحداث غرفة المقاصة بطرف مقابل مركزي.

وفي ما يتعلق بالإصدار النقدي، تميزت السنة بعقد شراكة استراتيجية تمتد لخمس سنوات مع المجموعة الأمريكية "Crane Currency"، تقضي بقيام البنك بصنع الأوراق البنكية لفائدة عدة دول أجنبية. هكذا، تم إنجاز أول عملية إصدار لحساب دولة أجنبية. وفي الوقت ذاته، أعدت دار السكة وثيقة مرجعية بعنوان "سياسة الورقة

البنكية النظيفة". تعرض بالتفصيل استراتيجيتها الخاصة بمراقبة وتحسين جودة الأوراق المتداولة. وقد حصلت هذه الإنجازات، إلى جانب جهود البنك المتواصلة في مجال البحث والتنمية، على اعتراف دولي، حيث تم اختيار الورقة البنكية الجديدة من فئة 100 درهم "ورقة الشهر" من طرف مجلة دولية متخصصة.

ويعتمد البنك في إنجاز مهامه، بشكل مباشر وغير مباشر، على مجموعة من وحدات الدعم. هكذا، واصل البنك ملاءمة الافتتاح مع أفضل المعايير الدولية. وفي مجال الأخلاقيات، همت التطورات المسجلة إدماج البعد الأخلاقي في عملية التقييم المهني وتعزيز المقتضيات الأخلاقية في عمليات الشراء. وعلى مستوى التخطيط الاستراتيجي، ركزت الجهود المبذولة على تحسين المقاربة المعتمدة وتتبع التقدم المحرز في أشغال المخطط الاستراتيجي. وبالنسبة للمطابقة القانونية، واصل البنك ملاءمة منظومته الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المتطلبات الدولية والقوانين الوطنية المعمول بها مع العمل على مطابقة وثائقه مع مقتضيات القانون المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وظل تدبير الموارد البشرية، من جهته، في قلب اهتمامات البنك، حيث عملت المؤسسة على تشجيع المسؤولين على تبني الممارسات الجيدة، كما سهرت على تطوير الكفاءات والتحسين المستمر لوضعية مستخدميها. وواصل البنك تشجيع تطوير أنظمة معلوماته للوصول إلى قدر أعلى من النضج. أما الحفاظ على موروث البنك من العقارات والأراضي، فقد حظي بعناية خاصة من خلال تعزيز الإسناد المحكم لهذه الخدمة إلى متعهد خارجي، وإعداد ميثاق خاص به مع إحداث لجنة لهذا الغرض وكذا استكمال عملية تدبير الأرشيف التاريخي للمؤسسة. وضاعف البنك أنشطته الهادفة إلى التواصل سواء داخليا أو لفائدة الصحافة والعموم.

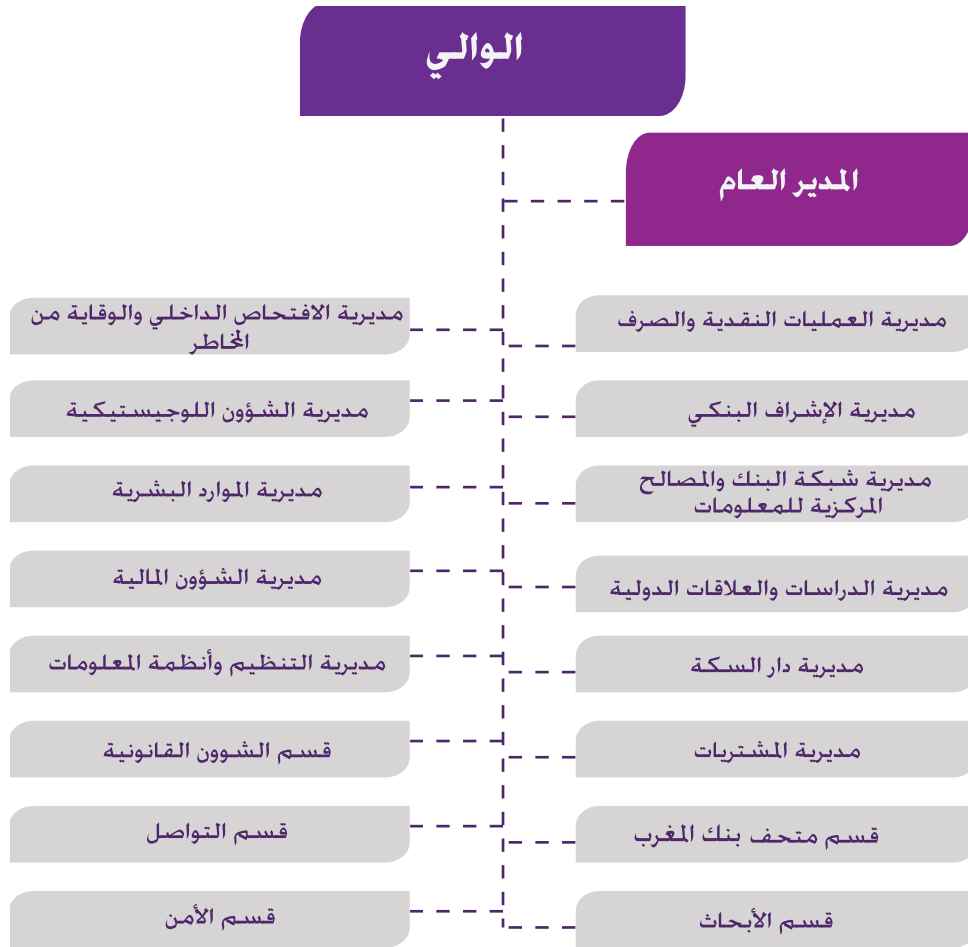
وفي إطار نشاطه الثقافي، سلط متحف النقود التابع للبنك الضوء على غنى المجموعات التي يتوفر عليها، من خلال تنظيم عدة تظاهرات مواطنة، وعروض ومحاضرات أو بالمشاركة فيها. وبشكل عام، عمل البنك على تعزيز سياسة القرب التي نهجها مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين كما وطد حضوره على الصعيد الإقليمي والدولي، لاسيما من خلال تنظيم عدة أنشطة أو المشاركة فيها، وعلى مستوى التعاون الدولي، واصل البنك اقتسام تجربته وخبرته مع شركائه، خاصة في إفريقيا والعالم العربي.

1.2 الحكامة والاستراتيجية

1.1.2 الهيكل التنظيمية

تعتمد الهيكل التنظيمية للبنك على 16 وحدة، موزعة بين المهن والدعم.

الهيكل التنظيمي لبنك المغرب



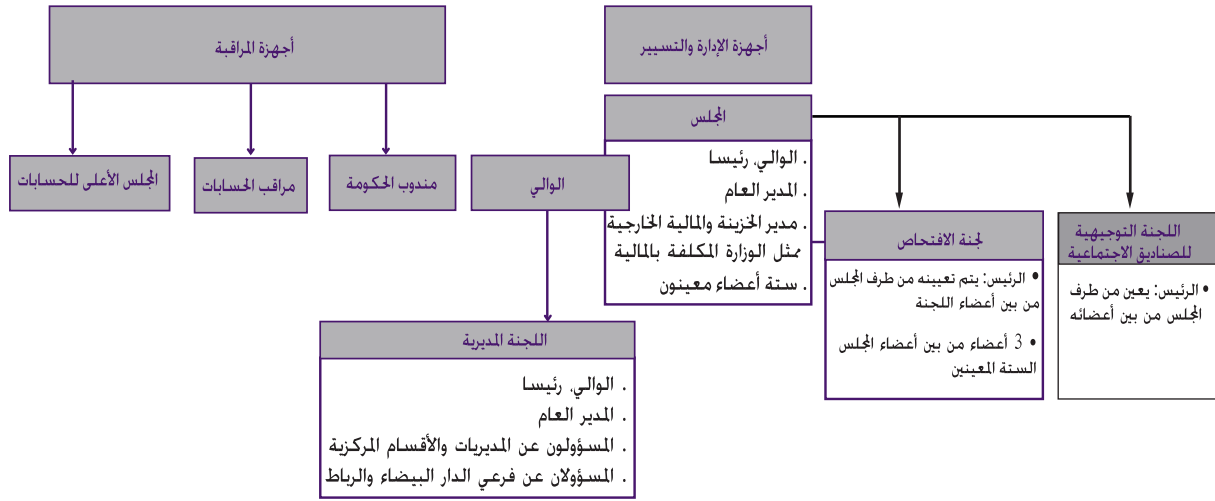
وتتولى تسيير الأنشطة عدة هيآت دائمة مكلفة بالحكامة، تعمل كل واحدة منها في مجالات محددة بدقة.

هيآت الحكامة الداخلية

- اللجنة النقدية والمالية؛
- لجنة الاستقرار المالي؛
- لجنة أنظمة الأداء؛
- لجنة تنسيق ومراقبة المخاطر النظامية؛
- لجنة السوق النقدية؛
- لجنة النشر؛
- لجنة دراسة طلبات الترخيص الخاصة بمسيرى أنظمة الأداء؛
- لجنة العملة الائتمانية؛
- لجنة الوقاية من غسل الأموال؛
- لجنة الاستراتيجية المعلوماتية؛
- اللجنة التقنية المعلوماتية؛
- لجنة تدبير الأزمة؛
- لجنة المخاطر التشغيلية؛
- لجنة الأخلاقيات؛
- لجنة الاستراتيجية والمشاريع الكبرى؛
- لجنة الاستثمارات؛
- اللجنة الاستشارية للتواصل الخارجي؛
- لجنة السلامة؛
- لجنة الأرشيف؛
- اللجنة الاستشارية للتكوين؛
- لجنة إسناد الخدمات إلى متعهدين خارجيين؛
- لجنة تنسيق سلامة المعلومات.

2.1.2 بنية الحكامة

تتمثل أجهزة إدارة وتسيير بنك المغرب في المجلس والوالي واللجنة المديرية. وتتولى مهمة رقابة البنك ثلاث هيئات هي مندوب الحكومة ومراقب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات.



1.2.1.2 أجهزة الإدارة والتسيير

يتألف مجلس البنك من الوالي، رئيسا، والمدير العام إضافة إلى ستة أعضاء يعينون لكفاءتهم في الميدان النقدي أو المالي أو الاقتصادي لمدة ست سنوات قابلة للتجديد. ويعين ثلاثة من هؤلاء الأعضاء باقتراح من الوالي، في حين يتم تعيين الثلاثة الآخرين بناء على اقتراح من رئيس الحكومة. ويشارك مدير الخزينة والمالية الخارجية بصفته عضوا في المجلس دون أن يكون له حق التصويت على القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

ويحدد المجلس، الذي يعقد اجتماعات فصلية حسب برنامج محدد مسبقا يتم نشره للعموم في بداية العام، الأهداف الكمية للسياسة النقدية، ويملك المجلس صلاحية تحديد ميزات الأوراق المالية والقطع النقدية التي يصدرها البنك وكذا اتخاذ قرار ترويجها أو سحبها من التداول. ويتولى أيضا إدارة البنك، لاسيما بالنسبة للجوانب المتعلقة بالسياسات الداخلية والتسيير المالي والمحاسبية وكذا تنظيم المؤسسة وسياساتها العامة. وتضطلع لجنة الاختصاص المنبثقة عن المجلس بمهمة دراسة القضايا المتعلقة بالمعلومات المحاسبية والافتحاص الداخلي والخارجي والمراقبة الداخلية والتحكم في المخاطر وكذا إبداء رأي بشأنها. وتتولى لجنة تسيير الصناديق الاجتماعية، التي يشكلها المجلس، تدبير أنظمة التقاعد والتغطية الصحية بالبنك.

وطبقا لممارسات الحكامة الجيدة، اعتمد مجلس البنك سنة 2013 قانونا داخليا ينص على كفاءات تنظيمه وعمله مع إرساء مبدأ التقييم الذاتي بانتظام. وقام البنك بإجاز التقييم الذاتي الأول سنة 2014، تم على إثره اعتبار طريقة عمل المجلس مرضية مع الإشارة إلى بعض تدابير التحسين وتنفيذها.

ويقوم الوالي بإدارة البنك وتسييره. ومن أبرز مهامه السهر على ضمان احترام مقتضيات القانون الداخلي والقوانين التنظيمية للبنك وكذا على تنفيذ قرارات مجلس البنك.

وتتولى لجنة الإدارة مساعدة الوالي في إدارة شؤون البنك. وتتكون هذه اللجنة من الوالي والمدير العام والمدراء ومسؤولي الأقسام التابعين للإدارة المركزية ومدراء وكالتي الرباط والدار البيضاء. وتعد اجتماعاتها كل شهر.

2.2.1.2 أجهزة المراقبة

يراقب مندوب الحكومة. نيابة عن هذه الأخيرة وباسم الوزير المكلف بالمالية. أنشطة البنك باستثناء تلك المتعلقة بالسياسة النقدية. ويسهر على مراعاة الأحكام التشريعية المنظمة لهذه الأنشطة. لاسيما مقتضيات القانون الداخلي.

وتخضع حسابات البنك لافتحاص سنوي ينجز تحت مسؤولية مراقب للحسابات. يتم تعيينه لفترة 6 سنوات غير قابلة للتجديد. ويقوم هذا الأخير بالصادقة على البيانات التركيبية للبنك. كما يقيم جهاز المراقبة الداخلية الخاص به ويقدم تقريره للمجلس. وتولى مراقبة الحسابات برسم سنة 2014 مكتب Deloitte الذي ستنتهي مهمته مع متم السنة قيد الدراسة.

ويدلي البنك كل سنة للمجلس الأعلى للحسابات بالوثائق المحاسبية الخاصة به وبهيئات الاحتياط الاجتماعي الخاصة بمستخدميه. وذلك طبقا للطرق المنصوص عليها في التشريعات الجاري بها العمل.

3.2.1.2 لجنة الافتحاص

خلال سنة 2014. تدارست لجنة الافتحاص الحسابات السنوية للبنك المحصورة في 31 دجنبر 2013 وكذا مخطط تدخل مراقب الحسابات. برسم السنة المالية 2014.

كما اطلعت على الخلاصات الرئيسية للتقرير حول نظام المراقبة الداخلية للبنك برسم سنة 2013. لاسيما تقييم مستوى نضج هذا النظام ومختلف مكوناته.

واستعرضت اللجنة أيضا نتائج أنظمة التحكم في المخاطر التشغيلية والاستراتيجية والمالية برسم سنة 2014. وأبدت رأيها بشأن برنامج الافتحاص الداخلي لسنة 2015. قبل المصادقة عليه من طرف مجلس البنك.

ومن جهة أخرى. وفي إطار دينامية التحسين. عززت لجنة الافتحاص دورها من خلال رفع وتيرة اجتماعاتها (على الأقل أربعة اجتماعات في السنة. تماشيا مع اجتماعات المجلس. عوض اجتماعين في السابق). ومراجعة مؤشرات نشاط الافتحاص الداخلي كل ستة أشهر وكذا تتبع التقدم المحرز في برنامج الافتحاص. وتم تعديل قانون البنك الداخلي ليعكس هذه التغييرات.

4.2.1.2 لجنة تسيير الصناديق الاجتماعية

شهدت سنة 2014 إتمام مشروع صندوق التعاضدية، المبتدئ سنة 2013، والذي يسعى إلى تحقيق هدفين: تحيين التدبير التقني والمالي للصندوق، وتوفير إطار حكامه خاص بالصندوق يكون ملائما ومطابقا لأفضل الممارسات.

وفي هذا الإطار، تم إعداد الحصيلة الحسابية لصندوق التعاضدية، طبقا للمعايير الدولية، كما تم وضع إطار حكامه ملائم إلى جانب قواعد صارمة وشفافة تهدف إلى الحفاظ على استدامة الصندوق، وضمان دفع تكاليف الخدمات والتحقق من وضع منظومة للمراقبة الداخلية وتدبير المخاطر.

هكذا، تم توسيع صلاحيات أجهزة حكامه صندوق تقاعد مستخدمي بنك المغرب لتشمل أيضا صندوق التعاضدية، ويتمثل الإطار الجديد في ما يلي:



ولاستكمال هذه المنظومة، تم إعداد ميثاق خاص بتسيير الصناديق الاجتماعية صادق عليه مجلس البنك في 2014. ويحدد هذا الميثاق أدوار وصلاحيات أجهزة الحكام المشتركة بين الصندوقين، كما يعرض مبادئ التدبير التقني والمالي الخاصة بها ويعرف بتنظيمها وطريقة عملها.

3.1.2 الاستراتيجية

يمارس بنك المغرب مهامه في مناخ يتسم بالحيوية وبالشكوك المحيطة به وبتغيراته السريعة. ولمواجهة هذه الإكراهات، اعتمد البنك، منذ سنة 2004، مقاربة للتخطيط الاستراتيجي الثلاثي، تتمثل في صياغة مخططات استراتيجية ملائمة مع توفير الموارد الضرورية لتنفيذها.

- وفي المخطط الاستراتيجي 2013-2015، تجلت رؤية البنك في الارتقاء بنفسه ليصبح "فاعلا مرجعيا يوحي بالثقة بفضل خبرته والتزامه". ويعتزم بلوغ هذا الهدف من خلال أربعة محاور للتنمية ذات الأولوية:
- تعزيز المهام الأساسية للبنك من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي والتغلب على الإكراهات التي يفرضها المحيط الداخلي والخارجي؛
 - المساهمة الفعلية في مواجهة تحدي الإدماج المالي والنهوض بالقطب المالي للدار البيضاء؛
 - تعزيز نظام حكمة البنك بالنظر إلى المتطلبات الوطنية والدولية الجديدة؛
 - تعزيز التوظيف الأمثل للموارد وملاءمتها بالنظر إلى الأولويات الاستراتيجية والمتطلبات المتعلقة بالفعالية والامتثال.

وتم الرفع من فعالية عمليتي تتبع وتقييم تنفيذ الأولويات التي تم تحديدها لاسيما بفضل إحداث هيئة خاصة بالحكمة منذ 2013، وهي لجنة الاستراتيجية والمشاريع الكبرى وكذا بفضل تصميم أدوات جديدة أكثر ملاءمة. خاصة جدول المؤشرات الاستراتيجية. وجدول مؤشرات محفظة "المشاريع الكبرى". وأيضا من خلال تتبع المخاطر الاستراتيجية.

خلال سنة 2014، تم إدخال تحسينات هامة على منظومة التتبع المعتمدة. هكذا، أصبحت وتيرة إنتاج جداول المؤشرات فصلية، بعدما كانت في السابق تصدر كل ستة أشهر. مما مكن من ضمان تتبع أفضل للإنجازات ومن رصد الصعوبات في الوقت المناسب. إضافة إلى ذلك، وفي إطار العمل بتدبير محفظة المشاريع الشاملة، تم إحداث أداة جديدة تتمثل في "محفظة مشاريع البنك" وجدول المؤشرات الخاص بها. وتتسم هذه الأداة بنطاق تغطية أوسع مقارنة بمحفظة "المشاريع الكبرى". حيث تشمل جميع المشاريع التي تنجزها الوحدات. سواء كانت هذه مشاريع مرتبطة مباشرة بالاستراتيجية أو كانت تدخل في إطار أنشطة الوحدات العادية. وبنهاية 2014، كانت محفظة المشاريع الشاملة للبنك تتكون من 116 مشروعا. يتم تتبعها على أساس التقدم المحرز على مستوى مخططاتها وميزانيتها وكذا نطاقها ومخاطرها.

وبما أن "ثقافة المشاريع" ضرورية لضمان نجاح الأوراش الاستراتيجية المبرمجة. تم تنظيم أنشطة مواكبة وتحسيسية بغرض تقديم وشرح مقارنة انتقاء وتسيير "المشاريع الكبرى". وتوحيد معايير التقييم وترسيخ الممارسات الجيدة في مجال تدبير المشاريع بصفة عامة. وبالمثل، تم تنظيم أنشطة هادفة إلى "تأمين جودة" "المشاريع الكبرى" للسهر على احترام هذه الأخيرة للشروط الدنيا من حيث التخطيط والتسيير وإعداد التقارير. وبموازاة ذلك، تم تطبيق مقارنة المراجعة بعد التنفيذ على بعض المشاريع المهيكلة للتأكد من بلوغ الأهداف المتوخاة من هذه المشاريع. وهمت الأشغال المنجزة لهذه الغاية تقييم انسجام أهداف هذه المشاريع. وفعاليتها بالنظر إلى بلوغ الأهداف المحددة وكذا نجاعتها مقارنة بالموارد المالية المعبأة.

وفي ما يتعلق بحصيلة تنفيذ الاستراتيجية برسم سنة 2014، تم تحقيق تقدم بارز في جميع المجالات الاستراتيجية ولم تفرز الأوراش المهيكلة المنجزة في 2014 أي تخدير هام. كما يتضح من الجدول التالي:

الحصيلة الإجمالية للإنجازات برسم سنة 2014

الرؤية: أن يصبح البنك فاعلا مرجعيا بحظى بالثقة من خلال خبرته والتزامه			
<p>تعزيز تطوير وملاءمة الموارد بالنظر للأولويات الاستراتيجية والمتطلبات في ما يتعلق بالفاعلية والمطابقة</p>	<p>تعزيز حكامه البنك بالنظر للمتطلبات الجديدة الوطنية والدولية</p>	<p>المساهمة بفاعلية في رفع حدى الإدماج المالي وإشعاع المركز المالي للدار البيضاء</p>	<p>توطيد المهام الأساسية من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي وجاؤز عفتات المحيط الداخلي والخارجي</p>
<p>تعزيز فاعلية تدبير موارد البنك</p>	<p>تعزيز انفتاح البنك وشفافيته</p>	<p>ترسيخ سياسة الإدماج المالي ضمن الاستراتيجيات البنكية وجعل التربة المالية ركنا أساسيا لهذه السياسة</p>	<p>مواصلة ملاءمة المهام الرئيسية للبنك</p>
<p>تقوية عملية تحسين العمليات. وطرق العمل وإدارة المشاريع</p>	<p>تحسين نظام المراقبة الداخلية من أجل الاستجابة لأهداف المطابقة والفاعلية</p>	<p>مواصلة السهر على تحسين العلاقات بين مؤسسات الائتمان والزبناء في ظل أجواء أكثر تنافسية.</p>	<p>تطبيق الآلية الماكرواحترازية لضمان الاستقرار المالي مع تحسين التفاعلات مع السياسة النقدية</p>
<p>تعزيز ثقافة الأداء وروح الانتماء ووضع سياسة تستهدف المساواة ما بين الرجال والنساء</p>	<p>إدراج التنمية المستدامة ضمن طريقة عمل البنك والحفاظ على ممتلكاته</p>	<p>الاستمرار في لعب دور فاعل أساسي في الترويج للقطب المالي للدار البيضاء وجعلها مركزا إقليميا</p>	<p>مواصلة تطوير الآليات الإحصائية ذات الصلة بالمعلومات المالية وتسريع وتيرة ملاءمتها مع المعايير الدولية</p>
		<p>تعزيز استخدام وسائل الأداء الإلكتروني وتشجيع التعاملات البنكية الإلكترونية</p>	<p>وضع آلية خاصة بتنوع تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة</p>
			<p>أن تصبح المؤسسة مرجعا في مجال الإصدارات والبحوث على المستوى الإقليمي</p>
			<p>تطوير عمل شبكة الفروع في ضوء السياسة الجديدة للجهوية</p>
<p>تنسيق غير كافي في المشاريع</p>	<p>سوء فهم الجمهور لقرارات البنك</p>	<p>عدم إجاز الالتزامات المتعهد بها في إطار العرض المغربي</p>	<p>التأخر في إصدار القوانين (القانون البنكي، القانون الأساسي للبنك)</p>

الاستراتيجية
الخارج

الأهداف
الاستراتيجية

المخاطر
الاستراتيجية

إطار 1.1.2 : منهجية تقييم الأهداف والمخاطر الاستراتيجية

يستند تقييم بلوغ الأهداف الاستراتيجية إلى منهجية مبنية على العناصر التالية:

- يتم تحديد تقييم بلوغ هدف استراتيجي ما من خلال تقييم بلوغ الأهداف التشغيلية المرتبطة به:
 - يعتمد قياس بلوغ الهدف التشغيلي على تقييم نتائج المؤشرات وتقدم المشاريع /العمليات المرتبطة به:
 - اعتماد ثلاث علامات بالألوان تمكن من تقييم منسجم لختلف الأهداف:
 - العلامة بالأخضر إذا حققت مؤشرات جميع الأهداف التشغيلية هدفها وتتقدم كافة المشاريع /الأنشطة المرتبطة بهذه الأخيرة وفق الأهداف المخطط لها:
 - العلامة بالبرتقالي إذا كانت بعض المؤشرات لم تحقق أهدافها و/أو بعض المشاريع /الأنشطة متأخرة بالنظر إلى المخطط الأولي:
 - العلامة بالأحمر إذا لم تحقق جميع المؤشرات أهدافها وجميع المشاريع / الأنشطة متأخرة بالنظر إلى المخطط الأولي.
- أما المخاطر الاستراتيجية. يعتمد تقييمها على المعايير التالية:
- العلامة بالأخضر إذا كانت نتائج المؤشرات أقل بكثير من مستوى التحذير المحدد:
 - العلامة بالبرتقالي إذا كانت نتائج المؤشرات أقل بقليل أو في نفس مستوى التحذير:
 - العلامة بالأحمر إذا كانت نتائج المؤشرات تفوق مستوى التحذير.

4.1.2 المراقبة الداخلية والافتحاص وتدبير المخاطر والأخلاقيات

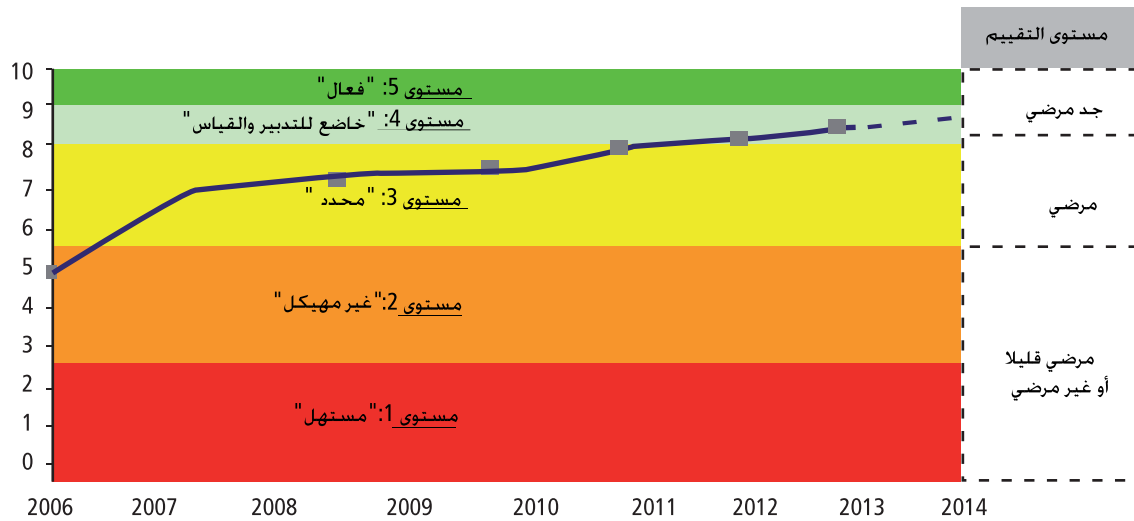
1.4.1.2 نظام المراقبة الداخلية

يعتمد نظام المراقبة الداخلية للبنك على الإطار المرجعي الدولي للجنة الأنظمة الراعية للجنة تريدواي (COSO) ويتم إعداد حصيلة سنوية لإجازاته تشمل جميع مكوناته (محيط المراقبة، وتقييم المخاطر، وأنشطة المراقبة، والتواصل والتسيير). وتنجز هذه الحصيلة، التي يتم عرض خلاصاتها الرئيسية على مجلس البنك، بناء على نتائج التقييم الذاتي الذي تقوم به الوحدات لمنظومة المراقبة الخاصة بها، والخريطة الشاملة لمخاطر التشغيل وخلاصات مهام الافتحاص الداخلي والخارجي.

وفي سنة 2014، ركز هذا التقييم بالخصوص على تنظيم وسير بنيات المراقبة من المستوى الأول، المتواجدة داخل الوحدات التشغيلية.

وبقي نضج نظام المراقبة الداخلية، الذي يتم تقييمه على أساس سلم مكون من خمس مستويات، ومستوحى من مرجعية أهداف مراقبة تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المتصلة بها (COBIT)¹، وسط نطاق المستوى 4 "خاضع للتدبير والقياس". بالنظر إلى مجموع الإنجازات المسجلة، لاسيما في ما يخص تعزيز منظومات تدبير المخاطر والتسيير.

تقييم نضج نظام المراقبة الداخلية



2.4.1.2 الافتحاص الداخلي

يعتبر الافتحاص الداخلي لبنك المغرب نشاطا مستقلا وموضوعيا تتجلى مهمته في التحقق من التحكم في المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.

ولهذا الغرض، يقوم الافتحاص بالتخطيط للمهام وتنفيذها، وفق مقارنة مبنية على المخاطر، تغطي نطاقا يشمل مجموع وحدات البنك وعملياته وأنشطته، وبأخذ التخطيط السنوي للمهام بعين الاعتبار، إضافة إلى تحليل المخاطر، الرهانات الاستراتيجية، وتكاملية الأشغال مع تلك التي يقوم بها مراقب الحسابات، ومعيار الطابع الدوري لمهام الافتحاص وكذا انتظارات مختلف الأطراف المشاركة.

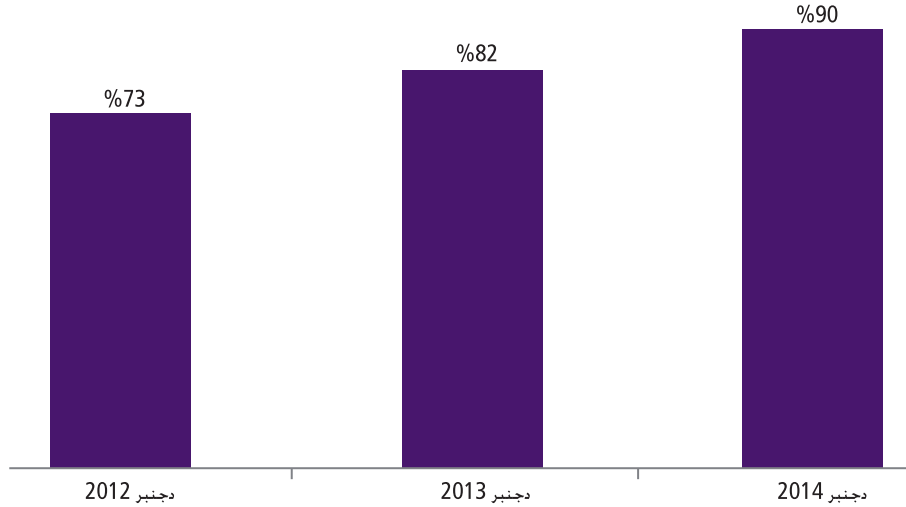
1 خُذ "أهداف الرقابة لأغراض تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المتصلة بها" المستويات الخمسة لنضج نظام المراقبة الداخلية كما يلي:
 "المستوى 1 - مستهل" (غياب عمليات المراقبة/أجهزة التسيير واعية بضرورة إعدادها وتطبيقها)
 "المستوى 2 - غير مهيكّل" (عمليات مراقبة غير موحدة/يتم القيام بها بطريقة غير رسمية، تعتمد بشكل قوي على الأشخاص/غياب التكوين)
 "المستوى 3 - محدد" (عمليات مراقبة موحدة/متابعة التسلسل مضمونة/ ضرورة تعزيز التسيير الآلي لعمليات المراقبة وفعاليتها)
 "المستوى 4 - خاضع للتدبير والقياس" (عمليات مراقبة موحدة وموثقة وتخضع لمتابعة التسلسل وتسير آليا بشكل كبير/التحقق من الفعالية بشكل منتظم وخسن مستمر)
 "المستوى 5 - فعال" (عمليات دائمة وجد متقدمة).

يخضع الافتحاص الداخلي منذ سنة 2009 إلى برنامج تأمين وتحسين الجودة مبني على تقييمات خارجية ثلاثية تتماشى مع الدورة الاستراتيجية للبنك. ويقوم بإجراز هذه التقييمات مكاتب متخصصة يتم انتقاؤها في إطار طلبات عروض دولية. وأكدت عمليات التقييم الخارجية المنجزة في 2009 و2013 مطابقة الافتحاص الداخلي للمعايير الدولية الخاصة بالممارسة المهنية والتي ينص عليها معهد المدققين الداخليين (IIA).

أهم العمليات التي غطتها مهام الافتحاص في 2014

العمليات المتعلقة بالدعم	العمليات المتعلقة بالمهن
<ul style="list-style-type: none"> • أنظمة المعلومات: تدبير صيانة الأنظمة المعلوماتية/ تدبير التراخيص المعلوماتية • الموارد البشرية: ممارسات التدبير • المعلومات المالية: التقرير السنوي حول التدبير/التسيير الأمثل للميزانية 	<ul style="list-style-type: none"> • السياسة النقدية: إعداد تقرير حول السياسة النقدية / تدابير تيسير معايير قبول الضمانات الخاصة بعمليات إعادة تمويل البنوك • الإشراف البنكي: تدبير الدراسات /التقييم الذاتي للمطابقة مع المبادئ الأساسية التي تنص عليها لجنة بازل من أجل مراقبة بنكية فعالة • العمليات البنكية: تدبير حسابات الزبناء • العملة الائتمانية: مراقبة مباغطة للموجودات

رسم بياني 1.2.2: نسبة تنفيذ الأنشطة المنتهية آجالها ذات المخاطر المرتفعة المخصصة لتفعيل توصيات الافتحاص



3.4.1.2 تدبير المخاطر

مخاطر التشغيل

يتم تدبير المخاطر التشغيلية وفق مقاربة منهجية تغطي المخاطر ذات الطابع البشري والتنظيمي والتشغيلي وكذا تلك المرتبطة بأنظمة المعلومات أو بعوامل خارجية.

وبغية ترسيخ ثقافة المخاطر داخل مختلف وحداته، قام البنك بتعيين مسؤول عن تدبير المخاطر داخل كل مديرية، يكون مكلفا بتقييم المخاطر المرتبطة بالعمليات التي تتم داخل الوحدة التي ينتمي إليها وبالتحقق من تطبيق الإجراءات اللازمة للتحكم فيها. وتتولى هيئة مركزية مكلفة بتدبير المخاطر مهمة اليقظة المنهجية، إلى جانب دورها في المساعدة والمواكبة وإعداد التقارير المجمعّة حول المخاطر. وختاماً، توافق لجنة المخاطر التشغيلية، التي يرأسها المدير العام وتضم كافة المدراء، على التوجهات الكبرى في هذا الصدد قبل مصادقة السيد الوالي وعرضها على مجلس البنك.

تنظيم حكامه المخاطر التشغيلية



وتميزت الخريطة العاشرة لمخاطر البنك، التي تم إعدادها في 2014، بانخفاض متواصل لعدد المخاطر ذات الأهمية الكبرى. هكذا، تم إعادة تقييم المخاطر الموجودة، خاصة بعد استكمال وضمان استقرار مخططات العمل الهادفة إلى التحكم فيها وبعد مطابقة هذه الأخيرة مع التوصيات الصادرة عن الافتتاح أو مع تطور المحيط الداخلي أو الخارجي.

إضافة إلى ذلك، مكن استغلال قاعدة البيانات الخاصة بالعوارض على مستوى البنك من تحسين تحليل المخاطر والتدابير الوقائية التي يتعين تطبيقها.

المخاطر المالية

تتولى مديرية العمليات النقدية والصرف تدبير المخاطر المالية، التي ترتبط بتدبير احتياطات الصرف (خاصة مخاطر السيولة والسوق والطرف المقابل والصرف وسعر الفائدة). وقد عمل البنك على إعداد إطار حكامه مناسب، حتى يضمن مطابقة توظيفاته لأهم أهدافه في هذا المجال، وهي السلامة والسيولة. ولهذا الغرض، تقوم اللجنة المالية والنقدية، في بداية كل سنة، بإصدار التوجيهات الخاصة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي للأصول، قبل تقديمها لمجلس البنك. وتسهل اللجنة المكلفة بالمخاطر على احترام هاته التوجيهات؛ كما تدرس شهريا تطور المخاطر والأداء، قبل عرضها على اللجنة النقدية والمالية.

المخاطر الاستراتيجية

يُقصد بالمخاطر الاستراتيجية المخاطر التي قد حُول دون بلوغ الأهداف الاستراتيجية المحددة في إطار المخطط الثلاثي 2013-2015، نتيجة بالأساس لعوامل خارجية أو مخاطر تشغيلية مهمة أو تفرُّع غير ملائم للمحاور الاستراتيجية إلى أهداف.

وفي سنة 2014، خضعت المخاطر الاستراتيجية للتتبع بالتعاون مع الفاعلين المعنيين وتدارستها لجنة الاستراتيجية والمشاريع الكبرى في إطار عمليات مراجعة التسيير الاستراتيجي. فقد تم وضع مؤشر رئيسي لقياس درجة التحكم في كل خطر من المخاطر التي تم تحديدها خلال سنة 2013.

4.4.1.2 استثمارية النشاط وسلامة المعلومات

دخلت آلية البنك الخاصة باستثمارية النشاط مرحلة "النشاط الدائم" خلال سنة 2013. وتتولى لجنة إدارة الأزمات التسيير الاستراتيجي لهذه الآلية، ويرأسها السيد الوالي وتضم في عضويتها المدير العام ومجموع المسؤولين عن الوحدات المركزية للبنك. أما التسيير اليومي لهذه الآلية، فتشرف عليه خلية مركزية توجد داخل الوحدة المكلفة بتدبير المخاطر، وتمثل مهمتها الأساسية في اقتراح الاستراتيجية العامة لاستثمارية النشاط والسهر على الحفاظ على الطابع التشغيلي لمخطط استثمارية النشاط. أما وحدات البنك فهي مسؤولة عن تدبير المخاطر المرتبطة باستثمارية نشاطها وتنفيذ الإجراءات الوقائية الضرورية.

وفي سنة 2014، نظم البنك عملية محاكاة ثانية للأزمة كانت تهدف بالأساس إلى تعويد مستخدميه على تدبير وضعيات الأزمة والمصادقة على السير الجيد لمخططة الخاص بتدبير الأزمات.

وبالموازاة مع ذلك، تمت مواصلة تمارين الانسحاب، التي تتمثل في القيام بالأنشطة الأكثر أهمية انطلاقاً من مواقع العمل البديلة طبقاً لمخططات استمرارية العمليات. وهكذا، أجزت الوحدات المركزية أحد عشر تمريناً للانسحاب. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنجاز عمليتين نموذجيتين على مستوى وكالتين. وذلك قبل تعميم هذه العمليات على مجموع الشبكة.

وعلاوة على ذلك، واصل البنك جهوده الرامية إلى تعميم وتعزيز آليات سلامة المعلومات وعمليات المراقبة المرتبطة بها. فعلى غرار ما قامت به الوحدات المركزية، تمت ترجمة السياسة العامة لسلامة المعلومات إلى سياسات محلية في مجموع فروع ووكالات البنك خاصة عن طريق اعتماد إجراءات متعددة لتعزيز أنظمة المعلومات التي تستخدمها هذه الوحدات.

كما تميزت سنة 2014 بانطلاق أشغال وضع نظام لإدارة سلامة المعلومات يهدف إلى تعزيز إطار حكامه سلامة المعلومات تماشياً مع المعايير الدولية ذات الصلة (المعيار ISO 27001).

5.4.1.2 الأخلاقيات

من أجل تعزيز السلوك النموذجي للمسؤولين الإداريين باعتبارهم عناصر تشجع على ترسيخ الأخلاقيات داخل فرقها، نظم بنك المغرب حملة تحسيسية همت مجموع مسؤولي الأقسام والمصالح بالوحدات المركزية.

وبغية ترسيخ البعد المتعلق بالأخلاقيات في السير اليومي للعمل، تم إدراجه هذه السنة في إطار العملية السنوية للتقييم المهني.

وعلاوة على ذلك، تمت تقوية الآليات الأخلاقية المتعلقة بعملية الشراء، التي تمت مركزتها ابتداءً من سنة 2014 داخل نفس الوحدة، عن طريق تحديد ومراقبة المخاطر الأخلاقية المتعلقة بعملية الشراء وتحسيس مجموع مستخدمي الوحدة المكلفة بهذا النشاط وكذلك مموني البنك بالقواعد الأخلاقية الخاصة بالمؤسسة (الاسيما في ما يخص تدبير تضارب المصالح والهدايا).

2.2 السياسة النقدية

خلال سنة 2014، عزز بنك المغرب التوجه التيسيري لسياسته النقدية. ففي ظل سياق يتسم بضعف الضغوط التضخمية ومن أجل دعم انتعاش النشاط الاقتصادي، قرر مجلس البنك تخفيض سعر الفائدة الرئيسي مرتين. وذلك في شهر شتنبر وديجنبر، لينتقل من 3% إلى 2,5%. وهو أدنى مستوى يصل إليه.

كما قام البنك خلال الاجتماع الأول لمجلسه، وبعد أن لاحظ استمرار عجز السيولة البنكية خلال الفصل الأول، بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 4% إلى 2%. مما سمح بضخ ما قدره 8,1 مليار درهم على نحو متواصل. وفي هذه الظروف وبالنظر إلى تزايد احتياطات الصرف لاسيما ابتداء من شهر ماي، وصلت تدخلات البنك إلى 54,7 مليار في المتوسط خلال السنة، مقابل 69,6 مليار خلال سنة 2013. وقد سمحت هذه التدخلات، التي أجزت بالأساس عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام بواسطة طلبات العروض، بالحفاظ على سعر الفائدة المتوسط المرجح في السوق القائمة بين البنوك، وهو الهدف التشغيلي للسياسة النقدية، في مستوى قريب جدا من سعر الفائدة الرئيسي.

وبالإضافة إلى ذلك، تميزت السنة بتطبيق البرنامج الجديد الذي يهدف إلى مواصلة تشجيع التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، لاسيما العاملة منها في الصناعة أو التي تقوم بتصدير منتجاتها، وبفضل هذه الآلية، التي تمتد على فترة سنتين على الأقل، تمكنت البنوك المشاركة في تمويل هذه الفئة من المقاولات من الاستفادة حتى نهاية السنة من تسبيقات بلغت قيمتها 18,9 مليار درهم، أي 45% من مجموع المبالغ التي تم ضخها.

1.2.2 قرارات السياسة النقدية

أبرزت التحليلات والتوقعات التي أجزت في إطار الاجتماعين الأولين لمجلس البنك غياب ضغوط ملموسة على الأسعار، ومع ذلك وبفعل استمرار الاضطرابات الجيوسياسية، كانت هناك شكوك كبيرة بشأن تطور أسعار البترول وبالتالي أسعار البيع في محطات البنزين، بفعل نظام المقايسة الذي تم وضعه في شتنبر 2013.

وعلى المستوى الخارجي، كانت المعطيات المتاحة تشير إلى غياب الضغوط التضخمية، فقد بقي انتعاش النشاط معتدلا في أبرز البلدان الشريكة، لاسيما بمنطقة الأورو، وعلى مستوى أسواق السلع الأساسية، بقيت أسعار النفط في مستويات مرتفعة وكانت توقعات مختلف المؤسسات الدولية تشير إلى انخفاض طفيف على المدى المتوسط، وفي هذه الظروف، بقي التضخم معتدلا على العموم في الاقتصادات المتقدمة، مع تسجيل مستويات منخفضة بمنطقة الأورو.

وعلى الصعيد الوطني، كان من المرتقب أن تنتعش الأنشطة غير الفلاحية وأن ترتفع قيمتها المضافة بنسبة 4%. إلا أن فجوة الناتج بقيت سلبية، وبخصوص القطاع النقدي، أشارت الإنجازات المحققة خلال الأشهر الأولى من سنة 2014 إلى أن الائتمان البنكي سيواصل الارتفاع بوتيرة متباطئة، ونتيجة لذلك، كان من المتوقع أن يبقى نمو الكتلة النقدية أدنى من مستواه الممكن والفاوق النقدي سلبيا، ولم تكن هذه العناصر تشير إلى أي ضغوط تضخمية داخلية.

وأخذاً في الاعتبار مجموع هذه التطورات والارتفاعات المتوقعة في الحد الأدنى للأجور في الصناعة والتجارة والمهن (SMIG). كان التوقع المركزي للتضخم في أفق ستة فصول يشير إلى مستوى يتوافق مع هدف استقرار الأسعار. وهكذا، قرر مجلس بنك المغرب الحفاظ على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في مستوى 3%. وإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى استمرار العجز الكبير في سيولة النظام البنكي، قام البنك خلال اجتماع مارس بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 4% إلى 2%.

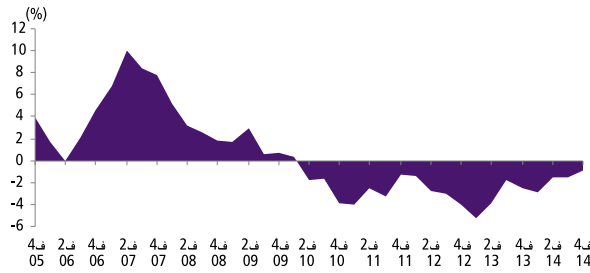
جدول 2.2.2 : توقعات التضخم

تاريخ اجتماع المجلس				
16 دجنبر	23 شتنبر	17 يونيو	25 مارس	
1,2	1,6	1,3	2,0	متوسط التضخم في أفق 6 فصول
1,3	1,9	1,5	2,3	التضخم في نهاية أفق التوقع
0,4	0,7	0,9	1,8	متوسط التضخم في سنة 2014
متوازن	متوازن	متوازن	متوازن	ميزان المخاطر

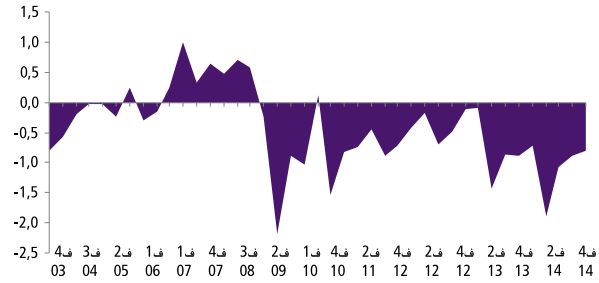
وخلال النصف الثاني من السنة، تميز السياق الخارجي ببطء انتعاش النشاط في منطقة الأورو وتخفيض توقعات النمو الخاصة بها. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت أسعار البترول منحها التنزلي في أسواق السلع الأساسية. حيث انتقلت من 113 دولار للبرميل في نهاية يونيو إلى 102 دولار في نهاية غشت ثم 72 دولار في نهاية نونبر. مما جعل ضغوط تراجع التضخم في منطقة الأورو تزداد حدة.

وعلى المستوى الداخلي، كانت المعلومات المتعلقة بالفصلين الأولين تشير إلى تباطؤ النشاط، مما دفع مصالح البنك إلى تخفيض توقعات النمو غير الفلاحي لسنة 2014 إلى 3%. وبالمثل، كانت المعطيات المالية تبرز استمرار اعتدال نسب نمو الائتمان والجمع م3. حيث بقي الفارق النقدي سلبياً. وبالمقابل، أدت التدفقات الوافدة الهامة برسوم الهبات والقروض إلى تعزيز احتياطات الصرف بشكل كبير. لتصل إلى ما يوازي 5 أشهر و5 أيام من واردات السلع والخدمات عشية اجتماع مجلس بنك المغرب في شهر دجنبر.

وبناء على هذه العناصر، وأخذاً بعين الاعتبار عمليات مراجعة أنظمة تسعير الماء والكهرباء، التي بدأت منذ شهر غشت، وارتفاع الحد الأدنى للأجور في الصناعة والتجارة والمهن، الذي دخل حيز التنفيذ في يوليوز 2014 والارتفاع المقرر تطبيقه في يوليوز 2015، كان توقع التضخم على المدى المتوسط يشير إلى وتيرة متدنية نسبياً. وأمام ركود النشاط الاقتصادي والمستوى الجيد لاحتياطات الصرف وبلوغ عجز الميزانية مستوى يتوافق وأهداف قانون المالية والمستوى المنخفض للتضخم، قرر مجلس البنك تقليص سعر الفائدة الرئيسي مرتين، من 3% إلى 2,75% في شتنبر، ثم إلى 2,5% في دجنبر ليدعم انتعاش النشاط الاقتصادي على الخصوص.

رسم بياني 2.2.2: الفارق النقدي¹ بالقيمة الحقيقية (%)

رسم بياني 1.2.2: فجوة الناتج غير الفلاحي (%)



¹ الفارق النقدي بالقيمة الحقيقية هو الفرق بين مستوى الرصيد النقدي المسجل ومستوى توازنه. ووفق هذا الأخير، الذي يحدد بناء على معادلة كمية للنقد، مستوى النمو الممكن ناقص وتيرة سرعة تداول النقد.

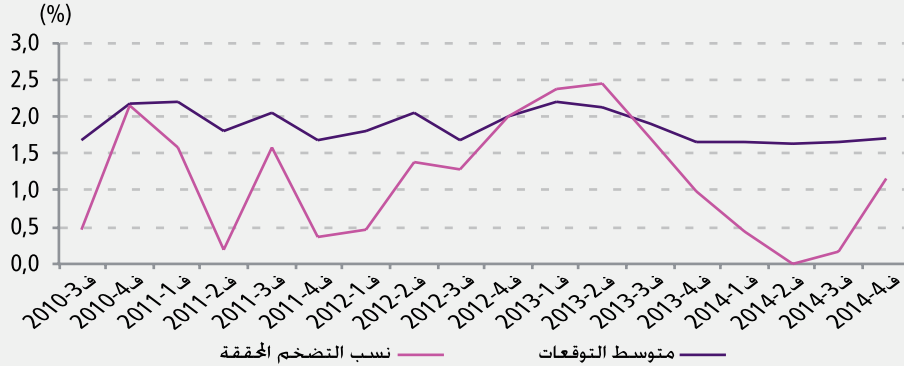
جدول 3.2.2: قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2008

قرارات أخرى	نسبة الاحتياطي الإلزامي	سعر الفائدة الرئيسي (سعر الفائدة على التسبيقات لسبعة أيام)	تاريخ الدخول حيز التنفيذ
	خفض من 16,5% إلى 15%		2008/01/01
		رفع من 3,25% إلى 3,50%	2008/09/24
	خفض من 15% إلى 12%		2009/01/01
		خفض من 3,50% إلى 3,25%	2009/03/25
	خفض من 12% إلى 10%		2009/07/01
	خفض من 10% إلى 8%		2009/10/01
	خفض من 8% إلى 6%		2010/04/01
- إدراج شهادات الإيداع ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية. - ملاءمة فترات طلب العروض مع فترات الاحتياطي الإلزامي. - إخراج الحسابات على الدفتر من قاعدة حساب إدخال عمليات الاستحفاظ لأجل أطول.			2011/04/13
			2011/09/20
- قرار إدراج السندات الممثلة للديون الخاصة على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية.		خفض من 3,25% إلى 3%	2012/03/27
	خفض من 6% إلى 4%		2012/09/26
- تنفيذ أول عملية إقراض مضمون بسندات خاصة موجهة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. - تخفيف معايير قبول شهادات الإيداع.			2012/12/13
- إحداث برنامج جديد لتشجيع التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة			2013/12/11
إلغاء الفائدة على الاحتياطي الإلزامي			2013/12/19
	خفض من 4% إلى 2%		2014/03/25
		خفض من 3% إلى 2,75%	2014/09/23
		خفض من 2,75% إلى 2,50%	2014/12/16

إطار 2.2.2 : تقييم توقعات التضخم في سنة 2014

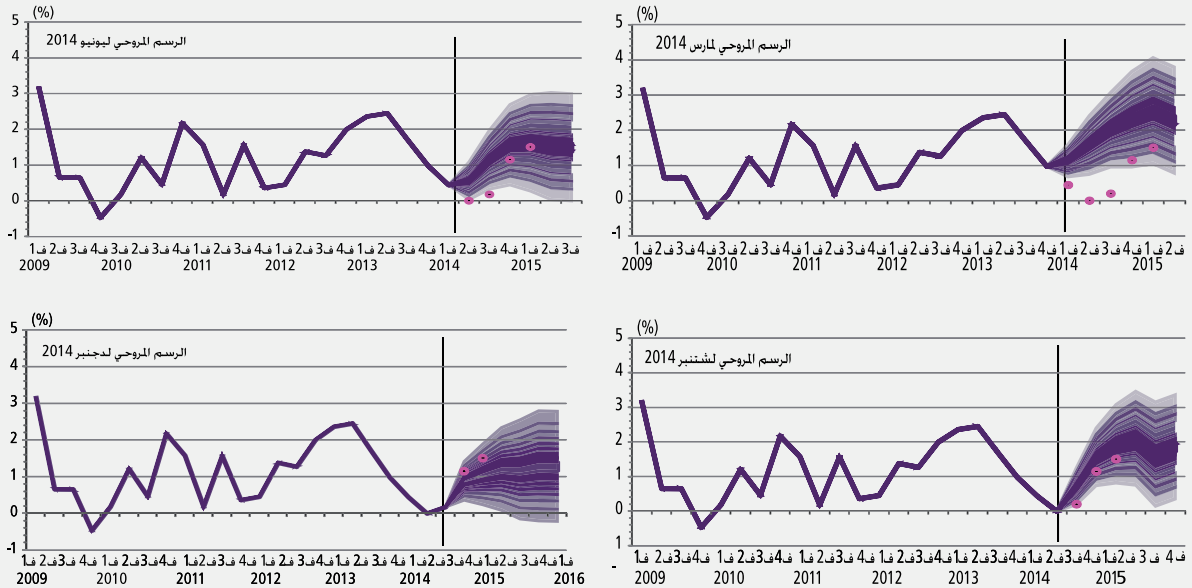
يعتمد البنك في تقييم توقعاته بشأن التضخم على مؤشرين: حيث يقيس المؤشر الأول الفارق المطلق بين معدل التوقعات المعدة بالنسبة لكل فصل من الفصول ونسبة التضخم المسجلة فعلا، فيما يوافق المؤشر الثاني عدد المرات التي كانت فيها نسبة التضخم خارج الرسم البياني المروحي.

رسم بياني 1.1.2.2: تطور نسب التضخم المتوقعة ونسب التضخم الفعلية



ويظهر تحليل هذين المؤشرين أن التوقعات فاقت بكثير النسب المسجلة في الفصول الثلاثة الأولى من سنة 2014. فقد بلغ الفارق المطلق 1,4 نقطة مئوية في المتوسط فيما كانت النسب التي نشرت في تقرير السياسة النقدية خارج الرسم البياني المحوري. وتفسر هذه الفوارق على الخصوص بالصدمات السلبية التي عرفتها أسعار المواد الغذائية ذات الأثمنة المتقلبة. وخلال الفصل الأخير من السنة، تقلص الفارق المطلق إلى 0,6 نقطة مئوية فيما كان توقع التضخم داخل نطاق الرسم البياني المروحي.

رسم بياني 2.1.2.2 : الرسوم المروحية لسنة 2014 ومقارنتها مع نسب التضخم الفعلية



* تشير النقط الموجودة على الرسم البياني المروحي إلى نسب التضخم الفعلية خلال كل فصل من سنة 2014.

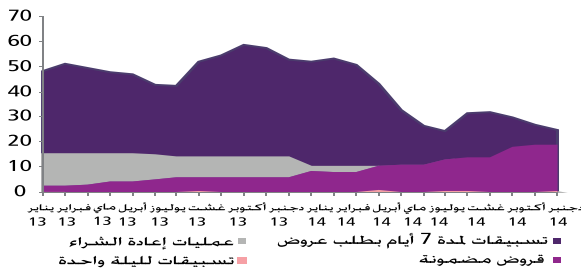
2.2.2 تنفيذ السياسة النقدية

في سياق ظرفية صعبة، قام البنك بتعزيز دعمه لتمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. فبعد إعطاء الانطلاقة لبرنامج القروض المضمونة سنة 2012، تم في سنة 2014 تنفيذ برنامج جديد لفائدة هذه الفئة من المقاولات يمتد لسنتين على الأقل. وتستطيع البنوك بموجب هذا البرنامج الاستفادة من تسبيقات لمدة سنة واحدة. تعادل المبالغ التي تعتزم منحها إلى المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة، باستثناء تلك العاملة في الإنعاش العقاري والمهن الحرة. ويمكنها أيضا الحصول على تمويل إضافي يعادل حجم القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الصناعي أو التي يكون إنتاجها موجها للتصدير. وقد عرف هذا البرنامج إقبالا كبيرا من لدن البنوك. حيث بلغ جاري القروض الممنوحة في هذا الإطار بنهاية السنة 18,9 مليار درهم.

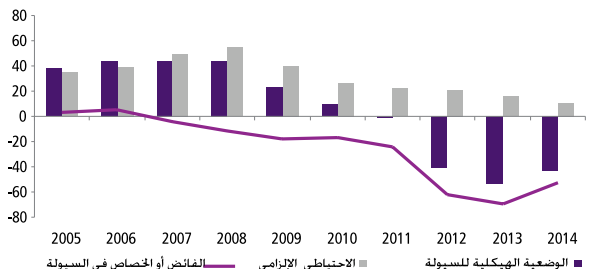
وفيما يتعلق بسيولة النظام البنكي، أفرزت الوضعية الهيكلية¹ عجزا بلغ متوسطه بنهاية الأسبوع 42,6 مليار درهم. مسجلا تقلصا بواقع 10,6 مليار درهم مقارنة بسنة 2013. ويعكس هذا التطور بالأساس نمو الاحتياطيات الصافية للصرف لدى بنك المغرب بواقع 19,8 مليار درهم. بالمقابل، بلغ الأثر التقييدي للتداول النقدي 8,2 مليار في المتوسط. فيما لم تكن للوضعية الصافية للخزينة تأثير جوهري خلال مجموع السنة. حيث واصلت هذه الأخيرة توظيف فوائضها بمستويات هامة خاصة خلال الفصل الثالث. وأخذا بعين الاعتبار أيضا انخفاض نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 2%. فقد تقلص عجز الخزائن البنكية بواقع 16,4 مليار درهم إلى 52,8 مليار في المتوسط.

وفي ظل هذه الظروف، تراجعت تدخلات البنك من 69,6 مليار درهم كمتوسط أسبوعي إلى 54,7 مليار. وتم إنجازها في حدود 35,6 مليار على شكل تسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض. و12,8 مليار من خلال عمليات القروض المضمونة الممنوحة في إطار البرنامج الجديد لدعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة و1,6 مليار عن طريق اتفاقيات إعادة الشراء لثلاثة أشهر. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تلبية الحاجيات الظرفية للسيولة، منح البنك في بعض المرات تسبيقات لليلة واحدة، بمبلغ يتراوح ما بين 350 مليون و4 مليار درهم.

الرسم بياني 4.2.2: تدخلات بنك المغرب
(متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



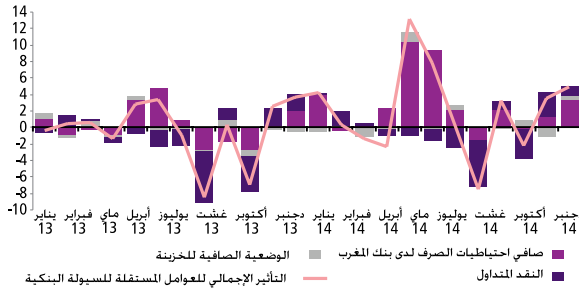
رسم بياني 3.2.2: الوضعية الهيكلية للسيولة ومبلغ
الاحتياطي الإلزامي (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



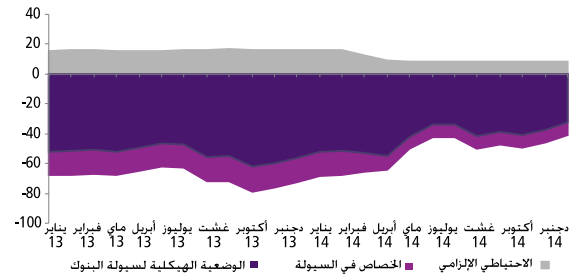
1 يراد بالوضعية الهيكلية للسيولة البنكية الأثر الصافي للعوامل المستقلة على الخزائن البنكية. ويتم احتسابها على النحو التالي: و.ه. س. ب: الاحتياطيات الصافية للصرف لدى بنك المغرب + الوضعية الصافية للخزينة - التداول الائتماني + العوامل الصافية الأخرى.

ويشير التحليل على مدار السنة إلى أن الخزائن البنكية ظلت خلال الأربعة أشهر الأولى من السنة تظهر عجزا هاما بلغ 66,5 مليار درهم. ولسد هذا العجز تدخل البنك بواسطة التسبيقات لمدة 7 أيام بمبلغ يصل إلى 49,8 مليار. واتفاقيات إعادة الشراء بمبلغ 10 مليار والقروض المضمونة بمبلغ 8,7 مليار. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 2% في مارس من ضخ مبلغ 8,1 مليار.

رسم بياني 6.2.2: مساهمة العوامل المستقلة في التغير الشهري للوضع الهيكلي للسيولة البنكية بملايير الدراهم (متوسط نهاية الأسبوع)



رسم بياني 5.2.2: وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



وما بين ماي ويوليوز، تقلصت حاجيات البنوك إلى التمويل بشكل ملموس. لتصل إلى 45 مليار درهم في المتوسط. وقد عوض الأثر التقييدي لنمو التداول الائتماني بشكل واسع من خلال الأثر التوسعي لتحسن احتياطات الصرف لدى بنك المغرب. ونتيجة لذلك، قام البنك بتقليص حجم تدخلاته من 68,7 مليار درهم إلى 46,5 مليار. منها 27,8 مليار بواسطة التسبيقات لمدة 7 أيام، و11,8 مليار عبر قروض مضمونة و6,8 مليار عبر اتفاقيات إعادة الشراء.

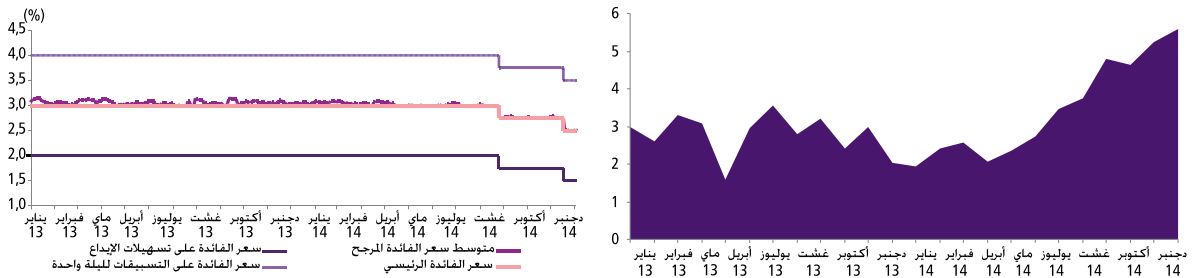
ومن غشت إلى أكتوبر، تزايدت الحاجة إلى السيولة لتصل إلى 48,8 مليار في المتوسط. نتيجة السحوبات الهامة للعملة الائتمانية تزامنا مع العطلة الصيفية، والدخول المدرسي وعيد الأضحى. وخلال هذه الفترة، بلغت التسبيقات لمدة 7 أيام في المتوسط 31 مليار درهم مقابل 15,2 مليار بالنسبة للقروض المضمونة و3,8 مليار لاتفاقيات إعادة الشراء.

واتسم الشهران الأخيران من السنة بتقلص الحاجة إلى السيولة إلى 43,1 مليار درهم في المتوسط و39,4 مليار بنهاية دجنبر. ويعزى هذا التحسن إلى نمو احتياطات الصرف، وبدرجة أقل إلى انخفاض التداول الائتماني. وبالتالي، تراجعت تدخلات البنك إلى 45,7 مليار، وتم منحها عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام بواقع 25,9 مليار والقروض المضمونة بمبلغ 18,9 مليار.

وبفضل هذه التدخلات، ظل متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك، وهو الهدف العملياتي للسياسة النقدية، منسجما مع سعر الفائدة الرئيسي. وبلغ 3,03% في المتوسط قبل التخفيض الأول

لسعر الفائدة الرئيسي إلى 2,76% ما بين 23 شتنبر و16 دجنبر ثم إلى 2,51% خلال ما تبقى من الشهر. وبالنسبة للسنة ككل، بلغ هذا السعر 2,95% في المتوسط. منخفضا بواقع 11 نقطة أساس مقارنة بسنة 2013. وتزامن هذا الانخفاض مع ارتفاع مهم في حجم العمليات في السوق ما بين البنوك. حيث انتقلت من 2,8 مليار كمتوسط يومي سنة 2013 إلى 3,5 مليار في 2014.

رسم بياني 7.2.2: تطور متوسط حجم العمليات في السوق ما بين البنوك (بمليار الدراهم)



إطار 3.2.2: لمحة تاريخية عن أدوات السياسة النقدية في المغرب

منذ إحداث بنك المغرب سنة 1959، عرف تطبيق السياسة النقدية في المغرب العديد من التغيرات الهادفة إلى مواكبة التحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني والنظام المالي بوجه خاص. ويكمن التمييز بين ثلاث مراحل رئيسية حسب نوع الأدوات المستخدمة وطريقة التدخل.

1959 - 1980: استخدام الأدوات المباشرة من أجل الضبط النقدي

استخدم بنك المغرب خلال تلك الفترة عدة أدوات للتدخل المباشر. فقد تم وضع عتبات إعادة الخصم من أجل تحديد مبلغ إعادة التمويل حسب الودائع التي تم جمعها. واعتبارا من فبراير 1966، لجأ البنك إلى استخدام الاحتياطي النقدي بهدف تقليص تأثير تقلبات احتياطات الصرف على السيولة البنكية.

في سنة 1969، وفي سياق اتساع نمو غير متناسب للكتلة النقدية مقارنة بالنمو الاقتصادي، قام البنك بتطبيق عملية تأطير القروض، التي تتمثل في مراقبة مباشرة للقروض الممنوحة للاقتصاد. وتم رفع هذا التأطير سنة 1972، إلا أن هذا القرار كان قصير الأمد. إذ أنه في أعقاب الصدمة النفطية الأولى، أدت التدفقات الهامة من العملات الأجنبية التي أحدثها ارتفاع أسعار المواد الأولية وخاصة الفوسفات، لاسيما بين سنتي 1972 و1974، وكذا انعكاسات السياسات المالية التوسعية، إلى دفع السلطات النقدية للجوء مرة أخرى إلى تأطير القروض خلال الفترة الممتدة من 1976 إلى 1990.

وخلال هذه المرحلة، تم استخدام أدوات أخرى مثل معاملات الاستخدام الإلزامية التي تهدف إلى ضمان تمويل بعض القطاعات ذات الأولوية، وتبعاً لذلك، كان يتوجب على البنوك أن تخوز في محفظتها على حصة دنيا تصل إلى 35% من مستوجباتها من سندات الخزينة، و5,5% من القروض لأجل متوسط الموجهة لبعض القطاعات، و6% من قروض السكن و3,5% لشراء أذونات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

1981-1994: التحول نحو التحرير واللجوء إلى الأدوات غير المباشرة

في سياق تميز بالانفتاح والتحرير الاقتصادي. الذين تم الشروع فيهما ابتداء من سنوات الثمانينات من القرن الماضي. لاسيما مع اعتماد برنامج التقويم الهيكلي. أخذت السلطات النقدية تتجه نحو اعتماد مقاربات غير مباشرة. وقد انعكس هذا التوجه من خلال تليين وتبسيط القوانين الخاصة بأسعار الفائدة. حيث بدأ تحرير أسعار الفائدة على الودائع في أبريل 1985 فيما شرع في التحرير التدريجي لأسعار الفائدة على الإقراض ابتداء من أكتوبر 1990.

وفيما يتعلق بالأدوات. ورغم كون التدخلات الأولى في السوق النقدية على شكل تسبيقات قد بدأت في سنة 1981. إلا أنها لم تصبح الأداة الرئيسية لضبط السيولة إلا بعد إلغاء العمل بعتبات إعادة الخصم في دجنبر 1987. من ناحية أخرى. ومن أجل تجميد فوائض السيولة الناجمة عن التدفقات المهمة من العملات الأجنبية. لجأ بنك المغرب بشكل متزايد إلى استخدام الاحتياطي النقدي حيث قام برفع نسبته من 0,5% في 1981 إلى 4% في 1986 ثم بتعديله مرات متعددة ليصل مع نهاية هذه الفترة إلى 10%.

وشرع بنك المغرب أيضا خلال تلك الفترة في تطبيق عدة إصلاحات بهدف تنشيط السوق النقدية. خاصة عن طريق إحداث سوق أوراق الخزينة سنة 1986 لتنويع مصادر تمويل المقاولات. وابتداء من سنة 1995. تواصلت عملية توسعة هذه السوق بعد السماح لمؤسسات الائتمان بإصدار سندات الدين القابلة للتداول.

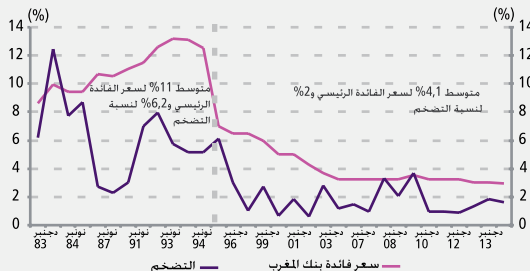
واتسمت هذه الفترة أيضا بإصلاح الإطار المؤسسي للبنك سنة 1993. فبالإضافة إلى امتياز الإصدار. منحه القانون الأساسي الجديد مسؤولية ضمان استقرار العملة والسهر على تحويلها. وتطوير السوق النقدية وضمان السير الجيد للنظام البنكي.

وإجمالا. يمكن القول أن اللجوء إلى استخدام الأدوات غير المباشرة كطريقة حصرية للضبط النقدي لم يتحقق إلا بعد التخلي عن آلية تأطير القروض سنة 1991 وتحرير أسعار الفائدة.

ابتداء من سنة 1995: من الملاءمة إلى فاعلية أدوات السياسة النقدية

في يونيو 1995. وضع بنك المغرب آلية لتدبير السيولة من خلال طلبات العروض وعمليات السوق المفتوحة. وأصبحت أسعار فائدة التسبيقات لمدة 7 أيام تعادل سعر الفائدة الرئيسي الذي أصبح الأداة الرئيسية للسياسة النقدية. مما مكن من التأثير المباشر على أسعار الفائدة الأخرى. وفي سنة 2004. وفي سياق تميز بوفرة السيولة. تم إجراء تعديلات تمثلت في تطبيق تسهيلة الإيداع لمدة 24 ساعة وسحوبات السيولة لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض. وإلغاء التسبيقات لمدة 5 أيام وإحداث عمليات مبادلات الصرف.

رسم بياني 1.2.2.2: تطور سعر الفائدة الرئيسي والتضخم

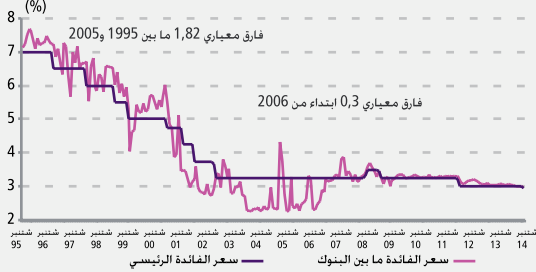


اتسمت هذه المرحلة بتغير هام سنة 2006. وبالفعل. وفي إطار قانونه الأساسي الجديد الذي يجعل من استقرار الأسعار مهمته الرئيسية. قام بنك المغرب بتبني إطار خليلي جديد. مائل للإطار المعمول به من لدن البنوك المركزية التي تتبنى نظام استهداف التضخم. وبموجبه. أصبحت قرارات السياسة النقدية من ضمن صلاحيات مجلس البنك. الذي منحه تركيبته الجديدة استقلالية تامة.

وعلى الصعيد العملي. ومن أجل تسهيل انتقال قراراته إلى الاقتصاد الحقيقي. حدد البنك كهدف رئيسي له متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق النقدية. والذي يُحج تدريجيا في التحكم في مستواه وتقليص حدة تقلباته.

رسم بياني 1.2.2.2 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية وفي السوق

ما بين البنوك



من ناحية أخرى. وفي ظرفية اقتصادية صعبة. لجأ البنك إلى استخدام أدوات غير تقليدية بهدف دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. وفي 2012. شرع بنك المغرب في العمل بالقروض المضمونة لمدة 3 أشهر. التي تمكن البنوك من الحصول على تمويل جديدة مقابل وضع ضمانات مكونة من سندات تمثل ديونا على تلك المقاولات. وقد تم تعويض هذه الآلية ابتداء من سنة 2014 ببرنامح جديد يمكن البنوك من الاستفادة من تسبيقات لمدة سنة واحدة في حدود مبالغ تعادل حجم القروض التي تعتزم تقديمها لهذه الفئة من المقاولات.

من شأن هذه اللوحة التاريخية لمختلف أدوات التدخل المستخدمة من بنك المغرب أن تمكننا من تتبع ليس فقط التطورات المسجلة على صعيد تطبيق السياسة النقدية في المغرب ولكن أيضا تكييفها المتواصل لمواكبة تطور الاقتصاد الوطني.

3.2.2 مواصلة تعزيز آليات إنتاج الإحصائيات النقدية

في إطار مواصلة تحسين الآليات الإحصائية والإخبارية لبنك المغرب. تميزت سنة 2014 بتوسيع نطاق تغطية الإحصائيات النقدية لتشمل المقاولات العاملة في مجال التأمين وإعادة التأمين. وفي هذا الصدد. تم عقد اتفاقية لتبادل المعطيات بين بنك المغرب ومديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي من أجل إضفاء الطابع الرسمي على عملية تبادل البيانات بين المؤسسات. وكذا أدوار ومسؤوليات كل طرف من الطرفين في مجال ضمان موثوقية المعطيات.

وتجدر الإشارة إلى أن توسيع نطاق الإحصائيات النقدية ليشمل شركات التأمين وإعادة التأمين مكن من رفع نسبة تغطية وضعية الشركات المالية من 90,3% إلى 98,9% من مجموع الأصول المالية. وعلى إثر هذه العملية. تم نشر طبعة جديدة من الإصدار المعنون "الإحصائيات النقدية" في يونيو 2014. وفقا لوتيرة فصلية. وعززتها الحسابات المتعلقة بممتلكات شركات التأمين وإعادة التأمين. وكذلك المعطيات المتعلقة بقروض والتزامات هذه الشركات تجاه القطاع المالي.

ومن حيث الآفاق. من المرتقب أن يتم في سنة 2015 توسيع الإحصائيات النقدية لتشمل صناديق التقاعد التابعة للقطاع المالي. لاسيما الصندوق المهني المغربي للتقاعد. وستمكن هذه العملية من ضمان التغطية الشاملة للوضعية المالية لمجموع القطاع المالي.

3.2 تدير الاحتياطيات

في ظل سياق دولي تميز بالانتعاش الطفيف والمتباين للاقتصاد العالمي وكذلك بالاستمرار في اتباع سياسات نقدية جد تليينية، واصل بنك المغرب مقارنته الحذرة في تدبير احتياطيات الصرف، طبقا لمتطلبات صارمة من حيث السلامة والسيولة.

وهكذا، واصلت استراتيجية التدبير خلال سنة 2014 تفضيل سلامة وسيولة الأصول التي تكوّن الاحتياطيات من خلال الحفاظ على جودة الائتمان، من جهة، والتوظيف في أصول سائلة، مع إعطاء الأولوية للسندات السيادية، من جهة أخرى. كما أخذت في الاعتبار السياق الجديد الذي اتسم بأسعار فائدة سلبية على سندات البلدان الحاصلة على أفضل التصنيفات في منطقة الأورو وارتفاع احتياطيات الصرف.

وفي هذا الإطار، تواصل انخفاض العائدات خلال سنة 2014، نظرا لتحصيلات السندات التي تم اقتناؤها بأسعار فائدة مرتفعة واستثمارها بأسعار فائدة جد منخفضة.

4.2 الإشراف البنكي

شكلت سنة 2014 مرحلة هامة بالنسبة للإشراف البنكي على صعيد الإطار القانوني والتنظيمي. وقد اعتمد البرلمان القانون البنكي الجديد كما أن مقتضيات بازل 3، التي طبقها بنك المغرب، والمتعلقة بالأموال الذاتية والسيولة على المدى القصير دخلت حيز التنفيذ، ومن جهة أخرى، قام البنك بتعديل شامل للمنشور المتعلق بالمراقبة الداخلية الخاصة بمؤسسات الائتمان وراجع التعليمات المتعلقة بحكامتها، على ضوء التطورات الأخيرة التي عرفت قواعده بازل في هذا المجال.

وأمام تباطؤ الطرفية الاقتصادية ونتائجه من حيث تدهور جودة المخاطر التي يواجهها القطاع البنكي، أبان بنك المغرب عن يقظة كبيرة من خلال تعزيز إجراءات الرقابة الاحترازية الجزئية. كما واصل البنك العمل على نطاق أوسع بهدف تحقيق الاستقرار المالي، عن طريق مراقبة المخاطر النظامية وتعزيز آلية تدبير المخاطر، بالتنسيق مع باقي سلطات مراقبة القطاع المالي.

وعلى مستوى الإدماج المالي واستكمالاً للإجراءات التي بدأها البنك خلال السنوات السابقة بهدف تعزيز التعامل البنكي، واصل جهوده، بالشراكة مع مختلف الجهات المعنية من أجل تطوير الاستفادة من الخدمات البنكية وتعزيز التربية المالية. كما واصل بذل الجهود الرامية إلى تيسير حصول المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي، وذلك بالتعاون مع القطاع البنكي.

1.4.2 تعزيز الإطار القانوني والاحترازي

اعتمد البرلمان القانون البنكي الجديد في 24 نونبر 2014 وتم نشره في الجريدة الرسمية في بداية سنة 2015. وترقبا لاعتماده، انكب بنك المغرب خلال سنة 2014 على إعداد قوانينه التطبيقية، مع إيلاء مكانة متميزة لتنظيم التمويل التشاركي.

إطار 4.2.2 : تذكير بأبرز المستجدات الواردة في القانون البنكي

تتمثل أبرز المستجدات الواردة في القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، الذي نشر في الجريدة الرسمية الصادرة في 22 يناير 2015 في ما يلي على الخصوص:

- توسيع نطاق الإشراف البنكي؛
- اعتماد البنوك التشاركية والإطار المنظم لها؛
- تعزيز القواعد المتعلقة بحكامه البنوك؛
- وضع آلية جديدة للمراقبة الاحترازية الكلية تغطي مجموع القطاع المالي؛
- تعزيز نظام معالجة صعوبات مؤسسات الائتمان؛
- تعزيز إطار حماية زبناء الخدمات البنكية؛
- ملاءمة القانون البنكي مع نصوص تشريعية أخرى.

وبعد القيام خلال سنة 2013 بتطبيق المعايير الخاصة بالأموال الذاتية ومعامل السيولة على المدى القصير، قام بنك المغرب بعد التشاور على نطاق واسع مع مهنيي القطاع البنكي، باعتماد المذكرات التقنية التي تشرح كيفية تطبيقها. كما قام على وجه الخصوص بتحديد المقتضيات الانتقالية المعتمدة للتطبيق التدريجي لهذه الإصلاحات خلال الفترة 2014 - 2019.

وموازاة مع تشديد الشروط الاحترازية الكمية، عزز البنك المعايير البنكية المتعلقة بالحكامه وتدابير المخاطر والمراقبة الداخلية على ضوء التطورات الأخيرة التي عرفت هذه المجالات. وتعزز النصوص الجديدة المتطلبات التي يتعين على المؤسسات احترامها حتى تكون آليات المراقبة الداخلية والحكامه المعتمدة لديها متلائمة مع نوعية المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة ومع أهميتها النظامية.

2.4.2 أنشطة الإشراف البنكي

في سنة 2014، بلغ عدد المؤسسات الخاضعة لإشراف بنك المغرب 83 مؤسسة ائتمان وهيئة معتمدة في حكمها، منها 19 بنكا و34 شركة تمويل و6 بنوك حرة و13 جمعية للمقروض الصغرى و9 مؤسسات لتحويل الأموال وصندوق

الإيداع والتدبير وصندوق الضمان المركزي. وقد استندت هذه الأشغال على مزيج من عمليات المراقبة المستندية والميدانية. بهدف ضمان المراقبة الدائمة للوضع المالية والاحترازية للمؤسسات المعنية. من جهة. وإجازة تحقيقات معمقة حول المواضيع المثيرة للانشغال بها أو الجوانب التي لا يمكن تقييمها بشكل دقيق عن بعد. من جهة أخرى .

وقد ركزت أنشطة المراقبة الدائمة خلال سنة 2014 على تتبع إعداد البنوك لوضع قواعد جديدة خاصة بالأموال الذاتية ومعامل السيولة على المدى القصير وعلى تدارس نتائج اختبارات الضغط التي قامت بها البنوك وكذلك مراقبة الأنشطة البنكية العابرة للحدود.

أما بخصوص برنامج المراقبة الميدانية. فقد حُدّد مع الأخذ في الاعتبار نوعية المخاطر التي تخص المؤسسات كما تتضح من نظام التصنيف الداخلي الذي يعتمد عليه بنك المغرب وأهميتها النظامية.

وعلى غرار السنوات الثلاث الماضية. ركز بنك المغرب بشكل أكبر على المهام الموضوعاتية. التي بلغ عددها 13. والتي همت 24 مؤسسة ائتمان وهيئة معتبرة في حكمها. موزعة ما بين 18 بنك و3 شركات تمويل و3 جمعيات للقروض الصغرى. وبالموازاة مع ذلك. قام بإجازة 3 مهام ذات طابع عام لدى أحد البنوك وشركتين للتمويل.

وتتمثل أبرز المواضيع التي شملتها عمليات المراقبة في عين المكان على الخصوص في تحليل جودة محفظة القروض الخاصة بالمؤسسات الخاضعة للمراقبة وتقييم آلية تدبيرها والتحقق من تنفيذ التوصيات الصادرة عقب المهام السابقة وتقييم حكامه المؤسسات البنكية وأنظمة المراقبة الداخلية ومكافحة غسل الأموال المعتمدة لديها. كما تم القيام بمهام مراقبة أيضا لدى بعض البنوك حول آليات تسيير فروعها بالخارج وآليات مراقبة المخاطر العابرة للحدود التي تواجهها.

كما قام بنك المغرب أيضا بمهام لتقييم نماذج التقييم الداخلي التي تستخدمها البنوك في عملية تدبير مخاطر الائتمان وكذلك نماذج قياس مخاطر سعر الفائدة والسيولة.

وبالنظر إلى وجود بعض المجموعات البنكية المغربية خارج الحدود وأهمية أنشطتها البنكية المنجزة بالخارج. أصبح بنك المغرب يولي أهمية متزايدة للمراقبة العابرة للحدود. وفي سنة 2014. تعزز التنسيق مع سلطات المراقبة في بلدان الاستقبال وأسفر. بالإضافة إلى المبادلات الدورية عن بعد. عن عمليات مراقبة ميدانية مشتركة وإنشاء هيئة للمراقبين تجمع سلطات التنظيم في البنوك المغربية التي لديها فروع في البلدان الإفريقية. وفي هذا الإطار. شاركت اللجنة البنكية للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا في مهتمتي تدقيق لدى البنوك المغربية لتقييم الآليات التي وضعتها من أجل مراقبة فروعها بالخارج. وعلى نفس المنوال. قام بنك المغرب مع نفس الهيئة بمهمة مراقبة لفرع أحد البنوك المغربية بكونت ديفوار.

3.4.2 المراقبة الاحترازية الكلية

استكمالا لجهودات بنك المغرب الرامية إلى وضع إطار للمراقبة الاحترازية الكلية، عزز خلال سنة 2014 أدواته الخاصة بتتبع المخاطر النظامية التي تعتمد على بنية تحتية إخبارية في تطور مستمر بغية تقييم المخاطر الشاملة لعدة قطاعات والتي يتعرض لها القطاع البنكي والمالي.

وتواصلت الأعمال الاعتيادية للجنة الاستقرار المالي الداخلي ببنك المغرب ولجنة السلطات المالية للتنسيق والمراقبة بشأن المخاطر النظامية من أجل تقييم المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي واقتراح الإجراءات الكفيلة بالحد منها. وفي هذا الإطار، شرع بنك المغرب في التفكير بغية وضع إطار للمعالجة الاحترازية للبنوك ذات الأهمية النظامية، طبقا للمعايير الدولية في هذا المجال.

وقد أصبح التنسيق بين أجهزة الإشراف أكثر إحكاما بفضل التوقيع على إطار لتبادل المعطيات يرمي إلى تيسير مراقبة المخاطر النظامية وتدبير الأزمات، وحث رعاية البنك الدولي، تم القيام بثاني تمرين لمحاكاة الأزمة في ماي 2014، بمشاركة السلطات المالية. وقد مكن هذا التمرين، الذي يأتي في إطار القانون البنكي الجديد، من تجربة الآليات القانونية والتعاقدية الجديدة التي تم وضعها.

كما تميزت سنة 2014 أيضا بنشر أول تقرير حول الاستقرار المالي، وتقدم مختلف فصول هذا التقرير، الذي يعد ثمرة للتعاون الوثيق بين بنك المغرب والسلطات المكلفة بمراقبة التأمين وأسواق الرساميل، تحليلا لمتانة المؤسسات المالية ومديونية الوحدات غير المالية والبنيات التحتية للأسواق والمؤشرات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الكلية وكذلك تلك الخاصة بالأسواق المالية والعقارية.

4.4.2 تطوير الإدماج المالي

واصل بنك المغرب العمل من أجل تعزيز استفادة السكان من الخدمات المالية، وفي هذا الإطار وضع مجموعة من المؤشرات لقياس الإدماج المالي قصد تقييم هذه الاستفادة وكذلك درجة استخدام هذه الخدمات.

ومن أجل استكمال هذه المعطيات بمعلومات تخص الطلب، تم إجراء استقصاء عن تصور الأسر للخدمات المالية، بالشراكة مع البنك الدولي بغية تقييم القدرة المالية للسكان المغربية وفهم مواقفها وسلوكها ومعارفها في هذا المجال.

وفي إطار الإجراءات الرامية إلى ترسيخ التربية المالية باعتبارها قناة لنقل سياسة الإدماج المالي، واصل البنك العمل البيداغوجي الذي يقوم به خاصة في أوساط الشباب. فبالتعاون مع وزارة التربية الوطنية (الأكاديميات الجهوية) ووزارة الاقتصاد والمالية ومجلس القيم المنقولة ومديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي وبورصة الدار البيضاء والمجموعة المهنية لبنوك المغرب والجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين، شارك بنك المغرب خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 14 مارس 2014 في تنظيم الدورة الثالثة من أسبوع المالية لصالح الأطفال والشباب، بهدف تبسيط المفاهيم المالية الأساسية لهذا الجمهور اليافع. وفي هذا الإطار، استقبلت مقرات بنك المغرب 80 000 طفلا وشابا ينتمون لعدة مدارس وإعداديات تتراوح أعمارهم ما بين 8 سنوات و17 سنة من أجل المشاركة في عدة أنشطة تربية.

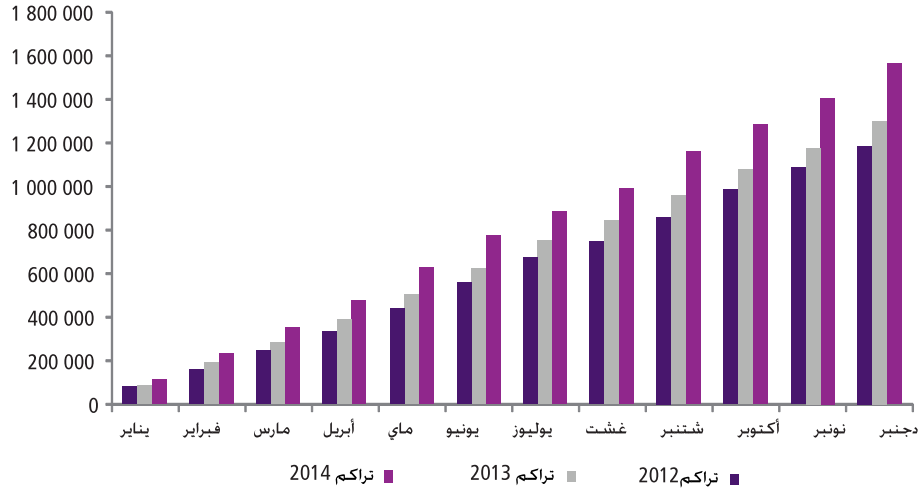
وفي ما يتعلق بحماية زبائن مؤسسات الائتمان، حرص البنك على تشجيع قيام بيئة أكثر تنافسية، خدمة للزبائن. فقد عمل على تيسير الحركة البنكية للزبائن. كما تابع أنشطته المتعلقة بمواكبة مركز الوساطة البنكية الذي أحدث في سنة 2013.

واستكمالاً للإجراءات الرامية إلى دعم تمويل المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، عمل البنك، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، على إضفاء الطابع المؤسسي على مرصد المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، وموازة مع ذلك، انطلقت أنشطة صندوق الدعم المالي الذي أحدثه البنك بالتشارك مع القطاع البنكي في سنة 2013 والمخصص لتمويل المقاولات التي تتميز باستدامة وضعيتها لكنها تواجه بعض المشاكل العابرة، ومن جهة أخرى، شارك البنك في حملات تحسيسية لصالح هذه الفئة من المقاولات، شملت عدة مناطق من المملكة.

5.4.2 المصلحة المركزية للمخاطر

تواصل التوجه التصاعدي لنشاط مكتب القروض خلال سنة 2014، حيث شهد ارتفاعاً سواء من حيث عدد العقود التي تم تحميلها في قاعدة البيانات أو عدد المرات التي تم الاطلاع فيها على تقارير الملاءة قبل منح القروض. وهكذا، ارتفع العدد التراكمي للعقود المحملة حتى نهاية 2014 ليصل إلى 11,1 مليون، بمبلغ جاري شهري قدره 668,1 مليار درهم، في ارتفاع بواقع 1,14% مقارنة بنهاية سنة 2013. ومن جهة أخرى، وصل عدد الاستشارات إلى 1 558 151 استشارة، في تزايد بنسبة 19,4% مقارنة بسنة 2013، مما يعكس بالأساس ارتفاعاً في عدد الاستشارات التي قامت بها جمعيات القروض الصغرى، على إثر توسيع نظام الاستشارة الإلكترونية ليشملها.

رسم بياني 1.4.2 : الحجم السنوي لاستشارات مكتب القروض



نتيجة لذلك، وأخذاً في الاعتبار أداء النظام القائم وبالنظر إلى آثار انفتاح السوق على المنافسة على تحسين جودة الخدمات المقدمة وتنويعها، تم إطلاق طلب عروض من أجل الترخيص لثاني مكتب للقروض.

5.2 أنظمة ووسائل الأداء

1.5.2 مراقبة أنظمة ووسائل الأداء

في ما يخص مراقبة البنية التحتية للأسواق المالية، واصل البنك استراتيجيته الرامية إلى تعزيز السير الجيد والفعال للأنظمة الخاضعة للمراقبة.

ومن أبرز نتائج الإجراءات التي تم إنجازها في هذا المجال تنفيذ مهمة ميدانية لإعادة التقييم لدى النظام المغربي للأداءات الإجمالية خلال النصف الثاني من سنة 2014 بعد عملية التقييم الأولى التي تمت في 2010، وذلك بغية فهم درجة امتثاله للمبادئ المتعلقة بالبنيات التحتية للأسواق المالية التي أصدرتها لجنة بنيات الأداءات والأسواق/ المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية في أبريل 2012. كما سهر البنك على جعل نظام الأداء مقابل التسليم والوديع المركزي للأوراق المالية، ماروكليير، قادراً على التقييم الذاتي بناء على المبادئ المتعلقة بالبنيات التحتية للأسواق المالية، خلال الفصل الأخير من سنة 2014، بعد التقييم الميداني الذي قام به البنك لماروكليير في سنة 2012.

وقد مكنت عملينا التقييم هذه من تسجيل مستويات ماثلة على العموم للمعايير الدولية المنشأ إليها أعلاه، سواء بالنسبة لنظام الأداء الخاص بالمبالغ الكبيرة أو بالنسبة لماروكليير.

وبالموازاة مع ذلك. وفي إطار تطوير أسواق الرساميل. صدر في يونيو 2014 القانون المتعلق بالأسواق الآجلة الخاصة بالأدوات المالية. ومن خلال هذه الخطوة البارزة في مسار تطوير أسواق الرساميل. قام المشرع بإحداث بنية تحتية جديدة خاصة بالسوق. وهي غرفة المقاصة. وانتداب شركة مسيرة للسوق الداخلية لتولي نشاط التداول.

أما في ما يتعلق بالبنية التحتية للسوق الخاضعة لمراقبة البنك المركزي. فقد عُهد بمشروع إحداث غرفة مقاصة بطرف مقابل مركزي إلى بنك المغرب الذي اشتغل مع أحد المكاتب المعروفة لمواكبته في الدراسة التي يقوم بها من أجل إحداث غرفة مقاصة بطرف مقابل مركزي. وقد مكنت هذه الدراسة من رسم التوجهات الاستراتيجية لتطوير أسواق الرساميل بالمغرب وتحديد نطاق عمل غرفة المقاصة بطرف مقابل مركزي والتحليل الأولي للبنية التحتية لأنظمة المعلومات القائمة (بورصة الدار البيضاء وماروكليبر) وتحديد عوامل الخطر المتعلقة بهذا المشروع ونموذج الأعمال الخاصة بغرفة المقاصة بطرف مقابل مركزي.

وفي ما يخص مراقبة وسائل الأداء الكتابية. قام بنك المغرب خلال سنة 2014 بموافاة وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي بمقترحاته المتعلقة بإصلاح النصوص المنظمة لوسائل الأداء. بغية الشروع في المراحل المقبلة من تنفيذ هذا المشروع الهام مع كافة المصالح الوزارية المعنية. مما سيوفر إطارا للتطورات التي يعرفها مجال وسائل الأداء الكتابية.

وفي الأخير. وفي إطار انفتاح أسواق الأداءات. رخص بنك المغرب لفاعلين دوليين جديدين بممارسة نشاط توجيه التراخيص ومعالجة التدفقات المتعلقة بمجال النقديات ومقاصتها.

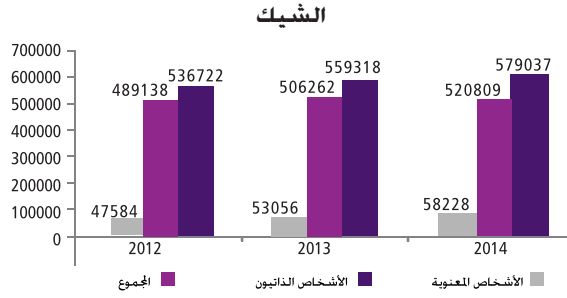
2.5.2 المصلحة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالشيكات

في نهاية دجنبر 2014. بلغ العدد التراكمي لعوارض الأداء التي لم تتم تسويتها بعد 2 559 554 عارض. بمبلغ جار ناهز 66 مليار درهم. مما يمثل ارتفاعا بنسبة 4,8% من حيث العدد و9,7% من حيث القيمة.

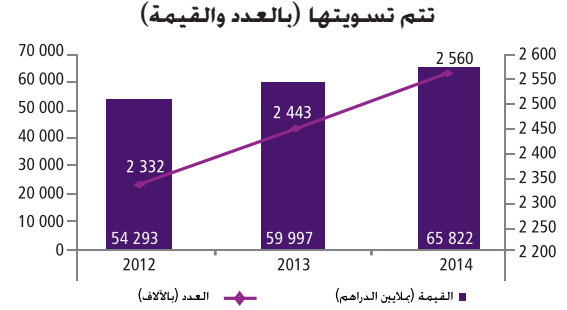
ويظهر توزيع هذا المبلغ الجاري حسب الفئات هيمنة الأشخاص الذاتيين. بحصة بلغت 81% مقابل 19% بالنسبة للأشخاص المعنويين.

ومن جهة أخرى. انتقل عدد الأشخاص الممنوعين من إصدار الشيكات في نهاية سنة 2014 إلى 579 037. في ارتفاع بواقع 3,5%. ولا يزال الأشخاص الذاتيون يمثلون غالبية هذا العدد. بحصة بلغت 89,9%.

رسم بياني 2.5.2 : توزيع عدد الأشخاص الممنوعين من إصدار



رسم بياني 1.5.2 : التطور السنوي لعوارض الأداء التي لم



وبرسم سنة 2014، تقلصت طلبات الحصول على معلومات الصادرة عن البنوك بنسبة 6% مقارنة بالسنة الماضية. حيث انتقلت من 4 289 998 إلى 4 030 584 طلب. وبلغ عدد الطلبات الصادرة عن عموم الجمهور 2 423 طلبا.

6.2 العملة الائتمانية

1.6.2 الأحداث الرئيسية

خلال سنة 2014، تميز النشاط الائتماني بوقوع ثلاثة أحداث بارزة في إطار المخطط الاستراتيجي 2013-2015. ويتعلق الأمر بما يلي:

- التوقيع على بروتكول اتفاق بين بنك المغرب والمجموعة الأمريكية كرين كارنسي "Crane Currency". وهي أحد أهم الفاعلين في مجال الصناعة الائتمانية المتخصصة في صناعة الأوراق البنكية لفائدة السوق الدولية؛
- إنتاج 325 مليون ورقة بنكية لفائدة بلدان أجنبية؛
- وضع إطار مرجعي لسياسة مراقبة وتحسين جودة الأوراق البنكية المتداولة، تحت مسمى "سياسة الورقة البنكية النظيفة" "Clean Note Policy".

إطار 1.6.2 : بروتوكول اتفاقية شراكة بين بنك المغرب وكرين كارنسي

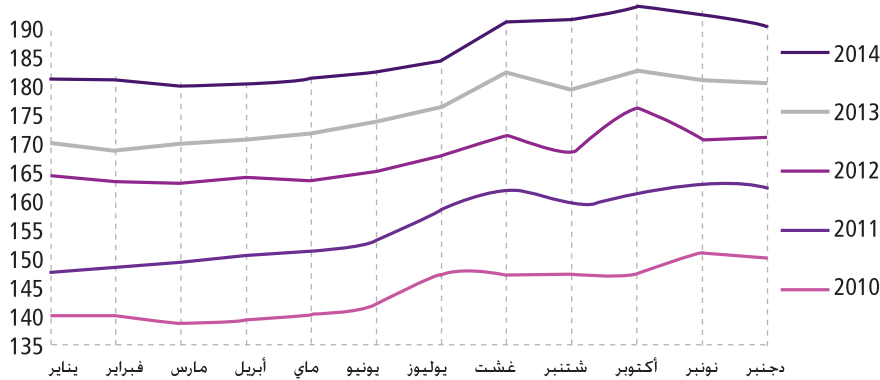
وقع بنك المغرب وكرين كارنسي في 12 نونبر 2014 على بروتوكول بشأن اتفاقية استراتيجية في مجال صناعة الأوراق البنكية لفائدة السوق الدولية.

وتهدف هذه الشراكة إلى دعم توسع الأنشطة الائتمانية للطرفين على الصعيد العالمي. من خلال الاعتماد بالأساس على خبرة دار السكة، التي تتوفر على أحدث المعدات التكنولوجية، وعلى السمعة الجيدة لكرين كارنسي، بصفتها مصنعا عالميا للمنتجات الائتمانية منذ أكثر من 200 سنة والتي تحظى بثقة أكثر من 50 بنكا مركزيا في تصميم وصناعة الأوراق البنكية.

2.6.2 التداول الائتماني

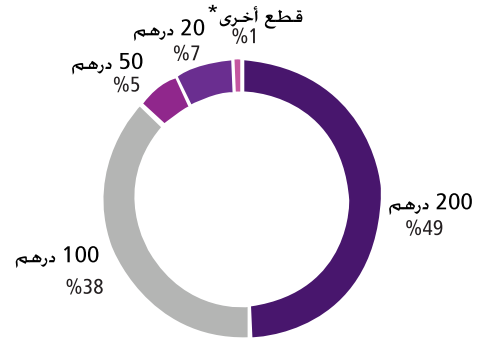
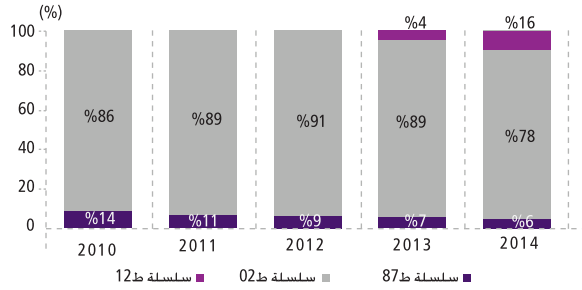
على الصعيد الوطني، بلغت القيمة المتوسطة للتداول الائتماني 186,4 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 5,2% عن السنة الماضية، وبلغ حجم هذا التداول 191,7 مليار درهم مع نهاية 2014. وتصل حصة الأوراق البنكية إلى 99% من المبلغ الإجمالي للنقد المتداول. وارتفع متوسط عدد الأوراق البنكية المتداولة في سنة 2014 إلى 1,3 مليار ورقة، بزيادة قدرها 5% مقارنة مع 2013.

رسم بياني 1.6.2 : تطور التداول الائتماني بالقيمة (بملايير الدراهم)



أما بالنسبة لبنية الأوراق البنكية المتداولة، فقد ظلت فئة 200 درهم، التي تصل حصتها إلى 49%، في تمثيل الجزء الأكبر من حجم هذه الأوراق البنكية منذ 2010. وانخفضت بشكل طفيف حصة الأوراق من فئة 100 من 39% سنة 2013 إلى 38%، فيما استقرت حصة الأوراق البنكية من فئة 20 درهم و50 درهم على التوالي في 7% و5%. وتجدر الإشارة إلى أن الأوراق البنكية من السلسلة الجديدة، التي طرحت للتداول سنة 2013، شكلت أكثر من 16% من العدد الإجمالي للأوراق المتداولة، فيما بلغت حصة سلسلة 1987 ما يعادل 6%.

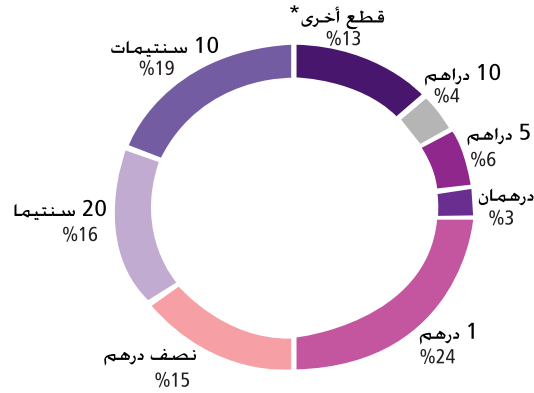
رسم بياني 2.6.2 : بنية الأوراق البنكية المتداولة سنة 2014
رسم بياني 3.6.2 : تطور حصة الأوراق حسب السلسلة في التداول الأتسماني (2010-2014)



* أخرى: تضم فئات 10 درهم والأوراق البنكية التذكارية

ومن ناحيتها، بلغت القيمة المتوسطة للقطع النقدية المتداولة 2,7 مليار درهم، أو ما يعادل 2,4 مليار وحدة. وتشكل فئات 1 درهم و10 سنتيم و20 سنتيم ونصف درهم مجتمعة 75% من عدد القطع النقدية المتداولة. وبنهاية 2014، بلغت قيمة القطع النقدية المتداولة 2,8 مليار. بارتفاع بنسبة 4,7% مقارنة بالسنة الماضية.

رسم بياني 4.6.2 : بنية القطع النقدية المتداولة سنة 2014

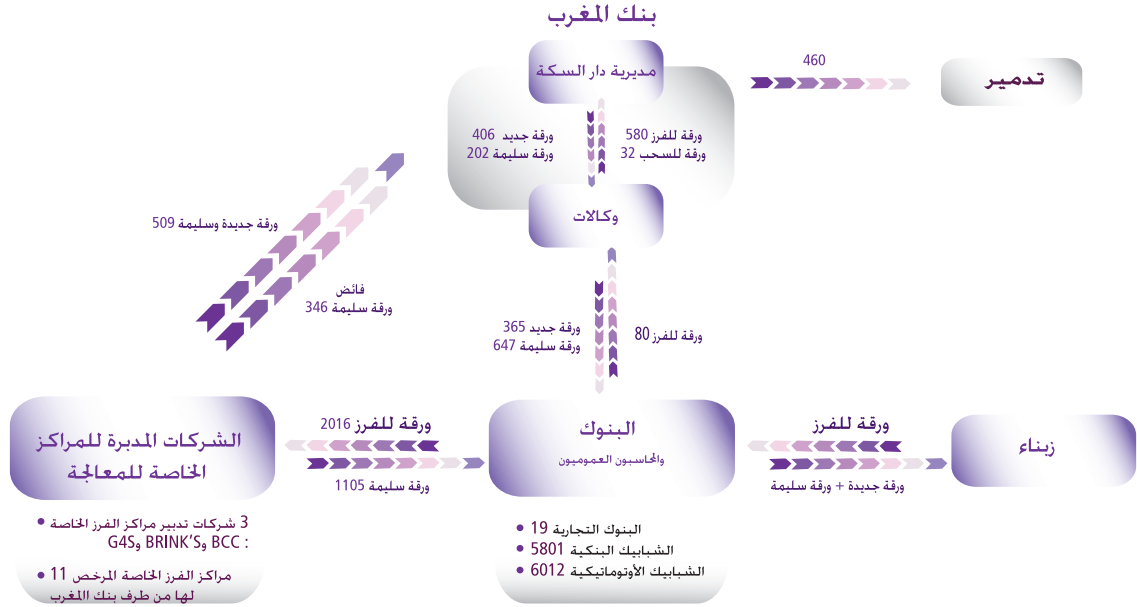


* أخرى: تضم فئات 1 سنتيم و5 سنتيمات والقطع النقدية التذكارية وتلك الواجب سحبها

3.6.2 تزويد الاقتصاد بالأوراق البنكية

يلخص المخطط أدناه التدفقات الرئيسية للأوراق البنكية التي قام بها مختلف الفاعلون الائتمانيون في سنة 2014:

الدورة النقدية للأوراق البنكية المغربية بملايين الأوراق في سنة 2014



طرحت شبابيك بنك المغرب ما يعادل 48% من الطلب الإجمالي للاقتصاد على الأوراق البنكية البالغ 2,1 مليار ورقة مقابل 70% سنة 2010. وتتكون هذه الأوراق البنكية من 365 مليون ورقة جديدة، و311 مليون ورقة سليمة و336 مليون ورقة سليمة من بين تلك المودعة في وقت سابق لدى شبابيك البنك من طرف المراكز الخاصة لمعالجة العملة الائتمانية بصفتها فائضا غير مدور لدى البنوك.

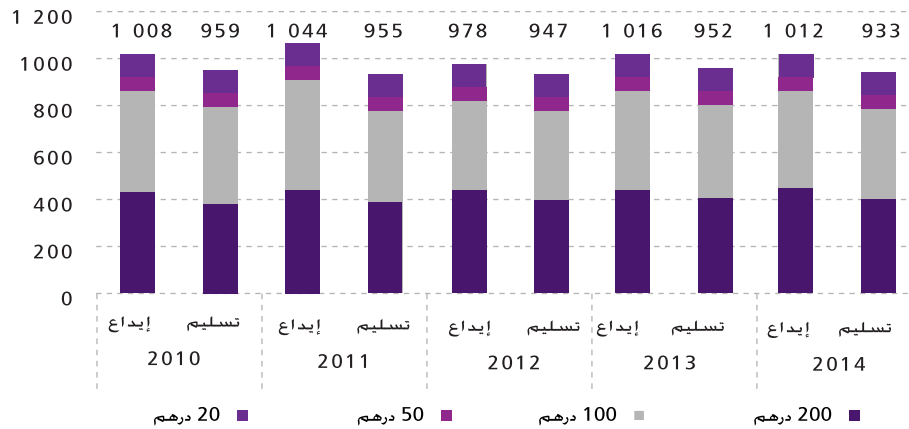
جدول 1.6.2 : تطور بنية الطلب الإجمالي من الأوراق (2010-2014) بالملايين

2014	2013	2012	2011	2010	
1 105	944	925	671	441	ورقة سليمة تمت معالجتها مباشرة من لدن مراكز الفرز الخاصة
336	335	336	186	77	ورقة سليمة تمت معالجتها بشكل غير مباشر من لدن مراكز الفرز الخاصة (شبابيك بنك المغرب)
365	384	358	423	543	أوراق بنكية جديدة مسلمة من بنك المغرب
311	297	283	434	389	أوراق سليمة منتجة ومسلمة من بنك المغرب
2 117	1 960	1 902	1 714	1 450	الطلب الإجمالي

أما ما تبقى من الطلب الإجمالي، 1,1 مليار درهم، فتمت تلبيته مباشرة من خلال مراكز الفرز الخاصة التي أسفرت عملياتها عن فائض من الأوراق السليمة بلغ حوالي 346 مليون ورقة تم إيداعها في شبابيك بنك المغرب.

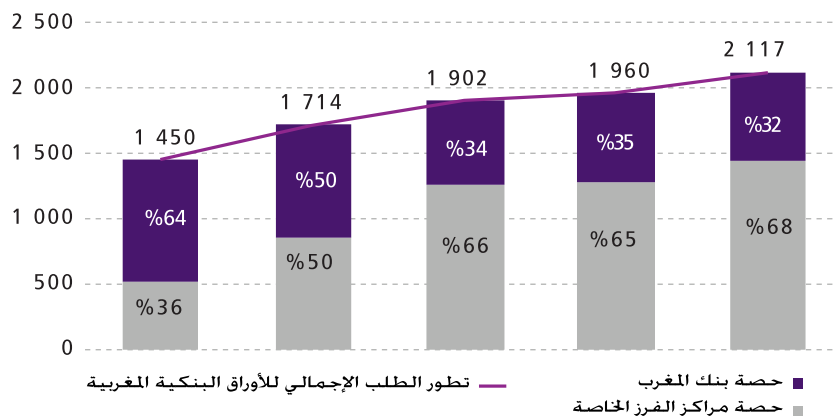
وفيما ارتفع الطلب الإجمالي على الأوراق البنكية بنسبة 46% ما بين 2010 و2014، حيث انتقل من 1,5 مليار إلى 2,1 مليار وحدة. ظلت الأوراق الصادرة عن شبابيك بنك المغرب مستقرة تقريبا من حيث عددها الإجمالي. وأيضا حسب كل فئة.

رسم بياني 5.6.2 : تطور سحبات وإيداعات الأوراق البنكية بشبابيك بنك المغرب (بملايين الأوراق)



جاء حجم الأوراق البنكية المسحوبة من شبابيك بنك المغرب سنة 2014، وبالبالغ مليار وحدة، مطابقا لتوقعات البنك وظل يغلب عليه الطلب على الأوراق من فئة 200 درهم و100 درهم. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأوراق البنكية الجديدة التي تم سحبها من شبابيك بنك المغرب تمثل 36% من مجموع هذه السحوبات، من ناحية أخرى، تمت تلبية الطلب الإجمالي على الأوراق البنكية من خلال 1,4 مليار ورقة صادرة عن مراكز الفرز الخاصة و676 مليون ورقة أنتجها بنك المغرب. وبذلك، تكون مساهمة مراكز الفرز الخاصة في تزويد الاقتصاد بالأوراق البنكية قد بلغت 68% في حين لم تتجاوز 36% في 2010.

رسم بياني 6.6.2 : الطلب الإجمالي على الأوراق البنكية (بالملايين) ونسب المساهمة



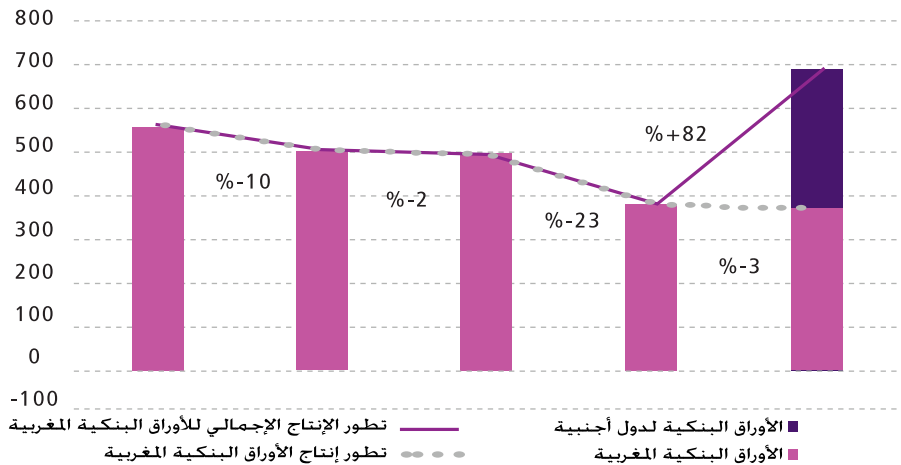
من أجل المساهمة في تلبية الطلب الإجمالي على الأوراق البنكية والتوفر على مخزون تشغيلي كاف، قام بنك المغرب بإصدار 368 مليون ورقة بنكية مغربية وبمعالجة جودة 530 مليون ورقة تم سحبها من التداول. مما مكن من استرجاع 202 مليون ورقة بنكية سليمة. وبدورها، قامت مراكز الفرز الخاصة بمعالجة 2 مليار ورقة بنكية متداولة استخلصت منها 1,5 مليار ورقة سليمة. وقام بنك المغرب ومراكز الفرز الخاصة معاً بمعالجة حوالي ضعف حجم الأوراق المتداولة. وتم تدمير حوالي 460 مليون ورقة بنكية لا تراعي شروط التداول.

1.3.6.2 إنتاج الأوراق البنكية الجديدة

منذ 2010، وهي السنة التي بلغ فيها إنتاج الأوراق البنكية الجديدة مستوى قياسيا في 557 مليون ورقة، لوحظ تناقص في الكمية المنتجة من الأوراق البنكية المغربية بحوالي 8,5% ليصل في سنة 2014 إلى 368 مليون ورقة. وتم تسجيل أكبر انخفاض، بنسبة 23%، ما بين سنتي 2012 و2013 بمناسبة إنتاج السلسلة الجديدة من الأوراق البنكية. ويعزى هذا التراجع المتوسط المسجل منذ خمس سنوات بشكل أساسي إلى الأحجام الهامة من الأوراق البنكية السليمة التي وضعتها مراكز الفرز الخاصة مباشرة رهن إشارة البنوك والتي أدت بالتالي نسبيا إلى انخفاض الطلب على الأوراق البنكية لدى شبابيك بنك المغرب. أخذا بعين الاعتبار النمو القوي للطلب الإجمالي على الأوراق البنكية خلال تلك الفترة (46%).

من ناحية أخرى، وطبقا للأهداف الاستراتيجية للبنك، تم توظيف خطوط إنتاج الأوراق البنكية سنة 2014 على النحو الأمثل حيث تم علاوة على طبع 368 مليون ورقة بنكية مغربية، إنتاج 325 مليون ورقة بنكية لبلدان أجنبية. وبالتالي، بلغ في سنة 2014 مجموع الأوراق البنكية التي طبعها بنك المغرب 693 مليون ورقة بنكية، مسجلا نموا بنسبة 82% مقارنة بإنتاج 379,9 مليون ورقة سنة 2013.

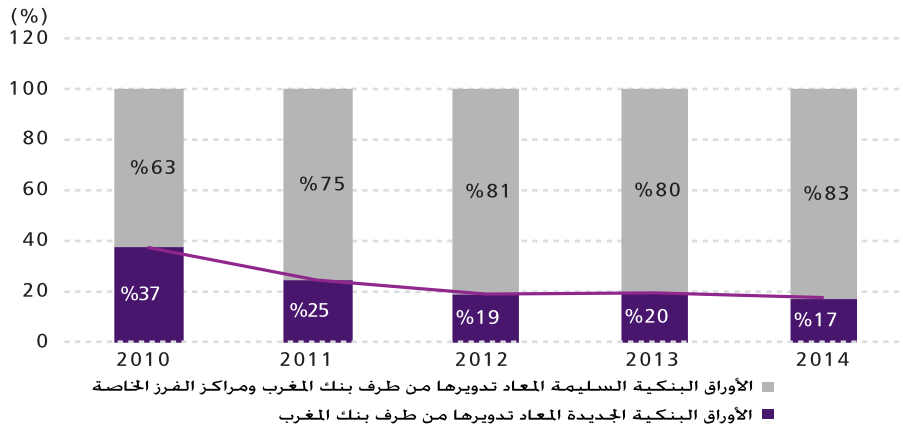
رسم بياني 7.6.2: إنتاج الأوراق البنكية الجديدة بالملايين



2.3.6.2 جودة الأوراق البنكية المتداولة

إذا كانت حصة الأوراق البنكية الجديدة التي تم طرحها للتداول ضمن الحجم الإجمالي للأوراق البنكية المقدمة للاقتصاد قد سجلت انخفاضا هاما حيث انتقلت من 37% سنة 2010 إلى 17% سنة 2014، فقد حافظت الأوراق البنكية المتداولة على جودتها. وهو المعطى الملاحظ من خلال العديد من آليات المراقبة، لاسيما عند تقييم جودة الأوراق المعالجة من طرف بنك المغرب ومراكز الفرز الخاصة، وقياس مدة حياة الأوراق البنكية والتحليل المنجزة في مختبر دار السكة.

رسم بياني 8.6.2 : تطور حصة الأوراق البنكية الجديدة التي طرحها بنك المغرب ضمن الطلب الإجمالي 2010-2014



يرجع الفضل في النتائج المرضية المحرزة إلى العمل الذي يقوم به بنك المغرب من خلال تعزيز مقاومة الأوراق البنكية لعوارض التداول عن طريق استخدام بعض التقنيات الجديدة، من جهة، ووضع سياسية ملائمة للإشراف على معالجة وإعادة تدوير الأوراق البنكية من طرف الفاعلين الخواص في الصناعة الائتمانية، من جهة أخرى. وتهدف هذه السياسة التي تسمى «سياسة الورقة البنكية النظيفة» (Clean Note Policy) إلى التحكم في المخاطر والتكاليف المرتبطة بتدبير النقد المتداول.

إطار 2.6.2 : «سياسة الورقة البنكية النظيفة» لبنك المغرب

وضع بنك المغرب سياسة لمراقبة وتحسين جودة الأوراق البنكية المتداولة تسمى «سياسة الورقة البنكية النظيفة». وانسجاما مع أفضل المعايير الدولية، تهدف هذا السياسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان تزويد أمثل للاقتصاد من الأوراق البنكية:
- التحكم في المخاطر المتعلقة بالتداول والأمور اللوجستية الائتمانية:
- التحكم في تكاليف الإنتاج والمعالجة والأمور اللوجستية الائتمانية.

وذلك من خلال اعتماد عدة إجراءات تتعلق بتدبير الأوراق البنكية، خاصة:

- إنتاج وسلامة الأوراق البنكية المغربية:
- المعالجة النوعية وإعادة تدوير هذه الأوراق:
- الأمور اللوجستية وتلك المتعلقة بنقل الأوراق البنكية المغربية:
- تقنين القطاع الائتماني.

وحاليا، تخضع جودة كل ورقة بنكية مغربية متداولة للمراقبة مرتين سنويا على الأقل، فيما تقوم مراكز الفرز الخاصة بمعالجة جودة 79% من الحجم الإجمالي للأوراق البنكية المعالجة سنويا في المغرب.

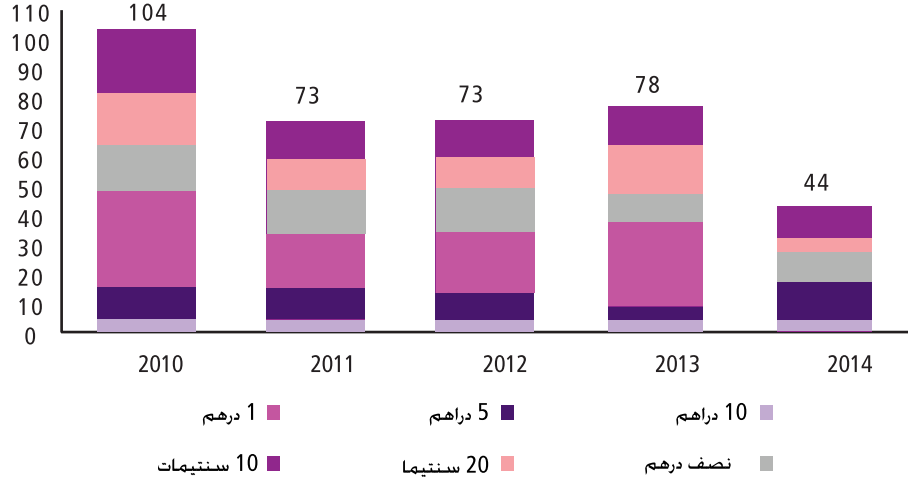
وصاحب تفويض معالجة جودة الأوراق البنكية وإعادة تدويرها إلى القطاع الخاص تنفيذ عمليات مراقبة ميدانية وعلى المستندات لهذه المراكز والبنوك العاملة في القطاع المصرفي. وفي سنة 2014، نفذت شبكة البنك 164 مهمة مراقبة ميدانية للوكالات البنكية و58 مهمة مراقبة لمراكز الفرز الخاصة مقابل على التوالي 94 و53 مهمة في 2013.

وركزت هذه المهام على التأكد من مطابقة العمليات المتعلقة بالعملة الائتمانية لأحكام بنك المغرب، لاسيما ما يتعلق بالتدابير التشغيلية وتلك الخاصة بالمراقبة الداخلية، والكشف عن صحة الأوراق البنكية المستلمة من الزبناء وإعادة تدوير الأوراق البنكية. وتمخض عن هذه المهام عمليات مواكبة هامة من أجل موازنة إعادة تدوير العملة الائتمانية مع أفضل المعايير الدولية.

4.6.2 تزويد الاقتصاد بالقطع النقدية

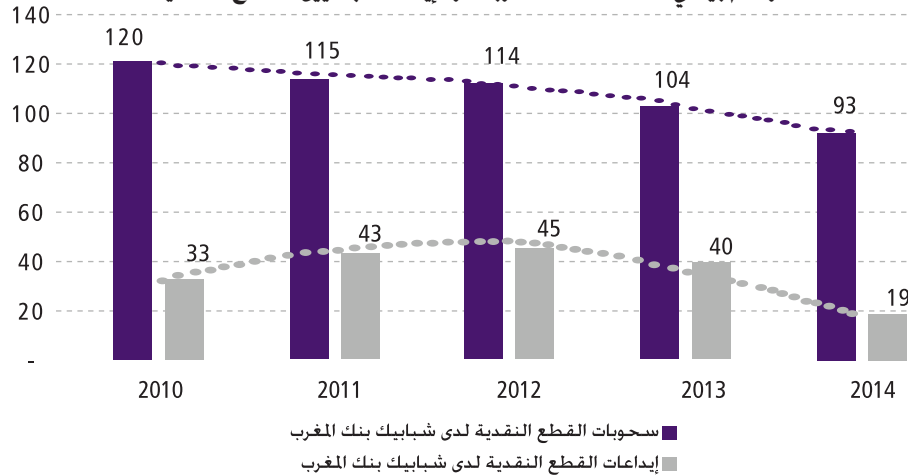
بلغ إنتاج القطع النقدية 44 مليون وحدة سنة 2014 مقابل 104 مليون في 2010، منخفضا بنسبة 57% خلال السنوات الخمس الأخيرة. وعلى نفس المنوال، تراجعت السحوبات من القطع النقدية لدى شبابيك بنك المغرب بنسبة 22% مقارنة بسنة 2010، لتصل إلى 93 مليون قطعة. أما الإيداعات، فقد انخفضت بنسبة 58% منذ سنة 2012، حيث بلغت 19 مليون قطعة نقدية، بعد ارتفاعها بنسبة 36% ما بين 2010 و2012.

رسم بياني 9.6.2 : إنتاج القطع النقدية بملايين الوحدات



ولم تسجل تغييرات خلال السنوات الخمس الأخيرة على البنيات حسب فئات القطع النقدية سواء بالنسبة للسحوبات أو الإيداعات بشبابيك بنك المغرب. فقد ظلت القطع النقدية من فئة 10 دراهم، و5 دراهم، ودرهمان، و1 درهم هي الغالبة في ما يتعلق بالإيداعات بحصة تصل إلى 93% من مجموع المبالغ المودعة. أما على صعيد السحوبات، فتمثل القطع النقدية من فئة 1 درهم ونصف درهم و20 سنتيم و10 سنتيمات ما يعادل 72% من مجموع القطع المستلمة من شبابيك بنك المغرب.

رسم بياني 10.6.2 : السحوبات والإيداعات بملايين القطع النقدية



5.6.2 مكافحة التزوير

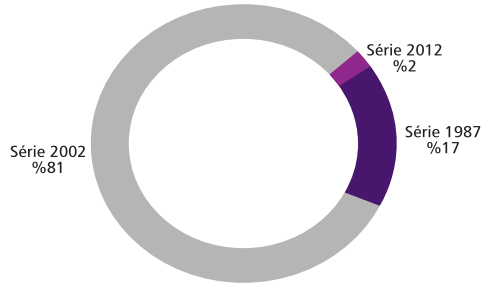
مكنت التدابير المتخذة من لدن بنك المغرب في إطار «سياسة الورقة البنكية النظيفة»، إلى جانب الجهود التي تبذلها الجهات الأمنية في محاربة التزوير، من إبقاء نسبة تزوير الأوراق البنكية المغربية في حدود 8 أوراق لكل مليون

ورقة متداولة، وهو معدل أقل من عتبة الإنذار التي حددها بنك المغرب في 20 ورقة متداولة ومن النسب المسجلة على الصعيد الدولي. فعلى سبيل المثال، يناهز هذا المعدل 40 ورقة بنكية في كل مليون ورقة في كندا والبرازيل ومنطقة الأورو و140 ورقة بنكية في كل مليون ورقة في المملكة المتحدة.

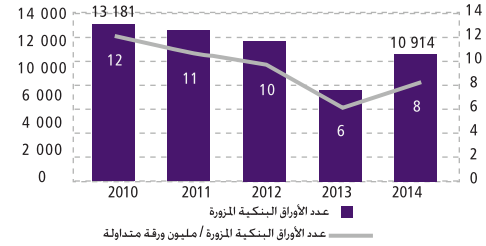
وبرسم سنة 2014، تم إحصاء 10,914 ورقة مزورة، بقيمة تصل إلى 1.310,720 درهم، مقابل 7 680 ورقة سنة من قبل، أي بارتفاع من سنة لأخرى بنسبة 42% من حيث العدد و51,6% من حيث القيمة، وحسب الفئات، سجلت ورقة 200 درهم أعلى معدلات التزوير حيث ارتفعت ما بين سنة 2013 و2014 بنسبة 62%. وشكل تزوير الأوراق البنكية من سلسلة 2002 ما يعادل 81% من حالات التزيف التي تم رصدها.

رسم بياني 12.6.2 : توزيع الأوراق البنكية المزورة حسب

السلسلة (2014)



رسم بياني 11.6.2 : تطور التزوير (2010-2014)



شكلت فئة 200 درهم لوحدها 44% من العدد الإجمالي للأوراق المزورة، تليها فئات 100 درهم، و50 درهم، و20 درهم، بنسب تصل على التوالي إلى 19%، و21%، و16%.

ويعزى الارتفاع المشار إليه أعلاه سواء من حيث العدد أو القيمة بالأساس إلى حالات التزوير التي تم رصدها من لدن البنوك التجارية ومراكز الفرز الخاصة كنتيجة مباشرة لفعالية "سياسة الورقة البنكية النظيفة"، المتبعة من لدن بنك المغرب والتي تهدف إلى:

- ضمان التأكد من صحة الأوراق البنكية المتداولة، حيث أدت هذه العملية إلى ارتفاع عدد الأوراق البنكية المتداولة الخاضعة للمعالجة من حيث جودتها بنسبة 20% ما بين سنتي 2013 و2014.
- تقوية المراقبة الميدانية للوكالات البنكية والتأكد من كون المعدات التي تستعملها قادرة على التأكد من صحة الأوراق البنكية المغربية مع ضمان احترام واجب التأكد من الأوراق بمجرد استلامها من لدن الزبناء.
- تشجيع الانتشار الجغرافي لمراكز فرز خاصة جديدة من أجل تغطية مجموع التراب الوطني، وفي هذا الإطار تم إحداث مركزين جديدين في كل من وجدة والرباط سنة 2014.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن تزوير الأوراق البنكية المغربية يظل معتمدا على طرق تقليدية وعلى استخدام الطابعات وآلات النسخ بالألوان.

ومن أجل التحكم في مخاطر تزيف العملة، وجعل الأوراق البنكية أكثر مقاومة لعوارض التداول والتزوير. استفادت السلسلة الجديدة من الأوراق البنكية المغربية لسنة 2012، الصادرة في 2013، من أحدث الابتكارات التكنولوجية في هذا المجال سواء فيما يتعلق بالتصميم، واختيار المواد الأولية أو تطبيق عمليات طباعة جديدة.

إطار 3.6.2 : الجوائز الممنوحة للسلسلة الجديدة من الأوراق البنكية المغربية في 2014

تعزى لسلامة السلسلة الجديدة من الأوراق البنكية المغربية من مخاطر التزيف، أعطى بنك المغرب أهمية خاصة لاختيار المواد الأولية أو التكنولوجيات المستعملة في طباعة الأوراق البنكية. وزود هذه السلسلة بعناصر أمان من بين الأحدث ابتكارا. على سبيل المثال، تم استخدام شريط الأمان من نوع «RollingStar» في فئة 100 درهم الجديدة للمرة الأولى في ورقة بنكية. وقد مكنته خصائصه المقاومة للتزوير من الحصول على جائزة أفضل ابتكار: «Currency Awards» لسنة 2014. بدورها، توجت هذه الورقة البنكية في نفس السنة بلقب «الورقة البنكية للشهر» من طرف مجلة «Currency News». وفيما يتعلق بشريط الأمان الخاص بالفئة الجديدة 200 درهم، فهو يماثل الشريط المستخدم في الورقة البنكية الأمريكية الجديدة من فئة 100 دولار.

جدول 2.6.2 : الأرقام الرئيسية الخاصة بالعملة الائتمانية سنة 2014

التغير / دجنبر 2013	
-	325 مليون ورقة بنكية منتجة لفائدة بلدان أجنبية
↗ +4,5%	1,3 مليار ورقة بنكية متداولة (188,9 مليار درهم) بنهاية 2014
↗ +3,5%	2,5 مليار قطعة نقدية متداولة (2,8 مليار درهم) بنهاية 2014
↗ +5,0%	1,3 مليار ورقة بنكية متداولة (183,7 مليار) في المتوسط سنة 2014
↗ +3,5%	2,4 مليار قطعة نقدية متداولة (2,7 مليار درهم) في المتوسط سنة 2014
→ -0,4%	1 مليار ورقة بنكية مسلمة في الشبابيك
↘ -2,0%	933 مليون ورقة بنكية مسلمة في الشبابيك
↘ -5,8%	589 مليون ورقة بنكية يجب معالجتها مستلمة في الشبابيك
↘ -10,0%	93 مليون قطعة نقدية مستلمة إلى الشبابيك
↘ -53,0%	19 مليون قطعة نقدية مستلمة في الشبابيك
↘ -3,0%	368 مليون ورقة بنكية مغربية جديدة تم إنتاجها
↘ -16,5%	530 مليون ورقة بنكية معالجة
↘ -11,4%	202 مليون ورقة بنكية سليمة تم إنتاجها
↗ +12,0%	2 مليار ورقة تمت معالجتها من لدن مراكز الفرز الخاصة
↗ +13,0%	1,5 مليار ورقة بنكية جديدة أنتجتها مراكز الفرز الخاصة
↗ +42,0%	10,914 مليار ورقة بنكية مزورة تم رصدتها (1,3 مليون درهم، متوسط القيمة: 120 درهم)

7.2 الموارد وبيئة العمل والإشعاع

1.7.2 أنظمة المعلومات

يمكن تلخيص الإنجازات الرئيسية للبنك في إطار أنظمة المعلومات فيما يلي:

1.1.7.2 اتفاقيات الخدمات

في إطار تحسين العلاقات مع الزبناء الداخليين، اعتمدت مديرية التنظيم وأنظمة المعلومات منذ سنة 2012 مبدأ الالتزام فيما يتعلق بمستويات الخدمات المقدمة. تبعا لذلك، تم التوقيع على العديد من العقود بناء على لائحة تصادق عليها سنويا لجنة الاستراتيجية المعلوماتية ومركزة على مجموعة من المعايير ذات الصلة بالخدمة المقدمة. لاسيما أهميتها، وتأثير عدم توفرها والتزامات البنك إزاء الشركاء الخارجيين من خلال هذا النشاط. وفي سنة 2014، تم التوقيع على ثمانية عقود خدمة جديدة ليصل بذلك عددها الإجمالي إلى 18.

2.1.7.2 مشاريع مهيكلة

تميزت سنة 2014 بإعطاء الانطلاقة أو الإجاز الفعلي لعدد من المشاريع المهيكلة الرامية إلى تحديث وتطوير الإطار التشغيلي لممارسة أنشطة البنك. يتعلق الأمر بتطبيق حل معلوماتي لتدبير نشاط مراقبة وسائل الأداء يمكن من التوصل بتصريحات مؤسسات الائتمان ومراقبتها بشكل آلي، وضمان سلامة المعلومات المتبادلة مع هذه الأخيرة وكذا رفع تقارير بوتيرة دينامية. ومن بين المشاريع المهيكلة الأخرى، يمكن الإشارة إلى:

- تطبيق حل معلوماتي لشخصنة الشبكات البنكية؛
- وضع حل للمركزة والتحويل الآليين للتقارير الموجهة إلى مكتب الصرف والصادرة من مجموعة قواعد بيانات النظام المعلوماتي للبنك؛
- تطبيق حل للعرض الآلي يمكن من إثراء المنظومة التواصلية في الوقت الحقيقي بمعلومات حول مهام وقرارات البنك، يكون موجها لزبناء مقرات ووكالات البنك كما المستخدمين العاملين في شبكة البنك؛
- تطبيق برنامج يمكن من مركزة الحسابات البنكية لأجل وخت الطلب والإشراف عليها، إلى جانب برنامج يمكن من مركزة التخلف عن الأداء فيما يتعلق بالكمبيالات المنمطة ووضع رهن إشارة مؤسسات الائتمان واجهات عرض للإطلاع على الكمبيالات المنمطة غير المسددة.
- وضع نظام لتدبير التقارير الاحترافية بازل -2 المقاربات المتقدمة.

3.1.7.2 نظام التدبير المندمج الجودة والسلامة والبيئة

في إطار عملية المصادقة على الجودة التي تجرى كل ثلاث سنوات، قام بنك المغرب بإجّاز الافتحاص الأول لنظام التدبير المندمج الجودة والسلامة والبيئة، وذلك من أجل التأكد من استمرار مطابقتها للمتطلبات المعيارية وتقييم فعاليته في تحقيق أهداف سياسات وتوجهات نظام التدبير المندمج.

وتم افتحاص نظام التدبير المندمج الجودة والسلامة والبيئة من طرف هيئة للتصديق خلال الفترة من 1 إلى 5 دجنبر، وفقا لإطارات المرجعية ISO 9001 نسخة 2008 وOHSAS 18001 نسخة 2007 وISO 14001 نسخة 2004.

وبنهاية هذا الافتحاص، لم يتم رصد أية حالة عدم المطابقة أو إبداء أية ملاحظة جوهرية. بالمقابل، تم تسجيل العديد من نقاط القوة. من ناحية أخرى، أباّنت مختلف مراحل الافتحاص عن صرامة وفعالية مقارنة بنظام التدبير المندمج المعتمدة في مؤسستنا متمثلة في وضع أنشطة ملائمة، والالتزام بالتطوير المستمر وانخراط مجموع العاملين.

وقد توجت هذه الجهود بقرار الإبقاء على المصادقة على نظام التدبير المندمج الجودة والسلامة والبيئة وفقا للمعايير الثلاثة. ويعكس هذا النجاح الإرادة القوية لبنك المغرب في الانخراط في مسلسل للتطوير المستمر والتنمية المستدامة. مع الاستجابة إلى متطلبات وحاجيات شركائه، وضمان ظروف عمل سليمة وأمنة لمستخدميه إلى جانب الحد من تأثيرات أنشطته على البيئة.

4.1.7.2 تحديث منهجية قيادة المشاريع

أطلق البنك، في بداية السنة وبالتعاون مع مختلف الوحدات، ورشا حول مراجعة المنهجية الخاصة بتسيير مشاريع بنك المغرب والمسماة "منهاج".

وتنخرط هذه العملية، التي يادر بها البنك بعد مرور أربع سنوات على اعتماد "منهاج"، في إطار دينامية التحسين المستمر، وتسعى إلى ملاءمة المنهجية مع مستوى النضج الحالي الذي وصل إليه تدبير المشاريع داخل البنك، وإلى التقيد بالهدف الاستراتيجي المتمثل في "تعزيز التسيير الأمثل للعمليات، وطرق تشغيل وتسيير المشاريع".

2.7.2 تدبير الموارد البشرية

يشكل الرأس مال البشري لبنك المغرب مكسبا هاما يمكنه من الاضطلاع بمهامه وتنفيذ مخططه الاستراتيجي. وترتكز سياسة تدبير الموارد البشرية على أربعة أسس رئيسية تتمثل في التطوير المهني للمستخدمين، وسياسة الأجور، وظروف العمل والخدمات الاجتماعية المنوحة للمستخدمين.

وبنهاية سنة 2014، بلغ عدد العاملين في البنك 2326 مستخدماً، يعمل 60% منهم في المهن الأساسية و40% في مهن الدعم. ورغم انخفاضه بنسبة 2,6% مقارنة بسنة 2013، فقد ظل تطوره متماشياً مع الإجراءات التي اتخذها البنك من أجل تسيير أمثل لموارده البشرية والرفع من تخصصها.



وينخرط التكوين في أفق تطوير الكفاءات، تماشياً مع التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة ومتطلبات المهن. هكذا، مكن مخطط التكوين لسنة 2014 من تغطية كافة عمليات البنك مع هيمنة المهن في حدود 54%. وبلغ عدد المشاركات في مختلف أنشطة التكوين هذه السنة أزيد من 2062 مشاركة، لتصل بذلك نسبة المستفيدين من مستخدمي البنك إلى 40%. كما تميزت هذه السنة بإدراج أشكال جديدة من التعلم من خلال إطلاق الأنشطة الأولى للتعلم عن بعد، وذلك بالتعاون على الخصوص مع معهد تنمية القدرات التابع لصندوق النقد الدولي.

وعمل البنك أيضاً خلال سنة 2014 على تعزيز مكانته كمركز إقليمي للتكوين، وذلك من خلال تنظيم 5 ندوات دولية. فقد شكلت هذه التظاهرات الهامة جسدياً فعلياً للشراكات التي عقدها البنك في مجال التكوين مع مؤسسات دولية مرموقة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك المركزي الألماني والبنك المركزي الفرنسي. وتناولت هذه الندوات مواضيع مختلفة أطرها خبراء من هذه المؤسسات، نذكر منها السياسة النقدية واستهداف التضخم، ومكتب القروض، وتدبير السيولة والمحاسبة الخاصة بالبنك المركزي وتدبير الميزانية.

ولواجهة التطور السريع لمهن البنك وحاجة المؤسسة المتزايدة إلى الخبرة. ظل التوظيف الخارجي يتمحور حول تخصص الموارد واستقطاب كفاءات أكثر تخصصا. هكذا، همت 87% من التوظيفات الخارجية المنجزة في 2014 مسلك "اختصاصي". وحظي المستخدمون الجدد بعناية خاصة من خلال اعتماد مقاربة لإدماجهم تمكن من تحقيق تتبع أفضل واستيعاب جيد لثقافة البنك ومهنته.

وعلى صعيد آخر، تم تنفيذ حوالي مائة حركة انتقالية خلال سنة 2014. مكنت البنك من تغطية حاجياته من الكفاءات كما مكنت المستخدمين المعنيين من العمل داخل وحدات جديدة أو ممارسة مهن جديدة والاستجابة بذلك لرغبتهم في التطوير المهني.

وللحفاظ على دينامية تحسين الممارسات المديرية المنطلقة منذ 2013، واصل البنك جهوده المتعلقة بمواكبة المسؤولين. هكذا، تم تنظيم عدة أنشطة تحسيسية لفائدة كافة المسؤولين إضافة إلى تأطير 38 ورشا للتبادل استفاد منها أزيد من 200 مسؤول. كما تم إدراج دورة للتكوين المستمر في التدبير سنة 2014 مكنت المشاركين من التطرق لمواضيع خاصة بالمسؤولية لاسيما مسألة تعبئة الفرق وتطويرها.

ومن خلال مقاربة مهيكلية وتوافقية تهدف إلى تعزيز التعاون داخل الوحدات وفي ما بينها، حدد البنك لنفسه مجموعة من الأهداف تتمثل في التحسين المستمر للأداء الجماعي وتشجيع الانسجام بين الفرق. وبعد الانتهاء من مراحل التأطير والتشخيص وإعداد القاعدة المعيارية في 2014، تم تحديد خطة عمل تعتمد بالأساس على أنشطة تحسيسية، وأوراش للتبادل وكذا عمليات المواكبة "الفردية" مثل التنمية الذاتية وتطوير الفريق.

كما انكب البنك على التفكير في مسألة المناصفة بين النساء والرجال. بغية إرساء سياسة حفظ المساواة بين الجنسين. وبالنظر إلى الرهانات الوطنية، واستنادا إلى الإطار القانوني الدولي والوطني وكذا إلى السياق الخاص بالبنك، مكنت الأشغال المنجزة حتى الآن، من صياغة التقرير الأول حول الوضعية المقارنة للرجل والمرأة في البنك.

وأخيرا، وبغية منح مستخدميها إطار عمل محفز يجمع بين الرفاهية والأداء الجيد، لم يتوانى البنك عن إغناء المزايا الاجتماعية التي يقدمها لمستخدميه في مجال الصحة، والاحتياط الاجتماعي، والترفيه، ودعم الميزانية العائلية.

3.7.2 المعلومات المالية ومراقبة التدبير

وعلى صعيد منظومة مراقبة التدبير، مكن نظام المعلومات الجديد الذي دخل حيز التنفيذ منذ 2013 من الاضطلاع بعمليات الميزانية ومن مواكبة تطور نظام المحاسبة التحليلية. وعلاوة على تقليص هذه الأداة لآجال إنتاج التكاليف، مكنت الوحدات من استغلال أفضل للنتائج التحليلية الموضوعة رهن إشارتها. كما كانت ذات فائدة في إعداد توقعات الميزانية. وبموازاة ذلك، تم تعزيز المرجعية الوثائقية لمراقبة التدبير من خلال صياغة دليل منهجي للمحاسبة التحليلية، تم نشره على نطاق واسع على مستوى البنك بواسطة بوابة البنك الإلكترونية الداخلية.

وفيما يخص الصناديق الاجتماعية للبنك، تميزت سنة 2014 بإنهاء الورش المتعلق بتحسين التدبير التقني والمالي لصندوق التعاضدية، وكذا تأسيس إطار ملائم للحكامة يتماشى مع أفضل الممارسات.

4.7.2 مناخ العمل

وفقا لتوجيهات المخطط الاستراتيجي، تم تركيز الجهود، خلال السنة المالية 2014، على تعزيز المشاريع المنطلقة سنة 2013 والمتعلقة بالتنسيق الأمثل للموارد وملاءمتها مع الأولويات المحددة ومتطلبات الفعالية.

هكذا، وفي إطار مشروع إسناد الخدمات لمتعهدين خارجيين، تم تعميم الصيانة متعددة التقنيات الخاصة بالمباني والتنظيف لتشمل 39 موقع في 2014 بعد أن كانت تغطي 12 موقعا في 2013، وإضافة إلى تقليص آجال التدخل، مكن هذا التعميم من التحكم في نفقات صيانة المباني والمعدات القارة الأخرى. وبالمثل، أدى الإسناد شبه الكلي لخدمة النقل إلى متعهد خارجي إلى تحقيق أرباح هامة على مستوى الميزانية (في حدود 15% بالنسبة للسيارات الخفيفة و10% بالنسبة لنقل المستخدمين).

وفي ما يتصل بالحفاظ على تراث البنك وتثمينه، تم إعداد سياسة لتدبير الموروث العقاري وكذا ميثاق للنشاط العقاري يهدفان إلى تحقيق الفعالية في تدبير الفضاءات وملاءمة موروث البنك من أراضي وعقارات مع تطور حاجيات أنشطته.

أما بالنسبة لموروث البنك من الأرشيف التاريخي، فقد تمت معالجة موضوعين خلال سنة 2014، ويتعلق الأمر على الخصوص بالعمليات النقدية وعمليات الصرف والاتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية، وقد واكب هذا التثمين ضمان استدامة نظام تدبير الأرشيف من خلال ترسيخ طريقة التدبير الجديدة والشروع في العمل بها.

وعرفت سنة 2014 أيضا، في المجال العقاري، إطلاق الأشغال المتعلقة بمشروع تهيئة المبنى التاريخي للإدارة المركزية، كما تم تنفيذ السياسة الطاقية على مستوى بعض المواقع، بما مكن من تقليص استهلاك الطاقة بنسبة 5% بمقر الإنتاج بدار السكة.

وشهدت الميادين المتعلقة بالسلامة والأمن داخل بنك المغرب أيضا عدة تطورات خلال سنة 2014، تشمل المحاور المرتبطة بالحكامة، وتحديث المنظومات التقنية الخاصة بالسلامة وتحسين سيرها والتأهيل المهني للموارد البشرية المكلفة بالسهر على السلامة.

وعلى المستوى التقني، تم إطلاق عدة طلبات عروض في 2014 تهم تحسين أنظمة السلامة مع مواصلة إسناد صيانة هذه الأنظمة لمتعهد خارجي. هكذا، تم الرفع من مستويات مراقبة وحماية مقرات البنك، داخليا، باعتماد عدة أنظمة جديدة للسلامة، وخارجيا، من خلال تعزيز حضور رجال الأمن المنتمين للإدارة العامة للأمن الوطني.

5.7.2 المطابقة القانونية

1.5.7.2 المنظومة الداخلية لحماية المعطيات الشخصية

خلال سنة 2014، واصل البنك تهيئة ظروف تنفيذ عمليات معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. من خلال مخططات عمل تصحيحية و/أو وقائية.

ولتتويج الأشغال المنجزة لتحقيق المطابقة مع القانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، وضع البنك سجلا مركزيا خاصا به يتضمن خريطة مفصلة لجميع العمليات المنجزة ويمكن من القيام بتحليل خاص بكل حالة على حدة على أساس التصنيف المحدد حسب درجة حساسية المعطيات.

وعلى صعيد القطاع البنكي، حافظت اللجنة المختلطة المكونة من ممثلي بنك المغرب، واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، والمجموعة المهنية لبنوك المغرب والجمعية المهنية لشركات التمويل، المكلفة بتنسيق أشغال تنفيذ القانون 08-09 في القطاع البنكي، على الوتيرة المطردة لجلسات عملها المخصصة لدعم مؤسسات الائتمان من أجل نشر مختلف مداوات اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية المتعلقة بالعمليات المسماة "المهن". ويتعلق الأمر بالعمليات التي تهم على الخصوص مسك حسابات الزبائن، وتدبير العمليات المتصلة بها، وتدبير القروض والضمانات وكذا تدبير الزبناء المؤقتين.

إطار 1.7.2: النسخة الثانية لمنتدى حماية المعطيات الشخصية في القطاع البنكي

نظم بنك المغرب، بشراكة مع اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، يوم 23 دجنبر 2014 بالرباط، النسخة الثانية لمنتدى حماية المعطيات الشخصية في القطاع البنكي.

وتركزت أشغال هذا المنتدى على دراسة التقدم المحرز في تنفيذ القانون رقم 08-09 في القطاع البنكي المغربي، وتقييم مستوى نضج منظومة حماية المعطيات الشخصية ونظرة زبائن البنوك لهذه المنظومة وكذا التفاعلات بين هذه المنظومة ومتطلبات محاربة الجريمة المالية، لاسيما تلك العابرة للحدود.

وخلصت أشغال هذه الندوة إلى توصيات تتعلق على الخصوص بتوسيع المشاورات لتشمل جمعيات القروض الصغرى، وتكثيف الجهود من أجل إيجاد حلول للمشاكل العملية التي يواجهها القطاع، وضرورة احترام الالتزامات الدولية للمغرب.

2.5.7.2 مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في إطار مطابقة المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير المراجعة لمجموعة العمل المالي الدولية، ووفقا لخطة العمل المتفق عليها مع وحدة معالجة المعلومات المالية، قدم بنك المغرب دعما تقنيا لأشغال

اللجنة التي تم تشكيلها على المستوى الوطني. من خلال إنجاز تشخيص مفصل للترسانة الوقائية في هذا المجال واقترح حلول قانونية مناسبة.

ومن جهة أخرى، وبغية الحد من المخاطر المرتبطة باستعمال نظام المساهمة الإبرائية الذي طبقه المغرب سنة 2014 بغرض غسل الأموال. سهر بنك المغرب، بتشاور مع وحدة معالجة المعلومات المالية، على ضمان احترام جميع البنوك لالتزاماتهم المتعلقة باليقظة في إطار تنفيذ عمليات التصريح التي يقوم بها المستفيدون من هذا البرنامج في وكالاتهم¹.

وعلى صعيد آخر، ولتعزيز فهم جيد من طرف المقاولات والمهنة غير المالية المعينة لالتزاماتها الخاصة باليقظة وبمخاطر غسل الأموال، نظم البنك، بتعاون مع وحدة معالجة المعلومات المالية، بتاريخ 18 دجنبر 2014 بالرباط، ورشة عمل لفائدة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين، والوكلاء والمنعشين العقاريين، وجار المعادن النفيسة ومؤسسات ألعاب الحظ.

وشكلت هذه التظاهرة فرصة لتوضيح :

- مختلف الكيفيات العملية لتطبيق القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال والتعليمية العامة لوحدة معالجة المعلومات المالية التي تحدد القواعد التي تطبق على هذه الفئة من الأشخاص الخاضعين؛
- دور وحدة معالجة المعلومات المالية بصفقتها سلطة للمراقبة والأفاق المستقبلية؛
- مخاطر غسل الأموال والأنواع الخاصة بأنشطة المقاولات والمهنة غير المالية المعينة.

وفي ما يتعلق ببرنامج المساعدة التقنية المتفق عليه بين بلدنا وصندوق النقد الدولي لتقييم مطابقة منظومتنا القانونية والتنظيمية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير المراجعة التي وضعتها مجموعة العمل المالي الدولية، بلورت بعثة الصندوق توصيات للمغرب همت على الخصوص الشروع في عملية تحديد وتقييم المخاطر على المستوى الوطني وتنفيذها على صعيد السياسات والمراقبات التي سيتم إنجازها.

ورصدت هذه البعثة أيضا مكامن الخلل الرئيسية في منظومتنا الوطنية، لاسيما تلك المرتبطة بالتنفيذ الفعلي لقواعد اليقظة من طرف بعض مهنة القانون.

6.7.2 التواصل

وعلى صعيد تعزيز منظومة المعلومات الموجهة لفئات مختلفة من الجمهور وتحسين فهم مهام البنك وقراراته، استخدم هذا الأخير خلال سنة 2014 عدة قنوات للتواصل لاسيما وسائل الإعلام، والتواصل المؤسسي والرقمي

1 عند مناقشة النظام الوطني للمساهمة الإبرائية خلال الاجتماع العام العشرون لمجموعة العمل المالي الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنعقد في نونبر 2014، خلصت هذه الهيئة إلى أن هذا البرنامج يتماشى مع المبادئ الأربعة لمجموعة العمل المالي الدولية في هذا المجال.

وكذا الأنشطة التي تركز على مستخدمي المؤسسة، وذلك بهدف إضفاء طابع الشفافية التامة على أنشطته وقراراته وتشجيع روح المشاركة.

1.6.7.2 تعزيز العلاقات مع الإعلام

من أجل تحقيق تبادل أمثل للمعلومات مع المؤسسات الإعلامية، قام بنك المغرب بتنوع وسائل تواصله مع الجمهور. هكذا، إلى جانب اللقاء الصحفي المخصص للسياسة النقدية الذي يعقده السيد الوالي مباشرة بعد الاجتماعات الفصلية لمجلس البنك، والذي أصبح يشكل منذ 2008 تقليدا راسخا وموعدا تنتظره وسائل الإعلام بترقب، تم تنظيم لقاءات ظرفية، سهرت على تأطيرها وحدات البنك، حول قضايا الساعة.

وبغية ضمان فهم أمثل لبلاغاته، نظم البنك، للمرة الأولى في 2014، لقاء مع الصحافة حول الجوانب التحليلية والتنشغيلية للسياسة النقدية ومنهجية الاستقصاء الشهري للظرفية في القطاع الصناعي، وذلك لغرض تربيوي بالأساس. وفي نفس الوقت، ولتوطيد علاقات القرب مع وسائل الإعلام، بادر البنك بإجاز برنامج للتقييم والاستماع لاستقصاء رأي المؤسسات الإعلامية.

وبموازاة ذلك، عمل البنك على التواصل مع وسائل الإعلام بشأن تنظيمه لمجموعة من التظاهرات المؤسسية لاسيما النسخة الخامسة لاجتماع المجموعة الاستشارية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والحملة الجهوية التي قام بها لدى المقاولات في إطار تحسين الاستقصاء الذي ينجزه في القطاع الصناعي، والندوة حول المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، واجتماع اللجنة العربية للإشراف البنكي والندوة حول حماية المعطيات الشخصية في القطاعين البنكي والمالي.

2.6.7.2 التواصل الخارجي

دائما في إطار رغبته في الانفتاح على جمهوره الخارجي، حظيت البوابة الإلكترونية للبنك بعناية خاصة. هكذا، ومن أجل الاستجابة بشكل أفضل لحاجيات المستعملين المستهدفين، تم إطلاق أشغال التعديل الشامل للبوابة بهدف تمكين المستعملين من بوابة سهلة الاستعمال وواضحة وذات تصميم عصري، تتيح التنقل داخلها بكل سلاسة مع سهولة الحصول على المعلومة.

إطار 2.7.2: إصدارات البنك التي يمكن الاطلاع عليها في البوابة www.bkam.ma


<p>تقرير يقدم لجلالة الملك وتيرة الإصدار: سنوية</p> <p>يتضمن التقرير، الذي يقدم لجلالة الملك، تحليلا للوضع الاقتصادي والنفدية والمالية على الصعيدين الدولي والوطني كما يعرض أنشطة بنك المغرب ويقدم تقاريره المالية المتعلقة بكل سنة مالية.</p>	 <p>بنك المغرب التقرير السنوي قسمه وهي بنك المغرب إلى صاحب الجلالة محمد السادس</p>
<p>التقرير حول مراقبة مؤسسات الائتمان وأنشطتها ونتائجها وتيرة الإصدار: سنوية</p> <p>يقدم هذا التقرير المحيط القانوني والتنظيمي وكذا أنشطة الإشراف البنكي والاستقرار المالي. كما يعرض بنية النظام البنكي ونشاطه ونتائجه وكذا تطور المخاطر البنكية.</p>	 <p>بنك المغرب التقرير السنوي حول مراقبة مؤسسات الائتمان ونشاطها ونتائجها</p>
<p>تقرير حول أنظمة ووسائل الأداء وتيرة الإصدار: سنوية</p> <p>يقدم هذا التقرير مختلف المقاربات الخاصة بمراقبة أنظمة الأداء بالمغرب وكذا تدابير سلامة وسائل الأداء.</p>	 <p>بنك المغرب تقرير حول أنظمة ووسائل الأداء</p>
<p>تقرير حول الاستقرار المالي وتيرة الإصدار: سنوية</p> <p>يعد بنك المغرب هذا التقرير بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية ومجلس القيم المنقولة. ويعرض هذا التقرير ملخصا شاملا للتوجهات الاقتصادية والمالية ارتباطا بالاستقرار المالي. وصدرت النسخة الأولى لهذا التقرير سنة 2013.</p>	 <p>بنك المغرب CDVM تقرير حول الاستقرار المالي</p>
<p>تقرير حول نشاط حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معاملة المعطيات ذات الطابع الشخصي وتيرة الإصدار: سنوية</p> <p>يعرض هذا التقرير وضعية عمليات معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي التي اعتمدها البنك. ويقدم تصنيفا لعمليات المعالجة المذكورة حسب المخاطر بالنظر إلى الحياة الخاصة للأشخاص الذاتيين. ويستعرض التقرير أيضا التقدم المحرز في عملية مطابقة وسائل جمع ومعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.</p>	 <p>بنك المغرب تقرير حول نشاط حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معاملة المعطيات ذات الطابع الشخصي</p>

<p>تقرير حول السياسة النقدية وتيرة الإصدار. فصلية</p> <p>يتم إعداد هذا التقرير، الذي نشرت نسخته الثالثة والثلاثين في دجنبر 2014 والذي يصدر بثلاث لغات، بناء على تحاليل وتوقعات تنجز بمناسبة اجتماعات مجلس البنك. ويعرض الأساس الذي تنبني عليه القرارات في مجال السياسة النقدية.</p>	
<p>النشرة الفصلية</p> <p>تعالج هذه النشرة على الخصوص الإحصائيات الاقتصادية والنقدية والمالية.</p>	
<p>الإحصائيات النقدية وتيرة الإصدار: شهرية</p> <p>تقدم هذه الوثيقة أبرز المجموعات النقدية والائتمانية الشهرية والفصلية وكذا الوضعية النقدية. كما تعرض وضعية مؤسسات الإيداع تجاه القطاعات المؤسسية والوضعية التحليلية للشركات المالية الأخرى.</p>	
<p>المجلة الشهرية للظرفية الاقتصادية والنقدية والمالية</p> <p>تقدم هذه المجلة نظرة عامة حول تطور المحيط الدولي، والظرفية الوطنية. كما تعرض مختلف التطورات الاقتصادية والنقدية والمالية.</p>	
<p>نتائج استقصاء الظرفية في القطاع الصناعي الوثيرة: شهرية مع نسخة فصلية</p> <p>تعرض هذه الوثيقة نتائج استقصاء الرأي الذي ينجزه البنك شهريا لدى عينة تمثيلية تشمل 400 مقابلة تعمل في القطاع الصناعي على الصعيد الوطني.</p>	

مؤشر أسعار الأصول العقارية

الوتيرة: فصلية مع ملحق سنوي في النسخة التي تصدر في الفصل الرابع

يمكن هذا الإصدار، الذي يعده البنك بالتشارك مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية، والمسح العقاري والخرائطية، من تتبع تطور أسعار المعاملات العقارية على المستوى الوطني وفي المدن الكبرى.



في الزمن الرقمي وانسجاما مع أهداف مخططة الاستراتيجية في هذا المجال، أولى البنك اهتمامه بتعزيز تواصله من خلال الانفتاح على شبكات التواصل الاجتماعي. وقد جاءت هذه الخطوة لاستكمال أشكال التواصل بواسطة القنوات التقليدية المستعملة لحد الآن: هكذا، قام البنك، بتاريخ 16 دجنبر 2014، بإنشاء حساب تويتر. من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها شبكات التواصل الاجتماعي من حيث التفاعلية مع العموم وتحسين الولوج إلى المعلومة، وفي أقل من أسبوعين، وصل عدد المنخرطين إلى 500 منخرط من ضمنهم المؤسسات والهيئات الصحفية.

وفي نفس السياق، تم إنجاز مشروع العرض الدينامي داخل وكالات وفروع بنك المغرب، من أجل تشجيع تواصل القرب مع زبناء البنك.

3.6.7.2 تواصل موجه نحو مستخدمي البنك

ووعيا منه بأن التواصل الداخلي يساهم في تحقيق تواصل خارجي جيد، اعتمد البنك استراتيجية ملائمة في هذا المجال، من خلال مجموعة من الأدوات المتنوعة التي تخضع باستمرار للتحسين. هكذا، خلال سنة 2014، قامت مجلة "تواصل" التي تصدر مرتين في السنة والتي صدر عددها الأول في 2010، بتسليط الضوء، على الخصوص، على الرأسمال البشري للبنك وعلى النجاحات الجماعية التي حققها، مع مواكبة المشاريع الكبرى للمؤسسة.

علاوة على ذلك، يلتقي كافة مستخدمي البنك سنويا في يوم الأطر. فقد أصبح هذا الحدث منذ 2003 موعدا سنويا للمشاركة والتبادل بين أطر البنك، حيث يجتمع أزيد من 900 شخص بمرکز التكوين التابع للبنك لمناقشة عدة مواضيع. وقد تم اختيار "وسائل الأداء: تطورات ورهانات" كموضوع لنسخة 2014 المنظمة في يناير 2015. كما تم إنجاز شريط مصور حول تطور وسائل الأداء عبر العالم خصيصا لهذه المناسبة.

7.7.2 متحف بنك المغرب

منذ إطلاق مشروع البرمجة الثقافية السنوية في 2011، تطورت مهمة متحف البنك التقليدية والمتمثلة في الحفاظ على الموروث الوطني والعمل على انتقاله من جيل لآخر لتصبح مهمة مواطنة. ومن أجل استقطاب جمهور كبير، لم يعد المتحف يكتفي بدوره كمكان لعرض المجموعات، بل أصبح مؤسسة ثقافية حية ونشطة ذات برمجة غنية ومتنوعة تستهدف جميع فئات الجمهور. وتميز برنامج سنة 2014 بتنظيم حدثين هامين، يتمثل أولهما في الدورة المخصصة للفنان التشكيلي المغربي، الراحل محمد القاسمي، مع إصدار كتاب كتكرام لأعماله، والدورة الخاصة بالفن التشكيلي للمستشرقين في المغرب.

إضافة إلى ذلك، وخلال سنة 2014، توصل المتحف بطلبات للمشاركة في عدة تظاهرات بارزة شهدتها الساحة الثقافية الوطنية والدولية ونظمتها مؤسسات مرموقة مثل مؤسسة أونا، ومتحف محمد السادس الجديد، ومتحف اللوفر ومعهد العالم العربي.

وأخيرا، ذهب المتحف لأول مرة في 2014 للقاء جمهور جديد، بتنظيم معرض متنقل خارج الأسوار تحت عنوان "الجزء الثاني من حكم الملك الراحل محمد الخامس: 1939-1955" بعدة مدن مثل الناظور، وبني ملال أو لعيون، وذلك بمشاركة مع وزارة الثقافة وفي إطار أنشطة جامعة مولاي علي الشريف بالريساني.

8.7.2 العلاقات الدولية

طيلة سنة 2014، استمر البنك في تعزيز انفتاحه وشفافيته من خلال تكثيف علاقات التعاون الدولي. وفي هذا الإطار، شارك البنك في عدة تظاهرات ولقاءات دولية، نذكر منها على الخصوص:

- اجتماعات الربيع والخريف للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التي نظمت على التوالي في أبريل وأكتوبر بواشنطن، وكذا الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛
- الاجتماع السنوي الواحد والعشرون لمحافظي البنوك المركزية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية، الذي نظمه البنك المركزي لدول غرب إفريقيا من 14 إلى 16 ماي بدار، حول موضوع "استقرار سوق الديون السيادية، تمويل الاقتصاد والإدماج المالي: دور البنوك المركزية". خلال هذه التظاهرة، قدم بنك المغرب مداخلة حول استقرار سوق الديون السيادية والخروج من السياسات غير التقليدية بعد الأزمة؛
- المنتدى الأول "صندوق النقد الدولي - البنوك المركزية" الخاص بالأسواق الصاعدة، الذي تم تنظيمه بالتشارك مع البنك المركزي الفرنسي أيام 9 و10 سبتمبر حول موضوع "نحو تضخم مستهدف وأنظمة نقدية انتقالية".

وقدم بنك المغرب مداخلة تحمل عنوان "بيئة ملائمة: صياغة السياسات وفهم قنوات انتقال القرارات والإطار التنفيذي!":

• الاجتماع الثامن والثلاثون لمحافظي البنوك المركزية والمؤسسات النقدية العربية، الذي نُظّم في 19 شتنبر بالجزائر العاصمة:

• المؤتمر الدولي الذي نظمه المعهد الأوروبي للمتوسط حول موضوع "السياسات الماكرو اقتصادية والنقدية في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط" ببرشلونة في 21 أكتوبر، والذي قدمت خلاله مؤسستنا عرضا حول "الدور الحالي للبنوك المركزية!":

وفي نفس الوقت، تم توطيد إطار التعاون بينك المغرب بمناسبة اللقاءات التي نظمت على مستوى عالي. هكذا، قام السيد الوالي بزيارتي صداقة وعمل لكل من البنك المركزي لدول غرب إفريقيا والبنك المركزي القطري. وهمت الزيارة الأولى مجالات الإشراف البنكي، والاستقرار المالي وتمويل الاقتصاد بينما ركزت الزيارة الثانية على مواضيع مرتبطة بالشؤون القانونية، وأنظمة الأداء، والبنوك الإسلامية، ومكتب القروض، والموارد البشرية والشؤون الاجتماعية.

ومن جهة أخرى، تم تنظيم عدة زيارات دراسية داخل البنك لفائدة مسؤولين وأطر من البنك المركزي لدول غرب إفريقيا وبنك دول إفريقيا الوسطى، والمطبعة الوطنية للسودان، وكذا من البنوك المركزية لمجموعة من البلدان لاسيما الكونغو، وجمهورية غينيا، ونيجيريا، وموزنبيق، وبوروندي، وموريتانيا، وتونس، ومصر، والفلبين. وهمت هذه الأنشطة على الخصوص الاستقرار المالي، والسياسة النقدية وسياسة الصرف، والإشراف البنكي، ومطبعة الأوراق البنكية، والإطار المحاسبي، والتخطيط الاستراتيجي، ومكتب القروض، والموارد البشرية وكذا متحف النقود.

وبموازاة ذلك، تم تنظيم زيارتين دراسيتين إلى البنك المركزي الفرنسي خصصتا على التوالي لنماذج التوقعات الماكرو اقتصادية وللتواصل المؤسسي - شبكات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى زيارتين إلى البنك البرتغالي والبنك الوطني بلجيكا في إطار تقاسم التجارب في مجال التأمينات والأرشفيف. علاوة على ذلك، شارك عدة أطر من البنك في ندوة خصصت للخدمات المالية الإسلامية في إطار تطبيق مذكرة التفاهم الموقعة بين مؤسستنا والبنك المركزي القطري سنة 2011.

الجزء 3

التقرير المالي للبنك

بنك المغرب

الأرقام الواردة في هذا الجزء من التقرير مقربة لأقرب ألف درهم . وبالتالي، فإن المجاميع والجاميع الفرعية قد لا تكون دائما مطابقة للأرقام المكونة لها.

1-3 نظرة موجزة عن الوضعية المالية في سنة 2014^(*)

جدول 1-3-1 : أرقام رئيسية

التغير %	2013	2014	بآلاف الدراهم
-1%	240 171 971	238 270 950	مجموع الحصيلة
-6%	63%	60%	استخدام الأموال الذاتية
-17%	4 803 899	3 989 547	مجموع العائدات
-12%	3 630 840	3 177 645	مجموع التكاليف (بما في ذلك الضريبة على الشركات)
-31%	1 173 059	811 902	النتيجة الصافية
-21%	70 706 747	55 622 784	متوسط جاري تدخلات بنك المغرب
23%	45%	55%	معامل الاستغلال

أبرز أحداث السنة

- استمر بنك المغرب في تطبيق سياسة نقدية تيسيرية سنة 2014:
- تقليص نسبة الاحتياطي النقدي بواقع 200 نقطة أساس لتصل إلى 2% (قرار مجلس البنك في شهر مارس):
- تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 3,00% إلى 2,75% (قرار مجلس البنك في شتنبر):
- تخفيض سعر الفائدة الرئيسي للمرة الثانية بواقع 25 نقطة أساس ليصل إلى 2,50% (قرار مجلس البنك في دجنبر).
- تحسن شروط السيولة البنكية ارتباطا بتنامي الموجودات بالعملة الأجنبية وبانخفاض نسبة الاحتياطي النقدي. مما أدى إلى تقليص البنك لتدخلاته في السوق النقدية.
- تعزيز صافي احتياطات الصرف بنسبة 20% على أساس سنوي. ليصل إلى 181 مليار درهم. على إثر التدفقات الكبرى للعملة الأجنبية برسم هبات دول الخليج. والاقتراضات السنوية الدولية (المكتب الشريف للفوسفاط والخزينة العامة). وكذا تراجع العجز التجاري.
- تقليص البنك المركزي الأوروبي. خلال شهري يونيو وشتنبر. لسعر الفائدة الرئيسي من 0,25% إلى 0,05%. وتطبيق سعر إيداع سلبي (0,20%).

1-3-1-1-3 الحصيلة

جدول 1-3-2 : الحصيلة حسب العمليات

التغير %	2013	2014	بآلاف الدراهم
			منها
5%	182 079 842	191 457 660	التداول النقدي
22%	-134 126 868	-163 714 498	عمليات مع الخارج (منها)
16%	152 884 659	177 271 038	موجودات وتوظيفات بالذهب والعملة الأجنبية
>100%	3 178 007	7 417 983	الموجودات من حقوق السحب الخاصة
10%	8 685 391	9 566 096	حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف
14%	2 506 672	2 849 650	عمليات مع الدولة (منها)
-4%	2 212 364	2 117 412	الحساب الجاري للخزينة العامة
>100%	276 025	646 837	حساب صندوق الحسن الثاني
-38%	-52 308 245	-32 479 412	الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان
-41%	72 116 650	42 232 212	ديون على مؤسسات الائتمان المغربية
-51%	19 808 405	9 752 800	ودائع والتزامات تجاه البنوك المغربية

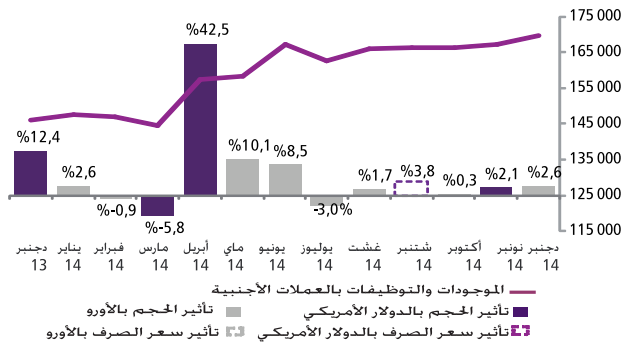
خصوصاً-أصول

^(*) تم التطرق بمزيد من التفصيل. لتغير بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف على مستوى الإيضاحات المتعلقة بالقوائم التركيبية. وبغرض التحليل. تمت إعادة معالجة بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف. في هذا الجزء من التقرير المالي.

مع متم السنة المالية 2014، بلغ مجموع حصيلة بنك المغرب 238 270 950 ألف درهم. مسجلا تراجعاً سنوياً بحوالي 1%. ويأتي هذا التغير بالأساس على إثر التقلص الواضح للتسيبقات الممنوحة للبنوك في إطار التقنين النقدي وتعزيز الموجودات بالعملات الأجنبية على مستوى الأصول. ومن جهة أخرى، يعزى هذا التغير، على مستوى الخصوم، إلى تدني الموجودات في الحسابات الجارية للبنوك المغربية وتنامي الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة.

وبلغ حجم النقد المتداول، الذي يعتبر المكوّن الرئيسي للخصوم (80%)، ما قدره 191 457 660 ألف درهم في نهاية السنة، أي بارتفاع بنسبة 5%. قريبة من تلك المسجلة خلال السنتين الأخيرتين، مما يعكس ارتفاع الطلب على الأوراق البنكية.

رسم بياني 3-1-1: تطور الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية بملايين الدراهم (بما فيها الأوراق البنكية الأجنبية)



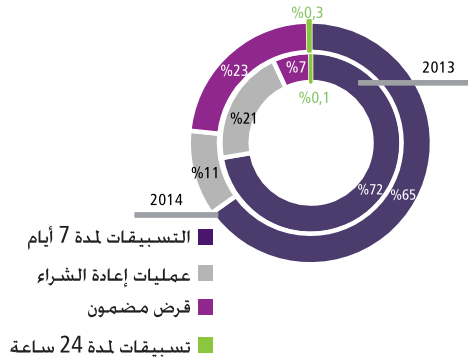
وفي سنة 2014، واصلت العمليات مع الخارج نمواً الذي بلغت نسبته 22% لتصل إلى 163 714 498 ألف درهم، مدعومة بارتفاع الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية. أهمّ بند في هذا المجموع. وقد تنامت هذه الأخيرة بواقع 16% موازاة مع تعزيز احتياطات الصرف. بعد الانخفاضات المسجلة سنتي 2011 و2012، ونهاية هذا التوجه سنة 2013.

وتجدر الإشارة إلى أن صافي احتياطات الصرف الدولية قد أنهى سنة 2014 بارتفاع قوي بلغت نسبته 20% ليصل إلى 181 مليار درهم. وقد نجم هذا التغير بالأساس عن تقلص العجز التجاري بنسبة 6%. وعن الاقتراضات السنوية الدولية للمكتب الشريف للفوسفاط (1,55 مليار دولار في شهر أبريل) والخزينة العامة (مليار أورو في يونيو). وكذا عن تحصيل هبات مجلس التعاون الخليجي التي بلغ مجموعها 13,1 مليار درهم.

كما يُفسّر تزايد العمليات مع الخارج بتنامي موجودات البنك من حقوق السحب الخاصة. سنة 2014، إثر اقتناء 320 مليون وحدة خلال الفصل الأول من هذه السنة، بغية استعادة وضعية محايدة تجاه صندوق النقد الدولي، إلى جانب ذلك، وعلى إثر ارتفاع سعر الدولار الذي انتقل، بين سنتي 2013 و2014، من 8,15 إلى 9,04 درهم، تنامت الموجودات والتوظيفات بالذهب، وهي مكوّن آخر لهذا المجموع. بنسبة 11% لتصل إلى 7 692 458 ألف درهم، بعد تراجعها بنسبة 30% سنة 2013.

من جانب آخر، ارتفع رصيد العمليات مع الدولة إلى 2 849 650 ألف درهم، متنامياً بمقدار 342 978 ألف درهم (+14%) نتيجة بالأساس لارتفاع موجودات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (370 811 ألف درهم)

رسم بياني 3-1-2: بنية متوسط جاري القروض الممنوحة للبنوك



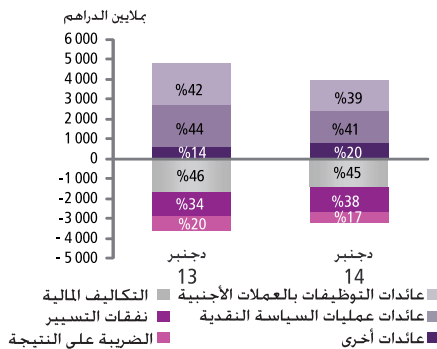
وبلغت الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان ما قدره 32 479 412 ألف درهم مقابل 52 308 245 ألف درهم سنة من قبل. متأثرة هذه السنة بتقلص عجز السيولة البنكية. وقد حقق هذا التطور على الخصوص بفضل التدفقات المهمة للعمليات (هبات وقروض) وتراجع المبلغ الأدنى المطلوب برسم الاحتياطي النقدي. وأمام هذا الوضع. قام البنك بتقليص المبالغ التي يضخها. لتصل في نهاية هذه السنة إلى 41 852 088 ألف درهم (-42%). كما تراجعت ودائع البنوك إلى 9 752 800 ألف درهم (-51%).

3-1-2-1 النتيجة

جدول 3-1-3: النتيجة الصافية للسنة المالية

التغير %	2013	2014	بالآلاف الدراهم
-25%	1 032 482	775 119	نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف
-19%	2 006 355	1 633 494	نتيجة عمليات السياسة النقدية
22%	457 194	558 311	نتيجة العمليات الأخرى
-15%	3 496 031	2 966 925	نتيجة الأنشطة
5%	-1 569 079	-1 642 263	التكاليف العامة للاستغلال
-31%	1 926 952	1 324 662	النتيجة الإجمالية للاستغلال
>100%	-19 062	34 325	نتيجة غير جارية
-26%	-734 831	-547 085	ضريبة على النتيجة
-31%	1 173 059	811 902	نتيجة صافية

رسم بياني 3-1-3: بنية العائدات والتكاليف



في نهاية سنة 2014، حقق البنك نتيجة صافية قدرها 811 902 ألف درهم، بانخفاض بنسبة 31% مقارنة بسنة 2013. ويعزى هذا التغير إلى تراجع نتيجة أنشطة البنك، خاصة منها المرتبطة بعمليات تدبير احتياطات الصرف (-25%) وتطبيق السياسة النقدية (-19%). بالرغم من ذلك، جدر الإشارة إلى أن حدة هذه التراجعات قد تدنت جزئيا مع تحسن نتائج باقي عمليات البنك بنسبة 22%.

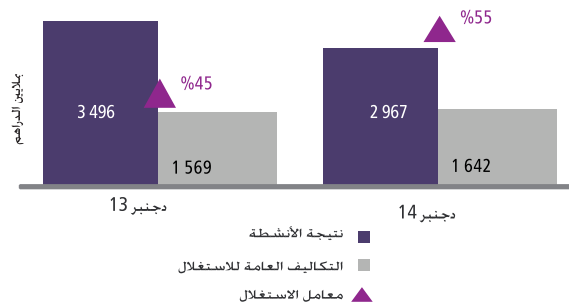
وفي سنة 2014، تأثرت عمليات تدبير احتياطات الصرف بمستويات نسب الربحية، التي عرفت مستوى متدنيا، بل سلبيا في ما يتعلق بالتوظيفات بالأورو، والتي أفرزت نتيجة قدرها 775 119 ألف درهم، متراجعة بواقع 257 363 ألف درهم مقارنة بسنة 2013، وذلك بالرغم من ارتفاع جاري التوظيفات بالعملة الأجنبية. وفي هذا السياق غير الملائم، أفرزت محفظة سندات الاقتراض فوائد قدرها 1 224 427 ألف درهم، متراجعة بواقع 344 994 ألف درهم (-22%) مقارنة بسنة 2013؛ ذلك أن السندات المستحقة التي تم اقتناءها في الماضي بنسب فائدة مرتفعة قد تم إعادة استثمارها بنسب جد منخفضة.

ومنذ إلغاء الفائدة على الاحتياطي النقدي، في دجنبر 2013، أصبحت نتيجة عمليات السياسة النقدية لا تمثل سوى الفوائد المحصلة برسم تدخلات البنك في السوق النقدية. وأدى هذا الإلغاء إلى تراجع التكاليف المرتبطة بالاحتياطي النقدي بواقع 116 084 ألف درهم سنة 2014. وقد انخفضت هذه النتيجة بنسبة 19% لتصل إلى 1 633 494 ألف درهم، إثر تراجع متوسط جاري السيولة التي تم ضخها، والتي تدنت، من سنة لأخرى، من 70 706 747 ألف درهم إلى 55 622 784 ألف درهم، بفعل تقلص عجز السيولة خلال سنة 2014. وبالتالي، فقد تراجعت الفوائد المحصلة من هذه العمليات بمقدار 488 945 ألف درهم (-23%) مقارنة بالسنة الماضية.

وعرفت نتيجة باقي العمليات، التي تشمل أساسا العمولات المحصلة برسم الخدمات المقدمة للزبائن ومبيعات دار السكة، ارتفاعا بنسبة 22% لتصل إلى 558 311 ألف درهم. وبفضل الشراكة التي عقدها البنك سنة 2014 مع مجموعة Crane Currency في مجال صناعة الأوراق البنكية الموجهة للسوق الدولية، فقد تمكن من تحقيق ربح إضافي قدره 39 642 ألف درهم، من جهة أخرى، أفرزت عمليات الصرف عمولات بمقدار 418 501 ألف درهم، متنامية بنسبة 27% نتيجة بالأساس لحجم العمليات التي تم إنجازها سنة 2014.

أما التكاليف العامة للاستغلال، فقد سجلت نموا متحكما فيه بلغت نسبته 5% لتصل إلى 1 642 263 ألف درهم، نتيجة بالأساس إلى ارتفاع الخصاصات عن الاستخدامات بنسبة 8% ارتباطا بتحديث أنظمة المعلومات وآليات تصنيع العملة الائتمانية في البنك.

رسم بياني 3-1-4: معامل الاستغلال



3-2 القوائم التركيبية

3-2-1 الحصيلة (الأصول)

جدول 3-2-1 : الأصول في 31 دجنبر 2014

2013	2014	إيضاحات	بآلاف الدراهم
6 940 913	7 692 458	1	موجودات وتوظيفات بالذهب
145 943 746	169 578 580	2	موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية
19 895 981	11 979 318		موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية
122 550 633	153 507 463		سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها
3 497 131	4 091 798		موجودات أخرى بالعملات الأجنبية
4 510 071	8 821 380	3	موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية
1 073 181	1 107 835		اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
3 178 007	7 417 983		موجودات من حقوق السحب الخاصة
258 883	295 561		اكتتاب لدى صندوق النقد العربي
-	-		مساعادات مالية للدولة
-	-		تسيبقات تعاقدية
-	-		تسيبقات برسم تسهيلات الصندوق
-	-		مساعادات مالية أخرى
72 116 650	42 232 212	4	ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية
14 004 034	-		قيم مستحقة
58 001 937	41 852 088		تسيبقات للبنوك
110 679	380 124		ديون أخرى
-	-		سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة
7 162 173	6 653 282	5	أصول أخرى
3 498 419	3 293 037	6	قيم ثابتة
240 171 971	238 270 950		مجموع الأصول

2-2-3-2 الحصيلة (الخصوم)

جدول 2-2-3 : الخصوم في 31 دجنبر 2014

2013	2014	إيضاحات	بآلاف الدراهم
182 079 842	191 457 660	7	أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة
179 436 597	188 703 752		أوراق بنكية متداولة
2 643 245	2 753 909		قطع نقدية متداولة
7 335 333	5 260 598	8	التزامات بالذهب والعملات الأجنبية
-	-		التزامات بالذهب
7 335 333	5 260 598		التزامات بالعملات الأجنبية
200 210	196 194	9	التزامات بالدرهم القابل للتحويل
193 880	190 971		التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
6 330	5 222		التزامات أخرى
26 978 301	16 947 983	10	ودائع والتزامات بالدرهم
2 212 364	2 117 412		الحساب الجاري للخرزينة العامة
19 808 405	9 752 800		ودائع والتزامات بالدرهم تجاه البنوك المغربية
19 808 405	9 752 800		حسابات جارية
-	-		حسابات استرجاع السيولة
-	-		حسابات تسهيلات الودائع
2 285 290	2 461 356		ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
2 672 241	2 616 415		حسابات أخرى
9 824 254	10 707 436	11	خصوم أخرى
7 046 927	7 355 033	3	مخصصات حقوق السحب الخاصة
5 534 045	5 534 143	12	رساميل ذاتية ومثيلاتها (منها)
500 000	500 000		رأس المال
5 001 340	5 001 340		احتياطيات
21 105	24 164		مرحل من جديد
1 173 059	811 902		نتيجة صافية للسنة المالية
240 171 971	238 270 950		مجموع الخصوم

3-2-3 خارج الحصيلة

جدول 3-2-3 : خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2014

2013	2014	إيضاحات	بآلاف الدراهم
			عمليات الصرف بالناجز
-	-		العملات المتوقعة تسليمها بالناجز
-	-		الدراهم المتوقعة خصيلها بالناجز
			عمليات الصرف لأجل
-	-		العملات المتوقعة خصيلها لأجل
-	-		العملات المتوقعة تسليمها لأجل
4 892 800	1 971 243	13	عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية
		13	عمليات الصرف عمليات المفاضلة
823 807	307 325		العملات الأجنبية المتوقعة خصيلها
821 123	306 441		العملات الأجنبية المتوقعة تسليمها
-	-		تعديل العملات خارج الحصيلة
-	-		التزامات على المنتجات المالية المشتقة
		14	التزامات على السندات
69 064 400	22 546 127		سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة
3 493 000	11 225 200		سندات محصلة على التسبيقات المتوقعة منحها
6 920 000	19 541 768		ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة
-	23 002 063		تسبيقات من المتوقع منحها
102 114	1 096 900		سندات أجنبية متوقع خصيلها
-	1 799 438		سندات أجنبية متوقع تسليمها
		15	التزامات أخرى
40 906	49 786		ضمانات محصلة على الصفقات
814 862	835 443		التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
39 182	63 665		التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
1 000	1 000		التزامات أخرى ممنوحة

4-2-3 حساب العائدات والتكاليف

جدول 4-2-3 : حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2014

2013	2014	إيضاحات	بآلاف الدراهم
4 803 899	3 989 547		العائدات
1 594 441	1 266 372	16	فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية
2 122 439	1 633 494	17	فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها
8 247	8 439	18	فوائد محصلة أخرى
411 751	481 431	19	عمولات محصلة
58 963	70 025	20	عائدات مالية أخرى
168 366	200 264	21	مبيعات السلع والخدمات المنتجة
42 084	40 422	22	عائدات مختلفة
-	-		عمليات سحبوبات على الاستخدمات
389 405	232 348	23	مؤونات مسترجعة
8 202	56 752	24	عائدات غير جارية
3 630 840	3 177 645		التكاليف
4 479	7 380	25	فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية
276 111	170 102	26	فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم
12 776	13 115	27	عمولات ممنوحة
739 548	475 480	28	تكاليف مالية أخرى
708 634	720 808	29	تكاليف خاصة بالموظفين
235 337	187 389	30	شراء المواد والأدوات
284 869	301 768	31	تكاليف خارجية أخرى
608 403	737 440	32	مخصصات للاستخدمات والمؤونات
25 852	17 077	33	تكاليف غير جارية
734 831	547 085	34	ضريبة على النتيجة
1 173 059	811 902		نتيجة صافية

3-2-5 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم

3-2-5-1 الإطار القانوني

يتم إعداد القوائم التركيبية وتقديمها طبقا للمخطط المحاسبي لبنك المغرب الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

في ما يخص تقييم المخزون والأصول الثابتة المجسدة وغيرها، يطبق البنك الأحكام المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لكل ما هو مشترك مع المقاولات، في حين يطبق تقييمات محددة بالنسبة لجميع العمليات الخاصة. وتضم القوائم التركيبية، كما هي واردة في المادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وخارج الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبيان المعلومات التكميلية.

3-2-5-2 طرق التقييم

عمليات الصرف

يقصد بعمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات بالناجز ولأجل. سواء كانت للحساب الخاص لبنك المغرب أو في إطار الوساطة مع البنوك. وتُدرج هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام. ثم تُسجل في حسابات الحصيلة بتاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية إلى الدرهم وفق أسعار الصرف المعمول بها عند اختتام السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف المدرجة في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة. وتحدد هذه الاتفاقية الحد الأدنى لهذا الحساب في 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب، وهو المستوى الذي يجب أن يبقى عليه رصيد هذا الحساب، كما تضع آلية لوضع مخصصات أو للاقتطاع منه في حالة وجود نقص أو فائض عن الحد الأدنى المطلوب. ولا يترتب عن آلية إعادة التقييم هذه أي أثر ضريبي.

يتم تحويل العائدات والتكاليف بالعملات الأجنبية إلى الدرهم حسب سعر الصرف المطبق في تاريخ العملية.

السندات

تُصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطاتي الصرف. حسب الغرض من حيازتها. ضمن فئة محفظة المعاملات أو التوظيف أو الاستثمار.

محفظة المعاملات : تتكون من السندات المشتراة منذ البداية بغرض إعادة بيعها في أجل قصير لا يتجاوز ستة أشهر. ويتم تقييدها حسب سعر شرائها. مع احتساب المصاريف. وعند الاقتضاء. الفوائد المستحقة. غير المؤداة. وتدرج فوائض ونواقص القيمة الناتجة عن إعادة التقييم الشهري لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة.

حتى متم سنة 2014. لا يملك بنك المغرب أي سند في محفظة معاملاته.

محفظة التوظيف : تتكون من السندات غير تلك المصنفة كسندات معاملات أو استثمارات. ويشتريها البنك بغرض الاحتفاظ بها لمدة تتجاوز ستة أشهر دون نية حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية:

- تسجل الإدراجات في المحفظة على مستوى الحصيلة حسب سعر الشراء. دون احتساب مصاريف الشراء. وعند الاقتضاء. دون احتساب الفوائد المستحقة.
- لا يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وسعر تسديدها (تخفيض أو مكافأة) طيلة مدة حيازة هذه السندات.

• ينتج عن نواقص القيمة غير المحققة الناتجة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق تكوين مؤونات لنقصان القيمة بشكل أسبوعي. بالمقابل. لا تُدرج في الحسابات فوائض القيمة غير المحققة.

ويجدر التذكير أنه بدءاً من شهر أكتوبر 2008. أحدث البنك فئة فرعية لسندات التوظيف الخاصة به. وذلك قصد إدراج سندات التوظيف ذات الفوائد المحتسبة مسبقاً. ويتم تقييد هذه السندات حسب سعر شرائها. مع احتساب الفوائد. ويتم توزيع الفوائد المحتسبة مسبقاً طيلة مدة السندات وتقييدها في حسابات العائدات عند نهاية كل شهر.

محفظة الاستثمار : تضم السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم تقييدها محاسبياً حسب القواعد التالية:

- يتم تقييدها حسب سعر شرائها. دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء. دون احتساب الفوائد المستحقة؛
- لا يتم تقييد فوائض القيمة المتعلقة بهذه السندات.

- لا يتم تقييد نواقص القيمة إلا عندما يفترض البنك أن السند المتراجعة قيمته قد يتم إعادة بيعه خلال السنة المالية المقبلة وعند احتمال تخلف جهة الإصدار عن الأداء.
- يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بشكل ثابت طيلة المدة المتبقية للسندات.

إلى حدود 31 دجنبر 2014، لم يتم تسجيل أي مؤونة في هذه المحفظة.

موجودات أخرى بالعملات

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي يتم تفويض تدبيرها للبنك الدولي في إطار عقود التوكيل.

وتُقيد هذه السندات حسب قيمتها السوقية، ففي البداية، يتم تقييدها حسب سعر الشراء، وتفيد فوائض ونواقص القيمة مع نهاية كل شهر في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة، وذلك بناء على قيم بيع هذه السندات في نهاية الشهر، بعد افتتاحها والتوصل بها قانونا من الوكلاء المفوضين بالتدبير.

الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة

تفيد الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة شرائها، وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها، ناقص الاستخدامات المتراكمة.

ويتم استخدام الأصول الثابتة، بما في ذلك النفقات الكمالية، بطريقة ثابتة حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسبة الاستخدام المعمول بها.

وتتمثل آجال الاستخدام المعتمدة، حسب طبيعة كل أصل ثابت، في ما يلي:

جدول 3-5: آجال استخدام الأصول الثابتة

20 سنة	المباني
5 سنوات	الاستصلاح والتهيئة والتجهيز
10 سنوات	معدات دار السكة
5 سنوات	معدات المكاتب والمعدات والبرامج المعلوماتية والعربات والمعدات الأخرى
10 سنوات	أثاث مكثبي

الأصول الثابتة المالية

تفيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها الصافية المكونة من كلفة الشراء ناقص المؤونات المكونة في تاريخ حصر الحسابات. أما المساهمات الأجنبية، فيتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية.

ويتم تقييم المؤونات عن نقصان قيمة هذه السندات غير المتداولة في البورصة مع نهاية السنة المالية وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية الأخيرة المتاحة.

المخزونات

تتكون المخزونات مما يلي :

- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك:
- المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية (الأوراق والمداد والقوالب):
- المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة والعملات الأجنبية المعدة للتصدير):
- والقطع النقدية التذكارية.

وتُفيد المواد والأدوات القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمن الشراء، مع اقتطاع، عند الضرورة، المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها في تاريخ حصر الحسابات.

وتدرج المواد الأولية في الحصيلة حسب تكلفتها، التي تتكون من سعر الشراء مع إضافة المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد، وعند الضرورة، مع اقتطاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمتها.

وتفيد المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع في الحصيلة بتكلفة إنتاجها، مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.

3-5-2-3 آلية تدبير المخاطر المالية

وصف المخاطر

تتجلى المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك في إطار تدبير احتياطات الصرف في ما يلي:

• خطر الائتمان، ويقصد به:

- من جهة، خطر عدم الأداء (خطر الطرف المقابل)، ويقصد به خطر الخسارة الاقتصادية الناتجة عن عجز الطرف المقابل الوفاء بالتزاماته.

- ومن جهة أخرى، خطر تدني الجدارة الائتمانية، ويعني خطر تخفيض التصنيف من طرف إحدى وكالات التصنيف أو مجموعة منها.

• خطر السوق، ويقصد به خطر التعرض للخسارة نتيجة تطور غير ملائم لعوامل السوق، ويشمل هذا الخطر، من ضمن ما يشمله، المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الفائدة أو أسعار الصرف.

إطار الحكامة

ترتكز حكامه تدبير المخاطر التي يعتمدها البنك على مشاركته القوية في العملية، والتعريف الواضح للقواعد والمساطر، وكذا المراقبة المستمرة من طرف هيئات مستقلة بغية تتبع المخاطر والسهر على تطبيق هذه القواعد، وتتمحور آلية الحكامة حول ثلاث هيئات رئيسية:

• **اللجنة النقدية والمالية** : تتأكد من ملائمة آلية تدبير المخاطر، تصادق على حدود المخاطر، وتتبع التطور الإجمالي للمحافظ من حيث كلفة المخاطر. كما تقوم اللجنة النقدية و المالية، بداية كل سنة، بإصدار التعليمات حول الاستثمار والتخصيص الاستراتيجي للأصول، قبل تقديمها لمجلس البنك.

• **لجنة المخاطر** : تسهر على احترام التعليمات الصادرة حول الاستثمار، كما تدرس، شهريا، مدى تطور المخاطر ومستوى الأداء، قبل تقديمها للجنة النقدية والمالية.

• **لجنة الافتحاص** : تتولى تقييم جودة آلية تدبير المخاطر ودراسة مدى انسجام الإطار الداخلي لتتبع المخاطر مع المساطر والتشريعات المعمول بها، إلى جانب ذلك، تعمل هذه اللجنة على دراسة إجمالي المخاطر التي يتعرض لها البنك.

ويتم إعداد دراسات وتقارير منتظمة لإبلاغ الأطراف المعنية بالمعطيات اللازمة لها من أجل اتخاذ القرار.

تدبير المخاطر المالية

يسعى البنك، من خلال المبادئ والآليات والحدود التي يعتمدها، إلى ضمان التحكم، في أفضل الظروف، في النتائج السلبية المحتملة للمخاطر المالية التي تتعرض لها الموجودات الخارجية. لهذا الغرض، تتضمن الآلية المعتمدة مجموعة من العناصر الرئيسية بما فيها : تحديد المخاطر وتقييم الإقبال عليها، واتخاذ إجراءات للتخفيف من حدتها ثم مراقبتها وتدبيرها. كما تدرس بشكل دوري مدى ملائمة الآلية بشكل عام.

وتخضع المخاطر المالية لتتبع وتدبير دقيق بغية التقيّد بالقواعد والقرارات التي اتخذها كل من اللجنة النقدية والمالية ومجلس البنك.

وتُنظّم عملية تدبير هذه المخاطر بالارتكاز على مبدأ أساسي ألا وهو مبدأ استقلال الوحدة المكلفة بالأنشطة التشغيلية عن تلك التي تتولى مهمة المراقبة.

ويتم تدبير خطر الائتمان بناء على دراسات محددة، خاصة عبر تحليل معمق للمعطيات المالية، مما يؤدي إلى تحديد سقف الائتمان العامة والأحادية، والتي تتم مراجعتها كل ستة أشهر. ويتم يوميا تتبع ومراقبة حالات التعرض للخطر من حيث المبلغ ونوع المعاملة. أما الإطار التشغيلي، فقد تم تعزيزه منذ سنة 2008، خاصة عن طريق اللجوء إلى مؤشر موجز لتتبع خطر الائتمان. ويمكن المقياس المعتمد من ضمان تقييم أفضل لمدى التعرض لخطر الائتمان، سواء كان هذا التعرض إجماليا أو أحاديا.

ولتقييم مخاطر السوق، عمل البنك على اعتماد مجموعة من المؤشرات كتلك المتعلقة بمدة الاستحقاق الفعلية للمحافظ والحساسية إزاء التغيرات في أسعار الفائدة والقيمة عند الخطر (VAR) من أجل التقدير الكلي للمخاطرة الإجمالية.

أما خطر الصرف، فيتم تدبيره عن طريق نسخ سلة العملات بغية تحديد قيمة الدرهم، مع درجة انحراف قصوى.

وبصفة عامة، يبقى تعرض البنك لخطر السوق ضعيفا نتيجة للتغطية المنتظمة لوضعية الصرف ولضعف خطر سعر الفائدة إثر الحساسية الضعيفة لمحافظ التوظيف.

سنة 2014، وفي سياق يتسم بالمستوى المنخفض، بل السلبي، لأسعار الفائدة، تم تعزيز آلية تدبير المخاطر عن طريق إرساء إطار أكثر رسمية. في هذا الصدد، مكن اعتماد مؤشرات جديدة لقياس المخاطر ومراجعة التقارير من ضمان تتبع أكثر فعالية لأنشطة التوظيف. موازاة مع ذلك، تم تكييف استراتيجية تدبير الاحتياطيات مع السهر على احترام توجهات مجلس البنك في مجال التوظيفات. وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية، خلال سنة 2014، على تنوع الاستثمارات والحفاظ على أعلى مستوى من الجودة في الأصول المحوذة.

4-5-2-3 تعليقات حول بنود الحصيلة

إيضاح رقم 1 : الموجودات والتوظيفات من الذهب

جدول 3-2-6 : الموجودات والتوظيفات من الذهب

2013	2014	
9 793	10 844	ثمن أوقية ذهب بالدرهم ⁽¹⁾
708 767	709 368	الكمية بأوقية الذهب
6 940 913	7 692 458	القيمة السوقية ⁽²⁾
22	22	مخزون الذهب (بالطن)

(1) سعر الذهب بالدولار الأمريكي/بالدرهم المغربي.

(2) بآلاف الدراهم.

تتكون الموجودات من الذهب من الموجودات المودعة في المغرب وفي الخارج. وقد بدأ تقييمها. منذ نهاية سنة 2006. وفق سعر السوق. وتدرج الأرباح والخسائر المرتبطة بهذه العملية في حساب تقييم احتياطات الصرف. ويتجلى السبب الرئيسي لارتفاع مقابل قيمة هذه الموجودات والتوظيفات. والذي بلغ 11%. في ارتفاع قيمة الدولار الذي انتقل. من سنة لأخرى. من 8,15 درهم إلى 9,04 درهم.

إيضاح رقم 2 : الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

يتضمن هذا البند المقابل بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل. وتتم حيازة هذه الأخيرة على الخصوص في شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وسندات أجنبية.

جدول 3-2-7 : التوزيع حسب نوع التوظيفات

الحصة	2013	الحصة	2014	بآلاف الدراهم	
%3	4 477 290	%1	1 456 732	حسابات تحت الطلب	
%9	13 296 467	%5	7 891 395	حسابات لأجل	
%84 {	%66	%90 {	%69	117 587 160	سندات التوظيف ⁽¹⁾
	%18		%21	35 920 303	سندات الاستثمار
%4	5 619 355	%4	6 722 989	موجودات وتوظيفات أخرى ⁽²⁾	
%100	145 943 746	%100	169 578 580	المجموع	

(1) بما في ذلك مخصصات انخفاض قيمة السندات.

(2) تتضمن الفوائد المستحقة وتفويضات التدبير والأوراق البنكية الأجنبية.

مع نهاية سنة 2014. ارتفعت الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية بنسبة 16% لتصل إلى 169 578 580 ألف درهم. بالموازاة مع تعزيز الموجودات الخارجية. وتنامت حصتها في الحصيلة إلى 71% مقابل 61% السنة الماضية. ويتّسم هذا البند بهيمنة السندات التي ارتفعت حصتها. من سنة لأخرى. من 84% إلى 90%.

خلال النصف الأول من سنة 2014، جاءت استراتيجية تدبير الموجودات بالعملات كاستمرارية للاستراتيجية المعتمدة سنة 2013، والتي تهدف إلى الحفاظ على جودة ائتمانية عالية للأصول وعلى مدة استحقاق قصيرة وكذا على تنوع التوظيفات.

جدول 3-2-8: التوزيع حسب الأجل المتبقي

2013*	2014	
72%	55%	أقل من أو يساوي سنة
28%	45%	أكثر من سنة
100%	100%	المجموع

* يتم حساب المؤشر بشكل أدق كل خط على حدة عوض جميعه حسب الدول.

خلال النصف الثاني من السنة، تم تكييف هذه الاستراتيجية لتلائم السياق الجديد الذي يتسم بالمستوى السلبي للعائد في منطقة الأورو وبتنامي احتياطات الصرف، لهذا الغرض، تمت إعادة تخصيص التوظيفات في شريحة الاستثمار مع تمديد أجل استحقاقها (Duration).

إيضاح رقم 3 : موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

سنة 2014، عرف هذا البند، الذي يتضمن الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، نموا بحوالي الضعف (96%) إذ بلغ 8 821 380 ألف درهم بفعل الارتفاع الملحوظ للموجودات من حقوق السحب الخاصة.

الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

في الأصول

• الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي : يمثل الجزء (14,5%) الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي. ويشمل :

جدول 3-2-9 : الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

التغير %	2013	2014	بالآلاف الدراهم
			الأصول
3%	1 073 181	1 107 835	الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
>100%	3 178 007	7 417 983	الموجودات من حقوق السحب الخاصة
>100%	4 251 187	8 525 819	المجموع
			الخصوم
4%	7 046 927	7 355 033	مخصصات حقوق السحب الخاصة
-2%	188 909	184 833	حسابات رقم 1 و2
4%	7 235 836	7 539 866	المجموع

- الجزء القابل للتصرف : 70,46 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (923 113 ألف درهم) كمساهمة لبنك المغرب بالعملة الأجنبية. ويحتسب هذا المبلغ، الذي يمكن للمغرب استعماله عند الحاجة، ضمن احتياطات الصرف لبنك المغرب.

- الشريحة المعبأة : التي تبلغ 14,70 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (184 722 ألف درهم) وتمثل اكتتاب بنك المغرب بالعملة الوطنية المودع في «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي لدى مؤسستنا.

• **الموجودات من حقوق السحب الخاصة** : تمثل مقابل قيمة موجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. أما في الجانب الدائن، فيتم تسجيل أداء العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة الفصلية وتسديدات اقتراضات المغرب. في سنة 2014، قام البنك باقتناء 320 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بغية استعادة وضعية محايدة تجاه صندوق النقد الدولي. كما قام بأداء عمولة الالتزام المتعلقة بخطط الوقاية والسيولة الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي، والتي بلغت 7 058 400 وحدة من حقوق السحب الخاصة (أي ما يعادل 90 423 ألف درهم). بذلك انتقلت قيمة هذه الموجودات، بين سنتي 2013 و2014، من 3 178 007 ألف درهم إلى 7 417 983 ألف درهم.

ويوجد، على مستوى خصوم الحصيلة، بند مخصصات حقوق السحب الخاصة التي توافق قيمة هذه المخصصات الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بالدرهم بصفته دولة عضو. وفي سنة 2009، سُجل في الجانب الدائن لهذا الحساب مبلغ 5,7 مليار درهم، تمثل حصة المغرب من المخصصات العامة والخاصة (475,8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة) الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي لفائدة الدول الأعضاء. ويدفع البنك لصندوق النقد الدولي عمولات فصلية على هذه المخصصات.

الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي

يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع في رأسمال صندوق النقد العربي.

وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 35,82 مليون دينار عربي. موزعة بين بنك المغرب والخزينة العامة على النحو التالي :

- 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية، ومودعة في حساب صندوق النقد العربي لدى بنك المغرب، وبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (5 648 ألف درهم)؛
 - 16,18 مليون دينار عربي مكتتبه بالعملة الأجنبية، منها 7,52 مليون دينار عربي مدفوعة من طرف البنك (295 561 ألف درهم).
- وتجدر الإشارة إلى أن بنك المغرب قد عمل، في شهر أبريل 2014، على أداء الشريحة الأولى (0,65 مليون دينار عربي) برسم مساهمته في زيادة رأسمال صندوق النقد العربي، والتي من المفترض أن يتم تحريرها من طرف الدول الأعضاء خلال فترة 2014-2018.
- 19,44 مليون دينار عربي، منها 9,11 مليون مكتتبه من طرف بنك المغرب برسم عمليات الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطيّات، والتي تمت في سنة 2005 (5,88 مليون دينار عربي) وفي سنة 2013 (3,23 مليون دينار عربي).

إيضاح رقم 4 : الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية. وقد همت هذه العمليات، في نهاية السنة، مبلغاً إجمالياً قدره 41 852 088 ألف درهم، أي بتراجع بنسبة 42% مقارنة بسنة 2013، وذلك بالنظر إلى سياق يتسم بتقلص عجز السيولة. وقد تمت تغطية هذا العجز عن طريق:

جدول 3-2-10: بنية الديون على مؤسسات الائتمان

التغير %	2013	2014	بالآف الدراهم
-65%	66 005 970	23 002 088	عمليات إعادة الشراء
-56%	52 001 937	23 002 088	التسبيقات لمدة 7 أيام
-	-	-	التسبيقات لمدة 24 ساعة
-100%	14 004 034	-	عمليات إعادة الشراء
>100%	6 000 000	18 850 000	القروض المضمونة
-42%	72 005 970	41 852 088	المجموع

• عمليات رئيسية من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات العروض بسعر الفائدة الرئيسي، وتعدّ الأداة الرئيسية لتطبيق السياسة النقدية، ومع نهاية سنة 2014، بلغت هذه التسبيقات 23 002 088 ألف درهم مقابل 52 001 937 ألف درهم.

- عمليات طويلة الأجل تهدف إلى تغطية عجز الخزائن البنكية لمدة أطول من آجال استحقاق العمليات الرئيسية: - عمليات إعادة الشراء، التي بلغت آخر عملية منها أجل استحقاقها في نونبر 2014، - القروض المضمونة، التي ابتدأت في دجنبر 2012، والتي تدخل في إطار الإجراءات التي اتخذها البنك من أجل تحسين ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة للتمويل، عبر توسيع لائحة الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية لتشمل السندات الخاصة. ويتم حساب أسعار هذه القروض على أساس متوسط سعر الفائدة الرئيسي خلال الفترة قيد الدراسة. وعرفت المبالغ التي تم منحها في هذا الإطار تسارعا في نموها سنة 2014، بعد أن تم، في دجنبر 2013، إرساء النظام الجديد لدعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، والذي يمتد على فترة لا تقل عن سنتين، وذلك أمام استمرار الوضعية الصعبة ومواصلة تباطؤ الائتمان البنكي. في إطار هذه الآلية الجديدة، قام البنك، سنة 2014، بمنح أربع قروض مضمونة، بمبلغ إجمالي قدره 19 000 000 ألف درهم.
- التسهيلات الدائمة، تُمنح وفق سعر الفائدة الرئيسي زائد مئة نقطة أساس، والتي تسمح لمؤسسات الائتمان بالحصول على السيولة لمدة 24 ساعة.

وفي إطار التنظيم النقدي، يحق للبنك اللجوء إلى عمليات المبادلة، التي تُصنف ضمن العمليات الطويلة الأمد، والتدخل في السوق الثانوية لسندات الخزينة، وهي آلية تُصنف ضمن العمليات الهيكلية التي تهدف إلى تدبير حالات مستدامة من فائض السيولة أو عدم كفايتها. وخلال سنة 2014، لم يلجأ البنك إلى هاتين الآليتين.

إيضاح رقم 5 : أصول أخرى

يشمل بند الأصول الأخرى، من ضمن ما يشملها، حسابات التحصيل وحسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف موزعة على عدة سنوات وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة وكذا كل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية. وقد عرف هذا البند، من سنة لأخرى، تراجعاً بنسبة 7%، من 7 162 173 ألف درهم إلى 6 653 282 ألف درهم.

إيضاح رقم 6 : الأصول الثابتة

جدول 3-2-11 : الأصول الثابتة

بآلاف الدراهم (منها)	2014	2013	التغير %
سندات المساهمة	73 016	73 200	-0,3%
أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة	6 063 447	5 904 986	3%
الأصول الثابتة الإجمالية	6 794 271	6 629 420	2%
الاستخدامات والمخصصات	3 501 234	3 131 000	12%
الأصول الثابتة الصافية	3 293 037	3 498 419	-6%

تراجع صافي الأصول الثابتة للبنك بنسبة 6% ليصل إلى 3 293 037 ألف درهم، ارتباطاً على الخصوص بتدني صافي قيمة الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة. ويفسر هذا التطور أساساً بارتفاع القيمة المتراكمة للاستخدامات والمؤونات إثر تقييد مخصصات الاستخدامات لسنة 2014. وقد تنامت هذه الأخيرة سنة 2014 لتبلغ 369 766 ألف درهم مقابل 340 939 ألف درهم سنة من قبل، بارتفاع بنسبة 8% إثر الشروع في استخدام العديد من الأصول الثابتة للبنك.

سندات المساهمة

ظلت القيمة الإجمالية لسندات مساهمة بنك المغرب شبه مستقرة من سنة لأخرى، إذ بلغت 73 016 ألف درهم.

جدول 3-2-12 : سندات المساهمة

التغير %	2013	2014	بآلاف الدراهم
-	26 765	26 765	السندات المملوكة في المؤسسات المغربية (منها)
-	1 265	1 265	دار الضمان
-	4 000	4 000	الوديع المركزي (ماروك لير)
-	20 000	20 000	هيئة القطب المالي للدار البيضاء
-0,4%	46 436	46 252	السندات المملوكة في المؤسسات المالية الأجنبية
-	23 228	23 228	يوباك كيراساو Ubac Curaçao
-	519	519	سويفت Swift
-3%	5 833	5 648	صندوق النقد العربي
-	16 856	16 856	برنامج تمويل التجارة العربية
-0,3%	73 200	73 016	إجمالي سندات المساهمة

أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

جدول 3-2-13 : أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

المبلغ الاجمالي 2014	الانخفاض	الزيادة	المبلغ الاجمالي 2013	بآلاف الدراهم
2 305 538	-	64 728	2 240 809	المباني
232 601	78	-	232 679	الأراضي
144 773	57 667	36 121	166 319	الاشغال والمباني طور الإنجاز
222 497	388	17 812	205 073	الاستصلاح والتهيئة والتجهيز
2 360 230	6 870	84 430	2 282 670	الأثاث، المعدات، العربات والتجهيزات ذات الطابع الاجتماعي
551 979	94 982	109 883	537 078	الأصول الثابتة غير المجسدة
245 829	395	5 866	240 359	أصول أخرى
6 063 447	160 380	318 840	5 904 986	المجموع

عند متم سنة 2014، بلغ إجمالي المبلغ الجاري لاستثمارات البنك من الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة 6 063 447 ألف درهم، متزايدا بما قدره 158 461 ألف درهم مقارنة مع المستوى المسجل سنة 2013. وتوزع هذه الزيادة بالأساس على النحو التالي :

- 35% للاستثمارات المرتبطة بمشاريع الاستغلال وغير الاستغلال، وتهتم على الخصوص، ببناء وكالة العيون وتوسيع قاعة الطباعة بدار السكة؛
- 18% للاستثمارات التي تدخل في إطار إنتاج الأوراق البنكية، والتي تضم أساسا ملحقات تجهيزات الخط الجديد لإنتاج الأوراق البنكية واقتناء آلة تقويم صفائح الطباعة البارزة؛

- 14% للاستثمارات المتكررة التي ترتبط بالأساس بإعادة بنية الشبكة الخاصة ببعض وكالات بنك المغرب. إلى جانب اقتناء آلات حساب ورصد الأوراق البنكية المزورة؛
- ونسبة 9% مخصصة أساسا لتعزيز أنظمة السلامة المعلوماتية.

إيضاح رقم 7 : أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة

يساوي مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته.

وقد عرف هذا البند. سنة 2014، نموا سنويا بلغت نسبته 5% ليصل إلى 191 457 660 ألف درهم. ارتباطا بتزايد الطلب على الأوراق النقدية. وعلى أساس شهري. عرف التداول النقدي. في المجمل. تغيرات مطابقة لتوجهه الموسمي. كما سجل مستويات قياسية. خاصة خلال الفصل الثالث من سنة 2014. تزامنا مع العطلة الصيفية وشهر رمضان والأعياد الدينية.

إيضاح رقم 8 : الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

تتضمن هذه الالتزامات على الخصوص ودائع البنوك الأجنبية بالعملات. وقد بلغت 5 260 598 ألف درهم. متراجعة بما قدره 2 074 735 ألف درهم (-28%) ارتباطا بتراجع التزامات البنك بالعملات الأجنبية.

إيضاح رقم 9 : الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل

جدول 3-2-14: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

التغير %	2013	2014	بآلاف الدراهم
-2%	193 880	190 971	التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
6%	4 961	5 242	التزامات تجاه البنوك الأجنبية
-2%	188 919	185 730	الحسابات العادية للمؤسسات المالية الدولية
-17%	6 330	5 222	التزامات أخرى
-2%	200 210	196 194	المجموع

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين.

يشكل "الحساب رقم 1" لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. وقد بلغت الموجودات في هذا الحساب وكذا في "الحساب رقم 2" لصندوق النقد الدولي. والتي يتم تعديلها سنويا لتأخذ في الاعتبار تطور الدرهم مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة. 184 833 ألف درهم. سنة 2014.

إيضاح رقم 10 : الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند أساسا:

جدول 3-2-15: الودائع والالتزامات بالدرهم

بـآلاف الدرهم	2014	2013	التغير %
الحساب الجاري للـخزينة العامة	2 117 412	2 212 364	-4%
الحسابات الجارية للبنوك المغربية	9 752 800	19 808 405	-51%
عمليات سحب السيولة	-	-	-
تسهيلات الإيداع	-	-	-
ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية	2 461 356	2 285 290	8%
حسابات أخرى	2 616 415	2 672 241	-2%
المجموع	16 947 983	26 978 301	-37%

• الحساب الجاري للـخزينة العمومية، والذي بلغت حصيلته 2 117 412 ألف درهم في نهاية سنة 2014. وتؤدي عنه نسب الفائدة حسب الشروط التالية. طبقا للاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب بتاريخ 28 يوليوز 2009 :

- بالنسبة للشريحة التي تقل عن أو تعادل ملياري درهم، يؤدي عنها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص خمسين نقطة أساس:

- أما الشريحة التي تفوق ملياري درهم ولا تتعدى 3 ملايين درهم، فيطبق عليها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص مائة نقطة أساس:

- ولا يؤدي أي سعر فائدة عن الشريحة التي تتجاوز 3 ملايين درهم.

• الحسابات الجارية للبنوك المغربية المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي النقدي الذي يعادل حده الأدنى الإلزامي 2% من المستحقات ويجب التقيد به في المتوسط خلال فترة الملاحظة. وسجلت هذه الحسابات تراجعاً بالنصف لتصل إلى 9 752 800 ألف درهم، إثر تقليص نسبة الاحتياطي النقدي بواقع 200 نقطة أساس في شهر مارس 2014. وفي 17 دجنبر 2013، تم التوقف عن أداء الفوائد عن هذا الاحتياطي بناء على قرار مجلس البنك.

ويفسر تراجع الحسابات الجارية للبنوك المغربية، والذي بلغت نسبته 51%، بدرجة كبيرة تدني بند الودائع والالتزامات بالدرهم.

• ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية، بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي تؤدي عنه نسبة فائدة تعادل تلك الخاصة بالتسبيقات لمدة 7 أيام، ناقص خمسين نقطة أساس:

وفي سياق وفرة السيولة، قد يتضمن هذا البند أيضا :

• عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام على شكل ودائع بدون ضمانات بناء على طلبات عروض بسعر فائدة رئيسي ناقص خمسين نقطة أساس.

• وتسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة التي تمكن البنوك، بمبادرة منها، من توظيف فائض الخزينة، ويؤدي عن هذه الودائع سعر الفائدة الرئيسي ناقص مائة نقطة أساس.

إيضاح رقم 11 : خصوم أخرى

من أبرز مكونات الخصوم الأخرى:

جدول 3-2-16: خصوم أخرى

التغير %	2013	2014	بالآف الدراهم	
-	1 086	1 086	عمليات أخرى على السندات	• دائنون مختلفون. ويشمل هذا البند بالأساس
-8%	918 730	845 256	دائنون مختلفون	الاقتطاعات برسوم الضرائب والرسوم. والمبالغ الأخرى
28%	158 240	202 326	حسابات التسوية	المستحقة للدولة والأغيار والمساهمات الموجودة قيد
-69%	22 992	7 157	المستوجبات بعد التحصيل	التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة
>100%	37 815	85 516	مؤونات عن المخاطر والتكاليف	بالتغطية الاجتماعية. وقد سجل هذا البند الفرعي
10%	8 685 391	9 566 096	حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف	رصيدا قدره 845 256 ألف درهم مع متم سنة
9%	9 824 254	10 707 436	المجموع	2014. مقابل 918 730 ألف درهم سنة من قبل.

- حسابات التسوية، التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين فروع البنك، والتكاليف المستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقا، وكذا كل المبالغ الدائنة الموجودة قيد التسوية.
 - المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل.
 - المؤونات عن المخاطر والتكاليف التي تمكن من تقييد وجود خسائر وتكاليف مرتبطة بعمليات تم الشروع فيها خلال السنة المالية والتي من المحتمل تحقيقها، في سنة 2014، بلغت هذه المؤونات 85 516 ألف درهم. إثر تخصيص 50 000 ألف درهم لتغطية التزامات الصناديق الاجتماعية.
 - حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف، الذي تقييد فيه تغيرات مقابلات القيمة الناتجة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية، على أساس متوسط أسعار الصرف في نهاية السنة، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب، والمبرمة ما بين بنك المغرب والدولة.
- تنص هذه الاتفاقية أنه في حالة عدم كفاية الرصيد الأدنى المطلوب، يتم تكوين احتياطي لخسائر الصرف يقطع من الربح الصافي. ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال آخر. عرف حساب إعادة التقييم تزايدا بواقع 880 704 ألف درهم بين سنتي 2013 و2014، نتيجة ارتفاع سعر الدولار وتراجع سعر الأورو سنة 2014.

إيضاح رقم 12 : رساميل ذاتية ومثيلاتها

مع متم سنة 2014، بلغت الرساميل الذاتية ومثيلاتها 5 534 143 ألف درهم، مقابل 5 534 045 ألف درهم سنة 2013.

جدول 3-2-17: رساميل ذاتية

2013	2014	بآلاف الدراهم
500 000	500 000	الرأسمال
5 001 340	5 001 340	الاحتياطيات
500 000	500 000	الصندوق العام للاحتياطيات
4 501 340	4 501 340	صندوق الاحتياطيات الخاصة
11 600	8 639	رساميل ذاتية أخرى
21 105	24 164	مرحل من جديد
5 534 045	5 534 143	المجموع

3-2-5-5 إيضاحات حول البنود خارج الحصيلة

يمسك البنك في دفاتره محاسبة خاصة بالالتزامات خارج الحصيلة، تتضمن الالتزامات التي يمنحها البنك أو يتلقاها. وتكون حسابات خارج الحصيلة مدينة إذا ما نفذ الالتزام مع نهاية الأجل أو في حالة تحقيقه من خلال حركة مدينة في الحصيلة. وتكون دائنة في حالة العكس.

ويتضمن بيان التزامات خارج الحصيلة الالتزامات بالعملة الأجنبية والالتزامات الخاصة بالسندات والالتزامات الأخرى.

إيضاح رقم 13 : عمليات الصرف

جدول 3-2-18 : عمليات الصرف

2013	2014	بآلاف الدراهم
4 892 800	1 971 243	عمليات الصرف - الودائع بالعملة الأجنبية
		عمليات الصرف - عمليات المفاضلة
823 807	307 325	عملة أجنبية متوقع تحصيلها
821 123	306 441	عملة أجنبية متوقع تسليمها

إيضاح رقم 14 : التزامات على السندات

تقيد في هذا البند بالأساس السندات التي توصل بها بنك المغرب كضمانة عن مختلف التسبيقات الممنوحة للبنوك (سندات الدين الصادرة أو المضمونة من طرف الدولة، وسندات الدين القابلة للتداول، والديون الخاصة، إلخ).

جدول 3-2-19 : التزامات على السندات

2013	2014	بآلاف الدراهم
69 064 400	22 546 127	سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة
3 493 000	11 225 200	سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها
6 920 000	19 541 768	ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة
-	23 002 063	تسبيقات من المتوقع منحها
102 114	1 096 900	سندات أجنبية متوقع تحصيلها
-	1 799 438	سندات أجنبية متوقع تسليمها

إيضاح رقم 15 : التزامات أخرى

جدول 3-2-20 : التزامات أخرى

2013	2014	بآلاف الدراهم
40 906	49 786	ضمانات محصلة على الصفقات
814 862	835 443	التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
39 182	63 665	التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
1 000	1 000	التزامات أخرى ممنوحة

3-2-5-6 إيضاحات حول بنود حساب العائدات والتكاليف

إيضاح رقم 16 : فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

يرتبط هذا البند بشكل كبير بمستويات احتياطاتي الصرف وأسعار الفائدة. ويشمل الفوائد التي تفرزها عمليات تدبير احتياطاتي الصرف التي تهتم بالخصوص:

- التوظيفات في سوق السندات من سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها (محافظ الاستثمار والتوظيف)؛
- التوظيفات في السوق النقدية الدولية (محفظة الخزينة)؛
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي ؛
- وقروض سندات الخزينة الأجنبية.

تراجعت الفوائد التي أفرزتها هذه العمليات بنسبة 21% مقارنة بسنة 2013 لتصل إلى 1 266 372 ألف درهم. بفعل الظروف غير الملائمة للسوق سنة 2014. هكذا، تقلصت مداخيل التوظيفات في السندات بما قدره 22% وبلغت 1 224 427 ألف درهم. ويشمل هذا الانخفاض:

- تراجع فوائد محفظة "الاستثمار" بنسبة 45% نتيجة تدني متوسط جاري مبلغها ولإعادة استثمار بأسعار فائدة جد منخفضة للسندات المستحقة التي كانت تمنح أسعار فائدة أكبر.

• وتنامي الفوائد التي تفرزها محفظة "التوظيف" بنسبة 19%. ارتباطا بالأساس بارتفاع متوسط مبلغها الجاري.

ومن جهتها، ارتفعت الفوائد عن التوظيفات بالذهب والتوظيفات النقدية لتصل إلى 12 931 ألف درهم و16 138 ألف درهم على التوالي. وذلك إثر تعزيز عمليات إقراض الذهب بالنظر إلى جاذبية أسعار الفائدة على الودائع وإلى الارتفاع التدريجي لجاري مبلغ التوظيفات النقدية.

جدول 3-2-21 : الفوائد المحصلة عن التوظيفات بالذهب وبالعملات الأجنبية

التغير %	2013	2014	بآلاف الدراهم
			الفوائد المحصلة
>100%	2 478	12 931	التوظيفات بالذهب
-22%	1 569 421	1 224 427	سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها
39%	11 896	16 506(*)	موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية
>100%	2 343	6 434	ديون على صندوق النقد الدولي
-27%	8 304	6 074	فوائد أخرى
-21%	1 594 441	1 266 372	المجموع

(*) يشمل الفوائد المؤداة عن التوظيفات النقدية بمبلغ قدره 16 138 ألف درهم. وتلك المحصلة برسم الحسابات الجارية لدى البنوك الأجنبية. بمبلغ 368 ألف درهم.

إيضاح رقم 17 : فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يتعلق الأمر بالفوائد المحصلة من طرف البنك على مختلف التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية (انظر الإيضاح رقم 4 من الحصيلة بالنسبة لشروط أداء الفوائد).

جدول 3-2-22: الفوائد المحصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان

التغير %	2013	2014	بآلاف الدراهم
			فوائد محصلة
%-30	1 534 728	1 066 828	تسبيقات لمدة 7 أيام
%-57	440 116	189 039	عمليات إعادة الشراء
%64	4 023	6 588	تسبيقات لمدة 24 ساعة
> % 100	143 342	371 040	قروض مضمونة
%-100	231	-	فوائد أخرى
%-23	2 122 439	1 633 494	المجموع

وقد تراجعت هذه الفوائد بنسبة 23% لتصل إلى 1 633 494 ألف درهم. ارتباطا بتدني حاجة البنوك إلى السيولة. مما أدى إلى تراجع حجم تدخلات البنك. وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض الإجمالي لسعر الفائدة الرئيسي. بواقع 50 نقطة أساس خلال الفصل الأخير من سنة 2014. لم يكن له تأثير قوي على هذه المداخل في هذه السنة.

ولتنظيم السوق النقدية، تدخل البنك أساسا عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام، والتي تراجع متوسط جاري مبلغها، من سنة لأخرى، من 51 157 591 ألف درهم إلى 36 266 079 ألف درهم، ليفرز بذلك فوائد قدرها 1 066 828 ألف درهم مقابل 1 534 728 ألف درهم سنة 2013. إلى جانب ذلك، قام البنك بمنح أربع قروض مضمونة في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت الفوائد المحصلة منها ما قدره 371 040 ألف درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا قويا مقارنة بسنة 2013. ولجأ البنك، بدرجة أقل، إلى عمليات إعادة الشراء، التي تراجعت فوائدها لتصل إلى 189 039 ألف رهم (57%-) نتيجة لعدم تجديد العمليات المستحقة.

إيضاح رقم 18 : فوائد محصلة أخرى

يضم هذا البند الفوائد المستحقة للبنك برسم القروض الممنوحة لمستخدمي البنك، وقد ظلت هذه الفوائد شبيهة مستقرة من سنة لأخرى إذ بلغت 8 439 ألف درهم.

إيضاح رقم 19 : عمولات محصلة

يقوم البنك باقتطاع عمولات عن العمليات البنكية التي ينجزها لفائدة زبائنه والمتمثلة على الخصوص في عمليات الصرف ومركزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة.

جدول 3-2-23 : العمولات المحصلة			
التغير %	2013	2014	بالآلاف الدراهم
27%	329 836	418 501	عمولات عن عمليات الصرف
26%-	73 204	53 954	تدبير سندات الخزينة
3%	8 711	8 975	عمولات أخرى
17%	411 751	481 431	المجموع

وبلغت هذه العمولات 481 431 ألف درهم، مرتفعة بنسبة 17% مقارنة بسنة 2013، ارتباطا بتنامي العمولات على عمليات الصرف (27%+). أما العمولات التي اقتطعها البنك برسم مركزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة، فقد تراجعت بنسبة 26% خلال هذه السنة نتيجة لضعف لجوء الخزينة إلى السوق الأولية لتمويل عجزها.

إيضاح رقم 20 : عائدات مالية أخرى

جدول 3-2-24: عائدات مالية أخرى			
النغير %	2013	2014	بالآلاف الدراهم
>100%	11 084	23 801	فوائض القيمة عن تفويت سندات التوظيف
34-%	17 873	11 854	توزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية
50%	18 318	27 465	فوائض القيمة عن تفويضات التدبير
41-%	11 689	6 906	عائدات أخرى
19%	58 963	70 025	المجموع

بلغت العائدات المالية الأخرى، والمكونة أساسا من الأرباح التي أفرزتها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، ما قدره 70 025 ألف درهم مع متم سنة 2014، مرتفعة بنسبة 19%. نتيجة تنامي فوائض القيمة المحققة من تفويت سندات التوظيف الأجنبية (12 717 ألف درهم) ومن تفويضات التدبير (9 146 ألف درهم). إلى جانب تراجع توزيع التخفيضات على السندات الأجنبية (6 019 ألف درهم).

إيضاح رقم 21 : مبيعات السلع والخدمات المنتجة

يتضمن هذا البند عائدات بيع مختلف السلع التي أنتجها البنك والتي تهتم بالخصوص الوثائق المؤمنة المصنوعة في دار السكة بما فيها جواز السفر البيومتري. ويتم تحديد أسعار بيع هذه السلع استنادا إلى معطيات النظام التحليلي للبنك. وتسجل في هذا البند كذلك، تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع والقطع النقدية التذكارية.

ويعكس تنامي هذا البند إلى 200 264 ألف درهم (19%+) بالخصوص مبيعات الأوراق البنكية الأجنبية التي تنتجها دار السكة، بمقدار 39 642 ألف درهم، في إطار الاتفاقية المبرمة مع شركة Crane Currency. من جهة أخرى، أفرزت مبيعات الوثائق المؤمنة ما قدره 141 258 ألف درهم، وهو مستوى قريب من المستوى المسجل سنة 2013، تشكل جوازات السفر البيومترية 90% منه، في حين أن مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع قد ارتفعت على العموم بواقع 9 416 ألف درهم.

إيضاح رقم 22 : عائدات مختلفة

من أهم ما يتضمنه بند العائدات المختلفة استرجاع المصاريف المؤداة من طرف بنك المغرب ومساهمة البنوك في النظام المغربي للأداءات الإجمالية. وقد عرف هذا البند تراجعا طفيفا بنسبة 4% من 42 084 ألف درهم إلى 40 422 ألف درهم.

إيضاح رقم 23 : مؤونات مسترجعة

همّت عمليات استرجاع المؤونات خلال 2014 بالخصوص تلك التي تم تكوينها برسم تدني قيمة سندات التوظيفات الأجنبية (انظر الجدول 3-2-30 في الإيضاح رقم 32 في حساب العائدات والتكاليف).

إيضاح رقم 24 : عائدات غير جارية

يتضمن هذا البند العائدات الاستثنائية غير المتكررة والتي تكتسي أهمية سواء كقيمة مطلقة أو كقيمة نسبية. مع نهاية سنة 2014، بلغ رصيد هذا البند 56 752 ألف درهم مقابل 202 8 ألف درهم سنة من قبل. مرتفعا بواقع 48 550 ألف درهم نتيجة بالأساس إلى التحصيل، بالعائدات غير الجارية، لرصيد أحد حسابات الخصوم بالعملات الأجنبية تم تقييده سنة 2014، بمبلغ 53 341 ألف درهم.

إيضاح رقم 25 : فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

مع متم سنة 2014، بلغت الفوائد الممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية 7 380 ألف درهم، تمثل 7 357 ألف درهم منها العمولات التي يدفعها البنك فصليا على مخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بصفته بلدا عضوا (انظر الإيضاح رقم 3 في الحصيلة).

إيضاح رقم 26 : فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم

يشمل هذا البند الفوائد الممنوحة من طرف البنك، خاصة على موجودات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية

التغير %	2013	2014	بآلاف الدراهم
			الاقتصادية والاجتماعية والحساب الجاري للخرينة العامة (بالنسبة لشروط أداء الفوائد، انظر الإيضاح رقم 10 في الحصيلة). ويعزى تراجعها، الذي بلغت نسبته 38%، بشكل كبير، إلى التوقف عن أداء الفوائد عن الاحتياطي النقدي ابتداء من 19 دجنبر 2013، يمكن لهذا البند أن يتضمن أيضا، في حالة وفرة السيولة، الفوائد التي يمنحها البنك في إطار عمليات امتصاص السيولة، وتسهيلات الإيداع وعمليات مبادلة الدرهم بالعملات الأجنبية.
			فوائد ممنوحة
			حسابات الاحتياطي النقدي
-100%	116 084	-	
			حسابات أخرى (منها)
5%	138 747	145 607	
			الحساب الجاري للخرينة العامة
8%	62 390	67 119	
38%	276 111	170 102	المجموع

إيضاح رقم 27 : عمولات ممنوحة

تؤدي هذه العمولات مقابل الخدمات المالية المقدمة للبنك. وقد بلغت 13 115 ألف درهم. وتشمل تكاليف حفظ السندات الأجنبية (5 924 ألف درهم) وتفويضات التدبير (2 916 ألف درهم) وتكاليف حفظ السندات المغربية (4 006 ألف درهم).

جدول 26-2-3: تكاليف مالية أخرى

التغير %	2013	2014	بالآلاف الدراهم
-43%	600 251	339 465	نواقص القيمة الخاصة بتفويضات سندات التوظيف
-2%	122 968	120 197	التوزيع الزمني للمكافآت على السندات الأجنبية
13%	9 824	11 145	نواقص القيمة على تفويضات التدبير
-28%	6 505	4 674	تكاليف أخرى
-36%	739 548	475 480	المجموع

إيضاح رقم 28 : تكاليف مالية أخرى

يغطي هذا البند الخسائر التي سُجلت على العمليات المنجزة بالعمولات الأجنبية. منها على الخصوص، نواقص القيمة عن تفويضات سندات التوظيف، التي تدنت بنسبة 43% سنة 2014. نظرا لطبيعة السندات التي تكون المحفظة وللتوزيع الزمني لمكافآت سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها. والتي ظلت على نفس التوجه، أي -2% (تم اقتناء السندات بأكثر من قيمتها الإسمية).

إيضاح رقم 29 : تكاليف خاصة بالموظفين**جدول 27-2-3: تكاليف خاصة بالموظفين**

التغير %	2013	2014	بالآلاف الدراهم
2%	687 617	699 217	رواتب المستخدمين والتحملات الاجتماعية
31%	5 297	6 934	تكاليف التكوين
-7%	15 720	14 657	تكاليف أخرى
2%	708 634	720 808	المجموع

يتضمن هذا البند أساسا أجور ورواتب مستخدمي البنك. والتعويضات والمكافآت المدفوعة لهم، وكذا مساهمات المُشغّل الأساسية والتكميلية في صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب والمساهمات في صندوق التعاضدية، إلى جانب مختلف أقساط التأمين. وفي نهاية سنة 2014، بلغ رصيد هذا البند ما قدره 720 808 ألف درهم. بزيادة متحكم فيها بواقع 2% مقارنة بسنة 2013.

إيضاح رقم 30 : شراء المواد والأدوات

تستخدم المواد الأولية (الأوراق والمداد والقوالب النقدية والشرائح الإلكترونية والمعادن النفيسة) في صناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية، والوثائق المؤمنة، والقطع النقدية التذكارية. وتفيد في هذا البند أيضا تغيرات مخزون

المواد الأولية واللوازم وكذا التخفيضات والتنزيلات والتعويضات الممنوحة للبنك من طرف مورديه على المشتريات التي يقوم بها.

ويعزى تراجع هذا البند بنسبة 20%، ليصل إلى جدول 3-2-28 : مشتريات المواد والأدوات

التغير %	2013	2014	بآلاف الدراهم
%-18	179 094	146 306	مشتريات المواد الأولية
%-30	31 993	22 397	مشتريات المواد والأدوات القابلة للاستهلاك
%-23	24 249	18 685	مشتريات أخرى
%-20	235 337	187 389	المجموع

187 389 ألف درهم، إلى تقلص تكاليف شراء المواد والأدوات بمبلغ 15 847 ألف درهم، إلى جانب تزايد المخزونات التي بلغت قيمة تغييرها، مع متم 2014، إلى -56 161 ألف درهم، مقابل -24 082 ألف درهم سنة من قبل.

إيضاح رقم 31 : تكاليف خارجية أخرى

في هذا البند، يتم تسجيل مجموع المصاريف العامة والنفقات الجارية للبنك والتي تتعلق على الخصوص بصيانة العتاد المعلوماتي وصيانة العقارات وبالإيجار واستهلاك الماء والكهرباء، وكذا مختلف الضرائب والرسوم. وقد ارتفعت هذه التكاليف بنسبة 6% لتصل إلى 301 768 ألف درهم، بعد شبه استقرارها سنة 2013، خاصة بفعل ارتفاع تكاليف صيانة أنظمة المعلومات الناتجة عن الاستثمارات الاستراتيجية ومواصلة سياسة تفويض بعض أنشطة البنك لمتعهدين خارجيين.

إيضاح رقم 32 : مخصصات للاستخدامات والمؤونات

مخصصات للاستخدامات

جدول 3-2-29 : مخصصات للاستخدامات

2013	2014	بآلاف الدراهم
340 939	369 766	مخصصات عن استخدامات الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة
118 297	116 859	المباني (*)
155 285	174 581	الأثاث والمعدات
43	43	أصول ثابتة أخرى مجسدة
67 313	78 283	أصول ثابتة غير مجسدة
5 462	5 905	مخصصات عن استخدامات التكاليف الأخرى مرحلة على عدة سنوات محاسبية
4 526	8 550	مخصصات عن استخدامات السنوات السابقة
350 926	384 220	المجموع

(*) بما في ذلك أشغال الاستصلاح والتهيئة والتجهيز

مخصصات للمؤونات

جدول 3-2-30 : المؤونات

المبلغ الجاري 2014/12/31	تغيرات أخرى	عمليات استعادة	المخصصات	المبلغ الجاري 2013/12/31	بآلاف الدراهم
مؤونات عن نقصان القيمة					
344 418	-25	216 364	284 566	276 240	سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها
6 509		4 121	6 509	4 121	قيم ومخزونات مختلفة
6 000		900		6 900	سندات مساهمة مغربية
					سندات مساهمة أجنبية
3 458	1 798		1 660		مؤونات أخرى
مؤونات عن المخاطر والتحملات المسجلة ضمن الخصوم					
85 128	-1 798	10 963	60 485	37 404	مؤونات عن المخاطر والتحملات
389	-23			411	مؤونات أخرى
		232 348	353 220		المجموع

بالنسبة لشروط تشكيل واستعادة المؤونات، انظر جزء "طرق التقييم" والإيضاح رقم 11 للحصيلة.

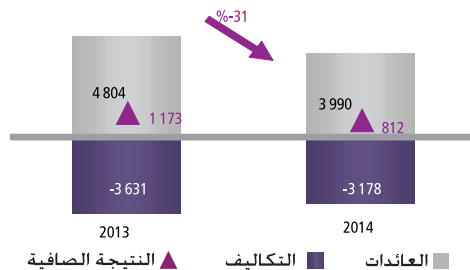
إيضاح رقم 33 : تكاليف غير جارية

تتضمن التكاليف غير الجارية بالأساس مبلغ المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة عن الأرباح، والتي يتم حسابها على أساس 2% من النتيجة الصافية للبنك (16 569 ألف درهم).

إيضاح رقم 34 : الضريبة على النتيجة

تم تحديد سعر الضريبة في 37% طبقا للمادة 19 من المدونة العامة للضرائب؛ وهو مستوى نسبة الضريبة القانونية المفروضة على مؤسسات الائتمان.

رسم بياني 3-2-1: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية (بملايين الدراهم)



3-3 التقرير العام لمراقب الحسابات

تعتبر هذه الترجمة ترجمة حرة للنص الأصلي بالفرنسية عرضها الإخبار فقط.

تقرير مراقب الحسابات

السنة المالية من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2014

طبقا للمهمة التي عهد بها إلينا مجلس البنك، أنجزنا تدقيقا للقوائم التركيبية المرفقة والمتعلقة ب"بنك المغرب"، والتي تتضمن الحصيلة، وحساب العائدات والتكاليف، وقائمة المعلومات التكميلية برسم السنة المالية المحصورة بتاريخ 31 دجنبر 2014. وتبرز هذه القوائم التركيبية مبلغا للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 5 534 143 ألف درهم مغربي، وربحا صافيا قدره 811 902 ألف درهم مغربي.

مسؤولية الإدارة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وتقديم القوائم التركيبية تقديمًا صريحًا موافقًا للمرجعية المحاسبية المعمول بها في المغرب. وتتضمن هذه المسؤولية تهيئة واتباع مراقبة داخلية تتعلق بإعداد وتقديم القوائم التركيبية بدون أي خلل ملموس، وكذا تحديد تقديرات محاسبية معقولة مع اعتبار الظرفية.

مسؤولية مدقق الحسابات

تكمن مسؤوليتنا في إبداء رأينا بشأن هذه القوائم التركيبية اعتمادًا على تدقيقنا للحسابات. وقد أنجزنا تدقيق الحسابات وفق معايير المهنة المعمول بها في المغرب. إن هذه المعايير تستلزم من جانبنا احترام أخلاقيات المهنة، تخطيط تدقيق الحسابات وإنجازه بغية الحصول على ضمان معقول لغياب أي خلل ملموس في القوائم التركيبية.

إن تدقيق الحسابات يتطلب أعمال مساطر من أجل تجميع العناصر الإثباتية المتعلقة بالمبالغ والمعلومات الواردة في القوائم التركيبية. ويخضع اختيار المساطر المعتمدة إلى تقدير مدقق الحسابات علاوة على تقدير مخطر تسرب اختلالات ملموسة إلى القوائم التركيبية. عند تقدير هذا المخطر، يأخذ مدقق الحسابات

بعين الاعتبار المراقبة الداخلية المعمول بها داخل الوحدة و المعنية بإعداد وتقديم القوائم التركيبية قصد تحديد مساطر التدقيق الملائمة للطرفية، وليس من أجل إبداء رأي بشأن فعالية المراقبة الداخلية. كما أن تدقيق الحسابات يتضمن تقييم الطابع الملائم للأساليب المحاسبية المعتمدة وكذا الطابع المعقول للتقديرات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة، وكذا تقييم التقديم العام للقوائم التركيبية.

ونحن نعتقد بأن العناصر الإثباتية التي تم تجميعها كافية وتشكل أساسا لرأينا.

إبداء الرأي بشأن القوائم التركيبية

نقرأن القوائم التركيبية المذكورة في الفقرة الأولى هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملموسة، لنتيجة العمليات المنجزة برسم السنة المالية المنصرمة وكذا الوضعية المالية والذمة المالية ل"بنك المغرب" بتاريخ 31 دجنبر 2014 وفق المرجعية المحاسبية المعمول بها في المغرب.

ودون إعادة النظر في الرأي المعبر عنه أعلاه، نحيطكم علما بأنه تم تطبيق المبادئ المفصلة في القائمة "A1" من قائمة المعلومات التكميلية قصد تقييم الممتلكات والتعهدات من الذهب والعملات الأجنبية.

التحقيقات والمعلومات الخاصة

وقد تأكدنا من تطابق المعلومات الواردة في تقرير التدبير مع القوائم التركيبية للبنك.

24 مارس 2015

مراقب الحسابات

Deloitte Audit
288, Boulevard Zerktouni
- CASABLANCA -
Tél : 05 22 22 40 28/26/34/81
Fax : 05 22 22 40 78



Deloitte Audit

فوزي بريطل

4-3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب. يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه في 24 مارس 2015. وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير تسيير البنك. صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية وعلى توزيع النتيجة الصافية لسنة 2014.

الملحقات الإحصائية



جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

(المبالغ بملايير الدراهم)

التغير %		*2014	2013	2012	
2014 2013	2013 2012				
الاقتصاد العالمي					
النمو الاقتصادي (بالنسبة المئوية)					
-	-	3,4	3,4	3,4	العالم
-	-	0,9	0,5-	0,8-	منطقة الأورو
-	-	2,4	2,2	2,3	الولايات المتحدة الأمريكية
-	-	2,6	1,7	0,7	بريطانيا
-	-	0,1	2,7	1,8	البرازيل
-	-	7,4	7,8	7,8	الصين
التضخم (بالنسبة المئوية)					
-	-	3,5	3,9	4,2	العالم
-	-	0,4	1,3	2,5	منطقة الأورو
-	-	1,6	1,5	2,1	الولايات المتحدة الأمريكية
-	-	1,5	2,6	2,8	بريطانيا
-	-	6,3	6,2	5,4	البرازيل
-	-	2,0	2,6	2,6	الصين
البطالة (بالنسبة المئوية)					
-	-	11,6	12,0	11,3	منطقة الأورو
-	-	6,2	7,4	8,1	الولايات المتحدة الأمريكية
-	-	6,2	7,6	8,0	بريطانيا
-	-	4,8	5,4	5,5	البرازيل
-	-	4,1	4,1	4,1	الصين
الاقتصاد الوطني					
الحسابات الوطنية					
4,1-	26,3	110,3	115,1	91,1	القيمة المضافة الفلاحية بالأسعار الثابتة
2,6	6,3	924,8	901,4	847,9	الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية
12,4-	15,9	99,1	113,1	97,6	القيمة المضافة الفلاحية
3,2	3,6	731,6	708,7	684,2	القيمة المضافة غير الفلاحية
0,2-	0,9	106,5	106,7	105,8	الدخل الوطني الإجمالي المتاح \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
0,5	0,8-	59,8	59,4	59,9	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
0,5-	1,1-	272,1	273,4	276,4	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت
2,5-	6,0	26,4	27,0	25,5	الادخار الوطني الإجمالي \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
3,0-	7,0-	29,4	30,3	32,6	نسبة الاستثمار التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
2,3-	5,0	24,7	25,3	24,1	نسبة الادخار إلى العائد الوطني الإجمالي (بالنسبة المئوية)

(*) أرقام مؤقتة.

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (تابع)

(المبالغ بملايير الدراهم)

التغير %		*2014	2013	2012	
2014 2013	2013 2012				
					الاقتصاد الوطني
0,7	0,2	9,9	9,2	9,0	معدل البطالة (%)
					الأسعار
0,4	1,9	113,4	112,9	110,8	مؤشر أسعار الاستهلاك
1,1-	2,4	120,0	121,3	118,5	مؤشر المواد الغذائية
1,2	1,5	112,7	111,4	109,8	مؤشر التضخم الأساسي
					الحسابات الخارجية
7,9	0,3	200,0	185,4	184,9	الصادرات الإجمالية (فوب)
0,6	0,8-	386,2	383,7	386,9	الواردات الإجمالية (كاف)
-	-	20,1-	22,0-	23,8-	الميزان التجاري \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	6,4	6,4	6,8	مداخيل الأسفار \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	6,5	6,4	6,6	التحويلات الجارية \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	5,6-	7,9-	9,5-	رصيد الحساب الجاري \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	5,0	7,5	9,3	رصيد حساب الرأسمال \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
					المالية العمومية (1)
-	-	4,9-	5,1-	7,2-	رصيد الميزانية \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	47,9	47,9	44,4	المبلغ الجاري للدين الداخلي للخرزينة \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	30,0	26,0	25,1	المبلغ الجاري للدين الخارجي العام \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
					النقد والظروف النقدية
5,0	2,7	660,6	628,9	612,2	المجموع م 1
6,2	3,1	1.086,2	1.023,2	992,2	الكتلة النقدية م 3
20,3	3,8	180,8	150,3	144,7	الاحتياطيات الدولية الصافية
-	-	6,00	6,23	6,30	أسعار الفائدة المدينة (2)
-	-	3,79	3,79	3,70	أسعار الفائدة على الودائع (2)
-	-	2,92	3,00	3,00	سعر الفائدة الرئيسي (2)
-	-	2,95	3,06	3,19	أسعار الفائدة بين البنوك (2)

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(2) المعدل المتوسط المرجح

(*) أرقام مؤقتة.

جدول م 1.2 تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم (الأساس 2007)

(التغيرات بالنسبة المئوية)

(الأسعار المتسلسلة)

	2014*	2013	2012	2011	2010	
	2,4	4,7	3,0	5,2	3,8	الناتج الداخلي الإجمالي
						القطاع الأولي
	2,5-	17,9	9,1-	5,7	2,3	الزراعة
	3,9-	26,8	9,7	24,8	15,9-	الصيد البحري
						القطاع الثانوي
	4,2	1,5-	2,1-	5,0	42,1	الصناعات الاستخراجية
	1,0	0,6-	1,8	6,8	8,4	الصناعات التحويلية
	4,5	14,5	6,7-	8,3	18,2	الماء والكهرباء
	1,4	1,6	2,2	4,9	2,4	البناء والأشغال العمومية
						القطاع الثالثي⁽¹⁾
	0,9	1,1-	4,1	7,4	3,3-	التجارة
	2,4	4,7	2,6	-1,1	7,7	الفنادق والمطاعم
	5,6	1,2	2,4	7,0	4,9	المواصلات
	6,3	2,9	29,5	9,5	5,2	البريد والاتصالات
	1,4	0,2	4,2	8,6	13,0	خدمات مالية وتأمينات
	1,8	1,6	4,5	5,6	1,7	خدمات لفائدة الشركات
	1,3	5,0	7,1	1,6	4,4	تربية، صحة وخدمات اجتماعية
	2,5	3,7	5,1	9,9	0,8	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي
	1,4	3,9	2,7	6,3	4,7	القيمة المضافة بسعر الأساس

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.2 الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(بملايين الدراهم)

(بالأسعار الجارية)

*2014	2013	2012	2011	2010	
924.769	901.366	847.881	820.077	784.624	الناتج الداخلي الإجمالي
107.605	121.206	104.540	107.594	101.558	القطاع الأولي
99.121	113.128	97.582	100.251	96.374	الزراعة
8.484	8.078	6.958	7.343	5.184	الصيد البحري
243.627	235.854	223.903	218.240	201.314	القطاع الثانوي
22.904	29.983	33.420	31.650	22.632	الصناعات الاستخراجية
151.149	139.982	129.146	127.057	122.330	الصناعات التحويلية
17.003	15.359	12.657	13.930	14.931	الماء والكهرباء
52.571	50.530	48.680	45.603	41.421	البناء والأشغال العمومية
479.502	464.796	453.370	429.475	400.440	القطاع الثالثي⁽¹⁾
77.718	76.807	77.133	72.022	66.055	التجارة
21.042	19.729	18.326	17.438	17.268	الفنادق والمطاعم
33.717	30.689	29.453	27.901	28.053	المواصلات
22.509	23.055	26.373	28.109	27.853	البريد والاتصالات
43.748	42.989	43.420	41.088	39.222	خدمات مالية وتأمينات
97.965	95.468	92.820	88.100	82.383	خدمات لفائدة الشركات
81.173	79.318	74.345	68.797	64.627	تربية، صحة وخدمات اجتماعية
88.525	84.200	79.431	74.383	63.731	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي
13.105	12.541	12.069	11.637	11.248	خدمات أخرى غير مالية
830.734	821.856	781.813	755.309	703.312	القيمة المضافة بسعر الأساس

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 3.2 حساب السلع والخدمات

(بملايين الدراهم)

(بالأسعار الجارية)

% التغير		*2014	2013	2012	2011	2010	
2014 2013	2013 2012						
2,3	4,1	1.355.905	1.325.571	1.273.478	1.219.674	1.122.127	الموارد
2,6	6,3	924.769	901.366	847.881	820.077	784.624	النتاج الداخلي الإجمالي
1,6	0,3-	431.136	424.205	425.597	399.597	337.503	واردات السلع والخدمات
2,3	4,1	1.355.905	1.325.571	1.273.478	1.219.674	1.122.127	الاستعمالات
3,1	5,5	552.595	535.861	508.124	484.614	457.983	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
3,1	6,0	183.853	178.309	168.190	153.360	140.823	نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
16,1	3,9	4.923	4.242	4.083	3.734	3.057	الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية
0,5-	1,1-	272.094	273.392	276.390	258.285	240.536	التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت
35,1-	92,2	25.585	39.449	20.530	35.114	26.820	التغير في المخزونات
7,7	0,6-	316.855	294.318	296.161	284.567	252.908	صادرات السلع والخدمات

(*) أرقام مؤقتة.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 4.2 الدخل الوطني الإجمالي المتاح وتخصيصه

(بملايين الدراهم)

(بالأسعار الجارية)

% التغير		*2014	2013	2012	2011	2010	
2014 2013	2013 2012						
2,6	6,3	924.769	901.366	847.881	820.077	784.624	النتاج الداخلي الإجمالي
70,6	28,5-	20.892-	12.243-	17.119-	13.833-	10.808-	الدخل و التحويلات الخارجية الصافية
1,7	7,0	903.877	889.123	830.762	806.244	773.816	الدخل الوطني الإجمالي
11,4	10,7	81.297	72.948	65.907	64.260	61.081	التحويلات الجارية المتأتية من الخارج
2,4	7,3	985.174	962.071	896.669	870.504	834.897	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
3,2	5,6	741.371	718.412	680.397	641.708	601.863	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
3,1	5,5	552.595	535.861	508.124	484.614	457.983	الإدارات العمومية
3,1	6,0	183.853	178.309	168.190	153.360	140.823	المؤسسات غير الربحية
16,1	3,9	4.923	4.242	4.083	3.734	3.057	التوفير الوطني الإجمالي
0,1	12,7	243.803	243.659	216.272	228.796	233.034	

(*) أرقام مؤقتة.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 5.2 الاستثمار و التوفير

التغير %		*2014	2013	2012	2011	2010	
2014	2013						
0,1	12,7	243.822	243.658	216.273	228.794	233.033	الموارد
0,1	12,7	243.803	243.659	216.272	228.796	233.034	التوفير الوطني الإجمالي
2000,0-	200,0-	19	1-	1	2-	1-	تحويلات صافية بالرساميل المتلقاة
0,1	12,7	243.822	243.658	216.273	228.794	233.033	الاستعمالات
0,5-	1,1-	272.094	273.392	276.390	258.285	240.536	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت
35,1-	92,2	25.585	39.449	20.530	35.114	26.820	التغير في المخزونات
22,2-	14,2-	53.857-	69.183-	80.647-	64.605-	34.323-	قدرة\ حاجيات التمويل

(*) أرقام مؤقتة.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 6.2 الفلاحة

(المساحة بالآلاف هكتار / الإنتاج بالآلاف قنطار)

الموسم الفلاحي 2014 - 2013			الموسم الفلاحي 2013 - 2012			
المردود	الإنتاج	المساحة	المردود	الإنتاج	المساحة	
14,8	67,5	4.571	18,7	96,6	5.171	الحبوب الرئيسية
17,8	37,1	2.081	22,3	50,4	2.259	القمح الطري
15,6	14,1	905	20,1	19,0	945	القمح الصلب
10,3	16,4	1.585	13,8	27,2	1.967	الشعير
غير متوفر	3,2	غير متوفر	7,3	2,9	400	القطاني
غير متوفر	77,6	غير متوفر	315,1	79,5	229	زراعات الخضار

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

جدول م 7.2 الصيد البحري

(بآلاف الأطنان)		
**2014	*2013	
1.287,2	1.181,7	الصيد الساحلي
325,1	391,0	استهلاك المنتجات الطرية
954,4	772,0	التحويل
206,0	152,7	المصبرات
341,8	181,3	دقيق وزيت السمك
406,6	438,0	التجميد

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

جدول م 8.2 إنتاج الطاقة

(بملايين كيلواط الساعة)

التغير % 2014 2013	**2014	*2013	2012	2011	
3,3	27.363	26.485	26.214	24.145	الإنتاج المحلي الصافي ⁽¹⁾
6,7	23.988	22.483	23.812	21.316	الطاقة الحرارية
32,0-	2.033	2.990	1.816	2.139	الطاقة المائية
45,5	1.768	1.215	728	692	الطاقة الريحية
11,3	6.010	5.400	4.841	4.607	الواردات

(1) يتم حساب الفارق بين الإنتاج المحلي الصافي ومجموع الإنتاج حسب المصدر عن طريق مقاصة مساهمة الأطراف الوطنية الأخرى من جهة، والطاقة الكهربائية التي تستعملها محطات تحويل الطاقة عن طريق الضخ وملحقات محطات الضخ التابعة لشبكات توزيع الطاقة ذات الجهد العالي والجهد العالي جدا، من جهة أخرى.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

جدول م 9.2 تكرير النفط

(بآلاف الأطنان)

التغير % 2014 2013	**2014	*2013	2012	2011	
6,8-	6,1	6,6	6,9	6,4	الإنتاج
1,6	2,3	2,2	2,5	2,4	الغازوال
28,0-	1,4	2,0	2,1	2,4	الفيول
2,6-	5,3	5,4	6,1	6,3	المبيعات المحلية

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

جدول م 10.2 مؤشرات الإنتاج الصناعي

(الأساس 100:2010)

التغير %		2014	2013	2012	
2014 2013	2013 2012				
					الصناعات الغذائية
4,7	1,5	111,8	106,8	105,2	منتجات الصناعات الغذائية
1,1	2,8	110,4	109,2	106,2	صناعات التبغ
					صناعات النسيج والجلد
3,0	1,3-	96,7	93,9	95,1	صناعات النسيج
1,6	4,0-	102,9	101,3	105,5	الملابس والفرو
2,7	1,5	94,5	92,0	90,6	الجلد ومعدات الأسفار والأحذية
					صناعات كيميائية وشبه كيميائية
0,7	2,3-	87,5	86,9	88,9	نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب
1,7-	4,0-	95,8	97,4	101,5	صناعة الورق والورق المقوى
4,7	1,2	113,7	108,5	107,3	نشر، طباعة أو استنساخ
6,8-	6,4-	101,5	108,9	116,3	تكويك، تكرير البترول وصناعات نووية
0,9	3,5	108,1	107,1	103,6	مواد كيميائية
1,3-	0,6	109,7	111,2	110,5	مواد من المطاط والبلاستيك
2,5-	2,2-	96,6	99,2	101,3	مواد معدنية غير فلزية أخرى
					صناعات ميكانيكية ومعدينية
1,6-	1,5-	102,9	104,6	106,2	المواد المعدنية
0,1	6,3	110,6	110,4	103,9	تحويل المواد المعدنية
2,0	3,6-	97,8	95,9	99,5	الآلات والتجهيزات
4,2-	8,2	103,9	108,4	100,2	منتجات صناعة السيارات
4,3	3,9	123,5	118,4	113,9	معدات نقل أخرى
3,3	4,7-	96,9	93,8	98,5	الأثاث وصناعات مختلفة
					صناعات كهربائية وإلكترونية
3,1	10,6-	94,6	91,8	102,7	الآلات والأجهزة الكهربائية
5,5	13,6	118,6	112,4	98,9	تجهيزات الراديو، التلفزة والاتصال
4,7	16,3	171,4	163,7	140,8	أجهزة الطب، الدقة، النظر وصناعة الساعات
0,9	0,2	105,7	104,8	104,5	مجموع الصناعات

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 11.2 السياحة

التغير % 2014 2013	2014	2013	2012	
2,4	10.282.944	10.046.264	9.375.156	مجموع السياح الوافدين
2,1	5.437.453	5.323.333	5.011.729	السياح الأجانب
3,0	4.115.396	3994.226	3.855.875	دول الاتحاد الأوروبي
0,9	1.798.190	1.782.056	1.769.710	فرنسا
0,1	683.761	682.834	730.882	إسبانيا
7,3	255.124	237.852	199.349	ألمانيا
18,2	476.550	403.325	357.347	المملكة المتحدة
8,2	254.209	234.912	196.186	إيطاليا
3,6	324.605	313.234	250.455	دول أخرى غير الاتحاد الأوروبي
3,0	303.550	294.618	257.908	أمريكا
4,5	167.267	160.033	140.045	الولايات المتحدة
3,3	73.251	70.923	69.206	كندا
13,6-	22.157	25.639	15.142	البرازيل
7,7	177.233	164.534	152.987	الشرق الأوسط ⁽¹⁾
20,9-	213.675	270.227	219.280	المغرب العربي
8,8	157.289	144.540	142.953	دول إفريقية أخرى
2,9	111.479	108.311	100.411	آسيا
1,7	34.226	33.643	31.860	بلدان أخرى
2,6	4.845.491	4.722.931	4.363.427	المغاربة المقيمون بالخارج

(1) بما فيها مصر.
المصدر: وزارة السياحة.

جدول م 1.3 مؤشرات الشغل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

	المستوى الوطني		الوسط القروي		الوسط الحضري	
	2014	2013	تغير مطلق (2) 2014 2013	2014	2013	تغير مطلق (2) 2014 2013
مجموع السكان	33.848	33.430	1-	13.416	13.417	437
السكان البالغون 15 سنة فما فوق	24.601	24.230	75	9.633	9.558	296
السكان النشيطون البالغون 15 سنة فما فوق	11.813	11.706	18	5.506	5.488	89
السكان النشيطون المشتغلون	10.646	10.625	5-	5.273	5.278	26
السكان النشيطون العاطلون	1.167	1.081	23	233	210	63
معدل النشاط (1)	48	48,3	0,2-	57,2	57,4	0,3-
معدل البطالة	9,9	9,2	0,4	4,2	3,8	0,8
حسب الجنس						
ذكور	9,7	9,1	0,5	5,4	4,9	0,5
إناث	10,4	9,6	0,2	1,8	1,6	1,5
حسب فئات السن						
15 إلى 24 سنة	20,1	19,3	0,5	8,9	8,4	2,1
25 إلى 34 سنة	13,9	13,2	0,3	4,5	4,2	1,1
35 إلى 44 سنة	6,1	5,6	0,4	2,7	2,3	0,5
45 سنة فما فوق	3	2,3	0,4	1,5	1,1	0,9
حسب المستوى التعليمي						
غير الحاصلين على شهادة	4,7	4,5	0,3	2,7	2,4	0,0
الحاصلون على شهادة	17,2	16,3	0,2	10	9,8	1,3

(1) نسبة السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق على السكان البالغين 15 سنة فما فوق.

(2) تحسب تغيرات المعدلات بالنسب المئوية.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 2.3 تطور التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي⁽¹⁾

(بالآلاف)

التغيرات		السنوات		
بالنسبة المئوية	مطلق	2014	2013	
0,2	21	10.646,0	10.625,0	المجموع
0,4	16	4.193,4	4.177,4	الفلاحة، الغابة والصيد البحري
3,0-	37-	1.176,2	1.213,2	الصناعات (بما فيها الصناعة التقليدية)
0,0	0	988,2	988,2	البناء والأشغال العمومية
1,0	42	4.272,8	4.230,8	الخدمات
0,0	0	15,4	15,4	نشاطات غير محددة بوضوح

(1) يهيم تشغيل الأشخاص، البالغين 15 سنة فما فوق.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1.4 التخصم

سلع وخدمات مختلفة	المطاعم والفنادق	التعليم	الترفيه والثقافة	التواصل	النقل	الصحة	الأثاث والمعدات المنزلية وأدوات الصيانة اليومية للمساكن	المسكن، الماء، الغاز، المحروقات وأخرى	المبس والأحذية	المشروبات الكحولية والتبغ والمنشطات	المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	التخصم	السنوات
1,7	2,4	4,1	0,7 -	1,1 -	0,0	0,9	0,8	0,5	0,5	0,1	1,2	0,9	2010
2,1	1,7	4,1	0,7 -	5,4 -	0,1 -	0,3	0,8	0,5	1,6	0,0	1,4	0,9	2011
1,4	2,0	3,8	0,5	19,6 -	3,2	0,7	0,1	0,5	2,1	0,2	2,4	1,3	2012
1,3	3,2	5,5	0,4	9,2 -	3,2	0,9	0,2	1,1	1,6	5,4	2,2	1,9	2013
1,2	2,5	3,4	0,9 -	4,6 -	2,6	0,2 -	0,8	2,5	2,1	1,7	1,2 -	0,4	2014
1,7	3,3	3,5	0,5 -	9,2 -	1,3	1,1	0,4	1,3	2,3	7,2	0,6 -	0,5	يناير 2014
1,6	3,3	3,5	1,0 -	9,0 -	2,5	1,1	0,6	1,3	2,6	7,2	1,1 -	0,4	فبراير
1,1	3,7	3,5	1,0 -	9,0 -	2,5	1,0	0,8	1,1	2,5	0,7	0,9 -	0,4	مارس
1,0	2,6	3,5	1,0 -	9,0 -	3,3	1,4	0,8	1,0	2,5	0,8	0,9 -	0,4	أبريل
1,2	2,3	3,5	0,9 -	9,0 -	3,0	1,3	0,8	1,0	2,3	0,8	2,3 -	0,3 -	ماي
1,3	2,3	3,5	0,9 -	9,0 -	3,4	1,5 -	1,0	0,9	2,3	0,8	1,7 -	0,1 -	يونيو
1,3	2,3	3,5	1,0 -	2,1	4,2	1,1 -	0,9	0,9	2,5	0,8	1,6 -	0,4	يوليوز
1,1	2,1	3,5	1,0 -	0,0	3,5	1,1 -	0,9	4,0	2,1	0,7	3,2 -	0,0	غشت
1,1	2,3	3,4	1,1 -	0,0	2,1	1,1 -	0,8	4,6	1,8	0,7	2,4 -	0,1	سبتمبر
1,1	1,9	3,3	1,0 -	0,0	2,4	1,2 -	0,8	4,5	1,7	0,6	1,3 -	0,6	أكتوبر
1,0	1,9	3,2	1,1 -	0,0	2,5	1,1 -	0,9	4,4	1,3	0,6	0,1	1,2	نوفمبر
0,4	1,7	3,2	0,4 -	0,0	0,3	1,2 -	0,6	4,5	1,3	0,7	1,6	1,6	دجنبر

المصدر : المردودية السامية للتخطيط.

جدول م 2.4 التضخم الأساسي

(الأساس: 100:2006)

سلع وخدمات مختلفة	المطاعم والفنادق	التعليم والثقافة والترفيه	التواصل	النقل ⁽¹⁾	الصحة ⁽¹⁾	الأثاث والمعدات المنزلية وأدوات الصيانة اليومية للمساكن	المسكن، الماء، الغاز ومحروقات ⁽¹⁾ أخرى	الملابس والأحذية	المواد الغذائية المدرجة في التضخم الأساسي	التضخم الأساسي	السنوات
1,7	2,4	4,1	0,7-	1,1-	0,3	0,0	0,8	0,5	0,6-	0,4	2010
2,1	1,7	4,1	0,7-	5,4-	0,3-	0,3	0,8	1,6	3,3	1,8	2011
1,4	2,0	3,8	0,5	19,6-	0,9	2,0	0,1	2,1	2,2	0,8	2012
1,3	3,2	5,5	0,4	9,2-	1,2	0,9	0,2	1,6	1,6	1,5	2013
1,2	2,5	3,4	0,9-	4,6-	0,9	2,6	0,8	2,1	1,0	1,2	2014
1,7	3,3	3,5	0,5-	9,2-	1,0	2,5	0,4	2,3	1,1	1,3	يناير 2014
1,6	3,3	3,5	1,0-	9,0-	1,0	3,1	0,6	2,6	1,1	1,3	فبراير
1,1	3,7	3,5	1,0-	9,0-	0,7	3,5	0,8	2,5	1,0	1,1	مارس
1,0	2,6	3,5	1,0-	9,0-	1,3	3,4	0,8	2,5	0,9	1,1	أبريل
1,2	2,3	3,5	0,9-	9,0-	0,9	3,2	0,8	2,3	1,1	1,1	ماي
1,3	2,3	3,5	0,9-	9,0-	1,2	3,2	1,0	2,3	1,0	1,1	يونيو
1,3	2,3	3,5	1,0-	2,1	1,2	2,6	0,9	2,5	1,2	1,4	يوليو
1,1	2,1	3,5	1,0-	0,0	0,9	2,6	0,9	2,1	0,3	1,0	أغشت
1,1	2,3	3,4	1,1-	0,0	0,9	1,7	0,8	1,8	0,4	0,9	سبتمبر
1,1	1,9	3,3	1,0-	0,0	0,8	1,9	0,8	1,7	0,4	0,8	أكتوبر
1,0	1,9	3,2	1,1-	0,0	0,8	1,7	0,9	1,3	1,8	1,3	نوفمبر
0,4	1,7	3,2	0,4-	0,0	0,5	1,6	0,6	1,3	1,7	1,3	ديسمبر

(1) دون احتساب المواد والخدمات المعقنة.
المصدر: محسوب على أساس معطيات المدفعية السامية للتخطيط.

جدول م 3.4 مؤشر أسعار الاستيراد (على أساس سنوي)

السنوات	المؤشر العام	المؤشر الغذائي ⁽¹⁾	المؤشر المعدني ⁽²⁾	مؤشر المنتجات نصف المصنعة ⁽³⁾
2010	27,1-	28,2-	45,0-	30,2-
2011	8,6	11,7	28,2	9,3
2012	20,1	34,5	14,9	17,6
2013	8,0	1,3	13,1	10,1
2014	10,3	9,1-	49,6	17,7
يناير 2014	15,9	7,6	54,5	22,5
فبراير	20,2	10,5	70,8	26,4
مارس	19,9	8,9	77,1	25,7
أبريل	14,4	1,2	64,2	19,3
ماي	12,4	4,0-	60,6	17,0
يونيو	10,0	5,1-	53,6	14,3
يوليو	12,8	10,7-	61,0	21,4
غشت	10,8	15,6-	54,0	22,5
سبتمبر	4,3	22,8-	34,4	15,1
أكتوبر	0,5	24,9-	23,4	9,8
نوفمبر	1,3	26,7-	29,1	10,3
دجنبر	2,5	24,0-	31,2	9,7

(1) باستثناء المواد المركبة والكبريت الخام

(2) باستثناء القمح والسكر

(3) باستثناء الكبريت الخام

المصدر: محسوب على أساس معطيات مكتب الصرف.

جدول م 4.4 تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية (على أساس سنوي)

السنوات	أسعار السلع التجارية	أسعار السلع غير التجارية
2010	0,8 -	1,7
2011	2,5	1,0
2012	2,0	0,5 -
2013	1,2	1,7
2014	1,4	0,9
يناير 2014	1,4	1,0
فبراير	1,5	1,0
مارس	1,4	0,7
أبريل	1,5	0,6
ماي	1,3	0,7
يونيو	1,3	0,7
يوليو	1,4	1,6
غشت	0,8	1,0
سبتمبر	0,9	1,1
أكتوبر	1,0	0,8
نوفمبر	1,8	0,9
دجنبر	1,7	0,8

المصدر: محسوب على أساس معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 5.4 مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي

التغير %		المتوسط السنوي 2014		2014				المتوسط السنوي 2013	
2014	2013	الفصل الرابع	الفصل الثالث	الفصل الثاني	الفصل الأول	الفصل الرابع	الفصل الثالث	الفصل الثاني	الفصل الأول
0,5	0,3-	103,1	102,4	103,0	103,6	103,3	102,6	102,6	102,6
1,4	0,6	103,7	103,8	103,8	103,8	103,2	102,3	102,3	102,3
5,2-	2,9-	107,6	107,7	107,7	107,6	107,4	113,5	113,5	113,5
0,2-	0,0	100,4	100,4	100,4	100,4	100,5	100,6	100,6	100,6
0,3-	0,3-	98,6	98,9	98,6	98,4	98,6	98,9	98,9	98,9
1,3	0,8	103,0	103,0	103,0	103,0	102,9	101,7	101,7	101,7
2,4-	1,6-	105,0	104,8	104,3	105,3	105,7	107,6	107,6	107,6
2,5	0,8	114,1	115,0	114,5	114,1	112,9	111,3	111,3	111,3
0,9	0,1-	100,8	101,1	101,1	101,1	100,0	99,9	99,9	99,9
1,3-	1,4	102,0	101,8	101,5	102,3	102,4	103,3	103,3	103,3
0,2-	1,2-	105,7	105,9	105,5	105,7	105,7	105,9	105,9	105,9
1,5	4,0	107,3	108,0	107,8	106,8	106,7	105,7	105,7	105,7
11,7-	9,5-	111,6	108,2	105,6	110,9	121,6	126,4	126,4	126,4
1,6-	1,2-	98,4	97,2	97,6	99,1	99,7	100,0	100,0	100,0
8,1-	7,8-	122,0	107,9	127,0	125,6	127,6	132,7	132,7	132,7
1,1	0,7	103,2	105,1	103,7	102,5	101,5	102,1	102,1	102,1
0,3	0,6	103,5	103,5	103,5	103,5	103,5	103,2	103,2	103,2
1,0	1,8	100,6	100,6	100,6	100,6	100,6	99,6	99,6	99,6
2,4	0,1	108,8	111,2	109,7	108,5	105,9	106,3	106,3	106,3
0,9	5,2	108,0	108,0	108,0	108,0	107,9	107,0	107,0	107,0
0,7-	1,5	108,6	109,3	109,0	108,3	108,0	109,4	109,4	109,4
2,1	6,4	108,6	108,6	108,6	108,6	108,6	106,4	106,4	106,4
1,0	1,5	116,5	116,6	116,6	116,7	116,1	115,3	115,3	115,3
2,9-	1,8-	108,5	106,8	108,4	108,7	110,2	111,7	111,7	111,7

المصدر: المديرية السامية للتخطيط.

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات

القيمة	البنية ب % 2014		التغير				**2014		*2013	
	الوزن	القيمة	الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	
			%	مطلق						
100	100	0,6	2.399	13,6	5.853	48.801	386.118	42.948	383.720	
10,8	22,4	16,3	5.859	39,6	3.100	10.922	41.747	7.821	35.887	
22,9	34,9	54,4	4.474	89,2	2.433	5.161	12.696	2.728	8.221	
13,2	18,5	1,9-	92-	9,5	137	1.582	4.654	1.445	4.745	
11,3	22,6	4,3	176	18,6	329	2.094	4.247	1.765	4.071	
10,3	11,8	22,4-	831-	16,4-	151-	772	2.882	923	3.713	
4,4	0,7	0,3-	5-	2,7	2	59	1.591	57	1.596	
37,7	11,5	15,8	2.136	38,8	351	1.253	15.677	903	13.541	
24,0	43,3	9,5-	9.701-	5,9	1.181	21.129	92.564	19.948	102.266	
35,7	28,8	22,9-	8.357-	15,7-	904-	4.835	28.101	5.739	36.459	
34,8	24,6	11,5-	4.099-	7,6-	376-	4.538	31.531	4.914	35.630	
18,7	15,9	0,5	89	4,8	152	3.327	19.215	3.175	19.125	
4,7	28,7	29,9	1.422	38,9	2.222	7.938	6.179	5.716	4.757	
2,9	0,0	8,2	239	-	0	0	3.156	0	2.917	
3,3	2,0	29,8	1.005	21,2	86	490	4.383	404	3.378	
3,1	3,6	5,2	586	13,4	208	1.760	11.845	1.552	11.259	
28,3	23,9	2,8	90	17,9	66	437	3.281	371	3.191	
24,4	45,8	4,9	134	1,6	11	722	2.886	711	2.752	
6,3	0,1	3,2-	23-	14,1	0	2	689	2	712	
6,0	0,9	15,0-	102-	2,9-	0	13	577	13	679	
5,4	2,3	2,3	14	3,9	1	37	622	35	609	
29,5	27,0	14,3	473	31,0	130	549	3.789	420	3.316	
2,1	10,6	24,3	1.600	19,7	852	5.175	8.188	4.324	6.588	
63,0	83,3	36,9	1.533	21,6	777	4.377	5.685	3.600	4.152	
18,1	8,1	13,4	160	19,6	69	421	1.351	352	1.191	
10,2	0,9	12,8-	86-	12,3-	5-	35	586	40	672	
2,5	3,8	1,9-	3-	6,7-	11-	155	161	166	164	
1,5	0,1	-12,7	13-	0,8	0	4	89	4	101	
4,7	3,7	2,9	9	13,1	21	183	316	162	307	

(الوزن بألاف الأطنان: القيمة بملايين الدراهم)

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بآلاف الأطنان، القيمة بملايين الدرامم)

القيمة	البنية ب % 2014		التغير				**2014		*2013	
	الوزن	القيمة	الوزن		الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
			%	مطلق						
21,2	16,2	1,4	1,092	6,4	479	81,677	7,913	80,584	7,434	7,434
14,0	8,9	2,6	296	2,1	14	11,605	679	11,309	665	665
9,9	15,6	2,0	160	35,6	414	8,123	1,576	7,964	1,162	1,162
6,0	6,2	5,5	266	7,7	35	5,074	499	4,808	463	463
5,6	9,0	2,8	125	0,9	6	4,389	677	4,514	671	671
4,4	10,4	25,6	915	24,5	189	2,665	581	3,580	770	770
4,1	0,7	3,0	102	12,6	6	3,443	57	3,342	50	50
3,7	8,7	0,9	26	24,8	160	2,985	808	3,011	647	647
3,3	4,4	4,4	117	7,1	23	2,798	304	2,680	327	327
3,3	0,0	13,5	354	30,4	0	2,270	1	2,624	1	1
3,3	1,3	16,6	441	2,7	3	2,212	97	2,653	94	94
3,0	8,9	6,0	145	3,7	25	2,270	635	2,415	660	660
39,3	25,9	6,8	2,157	4,0	77	33,843	2,000	31,686	1,923	1,923
0,5	0,1	7,5	166	4,2	2	2,050	37	2,216	39	39
58,4	55,0	11,9	154	14,6	3	1,140	18	1,294	21	21
41,3	44,9	1,9	17	8,2	1	898	19	915	18	18
0,3	0,1	70,9	5	179,6	0	12	0	7	0	0
20,0	1,6	3,5	2,801	6,9	57	77,033	768	79,834	825	825
9,9	11,2	13,1	1,038	9,7	9	6,889	83	7,927	92	92
8,3	8,0	15,3	1,016	8,3	5	5,634	60	6,651	66	66
7,8	2,9	19,7	1,223	14,9	4	7,415	27	6,192	24	24
6,5	3,8	20,7	1,073	25,2	8	6,251	39	5,178	31	31
6,1	6,3	16,5	809	10,5	5	4,089	47	4,898	52	52
5,7	10,6	3,0	134	9,1	8	4,395	80	4,529	88	88

أصناف المنتجات
المواد البلاستيكية
المواد الكيماوية
الورق والورق المقوى
أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من الحديد أو الفولاذ غير السبيكة
منتجات نصف مصنعة من الحديد أو الفولاذ غير السبيكة
أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من النحاس
الأمونياك
الصفائح الحديدية أو الفولاذية غير السبيكة
المركبات الإلكترونية
توابع الأنابيب والبنائيات المعدنية
الأسمدة الطبيعية والكيماوية
مواد أخرى
مواد التجهيز الفلاحي
أدوات الحرث والجرارات الآلية
الآلات والأدوات الفلاحية
منتجات مصنعة أخرى للتجهيز الفلاحي
مواد التجهيز الصناعي
سيارات صناعية
آلات وأجهزة مختلفة
آلات لقطع التيار الكهربائي
أسلاك وحبال كهربائية
مولدات ومحركات كهربائية
قطع الغيار الخاصة بالعربات الصناعية

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بآلاف الأطنان، القيمة بملايين الدرامم)

القيمة	الوزن	التغير				**2014		*2013	
		القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
		%	مطلق	%	مطلق				
4,2	1,0	7,5	251	11,2-	1-	3.592	8	3.341	9
3,2	2,4	8,1-	205-	4,3	1	2.322	21	2.527	20
3,1	5,8	0,2	6	3,7	2	2.476	50	2.470	48
2,8	4,3	56,0-	1.257-	50,4-	18-	986	18	2.244	36
3,0	0,3	1,2	30	15,7-	0	2.452	2	2.422	2
39,4	43,4	2,9-	924-	6,6-	23-	30.531	334	31.455	358
18,3	2,2	8,8	5.696	9,0	91	70.755	1.097	65.059	1.006
14,2	7,6	8,4	778	8,3	6	10.033	83	9.255	77
7,9	7,9	26,8-	1.376-	22,9-	18-	3.757	61	5.134	79
7,8	0,7	2,7	134	5,3	0	5.189	8	5.055	7
7,8	3,9	17,8	905	17,1	7	5.991	46	5.087	40
5,4	4,0	10,4	364	18,5	7	3.878	48	3.514	41
5,4	7,7	15,7	556	12,7	10	4.089	87	3.533	77
4,1	2,4	2,7	71	2,4	1	2.718	24	2.647	24
3,7	1,5	16,9	408	0,7-	0	2.829	15	2.421	15
3,9	8,5	4,4	112	1,2-	1-	2.654	84	2.543	85
39,8	55,8	14,5	3.744	14,0	79	29.616	640	25.872	562
0,1	0,0	863,0	233	-	0	260	0	27	0

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

الذهب الصناعي

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات

(الوزن بالآلاف الأطنان: القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	الوزن	البنية ب % 2014		التنغير				**2014		*2013	
		القيمة %	الوزن %	القيمة مطلق	الوزن مطلق	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن		
										القيمة	الوزن
100,0	100,0	7,9	4,3	14.626	1.067	200.013	25.693	185.387	24.626	مجموع الصادرات	
17,7	10,2	5,4	4,0	1.809	101	35.458	2.622	33.649	2.521	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	
17,5	5,9	4,1	9,9	242	15	6.137	163	5.894	148	تحضير وتصبير الأسماك	
17,9	5,0	3,0	19,6	182	25-	6.193	101	6.011	125	الرخويات والقشريات والمحارات	
10,7	18,3	7,7	2,5	280	12	3.891	473	3.611	461	الطماطم الطرية	
9,6	20,7	2,9-	1,3-	94-	7-	3.141	516	3.235	523	الجوامض	
8,8	14,0	0,1-	0,7	2-	2	2.943	355	2.946	353	مصبرات الخضس والفواكه	
35,5	36,1	10,0	11,4	1201	103	13.153	1.014	11.952	911	مواد غذائية أخرى	
3,2	3,5	30,1-	26,8-	2.755-	332-	6.389	908	9.144	1.240	الطاقة وزيوت التشحيم	
73,4	70,6	25,6-	31,3-	1.718-	274-	4.991	602	6.709	876	زيوت النفط وزيوت التشحيم	
23,2	24,3	50,9-	27,9-	1.080-	84-	1.041	217	2.121	301	الغازوال وزيت الوقود	
3,2	5,0	13,8	40	40	25	332	87	292	62	البارافين ومنتجات أخرى مشتقة من البترول	
0,2	0,2	31,7	6	48,2	1	25	3	19	2	بنزين النفط	
0,0	0,0	97,3-	3-	3-	0	0	0	3	0	مواد طاقة أخرى	
1,7	0,8	23,6	19,2	665	33	3.484	207	2.819	174	المواد الخام من أصل حيواني ونباتي	
21,0	24,7	7,4	44	44	4-	636	39	593	43	نباتات وأجزاء النباتات	
10,6	9,9	118,3	353	353	23	652	40	299	17	شحوم وزيوت السمك	
9,3	7,3	59,2	156	156	9	419	22	263	13	زيت الزيتون الخام أو المكرر	
8,5	0,6	10,1-	24-	24-	0	216	1	240	1	الأغرة	
8,3	9,3	21,1	49	49	1-	282	15	233	16	المنتجات الفرعية الحيوانية غير القابلة للأكل	
7,2	1,3	8,7	18	18	1-	221	1	203	2	زيوت نباتية أخرى خامة أو مكررة	
35,1	46,9	7,0	69	69	7	1.058	89	989	82	مواد أخرى من أصل حيواني ونباتي	
7,0	45,3	6,0-	900-	900-	187	14.032	11.636	14.932	11.449	المواد الخام من أصل معدني	
60,9	75,2	9,8-	894-	894-	130	8.203	8.738	9.097	8.608	الفسفاط	
14,4	1,3	10,3-	222-	222-	15-	1.928	129	2.150	144	خرقة النفايات وبقايا مشتقة النحاس والصلب والحديد	
5,8	8,1	33,8	291	291	241	1.151	1.170	860	929	ومعادن أخرى	
4,7	0,6	18,5	130	130	16	830	86	700	70	كبريت الباريوم	
4,3	0,4	12,5-	80-	80-	2	562	48	642	46	النحاس	
9,9	14,4	8,3-	124-	124-	187-	1.358	1.465	1.482	1.652	الرصاص	
										مواد أخرى من أصل معدني	

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات (تابع)

القيمة	الوزن	التغير		**2014		*2013		المنتجات		
		القيمة		الوزن		القيمة			الوزن	
		%	مطلق	%	مطلق	%	مطلق		%	مطلق
24,2	37	7,3	3284	11,2	969	48.468	9.614	45.183	8.645	أنصاف المنتجات
62,5	74,9	6,5	1840	6,6	425	30.075	6.895	28.234	6.471	مشتقات الفوسفات
9,1	0,0	1,6	65	4,8	0	4.197	2	4.133	2	المركبات الإلكترونية
9,0	6,3	-11,9	-482	-6,9	-37	3.574	505	4.056	542	مخلفات البترول والمواد المرتبطة بها
2,7	0,0	-22,4	-276	-5,4	0	.952	0	1.228	0	الفضة الخامة و مواد مصنعة من الفضة
2,0	1,4	-48,5	-430	-53,6	-64	455	55	885	119	منتجات مسطحة من حديد أو صلب وغير سبيكة
14,7	17,5	38,6	2.566	42,7	645	9.214	2.156	6.648	1.511	أنصاف منتجات أخرى
0,0	0,0	-8,9	-6	1,8	0	60	1	66	1	مواد التجهيز الفلاحي
19,0	20,6	-23,0	-3	22,5	0	10	0	13	0	مواد مصنعة أخرى للتجهيز الفلاحي
8,6	59,0	-62,3	-4	-1,8	0	2	0	6	0	أدوات وآلات فلاحية
72,4	20,4	1,2	1	-8,7	0	48	0	48	0	أدوات الحرث والجرارات الآلية
16,7	0,8	6,5	2.030	3,7	7	33.485	208	31.455	201	مواد التجهيز الصناعي
54,4	52,0	8,3	1.427	14,9	16	18.549	120	17.121	104	أسلاك وحيال كهربائية
10,6	5,4	48,8	1.632	8,8	1	4.980	12	3.348	11	أجهزة قطع أو ربط الذرات الكهربائية
9,4	0,6	5,8	171	3,8	0	3.128	1	2.958	1	أجزاء الطائرات و عربات أخرى جوية أو فضائية
10,5	18,8	-48,6	-1.598	-40,6	-15	1.690	22	3.288	38	عربات صناعية
0,1	0,0	77,4	13	34,2	0	30	0	17	0	محركات نفثة ومحركات مروحية وأجزائها
15,0	23,3	8,2	385	13,1	6	5.108	53	4.723	47	مواد مصنعة أخرى للتجهيز الصناعي
28,9	1,9	21,4	10.191	25,8	102	57.805	497	47.614	395	سلع استهلاكية
40,0	14,4	5,8	1.108	3,6	2	20.152	59	19.045	57	الملابس الجاهزة
20,3	32,7	84,9	8.194	58,9	76	17.844	205	9.650	129	سيارات سياحية
15,3	11,0	1,1	80	5,2	2	7.350	46	7.270	44	الملابس الداخلية
4,5	3,0	0,0	1	-2,6	0	2.157	11	2.157	12	الأحذية
3,4	2,2	25,5	411	1,9	0	2.027	9	1.616	9	أغطية ومفروشات و مواد نسجية أخرى مصنعة
16,5	36,7	5,1	398	14,9	22	8.274	167	7.876	145	مواد مصنعة أخرى موجهة للاستهلاك
0,4	0,0	58,5	307	-	0	832	0	525	0	الذهب الصناعي

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 3.5 التوزيع الجغرافي للمبادلات

(بملايين الدراهم)

الأرصدة		الصادرات بدون احتساب التكلفة والتأمين والشحن		الواردات باعتبار التكلفة والتأمين والشحن		
**2014	*2013	**2014	*2013	**2014	*2013	
186.105-	198.333-	200.013	185.387	386.118	383.720	مجموع المبادلات
101.594-	107.199-	135.183	122.567	236.778	229.766	أوروبا
69.327-	78.058-	126.428	112.538	195.755	190.596	الاتحاد الأوروبي
7.728-	16.532-	43.945	35.106	51.673	51.638	فرنسا
10.215-	9.598-	41.093	39.855	51.309	49.452	إسبانيا
10.704-	13.447-	8.588	7.031	19.293	20.478	ألمانيا
14.394-	13.194-	5.663	5.089	20.057	18.283	إيطاليا
1.108-	2.106-	5.873	5.089	6.980	7.195	بريطانيا
534-	379-	5.561	5.570	7.843	6.019	هولندا
2.180-	3.074-	3.719	4.798	8.373	6.992	الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللوكسمبورغ
32.267-	29.140-	8.756	10.030	41.023	39.170	دول أوروبية أخرى
14.600-	13.784-	1.736	2.248	16.336	16.033	روسيا
8.162-	6.846-	4.589	3.559	14.094	11.676	تركيا
58.432-	62.862-	23.394	22.057	81.827	84.919	آسيا
34.598-	39.950-	4.422	4.082	39.019	44.032	دول الشرق الأوسط
22.860-	23.595-	921	603	20.899	23.522	العربية السعودية
23.835-	22.912-	18.973	17.974	42.807	40.887	دول آسيوية أخرى
27.226-	23.614-	2.274	2.873	29.500	26.486	الصين
11.309-	9.977-	83	103	7.205	11.428	العراق
1.066-	399-	1.830	2.321	2.896	2.720	اليابان
3.019	1.145	7.274	6.443	4.254	5.299	الهند
24.707-	25.563-	19.619	20.310	44.326	45.873	أمريكا
19.728-	21.441-	7.192	7.202	26.920	28.643	الولايات المتحدة الأمريكية
1.131-	1.775-	1.770	1.776	2.901	3.551	كندا
4.565	3.788	9.164	10.561	4.599	6.773	البرازيل
8.413-	6.135-	1.493	771	9.906	6.905	دول أخرى
2.977-	3.434-	17.289	16.360	20.266	19.794	إفريقيا
8.553-	8.382-	4.531	4.426	13.083	12.808	دول اتحاد المغرب العربي
9.391-	9.023-	1.770	1.776	11.161	10.799	الجزائر
845-	1.137-	885	730	1.730	1.867	تونس
120	603	306	733	185	130	ليبيا
1.562	1.174	1.570	1.186	7	12	موريطانيا
5.576	4.948	12.758	11.934	7.182	6.986	دول أخرى
1.605	725	4.528	4.093	2.923	3.369	أوقيانوسيا ومناطق أخرى

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان الأداءات

(بملايين الدراهم)

2014			
الأرصدة	النفقات	المدायيل	
52.222,2-	444.134,1	391.911,9	حساب المعاملات الجارية
112.607,2-	413.260,0	300.652,8	السلع والخدمات
172.119,7-	339.248,4	167.128,7	السلع
172.144,7-	339.005,7	166.861,0	البضائع العامة
118,7	-	118,7	صافي صادرات التجارة
93,7-	242,7	149,0	الذهب غير النقدي
59.512,5	74.011,6	133.524,1	الخدمات
11.933,0	51,0	11.984,0	خدمات تصنيع مدخلات مادية في حوزة الأغيار
720,2	932,0	1.652,2	خدمات الصيانة والإصلاح (غير مدرجة في بنود أخرى)
4.625,3-	30.724,3	26.099,0	النقل
13.995,2-	21.280,0	7.284,8	النقل البحري
7.117,7	6.900,7	14.018,4	النقل الجوي
2.303,4	2.438,1	4.741,5	نقل آخر
51,2-	105,5	54,3	خدمات البريد والإرساليات
47.289,0	12.017,6	59.306,6	الأسفار
1.538,9	1.129,9	2.668,8	أسفار مهنية
45.750,1	10.887,7	56.637,8	أسفار شخصية
232,4-	4.790,7	4.558,3	بنايات
523,7	450,6	974,3	خدمات التأمين والتقاعد
506,3-	1.228,4	722,1	خدمات مالية
966,8-	980,5	13,7	تكاليف استعمال الملكية الفكرية (غير مدرجة في بنود أخرى)
11.637,4	1.752,9	13.390,3	خدمات الاتصال والمعلومات
2.259,9-	12.682,5	10.422,6	خدمات أخرى للمقاولات
758,1	210,9	969,0	خدمات شخصية وثقافية وترفيهية
4.758,2-	8.190,2	3.432,0	سلع وخدمات للإدارات العمومية (غير مدرجة في بنود أخرى)
21.158,0-	26.022,5	4.864,5	مدخول أولي
21.912,8-	25.904,3	3.991,5	مدायيل الاستثمارات
14.948,0-	17.327,0	2.379,0	استثمارات مباشرة
2.379,0-	2.389,9	10,9	استثمارات المحفظة
5.913,9-	6.187,4	273,5	استثمارات أخرى
1.328,1	-	1.328,1	الأصول الاحتياطية
754,8	118,2	873,0	مدायيل أولية أخرى
81.543,0	4 851,6	86.394,6	مدायيل ثانوية
11.899,9	777,3	12.677,2	عمومية
69.643,1	4 074,3	73.717,4	خاصة
15,7	-	15,7	حساب الرأسمال
52.206,5-			القدرة على (+) الحاجة إلى (-) التمويل

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان الأداءات

(بملايين الدراهم)

2014			
الرصيد	صافي زيادة الالتزامات	صافي مقتنيات الأصول	
26.384,3-	30.114,0	3.729,7	الحساب المالي
23.220,5-	26.566,1	3.345,6	الاستثمارات المباشرة
3.163,8-	3.547,9	384,1	أسهم وحصص صناديق التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
26.515,6-	25.936,2	579,4-	أدوات الدين
158,9-	1.910,2-	2.069,1-	استثمارات المحفظة
20.279,1-	24.796,0	4.516,9	مشتقات مالية
169,8	-	169,8	استثمارات أخرى
626,2-	1.654,6-	2.280,8-	مساهمات أخرى
12.455,3-	12.455,3	-	العملة الائتمانية والودائع
7.367,4-	13.995,3	6.627,9	السلفات
26.691,7	-	26.691,7	القروض التجارية والتسيقات
46.646,2-	78.936,0	32.289,8	الأصول الاحتياطية
46.646,2-			مجموع تغيرات الأصول/الالتزامات
5.560,3			القدرة على (+) / الحاجة إلى (-) التمويل
			صافي مجموع حالات الخطأ والسهو

المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 5.5 وضع الاستثمار الدولي الإجمالي

(بملايين الدراهم)

*2014			2013			
الرصيد	الخصوم	الأصول	الرصيد	الخصوم	الأصول	
429.246,4-	467.171,3	37.924,9	401.678,2-	422.331,2	20.653,0	الاستثمارات المباشرة
404.002,7-	438.470,5	34.467,8	379.470,7-	397.178,3	17.707,6	سندات المساهمة وحصص صناديق التوظيف الجماعي
404.002,7-	438.470,5	34.467,8	379.470,7-	397.178,3	17.707,6	المستثمرون المباشرون في مقاولات الاستثمار المباشر
25.243,7-	28.700,8	3.457,1	22.207,5-	25.152,9	2.945,4	أدوات الدين
25.243,7-	28.700,8	3.457,1	22.207,5-	25.152,9	2.945,4	ديون المستثمر المباشر على مؤسسات الاستثمار المباشر
86.385,4-	96.739,6	10.354,2	57.123,8-	63.315,0	6.191,2	استثمارات المحفظة
18.526,5-	28.786,9	10.260,4	21.422,1-	27.528,8	6.106,7	سندات المساهمة وحصص صناديق التوظيف الجماعي
9.844,3-	10.893,4	1.049,1	13.987,8-	15.044,4	1.056,6	مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي
8.682,2-	17.893,5	9.211,3	7.434,3-	12.484,4	5.050,1	قطاعات أخرى
858,9+	1.657,5	2.516,4	1.548,9+	1.141,6	2.690,5	شركات مالية أخرى
9.541,1-	16.236,0	6.694,9	8.983,2-	11.342,8	2.359,6	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
67.858,9-	67.952,7	93,8	35.701,7-	35.786,2	84,5	سندات الدين
2.618,9-	2.712,7	93,8	2.360,7-	2.445,2	84,5	مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي
47.510,0-	47.510,0	0,0	33.341,0-	33.341,0	0,0	الإدارات العمومية
17.730,0-	17.730,0	0,0	0,0	0,0	0,0	قطاعات أخرى
17.730,0-	17.730,0	0,0	0,0	0,0	0,0	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
329,1-	1.214,2	885,1	443,6-	469,6	26,0	مشتقات مالية (غير الاحتياطيات) وخيارات الأسهم الممنوحة للموظفين
287.682,7-	335.246,0	47.563,3	273.068,7-	310.015,6	36.946,9	استثمارات أخرى
988,1+	0,0	988,1	777,8+	0,0	777,8	سندات مساهمة أخرى
23.367,9-	47.597,7	24.229,8	28.634,1-	49.423,5	20.789,4	العملة الائتمانية والودائع
3.792,0-	3.792,0	0,0	6.707,0-	6.707,0	0,0	البنك المركزي
20.545,7-	43.805,7	23.260,0	23.528,5-	42.716,5	19.188,0	مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي
969,8+	0,0	969,8	1.601,4+	0,0	1.601,4	قطاعات أخرى
5,0+	0,0	5,0	4,9+	0,0	4,9	شركات مالية أخرى
964,8+	0,0	964,8	1.596,5+	0,0	1.596,5	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
227.955,1-	228.224,1	269,0	214.931,0-	215.215,0	284,0	سلفات
4.549,4-	4.818,4	269,0	1.679,5-	1.963,5	284,0	مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي
93.869,0-	93.869,0	0,0	96.837,0-	96.837,0	0,0	الإدارات العمومية
129.536,7-	129.536,7	0,0	116.414,5-	116.414,5	0,0	قطاعات أخرى
723,5-	723,5	0,0	486,6-	486,6	0,0	شركات مالية أخرى
128.813,2-	128.813,2	0,0	115.927,9-	115.927,9	0,0	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
29.992,8-	52.069,2	22.076,4	23.234,4-	38.330,1	15.095,7	قروض تجارية وتسبيقات
29.992,8-	52.069,2	22.076,4	23.234,4-	38.330,1	15.095,7	قطاعات أخرى
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	شركات مالية أخرى
29.992,8-	52.069,2	22.076,4	23.234,4-	38.330,1	15.095,7	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
7.355,0-	7.355,0	0,0	7.047,0-	7.047,0		حقوق السحب الخاصة (المخصصات)
184.517,0+	0,0	184.517,0	156.944,0+	0,0	156.944,0	الأصول الاحتياطية
7.692,0+		7.692,0	6.941,0+		6.941,0	الذهب النقدي
7.316,0+		7.316,0	3.080,0+		3.080,0	حقوق السحب الخاصة
923,0+		923,0	884,0+		884,0	شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
168.586,0+		168.586,0	146.039,0+		146.039,0	أصول احتياطية أخرى
619.126,6-	900.371,1	281.244,5	575.370,3-	796.131,4	220.761,1	مجموع الأصول/الخصوم

(*) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 1.6 وضعية موارد وتحملات الخزينة

(بملايين الدراهم)

تغير نسبة الإنجاز	يناير-دجنبر 2014**		يناير-دجنبر 2013*		
	نسبة تنفيذ قانون المالية	الإنجاز	نسبة تنفيذ قانون المالية	الإنجاز	
3,2	102	236.076	98	228.777	الموارد العادية ⁽¹⁾
1,6	98	199.948	97	196.765	الموارد الجبائية
0,3	101	77.600	100	77.390	الضرائب المباشرة
0,7	100	7.738	84	7.681	الرسوم الجمركية
0,7	94	98.843	95	98.135	الضرائب غير المباشرة ⁽²⁾
16,3	108	15.767	98	13.559	رسوم التسجيل والتنبر
14,6	135	33.142	104	28.916	الموارد غير الجبائية
26,7-	90	9.766	106	13.323	الاحتكارات
49,9	171	23.375	102	15.593	مداخل أخرى
3,6-	100	2.986	97	3.096	موارد بعض الحسابات الخصوصية
1,8	101	285.442	99	280.475	التحملات
0,3	97	232.934	99	232.280	النفقات العادية
5,1	98	153.004	98	145.600	التسيير
2,6	98	101.645	101	99.044	نفقات الموظفين
10,3	97	51.359	93	46.556	خدمات و سلع أخرى
10,1	104	24.784	100	22.502	فوائد الدين
13,1	102	21.055	99	18.620	الداخلي
4,0-	111	3.729	107	3.882	الخارجي
21,5-	93	32.648	104	41.600	دعم الاسعار
0,4-	92	22.498	94	22.578	التحويلات للجماعات الترابية
		3.142		3.503-	الرصيد العادي
9,0	120	52.509	102	48.195	نفقات الاستثمار
	88	4.500	150	6.009	رصيد الحسابات الخصوصية
		44.867-		45.689-	رصيد الميزانية
		3.891-		6.350-	تغير متأخرات الأداء
		48.757-		52.039-	الحاجة أو الفائض إلى التمويل
		48.757		52.039	التمويل الصافي
		9.064		15.009	التمويل الخارجي
		17.457		23.015	الاقتراضات الخارجية
		8.393-		8.006-	الاستخدامات
		37.647		37.030	التمويل الداخلي
		2.046		0	الخصوصية

(1) بدون احتساب موارد الخوصصة.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات الترابية.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

جدول م 2.6 بيان تطور الموارد العادية للخرينة

(بملايين الدراهم)

التغير %	يناير-دجنبر 2014**	يناير-دجنبر 2013*	
1,6	199.948	196.765	الموارد الجبائية
0,3	77.600	77.390	الضرائب المباشرة
2,1	41.260	40.417	الضريبة على الشركات
0,7	34.325	34.081	الضريبة على الدخل
30,3-	2015	2892	ضرائب مباشرة أخرى
0,7	7.738	7.681	الرسوم الجمركية
0,7	98.843	98.135	الضرائب غير المباشرة
0,4-	74.994	75.260	الضريبة على القيمة المضافة
1,2-	28.566	28.921	على المعاملات الداخلية
0,2	46.428	46.338	عند الاستيراد
4,3	23.849	22.875	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
4,5	13.918	13.323	منتجات الطاقة
5,9	8.478	8.007	التبغ
6,0-	1.453	1.545	رسوم أخرى
16,3	15.767	13.559	التسجيل والتبني
14,6	33.142	28.916	الموارد غير الجبائية
26,7-	9.766	13.323	الاحتكارات
49,9	23.375	15.593	موارد أخرى
3,6-	2.986	3.096	موارد بعض الحسابات الخصوصية
3,2	236.076	228.777	مجموع الموارد العادية ⁽¹⁾

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

جدول م 3.6 تقديرات الميزانية العمومية

(بملايين الدراهم)

قانون المالية 2014	قانون المالية 2013	قانون المالية 2012	
232.231	234.554	209.972	الموارد العادية ⁽¹⁾
204.686	203.486	193.611	الموارد الجبائية
77.167	77.546	73.414	الضرائب المباشرة
7.721	9.099	9.913	الرسوم الجمركية
105.142	103.004	98.534	الضرائب غير المباشرة ⁽²⁾
14.655	13.837	11.750	رسوم التسجيل والتنبر
24.545	27.868	16.361	الموارد غيرالجبائية
10.841	12.563	11.380	الاحتكارات والاستغلالات
13.704	15.305	4.981	مداخيل أخرى
3.000	3.200	3.200	موارد بعض الحسابات الخصوصية
283.891	282.198	262.986	التحملات
240.150	234.726	216.994	النفقات العادية
156.703	148.262	141.315	التسيير
103.700	98.000	93.508	نفقات الموظفين
23.935	22.392	20.244	فوائد الدين العمومي
20.587	18.772	17.356	الداخلي
3.347	3.620	2.888	الخارجي
35.000	40.000	32.525	دعم الأسعار
24.512	24.072	22.910	التحويلات للجماعات الترابية
7.919-	173-	3.822-	الرصيد العادي
43.741	47.471	45.992	نفقات الاستثمار
5.100	4.000	3.000	رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة
46.561-	43.644-	46.814-	رصيد الميزانية
7.984-	10.000	17.000-	تغير متأخرات الأداء
54.545-	33.644-	63.814-	الحاجيات التمويلية
54.545	33.644	63.814	التمويل الصافي
21.794	23.584	13.348	التمويل الخارجي
26.112	28.092	21.200	الاقتراضات الخارجية
4.318-	4.508-	7.852-	الاستخدامات
32.751	10.060	47.266	التمويل الداخلي
0	0	3.200	الخصوصية

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات الترابية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

جدول م 1.7 سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم

المتوسط السنوي	2014												2013		نهاية الفترة
	دجنبر	نوفمبر	أكتوبر	سنتمبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	المتوسط السنوي	
10,969	10,995	11,029	11,061	11,130	11,166	11,170	11,190	11,202	11,204	11,180	11,173	11,186	11,158	11,158	شراء
11,035	11,061	11,095	11,127	11,197	11,233	11,237	11,257	11,270	11,271	11,247	11,240	11,253	11,253	11,253	بيع
8,9047	8,8171	8,7002	8,5918	8,3553	8,2338	8,2173	8,1509	8,1085	8,1023	8,1838	8,2079	8,1634	8,3895	8,3895	شراء
8,9582	8,8700	8,7525	8,6435	8,4055	8,2833	8,2667	8,2001	8,1572	8,1510	8,2330	8,2572	8,2125	8,2125	8,2125	بيع
86,652	87,269		86,146			85,832			87,362			87,058	86,744	86,744	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (*)
101,71	101,79		101,33			101,58			102,14			101,55	100,82	100,82	سعر الصرف الفعلي الإسمي (*)

(*) معطيات فصلية

جدول م 2.7 تطور نشاط سوق الصرف

(بملايين الدراهم)

المتوسط السنوي 2014	2014												المتوسط السنوي 2013	
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير		
	38.385,5	34.636,4	30.390,5	43.098,0	38.308,6	34.921,3	33.481,2	39.052,3	41.541,8	34.223,3	46.002,6	41.899,0	43.070,8	77.200,0
عمليات الصرف بالتناجز شراء/ بيع العملات مقابل العملات مع مراسليها بالخارج	10.996,8	14.831,3	12.880,9	21.044,0	11.306,0	7.048,8	7.619,1	8.463,6	9.814,1	10.564,8	8.695,9	9.355,2	10.338,2	9.587,4
شراء/ بيع العملات مقابل الدراهم بين البنوك	6.965,8	7.648,0	9.061,1	7.625,7	7.531,2	7.264,6	6.234,4	7.342,9	6.262,2	7.201,4	5.766,3	5.680,8	5.971,1	4.839,3
توظيفات العملات بالخارج	1.321,5	827,2	552,6	554,7	1.441,0	951,9	6.218,0	2.124,4	168,7	1,5	564,1	0,0	2.454,4	2.693,0
بيع بنك المغرب للعملات لفائدة البنوك	5.745,9	6.636,2	4.799,3	4.447,4	6.069,1	4.043,9	4.343,8	6.382,5	5.383,5	6.087,2	6.890,7	6.558,8	7.307,9	7.038,0
عمليات الصرف الأجلية	2.684,1	3.077,1	2.429,1	3.397,6	3.206,7	1.795,5	1.892,9	2.599,5	3.460,4	2.848,4	3.895,9	1.429,9	2.176,7	2.718,9
شراء العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الواردات)														
بيع العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الصادرات)														

جدول م 3.7 تطور السيولة البنكية

(بملايين الدراهم)

دجنبر	التغير الشهري 2014 ⁽¹⁾											دجنبر 2013 التغيرات	
	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير		
1.044-	3.022-	3.677	872-	5.595	2.494	1.374	887	883	285-	1.745-	110-	2.078-	الأوراق والقطع النقدية
494	1.006-	936	23-	19	627	254-	1.163	198-	1.005-	196	482-	555-	الوضعية الصافية للخزينة ⁽²⁾
3.336	1.246	-171	2.183	1.582-	2.072	9.439	10.383	2.341	191	360-	3.936	1.941	الموجودات الصافية من احتياطات الصرف لدى بنك المغرب
46	254	791	218	398-	213-	1-	2.472	3.521-	796-	1.294-	693	151	عناصر أخرى
4.921	3.516	2.122-	3.250	7.556-	8-	7.811	13.131	2.261-	1.325-	288	4.257	3.615	الوضعية البنوية لسيرة البنوك ⁽³⁾
26	37-	94-	35	183	145	46	868-	3.781-	3.619-	93	190	102-	الاحتياطي النقدي
4.895	3.554	2.028-	3.215	7.740-	153-	7.765	13.999	1.520	2.294	195	4.067	3.718	الفاصل أو الحاجة إلى السيولة
3.400-	3.100-	1.600	2.040-	7.038	303	8.500-	12.513-	4.188-	2.500-	850	2.352-	4.850-	تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية - 4.850-
3.750-	3.100-	1.600	1.800-	7.250	150-	8.500-	11.488-	5.213-	2.500-	850	2.352-	4.850-	تسهيلات بمبادرة من بنك المغرب
2.250-	2.600-	2.400-	600	7.150	2.250-	6.100-	10.650-	7.500-	2.500-	1.250	752-	4.850-	تسهيلات لمدة 7 أيام على طلبات العروض
350	0	0	240-	213-	453	0	1.025-	1.025	0	0	0	0	تسهيلات بمبادرة من البنوك

(1) تحسب على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الأسبوع.

(2) تحسب الوضعية الصافية للخزينة من خلال الفارق بين مجموع التسبيقات لقائمة الخزينة وأرباح الخزينة وعمليات السوق المفتوحة التي يحوزها بنك المغرب من جهة، ومجموع حسابات الخزينة وصدرة الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. وهي متأثر أساسا بالتغيرات المسجلة على مستوى حساب كل من الخزينة وصدرة الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(3) تمكس الوضعية البنوية لسيرة البنوك للتأثير الصافي للعوامل المستقلة على خزائن البنوك وتحسب كما يلي: الوضعية البنوية لسيرة البنوك = الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب + الوضعية الصافية للخزينة + عناصر أخرى - النقد المتداول.

جدول م 4.7 سعر الفائدة في السوق النقدية في 2014

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية المتوسط الشهري)

سعر الفائدة في السوق ما بين البنوك		معدل تدخلات بنك المغرب				تسبيقات لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	
نهاية الشهر	المتوسط الشهري	تسهيلات الإيداع	تسبيقات لمدة 24 ساعة	سحب السيولة			
3,09	3,04	2,00	4,00	2,50	3,00	يناير	
3,09	3,07	2,00	4,00	2,50	3,00	فبراير	
3,02	3,04	2,00	4,00	2,50	3,00	مارس	
3,05	3,05	2,00	4,00	2,50	3,00	أبريل	
3,00	3,02	2,00	4,00	2,50	3,00	ماي	
3,00	3,00	2,00	4,00	2,50	3,00	يونيو	
3,05	3,02	2,00	4,00	2,50	3,00	يوليو	
3,01	3,01	2,00	4,00	2,50	3,00	غشت	
2,76	2,95	1,94	3,94	2,44	2,94	شتنبر	
2,77	2,76	1,75	3,75	2,25	2,75	أكتوبر	
2,76	2,75	1,75	3,75	2,25	2,75	نونبر	
2,51	2,64	1,63	3,63	2,13	2,63	دجنبر	

جدول م 5.7 أسعار الفائدة المطبقة على الودائع

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2014		2013		
يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	
3,01	3,62	3,74	3,28	ودائع لدى البنوك
معدل حر	معدل حر	معدل حر	معدل حر	حسابات على الدفاتر ⁽¹⁾
2,53	2,53	2,00	2,30	حسابات أخرى
				الحسابات على دفاتر صندوق
				التوفير الوطني ⁽²⁾

(1) ابتداء من يناير 2005، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنوك يساوي المعدل المتوسط المرجح لأذينات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدرة بالمرابذة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 50 نقطة أساسية.

(2) ابتداء من يوليو 2006، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني يساوي المعدل المتوسط لأذينات الخزينة لمدة 5 سنوات، المصدرة بالمرابذة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 200 نقطة أساسية بدل 250 مسبقا.

جدول م 6.7 سعر الفائدة المدينة في 2014

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية المتوسط الشهري)

لأجل 6 و 12 شهرا	لأجل 12 شهرا	لأجل 6 أشهر	
3,83	4,00	3,58	يناير
3,64	3,78	3,45	فبراير
3,67	3,80	3,51	مارس
3,69	3,83	3,48	أبريل
3,90	4,02	3,79	ماي
3,83	3,89	3,78	يونيو
3,80	3,86	3,74	يوليو
3,81	3,84	3,74	غشت
3,78	3,88	3,58	شتنبر
3,70	3,82	3,50	أكتوبر
3,93	3,94	3,92	نونبر
3,92	4,05	3,71	دجنبر

جدول م 7.7 السعر المتوسط المرجح لأذونات الخزينة بالمزيدة

(المعدلات السنوية بالنسبة السنوية المعدل الشهري)

أجل										
سنة	سنة 20	سنة 15	سنوات 10	سنوات 5	سنتان	أسبوعا 52	أسبوعا 26	أسبوعا 13		
-	-	5,38	-	4,75	4,57	4,14	4,06	3,90	يناير 2013	
-	-	-	-	-	4,53	-	4,09	3,93	فبراير	
-	-	5,66	-	4,75	4,61	4,25	4,07	3,95	مارس	
-	-	-	-	-	4,65	4,23	4,10	3,96	أبريل	
-	-	-	-	-	4,72	4,25	4,13	3,97	ماي	
-	-	5,69	-	-	4,66	4,21	4,10	3,90	يونيو	
-	-	5,66	-	-	4,59	4,11	3,89	-	يوليو	
-	-	5,70	5,35	4,90	4,60	4,10	3,81	-	أغسطس	
-	-	5,76	5,48	4,96	4,64	4,11	3,76	3,50	سبتمبر	
-	-	5,77	-	5,05	4,72	4,14	3,75	3,48	أكتوبر	
-	-	5,84	5,55	5,07	4,70	-	-	-	نوفمبر	
-	-	5,95	5,65	5,13	4,66	4,11	3,73	-	ديسمبر	
-	-	5,94	5,64	4,93	4,26	3,79	3,55	3,35	يناير 2014	
-	-	5,93	5,43	4,58	4,07	3,67	3,45	3,30	فبراير	
-	5,96	5,75	5,21	4,36	3,77	3,44	3,34	3,25	مارس	
-	-	5,36	-	4,04	3,47	3,27	3,20	3,10	أبريل	
-	5,72	4,93	4,54	3,87	3,23	3,29	3,15	3,08	ماي	
-	5,60	-	4,39	3,82	-	3,20	3,09	3,06	يونيو	
-	-	-	-	3,82	-	3,14	-	3,03	يوليو	
-	5,57	-	-	3,80	-	-	-	3,03	أغسطس	
-	5,56	-	-	3,79	-	3,14	-	2,85	سبتمبر	
5,69	-	4,49	-	3,50	3,14	2,93	2,85	2,79	أكتوبر	
-	4,60	4,22	3,86	3,26	2,99	2,83	2,78	2,75	نوفمبر	
-	-	4,20	3,64	3,23	2,93	2,74	2,75	2,50	ديسمبر	

جدول م 8.7 معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2014	2013	
		شهادات الإيداع
4,05 إلى 3,60	4,25 إلى 4,10	أقل من 32 يوم
3,75 إلى 2,95	4,40 إلى 3,50	من 32 إلى 92 يوم
4,10 إلى 2,95	4,65 إلى 3,70	من 93 إلى 182 يوم
4,70 إلى 3,10	4,90 إلى 4,00	من 183 إلى 365 يوم
4,50 إلى 3,00	5,22 إلى 4,25	من 366 يوم إلى سنتين
4,28 إلى 3,54	5,65 إلى 4,43	من أزيد من سنتين إلى 3 سنوات
5,53 إلى 3,70	5,87 إلى 4,80	من أزيد من 3 إلى 5 سنوات
-	-	من أزيد من 5 إلى 10 سنوات
		سندات شركات التمويل
4,16 إلى 3,53	-	من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات
4,90 إلى 3,68	-	من أكثر من 3 إلى 5 سنوات
-	-	من أكثر من 5 إلى 10 سنوات
		أوراق الخزينة
6,50 إلى 3,10	6,50 إلى 3,88	أقل من 32 يوم
6,50 إلى 3,65	6,50 إلى 3,95	من 32 إلى 92 يوم
6,50 إلى 3,40	5,45 إلى 4,70	من 93 إلى 182 يوم
5,95 إلى 3,99	5,77 إلى 4,50	من 183 إلى 365 يوم
3,10	-	من 366 يوم إلى سنتين
-	-	من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات
-	-	من أكثر من 3 إلى 5 سنوات
-	-	من أكثر من 5 إلى 10 سنوات

(-) بدون إصدار.

جدول م 9.7 معدلات الفائدة⁽¹⁾ المطبقة على السندات الصادرة في سوق سندات الاقتراض

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2014	2013	
5,87	5,8	أقل من 3 سنوات
6,00 - 4,00	5,60 - 5,01	5 سنوات
5,40 - 4,16	-	7 سنوات
5,55 - 4,76	-	8 سنوات
5,64 - 3,55	6,18 - 4,75	10 سنوات
6,17 - 4,32	6,35 - 6,20	15 سنة
6,58 - 6,45	6,5	20 سنة
-	-	25 سنة

(1) أدنى وأقصى معدل.

(-) بدون إصدار.

المصدر: ماروك لير.

جدول م 10.7 أسعار الفائدة المدينة

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	مارس 13	يونيو 13	سنتبر 13	دجنبر 13	مارس 14	يونيو 14	سنتبر 14	دجنبر 14
المعدل العام	6,01	6,09	6,30	6,52	5,96	5,98	6,03	6,03
حسب الغرض الاقتصادي								
تسهيلات الخزينة	5,87	6,02	6,28	6,62	5,87	5,96	5,97	6,08
قروض التجهيز	6,10	5,99	6,12	5,49	6,08	5,44	6,01	5,42
قروض العقار	6,27	6,15	6,04	6,03	6,01	5,94	5,94	6,05
قروض الاستهلاك	7,39	7,42	7,37	7,34	7,41	7,35	7,37	7,17
حسب الوحدات								
الشركات	8,31	7,23	7,40	8,88	8,47	7,80	8,21	8,36
الخواص	6,38	6,41	6,39	6,38	6,37	6,31	6,34	6,20
المقاولون الأفراد	5,92	6,04	6,27	6,51	5,89	5,91	5,97	5,98

جدول م 11.7 المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان⁽¹⁾

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	أبريل 2011 - مارس 2012	أبريل 2012 - مارس 2013	أبريل 2013 - مارس 2014	أبريل 2014 - مارس 2015
المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية	14,26	14,14	14,30	14,39

(1) تحتسب النسبة القصوى لأسعار الفائدة التعاقدية للفترة الممتدة من أكتوبر 2006 إلى مارس 2007، على أساس أسعار الفائدة المطبقة على القروض الاستهلاكية في 2005، زائد 200 نقطة أساس. وابتداء من سنة 2007، تتم مراجعتها سنويا في فاتح أبريل من كل سنة، اعتبارا للتغير المسجل خلال السنة السابقة لأسعار الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر وسنة واحدة.

جدول م 1.8 المؤشرات الرئيسية النقدية

	2014												2013			
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نوفمبر	دجنبر	يناير	فبراير		
المجموع م 1	5,0	2,7	4,3	660,6	646,4	649,5	649,7	642,0	641,9	637,8	626,0	631,9	624,2	619,2	618,4	628,9
المجموع م 2	5,5	3,6	4,9	790,6	775,8	778,4	776,8	768,8	768,1	762,7	750,4	756,0	747,7	741,8	740,1	749,3
المجموع م 3	6,2	3,1	4,5	1.086,2	1.057,9	1.056,7	1.058,9	1.052,2	1.047,5	1.041,8	1.025,8	1.011,4	1.001,8	997,9	994,4	1.022,8
مجمعات التوظيفات السائلة	17,5	7,2	6,9	479,4	467,6	457,8	443,2	438,6	437,6	435,7	438,9	426,2	420,8	407,6	382,8	408,1
التداول الائتماني	4,7	4,7	3,4	179,4	179,5	180,2	182,0	179,3	178,9	173,5	172,4	171,0	170,5	170,3	171,2	171,4
الودائع البنكية ذات الطابع النقدي ⁽¹⁾																
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	4,4	4,0	4,2	435,0	416,6	415,2	418,3	417,2	418,2	419,9	408,1	403,4	410,7	404,7	403,5	416,6
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	4,4	4,2	0,9-	159,3	156,5	151,2	151,8	152,0	152,3	153,5	154,0	139,3	138,4	141,9	142,9	152,7
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	0,4	4,2	0,4-	61,5	55,9	57,0	59,1	65,1	60,4	60,9	60,0	55,6	57,5	56,2	54,2	61,3
الاحتياطيات الدولية الصافية	20,3	3,8	16,7-	180,8	177,5	176,0	176,4	175,6	172,0	177,8	164,2	163,1	150,2	151,3	150,6	150,3
الديون الصافية على الإدارة المركزية	3,9-	19,0	22,8	143,8	143,8	139,2	134,1	138,3	127,8	138,6	147,9	151,7	148,1	146,6	149,4	149,3
ديون على الاقتصاد	3,7	3,4	5,1	890,2	873,4	877,5	875,6	866,7	871,9	875,7	854,1	843,1	846,6	833,6	829,4	858,5
ديون مؤسسات الإيداع الأخرى	2,5	3,8	4,8	775,7	762,3	765,4	764,6	757,1	762,7	762,1	746,4	741,1	746,2	733,9	731,6	756,6
قروض بنكية	2,2	3,9	4,6	763,4	753,2	755,9	757,2	746,8	753,1	755,2	736,9	735,7	736,7	724,2	724,0	747,0
حساب الغرض الاقتصادي																
قروض العقار	2,7	4,8	6,1	236,8	236,5	235,7	235,4	234,3	233,7	234,8	233,0	232,0	232,2	231,5	230,7	230,5
تسهيلات الخزينة ⁽²⁾	3,1	5,6-	7,8	180,7	174,9	179,7	184,0	181,4	185,7	187,5	172,4	173,1	171,8	169,0	167,1	175,3
قروض التجهيز	3,7	1,5	2,0-	144,5	145,4	145,2	139,9	139,8	140,7	140,7	140,1	138,9	136,3	137,4	137,6	139,4
قروض للاستهلاك	9,2	1,9	9,8	44,1	44,1	44,0	43,9	43,6	43,5	39,9	40,8	40,5	40,2	40,1	40,0	40,4
ديون مختلفة على الزبناء	11,0-	16,2	2,3	104,8	100,2	99,8	102,0	97,2	99,4	104,1	103,3	104,4	109,9	101,9	103,9	117,7
ديون معلقة الأداء	20,2	23,8	8,7	52,5	52,1	51,5	52,1	50,5	50,1	48,2	47,3	46,8	46,3	44,4	44,7	43,7
حساب القطاع الاقتصادي																
مؤسسات مالية أخرى	10,2-	19,3	3,2-	94,2	88,5	88,7	89,6	84,0	86,6	92,3	90,0	91,6	97,0	90,2	92,6	104,9
قطاع عمومي ⁽³⁾	9,2	7,6	24,4	48,4	46,6	45,8	45,9	44,4	42,5	45,2	44,5	44,0	41,4	41,0	41,8	44,3
قطاع خاص	3,8	1,3	4,7	620,8	618,1	621,4	621,7	618,4	624,0	617,8	602,4	600,1	598,3	593,0	589,6	597,8

(1) مجموع الودائع المفتوحة من طرف حائزي القروض لدى النظام البنكي باستثناء الودائع المغننة وودائع الحساب.

(2) بما فيها الحسابات المدينة.

(3) باستثناء الإدارة المركزية.

(بملايير الدرهم)

جدول م 2.8 المجمعات النقدية

(بملايير الدرامم)

	2014												2013		
	2014	2013	على أساس سنوي (%)	دجنبر	نوفمبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل		مارس	فبراير
التداول الائتماني ⁽¹⁾	4,7	4,7	3,4	179,4	179,5	180,2	182,0	179,3	178,9	173,5	172,4	171,0	170,5	170,3	171,2
الأوراق البنكية وأقطع النقدية المتداولة	5,2	5,6	3,8	191,5	189,8	192,0	192,7	190,9	190,6	184,0	181,8	180,9	179,9	179,8	180,7
الموجودات لدى البنوك	12,6	20,9	11,1	12,0	10,3	11,8	10,8	11,5	11,7	10,5	9,4	9,9	9,4	9,4	9,5
التفوق الكتابية	5,2	2,0	4,7	481,2	466,9	469,3	467,7	462,6	463,0	464,3	453,6	460,9	453,7	448,9	447,2
الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	0,9-	3,9-	17,7-	1,8	2,6	3,1	2,9	3,4	3,5	3,7	3,7	16,0	3,3	2,9	2,6
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	4,4	4,0	4,2	435,0	416,6	415,2	418,3	417,2	418,2	419,9	408,1	403,4	410,7	404,7	403,5
الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	13,2	14,9-	10,2	44,4	47,7	51,0	46,4	42,0	41,3	40,6	41,8	41,5	39,7	41,2	41,2
المجموع م 1	5,0	2,7	4,3	660,6	646,4	649,5	649,7	642,0	641,9	637,8	626,0	631,9	624,2	619,2	618,4
التوظيفات تحت الطلب	8,1	8,1	8,2	130,0	129,3	128,9	127,2	126,8	126,2	124,9	124,4	124,1	123,5	122,6	121,7
الحسابات على الدفاتر لدى البنوك	8,1	8,1	8,2	130,0	129,3	128,9	127,2	126,8	126,2	124,9	124,4	124,1	123,5	122,6	121,7
المجموع م 2	5,5	3,6	4,9	790,6	775,8	778,4	776,8	768,8	768,1	762,7	750,4	756,0	747,7	741,8	740,1
أصول نقدية أخرى	8,1	1,8	3,5	295,6	282,1	278,3	282,1	283,4	279,4	279,2	275,4	255,4	254,2	256,1	254,3
حسابات لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	4,4	4,2	0,9-	159,3	156,5	151,2	151,8	152,0	152,3	153,5	154,0	139,3	138,4	141,9	142,9
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	0,4	4,2	0,4-	61,5	55,9	57,0	59,1	65,1	60,4	60,9	60,0	55,6	57,5	56,2	54,2
ودائع بالعملة الأجنبية ⁽²⁾	51,5	8,7-	17,1	35,0	29,4	30,6	27,4	28,5	29,4	28,3	26,9	26,3	24,7	22,7	21,7
اتفاقيات إعادة الشراء	104,5	38,8-	9,5-	4,8	3,9	4,2	6,1	5,7	5,2	6,8	3,2	4,9	2,1	4,2	3,0
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	20,8-	1,2-	28,5	23,2	27,4	26,0	27,4	24,1	25,2	25,0	26,6	24,7	27,3	27,1	27,7
ودائع لأجل لدى الخزينة	58,8	20,5	-	5,5	3,5	3,4	5,8	5,8	5,3	3,9	3,8	3,7	3,3	3,2	3,3
ودائع أخرى ⁽³⁾	352,2	16,8-	289,5	6,3	5,7	5,9	4,5	2,1	1,5	0,8	0,8	1,0	0,8	0,8	1,4
المجموع م 3	6,2	3,1	4,5	1.086,2	1.057,9	1.056,7	1.058,9	1.052,2	1.047,5	1.041,8	1.025,8	1.011,4	1.001,8	997,9	994,4
															1.022,8

(1) التداول الائتماني = الأوراق والقطع النقدية المتداولة - الموجودات لدى البنوك.

(2) وديان تحت الطلب ولأجل لدى البنوك.

(3) اقتراضات البنوك لدى المؤسسات المالية الأخرى.

جدول م 3.8 مجتمعات التوظيفات السائلة

	2014												2013		
	على أساس سنوي (%)	2012	دجنبر	نوفمبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	2013
مجمع التوظيفات السائلة 1	12,3	11,1	305,0	293,6	288,0	280,4	273,9	278,6	280,3	284,4	275,1	275,7	267,9	249,7	271,5
أذونات الخزينة القابلة للتداول	11,0	13,0	296,1	285,8	280,5	273,0	267,5	272,1	274,8	279,3	271,1	271,5	263,3	244,9	266,7
مؤسسات مالية أخرى	11,8	12,4	295,2	283,9	279,4	272,1	266,9	271,3	273,6	278,2	269,9	269,8	261,7	244,0	264,0
مؤسسات غير مالية	67,4-	124,9	161,2	0,9	1,9	1,1	0,6	0,9	1,2	1,1	1,2	1,7	1,6	0,9	2,7
سندات شركات التمويل	111,5	58,7-	67,1	5,2	4,2	3,9	3,5	2,6	3,1	2,7	1,1	1,4	2,0	2,3	2,4
مؤسسات مالية أخرى	111,5	58,7-	67,1	5,2	4,2	3,9	3,5	2,6	3,1	2,7	1,1	1,4	2,0	2,3	2,4
أوراق الخزينة	66,8	20,6	0,4	2,8	2,7	2,8	3,1	3,0	2,7	2,1	2,2	2,1	1,9	1,8	1,7
مؤسسات مالية أخرى	65,3	17,5	0,3-	2,6	2,7	2,7	3,1	3,0	2,7	2,1	2,1	2,1	1,8	1,8	1,6
سندات مؤسسات التوظيف	28,7	23,6-	72,6	1,0	0,9	0,7	0,7	0,7	0,7	0,8	0,8	0,7	0,7	0,8	0,7
الجماعي التعاقدية	7,1	54,4-	55,4	0,3	0,3	0,2	0,2	0,2	0,2	0,3	0,3	0,2	0,2	0,2	0,2
مؤسسات مالية أخرى	94,8	32,9	31,1	0,4	0,3	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2
مؤسسات غير مالية	5,6-	3,3	200,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	31,2	0,1	3,3	144,5	143,1	138,8	132,9	135,1	130,5	127,4	126,2	123,9	118,5	107,5	110,1
مجمع التوظيفات السائلة 2	31,2	0,1	3,3	144,5	143,1	138,8	132,9	135,1	130,5	127,4	126,2	123,9	118,5	107,5	110,1
سندات مؤسسات التوظيف	31,2	0,1	3,3	144,5	143,1	138,8	132,9	135,1	130,5	127,4	126,2	123,9	118,5	107,5	110,1
الجماعي في سندات الاقتراض	36,2	2,6-	6,4	103,8	97,4	94,7	90,7	93,2	90,1	87,9	86,2	81,8	78,3	74,4	76,2
مؤسسات مالية أخرى	23,9	6,4	12,1-	24,8	26,3	25,5	24,4	24,6	23,8	23,2	22,5	21,6	20,7	19,6	20,0
مؤسسات غير مالية	14,6	7,5	12,1	15,9	19,3	18,6	17,8	17,2	16,6	16,2	15,2	15,1	14,4	13,6	13,9
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	13,1	0,9	11,4-	30,0	30,9	31,0	29,9	29,6	28,4	28,0	27,3	26,6	26,2	25,7	26,5
مجمع التوظيفات السائلة 3	13,1	0,9	11,4-	30,0	30,9	31,0	29,9	29,6	28,4	28,0	27,3	26,6	26,2	25,7	26,5
سندات مؤسسات التوظيف	13,1	0,9	11,4-	30,0	30,9	31,0	29,9	29,6	28,4	28,0	27,3	26,6	26,2	25,7	26,5
الجماعي في الأسهم	4,2	1,1-	9,2-	23,5	26,4	26,4	25,5	25,2	24,2	23,8	23,2	22,7	22,4	21,9	22,6
سندات الاقتراض مع مؤسسات مالية أخرى	50,6	9,5-	33,0-	0,9	0,8	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6
مؤسسات غير مالية	67,7	21,1	21,6-	5,5	3,8	3,8	3,7	3,7	3,5	3,5	3,4	3,3	3,2	3,2	3,3
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	17,5	7,2	6,9	479,4	467,6	457,8	443,2	438,6	437,6	435,7	426,2	420,8	407,6	382,8	408,1
مجمع التوظيفات السائلة	17,5	7,2	6,9	479,4	467,6	457,8	443,2	438,6	437,6	435,7	426,2	420,8	407,6	382,8	408,1

(بملايير الدراهم)

جدول م 4.8 مقابلات المجمع م 3

(بملايير الدراهم)

	2014												2013												
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نوفمبر	دجنبر													
ديون للاقتصاد	858,5	829,4	833,6	846,6	854,1	875,7	871,9	866,7	875,6	877,5	873,4	890,2	873,4	877,5	875,6	866,7	871,9	875,7	854,1	843,1	846,6	833,6	829,4	858,5	
بنك المغرب	0,9	0,9	0,9	1,0	0,8	0,9	0,8	0,8	0,9	1,0	1,0	0,8	1,0	0,9	0,9	0,8	0,8	0,9	0,8	0,9	1,0	0,9	0,9	0,9	0,9
مؤسسات الإيداع الأخرى	857,6	828,5	832,7	845,6	853,3	874,8	871,0	865,8	874,8	876,5	872,4	889,4	872,4	876,5	874,8	865,8	871,0	874,8	853,3	842,2	845,6	832,7	828,5	857,6	
الديون الصافية على الإدارة المركزية	149,3	149,4	146,6	148,1	147,9	138,6	127,8	138,3	134,1	139,2	143,8	143,4	143,8	139,2	134,1	138,3	127,8	138,6	147,9	151,7	148,1	146,6	149,4	149,3	
الديون الصافية المستحقة لبنك المغرب	0,8	0,6-	1,4-	6,2-	1,2-	1,3-	0,7-	1,0-	0,8-	1,1-	0,3-	0,4-	0,3-	1,1-	0,8-	1,0-	0,7-	1,3-	1,2-	1,4-	6,2-	1,4-	0,6-	0,8	
الديون الصافية المستحقة لبنك المغرب	148,5	150,1	148,0	154,3	149,1	140,0	128,6	139,3	134,8	140,3	144,0	143,8	144,0	140,3	134,8	139,3	128,6	140,0	149,1	153,1	154,3	148,0	150,1	148,5	
الإيداع الأخرى	150,3	150,6	151,3	150,2	164,2	177,8	172,0	175,6	176,4	176,0	177,5	180,8	177,5	176,0	176,4	175,6	172,0	177,8	164,2	163,1	150,2	151,3	150,6	150,3	
الاحتياطيات الدولية الصافية	157,5	159,2	158,2	157,0	157,7	158,0	155,2	156,9	159,5	164,7	163,7	165,5	163,7	164,7	159,5	156,9	155,2	158,0	157,7	156,7	157,0	158,2	159,2	157,5	
موارد ذات طابع غير نقدي	120,8	121,9	121,2	120,9	119,5	119,0	118,8	119,9	121,5	124,8	122,8	124,0	122,8	124,8	121,5	119,9	118,8	119,0	119,5	119,5	120,9	121,2	121,9	120,8	
رأسمال واحتياطيات	16,3	16,8	16,5	15,3	15,5	16,0	16,1	16,3	16,3	16,3	16,4	15,9	16,4	16,3	16,3	16,3	16,1	16,0	15,5	15,3	16,5	16,8	16,3	16,3	
بنك المغرب	104,5	105,2	104,8	105,6	104,0	102,9	102,7	103,6	105,3	108,5	106,4	108,1	106,4	108,5	105,3	103,6	102,7	102,9	104,0	104,0	105,6	104,8	105,2	104,5	
مؤسسات الإيداع الأخرى	36,7	37,2	37,0	36,1	38,2	39,0	36,4	37,0	38,0	39,9	40,8	41,4	40,8	39,9	38,0	37,0	36,4	39,0	38,2	37,3	36,1	37,0	37,2	36,7	
التزامات غير نقدية لمؤسسات الإيداع	7,1	7,3	7,7	8,2	8,6	8,6	6,9	7,0	6,2	7,6	7,9	7,6	7,9	7,6	6,2	7,0	6,9	8,6	8,6	8,2	7,7	7,3	7,3	7,1	
الودائع المستتناة من المجمع م 3	8,3	8,3	7,3	7,2	7,3	7,1	7,4	7,1	7,3	7,4	7,4	9,3	7,4	7,6	7,3	7,1	7,4	7,1	7,3	7,4	7,2	7,3	8,3	8,3	
اقتراضات	21,0	21,4	21,6	20,4	22,1	23,0	21,9	22,7	24,2	24,5	25,2	24,3	25,2	24,5	24,2	22,7	21,9	23,0	22,1	21,0	20,4	21,6	21,4	21,0	
سنوات عدا الأسهم المستتناة من المجمع م 3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	
موارد أخرى	22,3	24,1	24,5	13,8	17,2	7,7	31,0	28,5	32,3	28,7	26,9	37,2	26,9	28,7	32,3	28,5	31,0	7,7	17,2	10,2	13,8	24,5	24,1	22,3	
مقابلات أخرى للمجمع م 3	42,6	44,5	44,4	42,9	45,6	44,5	46,6	47,8	52,2	54,4	51,2	49,8	51,2	54,4	52,2	47,8	46,6	44,5	45,6	45,2	42,9	44,4	44,5	42,6	
مقابلات الودائع لدى الخزينة	12,0-	11,6-	8,4-	13,4-	12,9-	16,1-	3,2-	9,2-	10,2-	16,2-	15,0-	5,6-	15,0-	16,2-	10,2-	9,2-	3,2-	16,1-	12,9-	15,2-	13,4-	8,4-	11,6-	12,0-	
بنود صافية أخرى ⁽¹⁾	1,5-	1,9-	4,7-	8,9-	8,7-	13,8-	5,5-	3,2-	2,7-	2,4-	2,3-	0,1	2,3-	2,4-	2,7-	3,2-	5,5-	13,8-	8,7-	13,1-	8,9-	4,7-	1,9-	1,5-	
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى على غير المقيمين	7,1	7,2	7,1	7,1	7,2	7,2	7,2	7,2	7,3	7,4	7,3	7,4	7,3	7,4	7,3	7,2	7,2	7,2	7,2	7,1	7,1	7,1	7,2	7,1	
مخصصات من حقوق السحب الخاصة والالتزامات أخرى	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	
أصول خارجية أخرى لبنك المغرب ⁽²⁾	1,022,8	994,4	997,9	1,001,8	1,011,4	1,041,8	1,025,8	1,014,4	1,058,9	1,056,7	1,057,9	1,086,2	1,057,9	1,056,7	1,058,9	1,052,2	1,047,5	1,041,8	1,025,8	1,011,4	1,001,8	997,9	994,4	1,022,8	
مجموع المقابلات ⁽³⁾																									

(1) تتكون من تعديلات التجميع والميزان الصافي المتأخر المختلفة
(2) موجودات والتزامات خارجية لبنك المغرب مستتناة من الاحتياطيات الدولية الصافية
(3) موجودات المقابلات = صافي الاحتياطيات الدولية + الديون الصافية على الإدارة المركزية + الديون على الاقتصاد - الموارد غير النقدية + مقابلات أخرى للمجمع م 3

جدول م 5.8 الاحتياطيات الدولية الصافية

	2014												2013			
	على أساس سنوي (%)	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	غشت	شتبر	أكتوبر	نوفمبر		دجنبر		
الاحتياطيات الدولية الصافية ⁽¹⁾	20,3	3,8	16,7-	180,8	177,5	176,0	176,4	175,6	172,0	177,8	164,2	163,1	150,2	151,3	150,6	150,3
الاحتياطيات الرسمية الدولية ⁽²⁾	17,6	6,1	16,5-	184,5	182,9	181,5	182,0	181,8	178,4	183,1	173,9	173,0	160,1	161,2	159,0	156,9
الذهب النقدي	10,8	30,2-	3,9	7,7	7,4	7,3	7,5	7,7	7,7	7,6	7,3	7,4	7,4	7,4	7,7	7,3
العلاص الأجنبية	75,7	16,2-	18,1	3,7	5,7	8,2	10,2	10,5	4,3	2,6	2,6	2,4	5,1	2,3	2,2	2,1
الودائع والسندات المدرجة في الاحتياطيات الدولية ⁽³⁾	14,5	10,0	17,8-	164,9	161,7	157,8	156,1	155,5	158,3	164,8	155,9	155,2	139,6	144,7	145,5	143,9
الوضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي	4,4	3,2-	1,6-	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	137,5	16,0-	30,6-	7,3	7,2	7,3	7,2	7,2	7,2	7,2	7,2	7,1	7,1	5,6	3,1	3,1
التزامات أجنبية قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية	44,5-	112,3	1,9-	3,7	5,5	5,5	5,6	6,2	6,4	5,3	9,7	9,9	9,9	9,8	8,5	6,7
التزامات أجنبية أخرى	11,9	0,6-	7,7-	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3
التزامات أجنبية أخرى مخصصات من حقوق السحب الخاصة	4,4	3,4-	1,5-	7,4	7,3	7,4	7,3	7,2	7,2	7,2	7,2	7,1	7,1	7,1	7,2	7,1
التزامات أجنبية أخرى	4,4	3,2-	1,6-	7,4	7,3	7,3	7,2	7,2	7,2	7,1	7,1	7,1	7,1	7,1	7,1	7,0
الديون الصافية لتؤسس الإيداع الأخرى على غير المقيمين	104,1-	157,4-	56,1	0,1	2,3-	2,4-	2,7-	3,2-	5,5-	13,8-	8,7-	13,1-	8,9-	4,7-	1,9-	1,5-
ديون على غير المقيمين	11,6	0,1-	7,3	31,3	29,1	28,9	28,0	29,1	30,8	24,8	25,8	23,2	24,3	24,3	24,9	28,0
موجودات بالعملة الأجنبية	14,4-	11,0	74,6	0,6	0,5	0,9	1,0	1,2	1,8	0,8	0,5	0,6	0,5	0,4	0,4	0,7
ودائع	3,5	5,2-	41,2	9,4	7,7	8,3	7,6	8,3	9,3	5,5	6,9	4,6	7,4	8,3	6,8	9,1
قروض	48,8	43,7	48,7-	6,0	6,1	5,0	4,6	4,8	4,9	4,0	3,7	3,4	1,9	1,2	3,4	4,0
سندات ما عدا الأسهم	38,8-	80,7-	3,4-	0,3	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,5	0,5	0,5	0,5
أسهم وسندات مساهمة أخرى	9,5	9,3	16,6	14,9	14,3	14,3	14,3	14,3	14,0	14,0	14,2	14,0	13,9	13,9	13,8	13,6
ديون أخرى	14,3-	5,3-	59,7-	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
التزامات إزاء غير المقيمين	5,6	16,5	3,9	31,2	31,4	31,4	30,7	32,3	36,4	38,6	34,5	36,3	33,2	29,0	26,8	29,6
ودائع	0,4-	9,6	5,3-	23,4	25,3	25,2	24,5	26,1	30,3	32,6	28,4	30,3	27,2	23,0	20,7	23,5
قروض ⁽⁴⁾	160,4	1,7	6,6-	3,7	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,3	1,4
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي	78,0-	21,2-	334,8	0,2	0,8	0,9	0,9	1,0	0,9	0,9	0,9	0,8	0,9	0,8	0,8	0,9
التقديرات																
التزامات أخرى	4,1	165,5	2460,1	3,9	3,9	3,9	3,9	3,8	3,8	3,7	3,7	3,8	3,8	3,8	4,0	3,8

(1) موجودات الاحتياطيات الرسمية ناقص التزامات بنك المغرب القصيرة الأمد تجاه غير المقيمين
(2) الموجودات الخارجية المتاحة فوراً لبنك المغرب وتحت مراقبته الفعلية
(3) ابتداء من شهر ماي 2012، قام البنك بتوظيفات لدى البنوك المقيمة بالعملة الأجنبية، وتم استثناء مبلغ هذه التوظيفات من الاحتياطيات الرسمية
(4) الاقتراضات المالية والديون الثانوية

(بملايير الدراهم)

جدول م 6.8 الديون الصافية على الإدارة المركزية

	2014												2013		
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر			
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية	149,4	146,6	148,1	151,7	147,9	138,6	127,8	138,3	134,1	139,2	143,8	143,4	22,8	19,0	3,9-
الديون الصافية المستحقة لبنك المغرب	0,6-	1,4-	6,2-	1,4-	1,2-	1,3-	0,7-	1,0-	0,8-	1,1-	0,3-	0,4-	79,4-	76,8	151,8-
ديون قروض غيرها (1)	5,4	4,6	4,2	4,2	4,2	4,4	4,4	4,4	4,6	4,6	4,6	4,2	12,0-	9,9	21,8-
التزامات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	4,4	4,4	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	10,1-	9,5	9,7-
الحساب الجاري للخرينة العمومية	1,0	0,2	0,2	0,2	0,2	0,4	0,4	0,4	0,6	0,6	0,6	0,2	90,6-	-	77,3-
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	6,0	6,0	10,4	5,6	5,4	5,7	5,1	5,4	5,3	5,7	4,8	4,6	32,4	3,1	1,1
ديون قروض سندات الخزينة البنوك	0,9	1,1	1,8	1,4	1,0	0,8	0,5	0,6	0,2	0,4	2,1	0,6	9,2	56,6-	134,3
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	2,6	2,4	6,5	2,1	2,4	3,0	2,5	2,6	3,0	3,2	0,8	2,1	45,0	22,9-	4,3-
ديون قروض سندات الخزينة البنوك	150,1	148,0	154,3	153,1	149,1	140,0	128,6	139,3	134,8	140,3	144,0	143,8	25,0	18,8	3,1-
ديون قروض سندات الخزينة البنوك	165,8	165,3	166,5	169,7	166,1	165,8	163,8	162,0	158,5	154,8	156,2	156,9	22,8	19,9	4,4-
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	25,3	25,3	25,4	25,7	25,3	24,9	24,7	24,7	23,5	23,3	23,1	22,4	10,8	2,1	11,8-
ديون قروض سندات الخزينة البنوك	136,0	137,0	137,4	140,5	137,0	136,4	134,4	132,6	129,3	125,9	128,5	127,9	24,8	25,7	4,3-
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	121,8	124,9	126,4	130,8	126,9	125,4	123,1	116,8	117,8	116,1	118,0	115,5	24,0	22,9	0,2-
ديون قروض سندات أخرى	17,8	14,3	11,1	9,7	10,2	10,9	11,4	15,8	11,5	9,9	10,5	12,3	31,6	47,9	30,8-
التزامات (2)	4,5	3,0	3,7	3,6	3,7	4,5	4,7	4,7	5,7	5,6	4,6	6,6	46,0	10,9-	28,0
مقابلات الودائع لدى الخزينة	15,6	17,3	12,2	16,6	16,9	25,8	35,2	22,7	23,6	14,6	12,2	13,1	3,0	30,9	16,4-
	42,6	44,5	42,9	45,2	45,6	44,5	46,6	47,8	52,2	54,4	51,2	49,8	8,4	12,8-	16,9

(1) مبالغ مستحقة للدولة، لا سيما برسم الدفعة الخاصة بالخزينة على النتائج والخزينة على القيمة المضافة القابلة للاسترداد.

(2) مكرنة أساساً من الأموال المستحقة للدولة، وكذا من الصناديق المخصصة لضمان التي تهدف إلى ضمان القروض الموزعة.

جدول م 7.8 ديون على الاقتصاد

	2014												2013			
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نوفمبر	دجنبر				
على أساس سنوي (%)	2014	2013	2012										2013			
ديون على الاقتصاد	3,7	3,4	5,1	890,2	873,4	877,5	875,6	866,7	871,9	875,7	854,1	843,1	846,6	833,6	829,4	858,5
ديون مستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	3,7	3,4	5,1	889,4	872,4	876,5	874,8	865,8	871,0	874,8	853,3	842,2	845,6	832,7	828,5	857,6
قروض مؤسسات الإيداع الأخرى	2,5	3,8	4,8	775,7	762,3	765,4	764,6	757,1	762,7	762,1	746,4	741,1	746,2	733,9	731,6	756,6
قروض بنكية	2,2	3,9	4,6	763,4	753,2	755,9	757,2	746,8	753,1	755,2	736,9	735,7	736,7	724,2	724,0	747,0
حسب الغرض الاقتصادي																
تسهيلات الخزينة ⁽¹⁾	3,1	5,6-	7,8	180,7	174,9	179,7	184,0	181,4	185,7	187,5	172,4	173,1	171,8	169,0	167,1	175,3
قروض التجهيز	3,7	1,5	2,0-	144,5	145,4	145,2	139,9	139,8	140,7	140,7	140,1	138,9	136,3	137,4	137,6	139,4
قروض العقار	2,7	4,8	6,1	236,8	236,5	235,7	235,4	234,3	233,7	234,8	233,0	232,0	232,2	231,5	230,7	230,5
قروض السكن	6,2	6,3	9,8	170,1	169,3	168,2	167,2	166,2	165,6	165,1	164,1	163,1	163,3	162,1	160,6	160,1
قروض مقدمة للمتعثرين العقاريين	5,6-	0,6	0,3-	64,7	63,8	64,3	64,5	64,1	65,0	66,8	66,5	66,5	66,5	66,9	67,6	68,6
قروض الاستهلاك	9,2	1,9	9,8	44,1	44,1	44,0	43,9	43,6	43,5	39,9	40,8	40,5	40,2	40,1	40,0	40,4
ديون مختلفة على الزبناء	11,0-	16,2	2,3	104,8	100,2	99,8	102,0	97,2	99,4	104,1	103,3	104,4	109,9	101,9	103,9	117,7
ديون ملقاة الآراء	20,2	23,8	8,7	52,5	52,1	51,5	52,1	50,5	50,1	48,2	47,3	46,8	46,3	44,4	44,7	43,7
حسب القطاع الاقتصادي																
شركات مالية أخرى	10,2-	19,3	3,2-	94,2	88,5	88,7	89,6	84,0	86,6	92,3	90,0	91,6	97,0	90,2	92,6	104,9
القطاع العام	9,2	7,6	24,4	48,4	46,6	45,8	45,9	44,4	42,5	45,2	44,5	44,0	41,4	41,0	41,8	44,3
إدارات محلية	7,7	6,4	10,8	13,3	12,9	12,7	12,5	12,4	12,4	12,3	12,4	12,0	12,3	12,4	12,4	12,3
شركات غير مالية عمومية	9,8	8,1	30,7	35,1	33,7	33,1	33,5	31,9	30,1	32,9	32,2	32,0	29,1	28,7	29,4	32,0
القطاع الخاص	3,8	1,3	4,7	620,8	618,1	621,4	618,4	624,0	617,8	602,4	600,1	598,3	593,0	589,6	597,8	597,8
شركات غير مالية خصوصية	3,1	3,5-	3,6	344,6	342,6	347,3	347,5	345,1	351,0	348,9	335,9	334,7	333,7	330,3	329,3	334,1
قطاعات مقبلة أخرى	4,7	8,1	6,4	276,2	275,5	274,1	274,2	273,3	273,0	268,9	266,5	265,4	264,6	262,6	260,3	263,7
سندات	13,2	0,1-	1,1	88,9	86,9	88,0	86,6	86,2	85,2	89,6	84,6	79,2	77,0	77,1	74,9	78,5
سندات باستثناء الأسهم	2,3-	5,1-	27,0	20,6	20,3	20,7	20,7	21,1	19,9	20,2	21,1	22,5	22,0	22,2	21,7	21,1
البنوك	9,5-	6,2-	97,4	9,3	9,2	9,6	9,1	9,1	9,4	9,1	10,1	10,6	10,8	11,1	11,0	10,3
مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	4,5	4,1-	5,7-	11,3	11,1	11,1	11,6	12,0	10,5	11,2	11,0	11,9	11,2	11,1	10,7	10,8
أسهم وسندات مساهمة أخرى	19,0	2,0	6,5-	68,3	66,6	67,3	65,9	65,1	65,3	69,3	63,5	56,7	55,0	55,0	53,1	57,4
البنوك ⁽²⁾	18,9	1,8	5,0-	68,0	66,4	67,0	65,7	64,8	65,3	69,3	63,3	56,5	54,8	54,8	53,0	57,2
غيرها ⁽²⁾	10,4	3,9	38,5	24,8	23,2	23,1	23,5	22,6	23,1	23,2	22,2	21,9	22,5	21,7	22,1	22,5
ديون مستحقة لبنك المغرب	9,8-	10,6	23,4-	0,8	1,0	1,0	0,9	0,8	0,8	0,9	0,8	0,9	1,0	0,9	0,9	0,9
قروض	1,4	2,0	12,4-	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,6	0,6	0,6	0,6	0,7	0,7

(1) بما فيها الحسابات المدينة.

(2) تتكون أساساً من مقابل الودائع لدى البريد بنك.

جدول م 8.8 التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسسي⁽¹⁾

	2014												2013	
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	2012	2013
القروض البنكي	724,0	724,2	736,7	735,7	736,9	755,2	746,8	757,2	755,9	753,2	753,2	763,4	4,6	3,9
الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة	167,1	169,0	171,8	173,1	172,4	187,5	181,4	184,0	179,7	174,9	174,9	180,7	7,8	5,6
شركات مالية أخرى	3,7	3,4	3,6	3,5	3,0	5,2	3,3	4,0	4,2	2,7	2,7	3,1	23,0-	22,5-
شركات غير مالية أخرى	7,0	6,2	6,6	5,9	5,8	6,5	6,0	7,0	5,6	5,9	5,9	7,6	35,3	3,6-
شركات غير مالية خاصة	137,6	140,8	142,6	144,6	144,6	156,3	153,3	154,0	151,3	147,5	150,5	150,5	7,5	5,5
الأسر	18,5	18,3	18,8	18,9	18,7	19,3	18,6	18,6	18,3	18,5	18,5	19,3	6,8	6,4-
القروض للتجهيز	137,6	137,4	136,3	138,9	140,1	140,7	139,8	139,9	145,2	145,4	145,4	144,5	2,0-	3,7
الإدارات المحلية	12,4	12,4	12,3	12,0	12,4	12,3	12,4	12,5	12,7	12,9	12,9	13,3	10,8	7,7
شركات مالية عمومية	18,6	19,0	17,8	21,5	21,9	23,6	23,1	23,7	25,2	25,5	25,6	25,6	29,4	36,4
شركات غير مالية خاصة	95,1	94,3	94,2	93,1	93,7	91,9	91,1	90,5	94,3	93,9	92,8	92,8	7,4-	2,9-
القروض للعقار ⁽²⁾	230,5	231,5	232,2	232,0	233,0	234,8	234,3	235,4	235,7	236,5	236,8	236,8	6,1	2,7
شركات غير مالية خاصة	63,8	62,2	63,2	62,9	63,0	64,0	64,1	64,7	64,2	64,0	64,0	64,0	7,3	0,3
الأسر	166,7	169,3	167,5	169,0	170,0	170,6	170,2	170,6	171,4	172,5	172,8	172,8	5,7	3,7
القروض للسكن	142,9	144,3	145,7	145,4	146,2	147,1	147,9	148,6	149,4	150,6	151,5	150,6	7,0	6,0
القروض الممنوحة للمتمتعين للعقارين	23,0	22,8	22,3	22,8	22,9	22,6	21,4	21,1	21,1	21,0	20,4	20,4	0,9-	11,2-
القروض للاستهلاك	40,4	40,1	40,2	40,5	40,8	39,9	43,6	43,9	44,0	44,1	44,1	44,1	9,8	9,2
ديون مختلفة على الزبناء	117,7	103,9	109,9	104,4	103,3	99,4	97,2	102,0	99,8	100,2	104,8	104,8	2,3	11,0-
شركات مالية أخرى	88,3	86,4	93,0	87,6	86,5	86,5	80,1	84,9	83,9	85,2	90,5	90,5	2,5-	9,9-
شركات مالية عمومية	4,0	3,6	4,8	4,5	4,4	2,5	2,9	2,9	2,5	2,5	2,1	2,1	25,4	61,4-
شركات غير مالية خاصة	8,0	8,2	8,6	8,7	8,6	10,2	9,1	9,3	8,6	7,7	7,4	7,4	15,5-	7,6-
ديون معلقة الأداء	43,7	44,4	46,3	46,8	47,3	50,1	50,5	52,1	51,5	52,1	52,5	52,1	8,7	20,2
شركات مالية أخرى	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	28,6-	41,5
شركات غير مالية أخرى	23,4	24,3	24,4	24,8	25,4	26,7	27,0	28,3	28,3	28,9	29,3	29,3	14,5	25,1
الأسر	19,4	19,7	21,4	21,4	21,3	21,6	22,8	23,1	22,6	22,6	22,5	22,6	3,4	13,6

(1) قد تلاحظ بعض الفوارق بين مجموع أصناف القروض وتوزيعها حسب القطاعات المؤسسية، وتعود هذه الفوارق إلى غياب معلومات مفصلة كميّة حول القروض الممنوحة من طرف البنوك لعائلة الشركات غير المالية العمومية والهيئات التابعة للإدارة المركزية.

(2) ابتداء من 2007، عرف نمو قروض الإنعاش العقاري زيادة في حده، نتيجة، جزئياً، لعمليات إعادة التصنيف التي قامت بها البنوك بطلب من بنك المغرب بغية إدراج التسهيلات الممنوحة للمتمتعين العقاريين ضمن القروض للإنعاش بعد أن كانت مدرجة ضمن تسهيلات الخزينة.

جدول م 9.8 وضعية الشركات المالبة الأخرى تجاه الإدارة المركزية

	2014			2013			2012		2011					
	ديسمبر	يناير	فبراير	ديسمبر	يناير	فبراير	ديسمبر	يناير	ديسمبر	يناير				
ديون الشركات المالبة الأخرى على الإدارة المركزية	20,1	13,1	12,8	162,9	150,5	152,4	151,1	135,7	123,7	128,3	120,5	119,9	112,5	106,3
السندات الصادرة عن الإدارة المركزية والتي هي حوزة الشركات المالبة الأخرى	20,8	13,4	13,8	158,0	145,8	148,4	146,9	130,8	119,4	123,8	115,8	115,4	108,7	101,4
صندوق الإيداع والتدبير	4,1-	14,8	5,9	29,6	29,7	30,5	31,6	30,9	28,6	28,5	28,3	26,9	25,6	25,4
مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	33,1	9,0	17,6	111,0	99,0	101,2	98,5	83,4	77,2	81,8	75,2	76,5	72,2	65,1
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	33,8	8,2	15,9	105,6	93,6	95,9	94,0	78,9	72,6	77,0	70,9	72,9	69,2	62,9
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض	34,1	43,3	14,8	4,2	4,0	4,1	3,1	3,1	2,8	2,5	2,5	2,2	2,2	1,9
ديون أخرى ⁽¹⁾	1,2	7,3	7,6-	5,0	4,7	4,0	4,2	4,9	4,4	4,5	4,7	4,6	3,8	5,0
التزامات الشركات المالبة الأخرى على الإدارة المركزية ⁽²⁾	10,4-	12,8	1,3	7,5	7,0	7,8	6,7	8,4	6,7	7,2	6,8	7,4	7,1	7,3
وإذ لدى صندوق الإيداع والتدبير	15,5-	32,7	7,2	2,5	2,6	3,2	2,5	3,0	2,5	2,9	2,3	2,3	2,7	2,1

(بملايير الدراهم)

على أساس سنوي (%)

(1) مبالغ مستحقة على الدولة برسم التسيقات على الحساب للضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة القابلين للاسترجاع.

(2) مبالغ مستحقة على الدولة، وكذا على صندوق التضامن للتأمينات

جدول م 10.8 وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الأسر

	2013		2014		2013		2012		2011					
	2014	2013	يونيو	مارس	ديجنبر	شنتبر	يونيو	مارس	ديجنبر					
ديون الشركات المالية الأخرى على الأسر	3,6-	1,6	3,9	55,8	55,7	59,6	58,4	57,9	57,4	58,0	56,7	56,9	57,1	54,8
الديون الممنوحة من طرف شركات التمويل	6,4-	0,4	4,2	45,7	45,6	49,5	48,7	48,8	48,3	48,8	48,1	48,6	48,5	46,7
القروض للاستهلاك	13,7-	0,5	5,0-	26,6	26,9	30,7	30,4	30,8	30,8	30,9	30,7	30,6	32,1	32,2
القروض الإيجارية	5,5	1,1	55,2	10,1	9,9	9,9	9,4	9,6	9,4	9,5	9,3	9,5	7,6	6,1
الديون الممنوحة من طرف جمعيات القروض الصغرى	11,1	6,0	0,6	5,5	5,5	5,3	5,3	4,9	5,0	4,9	4,7	4,6	4,6	4,6
القروض الموجهة للقروض الصغرى	12,5	9,3	0,8	4,9	4,8	4,7	4,4	4,4	4,3	4,2	4,0	4,0	4,0	4,0
القروض للسكن	7,7	7,1-	23,5-	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,4	0,4
التزامات الشركات المالية الأخرى على الأسر	14,7	7,3	6,9	162,9	160,8	149,3	145,5	142,1	139,4	138,7	136,1	132,4	129,6	123,9
احتياطيات تقنية للتأمينات	8,3	4,7	5,0	114,6	114,6	110,2	108,0	105,8	105,4	105,0	103,0	101,0	100,2	96,2
تأمينات الحياة	7,6	4,9	6,3	59,0	59,0	56,7	55,8	54,8	54,2	53,6	52,9	52,3	50,7	49,2
عمليات التأمين غير تأمين الحياة	9,1	4,5	3,8	55,6	55,6	53,6	52,3	50,9	51,2	51,4	50,1	48,8	49,5	47,0
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	24,2	9,7	5,5	21,6	21,8	20,0	18,6	17,4	15,8	15,8	15,1	15,9	15,5	15,0
مؤسسات التوظيف الجماعي السنوية	14,6	7,5	12,1	15,9	17,8	16,2	15,1	13,9	12,8	12,8	12,2	12,9	12,1	11,5
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم	45,1	28,1	19,6-	3,5	2,6	2,4	2,4	2,4	1,8	1,9	1,8	1,9	1,9	2,3
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الإقتراض	128,9	5,4	25,6-	2,0	1,1	1,1	0,9	0,9	0,9	0,8	0,8	0,8	1,3	1,1
مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	5,6-	3,3	200,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,1	0,1
التزامات أخرى	41,7	21,2	23,0	26,7	24,4	19,1	18,9	18,9	18,2	17,9	18,0	15,6	14,0	12,6
ودائع الضمان لدى شركات التمويل	15,8	3,2	100,1	5,3	5,0	4,8	4,6	4,6	4,5	4,5	4,5	4,5	3,3	2,2
الودائع المقننة لدى صندوق الإيداع والتدبير ⁽¹⁾	56,1	29,9	10,7	19,5	17,3	12,4	12,3	12,5	11,7	11,6	11,7	9,6	8,9	8,7

(1) تتكون بالخصوص من أموال الغير المودعة من طرف الموقوفين والحامين وكذا الودائع برسم الأمانات

(بملايير الدراهم)

جدول م 11.8 وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الشركات غير المالية

(بملايير الدراهم)

	على أساس سنوي (%)			2014				2013				2012	
	2014	2013	2012	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس	دجنبر	
ديون الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية الخاصة	5,1	3,0-	1,7	135,1	136,3	133,8	134,7	128,6	132,8	132,8	132,2	132,6	ديون الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية الخاصة
القروض	3,1	1,2	2,7	67,9	66,5	67,8	65,6	65,9	64,7	66,2	65,1	65,1	القروض
شركات التمويل	4,3	0,3	7,3	50,5	49,5	49,0	49,4	48,4	46,6	47,8	48,2	48,2	شركات التمويل
قروض تحصيل الديون	30,5	3,6-	70,8	6,0	6,3	5,5	5,8	4,6	4,0	4,4	5,1	4,8	قروض تحصيل الديون
القروض الإيجارية	0,3	0,4	2,0	40,7	39,2	39,6	39,9	40,5	39,3	40,0	39,9	40,4	القروض الإيجارية
البنوك الحرة	6,5-	2,4-	11,6-	12,4	12,2	14,3	12,4	13,3	14,2	14,9	13,6	13,6	البنوك الحرة
تسهيلات الخزينة	6,8	3,3	34,7-	8,7	7,9	10,0	7,7	8,1	8,6	9,3	7,8	7,9	تسهيلات الخزينة
قروض التجهيز	14,5-	11,8-	108,5	3,4	3,9	3,8	4,2	3,9	4,2	4,2	4,4	4,5	قروض التجهيز
صندوق الإيداع والتدبير	20,0	30,0	6,0	5,0	4,8	4,5	3,8	4,2	3,8	3,6	3,3	3,2	صندوق الإيداع والتدبير
تسهيلات الخزينة	3,5-	21,4	3,9-	2,6	2,4	2,3	2,2	2,7	2,6	2,5	2,3	2,2	تسهيلات الخزينة
قروض التجهيز	62,1	49,4	36,4	2,4	2,4	2,2	1,5	1,5	1,2	1,0	1,0	1,0	قروض التجهيز
السندات التي في حوزة الشركات المالية الأخرى	6,5	8,1-	0,7	63,1	65,7	61,7	65,2	59,2	64,4	62,8	63,6	64,4	السندات التي في حوزة الشركات المالية الأخرى
السندات باستثناء الأسهم	1,9-	6,2-	16,6	22,4	23,4	22,1	25,1	22,8	24,6	24,3	24,4	24,3	السندات باستثناء الأسهم
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	4,6-	0,4-	21,3	13,1	14,2	13,3	16,1	13,7	13,0	13,0	13,4	13,8	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	7,9-	2,0	26,6	11,9	13,1	12,2	15,2	12,9	12,1	11,9	12,3	12,7	مؤسسات التوظيف الجماعي السندية
مقاولات التأمين وإعادة التأمين	6,2	16,3-	10,2	7,6	7,6	7,3	7,3	7,2	9,8	9,6	9,1	8,6	مقاولات التأمين وإعادة التأمين
صندوق الإيداع والتدبير	7,3-	0,8	12,4	1,6	1,6	1,5	1,7	1,8	1,7	1,7	1,7	1,7	صندوق الإيداع والتدبير
الأسهم	11,8	9,2-	7,0-	40,8	42,3	39,6	40,1	36,5	39,8	38,5	39,2	40,2	الأسهم
مقاولات التأمين وإعادة التأمين	6,8	14,0-	3,5	21,3	21,3	20,7	20,3	20,0	23,6	23,4	23,3	23,2	مقاولات التأمين وإعادة التأمين
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	17,7	11,7-	26,0-	12,4	12,6	11,6	11,8	10,5	9,3	9,1	9,9	11,9	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم	16,3	5,5-	18,7-	10,1	10,3	9,4	9,6	8,7	7,6	7,7	8,3	9,2	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض	28,9	11,8-	32,6-	1,7	1,7	1,6	1,6	1,4	1,2	0,9	1,2	1,5	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض
صندوق الإيداع والتدبير	11,7	36,7	3,1	6,4	6,4	5,9	6,0	5,7	5,1	4,8	4,9	4,2	صندوق الإيداع والتدبير
ديون أخرى	17,8	13,0	3,0	4,1	4,1	4,3	3,9	3,5	3,7	3,9	3,5	3,1	ديون أخرى
حسابات تسوية مقاولات التأمين ⁽¹⁾	17,8	13,0	3,0	4,1	4,1	4,3	3,9	3,5	3,7	3,9	3,5	3,1	حسابات تسوية مقاولات التأمين ⁽¹⁾
ديون الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية العمومية	15,4	14,8	13,7-	16,6	16,6	17,3	16,0	14,4	12,5	13,2	12,9	12,5	ديون الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية العمومية
السندات باستثناء الأسهم	15,5	20,4	15,1-	15,7	15,7	16,0	14,7	13,6	11,7	11,9	11,7	11,3	السندات باستثناء الأسهم
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية النقدية	23,5	1,6	26,1-	9,7	9,7	10,1	8,9	7,8	7,4	7,8	7,9	7,7	مؤسسات التوظيف الجماعي السندية النقدية
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	25,4	4,3	28,7-	9,1	9,0	9,4	8,3	7,2	6,7	7,1	7,2	6,9	مؤسسات التوظيف الجماعي السندية
مقاولات التأمين وإعادة التأمين	6,1	62,8	7,5	5,1	5,1	4,9	4,8	4,8	3,3	3,2	3,1	2,9	مقاولات التأمين وإعادة التأمين
التزامات الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية الخاصة	26,8	5,0	7,7-	35,0	32,6	32,9	29,7	27,6	29,7	29,7	29,5	26,3	التزامات الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية الخاصة
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	25,5	6,1	12,8-	26,2	25,3	24,1	22,4	20,9	23,0	22,9	22,2	19,7	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	23,9	6,4	12,1-	24,8	24,4	23,2	21,6	20,0	22,1	22,0	21,3	18,8	مؤسسات التوظيف الجماعي السندية
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم	26,6	9,4-	44,4-	0,5	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض	82,9	9,6-	7,5-	0,5	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,2	0,3	0,3	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض
مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	94,8	32,9	31,1	0,4	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,3	0,3	0,2	مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية
احتياطات تقنية للتأمينات	8,7	4,5	3,6	3,3	3,3	3,2	3,1	3,1	3,1	3,1	3,0	2,9	احتياطات تقنية للتأمينات
الودائع	49,3	0,2-	18,8	5,4	3,9	5,6	4,1	3,6	3,6	3,6	4,3	3,7	الودائع
حسابات تحصيل الديون لدى شركات التمويل	38,1	6,0-	15,1-	1,2	1,1	1,2	1,5	0,9	0,7	1,1	1,0	0,9	حسابات تحصيل الديون لدى شركات التمويل
ودائع ضمان شركات التمويل	11,3-	24,6	78,3	0,4	0,3	0,3	0,3	0,4	0,2	0,1	0,1	0,3	ودائع ضمان شركات التمويل
الودائع بالعملة لدى البنوك الحرة	74,6	15,4	49,0	3,1	1,9	3,2	1,8	1,8	1,5	1,2	2,4	1,5	الودائع بالعملة لدى البنوك الحرة
التزامات الشركات المالية الأخرى نحو الشركات غير المالية العمومية	7,7	6,0	0,3	3,9	3,9	3,7	3,6	3,6	3,6	3,6	3,5	3,4	التزامات الشركات المالية الأخرى نحو الشركات غير المالية العمومية
احتياطات تقنية للتأمينات	8,7	4,5	3,6	3,3	3,3	3,2	3,1	3,1	3,1	3,1	3,0	2,9	احتياطات تقنية للتأمينات

(1) مكونة أساسا من الأقساط الواجب تحصيلها أو غير المؤداة أو المشكوك في تحصيلها والتواصل المرجعة

جدول م 12.8 حساب الذمة المالية للشركات المالية الأخرى

(بملايير الدراهم)

على أساس سنوي (%)			2014				2013				2012		
2014	2013	2012	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس	دجنبر		
1,5	0,4-	7,3	106,8	105,8	106,3	106,0	105,3	103,2	105,5	104,4	105,7	شركات التمويل	
24,4-	19,3-	119,1	1,3	1,4	1,7	1,8	1,8	1,1	2,0	1,9	2,2	الأصول	
1,8	0,0	5,7	99,3	97,9	98,8	98,6	97,6	95,7	97,3	97,0	97,5	الديون على مؤسسات الإيداع	
3,8	4,5-	93,8	0,8	1,2	0,7	0,6	0,7	1,4	1,0	0,6	0,8	القروض	
29,5-	28,8	7,2	0,1	0,1	0,2	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,2	السندات	
1,4-	1,8-	5,2	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	الديون على غير المقيمين	
7,2	0,2	11,0	3,8	3,8	3,5	3,5	3,6	3,5	3,6	3,3	3,6	الأصول المستعقرة	
1,5	0,4-	7,3	106,8	105,8	106,3	106,0	105,3	103,2	105,5	104,4	105,7	أصول أخرى	
5,3-	8,8	0,0	53,9	53,3	55,9	56,6	56,9	50,9	53,0	49,9	52,3	الخصوم	
16,4	1,0-	54,7	7,5	7,0	7,2	6,9	6,5	6,7	7,0	6,5	6,5	اقتراضات لدى مؤسسات الإيداع	
4,1-	23,8-	24,3	16,8	15,6	15,7	16,2	17,5	19,1	20,9	21,8	22,9	الودائع	
4,1	13,9	11,1	2,0	1,9	1,9	2,0	1,9	2,1	1,8	1,7	1,7	سندات باستثناء الأصول	
390,3	44,8-	14,2-	0,3	0,4	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	التزامات تجاه الإدارة المركزية ⁽¹⁾	
2,8	6,0	2,7	11,0	10,8	10,5	11,0	10,7	10,4	10,1	10,5	10,1	التزامات تجاه غير المقيمين	
30,3	2,4-	0,0	15,2	16,8	15,0	13,1	11,7	13,9	12,6	13,9	12,0	أصول وسندات غير مساهمة أخرى	
												خصوم أخرى	
12,3	5,3	7,2-	6,7	6,5	6,3	6,2	5,9	6,0	5,9	5,7	5,6	مجموعات القروض الصغرى	
28,0	17,8	50,5-	0,8	0,6	0,6	0,6	0,7	0,7	0,7	0,5	0,6	الأصول	
11,1	6,0	0,6	5,5	5,5	5,3	5,3	4,9	5,0	4,9	4,7	4,6	العملة والودائع	
6,1-	39,4	31,9	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	القروض	
8,4	51,8-	28,8	0,1	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,4	0,3	الأصول الثابتة	
12,3	5,3	7,2-	6,7	6,5	6,3	6,2	5,9	6,0	5,9	5,7	5,6	أصول أخرى	
63,4	6,4-	13,6-	0,7	0,5	0,4	0,5	0,5	0,4	0,4	0,6	0,5	الخصوم	
5,2	1,4	24,3-	3,1	3,1	3,0	2,9	2,9	3,0	3,0	2,8	2,9	اقتراضات لدى غير المقيمين	
8,6	14,8	36,3	2,1	2,1	2,0	2,0	1,9	1,9	1,8	1,7	1,7	اقتراضات لدى المقيمين	
18,9	6,7	23,6	0,8	0,8	0,8	1,0	0,7	0,7	0,7	0,6	0,6	أسهم وسندات مساهمة أخرى	
												خصوم أخرى	
9,1	7,2	3,2-	41,4	39,1	43,7	39,4	38,0	36,0	35,8	32,7	35,4	البنوك الحرة	
27,6	53,7	29,1-	9,1	7,3	7,0	6,7	7,2	4,4	4,6	5,7	4,7	الأصول	
10,6	6,6-	17,1	16,6	16,1	18,4	16,1	15,0	15,4	13,8	12,2	16,0	الديون على غير المقيمين	
6,5-	4,9	11,6-	13,4	13,1	14,8	13,2	14,3	14,5	15,5	13,6	13,6	الديون على مؤسسات الإيداع	
53,1	53,4	41,8	2,0	2,4	3,4	3,2	1,3	1,6	1,7	1,0	0,9	القروض	
59,8	5,0-	22,3-	0,3	0,3	0,1	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	السندات	
9,1	7,2	3,2-	41,4	39,1	43,7	39,4	38,0	36,0	35,8	32,7	35,4	أصول أخرى	
7,5	7,7	9,5-	19,5	18,8	20,6	18,5	18,1	18,3	17,5	14,1	16,8	الخصوم	
2,5	10,4	4,5-	17,4	17,2	18,0	17,1	17,0	14,5	15,9	14,7	15,4	التزامات تجاه غير المقيمين	
76,7	15,3	49,1	3,2	1,9	3,2	1,8	1,8	1,5	1,2	2,4	1,6	التزامات تجاه مؤسسات الإيداع	
29,8	8,6	18,8	0,9	0,8	0,8	0,8	0,7	0,7	0,6	0,7	0,7	ودائع المقيمين بالعملة	
26,3	64,0-	256,0	0,4	0,3	1,1	1,2	0,4	1,0	0,5	0,8	1,0	أسهم وسندات مساهمة أخرى	
												خصوم أخرى	

(1) مكونة من المبالغ الواجب دفعها للدولة.

جدول م 13.8 تطور السوق ما بين البنوك

المتوسط	2014												2013	
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	المتوسط	
7.010	10.299	10.728	11.126	10.151	7.538	6.260	4.749	4.618	2.929	5.730	4.844	5.152	6.408	متوسط المبلغ الجاري
3.465	5.590	5.247	4.640	4.802	3.744	3.459	2.745	2.363	2.078	2.570	2.400	1.944	2.688	متوسط الحجم المتبادل

(بملايين الدراهم)

جدول م 14.8 الاكتتابات في أديئات الخزينة بالمزايدة

المجموع	2014												مجموع 2013		آجال الاستحقاق
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير			
110.168,7	10.500,0	10.000,0	4.000,0	9.919,4	4.342,4	2.060,0	6.614,2	6.778,4	6.300,0	24.521,6	16.114,8	9.017,9	175.165,8	مجموع الاكتتابات	
14.000,0	2.500,0	2.650,0	1.350,0	1.550,0	200,0	900,0	450,0	900,0	900,0	1.050,0	900,0	650,0	83.851,1	مجموع الأمد القصير	
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	4.958,0	35 يوما	
1.800,0	250,0	100,0	100,0	100,0	200,0	200,0	100,0	300,0	150,0	100,0	100,0	100,0	18.494,0	13 أسبوعا	
2.950,0	1.000,0	500,0	200,0	0,0	0,0	0,0	100,0	300,0	550,0	100,0	100,0	100,0	35.528,5	26 أسبوعا	
9.250,0	1.250,0	2.050,0	1.050,0	1.450,0	0,0	700,0	250,0	300,0	200,0	850,0	700,0	450,0	24.870,6	52 أسبوعا	
36.054,2	6.900,0	3.850,0	1.300,0	1.384,0	100,0	1.160,0	200,0	1.100,0	4.450,0	2.482,3	6.600,0	6.527,9	66.652,7	مجموع الأمد المتوسط	
15.010,0	4.900,0	3.310,0	500,0	0,0	0,0	0,0	0,0	500,0	400,0	1.450,0	2.600,0	1.350,0	50.404,2	سنتان	
21.044,2	2.000,0	540,0	800,0	1.384,0	100,0	1.160,0	200,0	600,0	4.050,0	1.032,3	4.000,0	5.177,9	16.248,5	5 سنوات	
60.114,5	1.100,0	3.500,0	1.350,0	6.985,4	4.042,4	0,0	5.964,2	4.778,4	950,0	20.989,3	8.614,8	1.840,0	24.662,0	مجموع الأمد الطويل	
16.911,3	500,0	2.100,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1.000,0	551,2	0,0	8.300,3	3.459,8	1.000,0	14.137,0	10 سنوات	
19.618,7	600,0	500,0	850,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1.800,0	950,0	8.923,7	5.155,0	840,0	10.525,0	15 سنة	
23.084,5	0,0	900,0	0,0	6.985,4	4.042,4	0,0	4.964,2	2.427,2	0,0	3.765,3	0,0	0,0	0,0	20 سنة	
500,0	0,0	0,0	500,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	30 سنة	

(بملايين الدراهم)

جدول م 1.9 المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بالمزايدة

	2014						2013						أجال الاستحقاق
	المجموع	مكتبتون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	صندوق الإيداع والتدبير (1)	البنوك	المجموع	مكتبتون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	صندوق الإيداع والتدبير (1)	البنوك	
426.057	58.724	116.215	124.527	29.158	97.433	412.971	71.188	105.232	84.264	27.587	124.700	124.700	مجموع المبلغ الجاري
14.871	408	4.862	2.046	0	7.555	33.854	4.917	8.613	2.025	166	18.133	18.133	الأمد القصير
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	45 يوما
450	4	358	82	0	6	60	0	60	0	0	0	0	13 أسبوعا
1.700	54	344	403	0	899	8.903	326	2.972	1.293	0	4.312	4.312	26 أسبوعا
12.721	350	4.160	1.561	0	6.650	24.891	4.592	5.581	733	166	13.821	13.821	52 أسبوعا
165.013	20.624	51.417	35.543	1.773	55.657	177.550	30.207	40.810	36.169	1.584	68.780	68.780	الأمد المتوسط
69.791	7.953	16.632	11.474	592	33.140	83.222	13.567	20.538	9.871	312	38.934	38.934	سنتان
95.222	12.671	34.784	24.069	1.181	22.517	94.328	16.639	20.272	26.298	1.272	29.847	29.847	5 سنوات
246.173	37.692	59.937	86.938	27.385	34.221	201.567	36.064	55.809	46.070	25.838	37.787	37.787	الأمد الطويل
96.422	21.040	28.616	29.216	4.931	12.619	90.692	23.759	31.520	16.455	5.647	13.311	13.311	10 سنوات
101.931	9.534	22.314	35.559	21.085	13.439	86.640	8.894	18.442	23.817	18.821	16.667	16.667	15 سنة
44.545	6.898	8.563	20.752	1.330	7.003	21.461	3.209	4.583	5.721	1.330	6.618	6.618	20 سنة
3.275	220	443	1.411	40	1.161	2.775	202	1.265	78	40	1.191	1.191	30 سنة

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بحوزة مؤسسات الاحتياط الاجتماعية التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.

جدول م 2.9 سندات الدين القابلة للتداول
(حسب فئات المكتتبين الأرائل)

	2014						2013					
	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصناديق الإيداع والتدبير	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصناديق الإيداع والتدبير	فئة السندات	
73.410	5.351	51.194	2.786	14.080	75.164	6.440	48.238	5.413	15.073	المبلغ الجاري		
55.088	5.236	38.117	1.973	9.763	58.574	6.386	37.895	4.828	9.465	شهادات الإيداع		
13.486	-	9.190	712	3.584	13.168	-	7.941	417	4.810	سندات شركات التمويل		
4.836	115	3.888	100	734	3.422	54	2.402	168	798	أوراق الخزينة		
66.322	4.968	48.835	738	11.781	60.592	3.935	36.001	11.860	8.796	الإصدارات		
47.498	4.853	33.470	170	9.005	50.853	3.881	28.742	11.475	6.755	شهادات الإيداع		
7.502	-	5.882	448	1.172	40	-	20	20	-	سندات شركات التمويل		
11.322	115	9.484	120	1.604	9.700	54	7.239	365	2.041	أوراق الخزينة		

(بملايين الدراهم)

جدول م 3.9 سوق سندات الاقتراض

(بملايين الدراهم)

سنة 2014	2014				سنة 2013	
	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1		
95.762	95.762	91.047	87.567	87.464	91.091	المبلغ الجاري
32.744	32.744	30.854	30.104	30.343	29.428	القطاع العمومي
63.018	63.018	60.193	57.464	57.121	61.662	القطاع الخاص
28.799	28.799	25.399	24.441	24.452	26.074	الشركات المالية
66.964	66.964	65.649	63.127	63.011	65.017	الشركات غير المالية
16.684	5.375	6.637	600	4.072	4.500	الإصدارات
4.700	2.000	1.500	0	1.200	1.200	القطاع العمومي
11.984	3.375	5.137	600	2.872	3.300	القطاع الخاص
4.660	3.400	1.000	200	60	2.250	الشركات المالية
12.024	1.975	5.637	400	4.012	2.250	الشركات غير المالية

جدول م 4.9 مؤشرات البورصة⁽¹⁾

التاريخ	مبلغ المعاملات (بملايين الدراهم)	الرسملة (بملايين الدراهم)	مؤشر «MASI»	مؤشر «MADEX»
2003 دجنبر	11.388,8	115.507	3.943,51	3.174,56
2004 دجنبر	30.004,4	206.517	4.521,98	3.522,38
2005 دجنبر	48.041,3	252.326	5.539,13	4.358,87
2006 دجنبر	36.528,1	417.092	9.479,61	7.743,81
2007 دجنبر	137.479,4	586.328	12.694,97	10.464,34
2008 دجنبر	59.360,1	531.750	10.984,29	9.061,02
2009 دجنبر	36.791,2	508.893	10.443,81	8.464,47
2010 دجنبر	29.615,7	579.020	12.655,20	10.335,25
2011 دجنبر	18.885,8	516.222	11.027,65	9.011,57
2012 دجنبر	16.213,8	445.268	9.359,19	7.614,04
2013 يناير	3.151,9	429.387	8.996,43	7.329,32
فبراير	9.117,1	426.378	8.932,82	7.273,49
مارس	2.612,0	431.644	9.040,96	7.364,14
أبريل	5.174,3	438.988	9.145,51	7.450,16
ماي	2.902,4	429.591	8.906,65	7.236,57
يونيو	7.663,5	425.075	8.792,15	7.139,93
يوليوز	1.887,0	414.426	8.577,59	6.963,68
غشت	1.158,9	406.803	8.413,72	6.831,20
شتنبر	1.663,6	419.727	8.673,49	7.046,32
أكتوبر	2.788,3	450.576	9.385,49	7.646,72
نونبر	5.744,3	446.288	9.262,49	7.541,46
دجنبر	18.278,6	451.113	9.114,14	7.418,05
2014 يناير	3.168,4	450.964	9.121,28	7.413,90
فبراير	2.312,8	467.145	9.442,36	7.686,07
مارس	2.906,7	469.184	9.519,21	7.758,36
أبريل	5.244,7	468.033	9.471,64	7.736,46
ماي	2.844,0	469.350	9.494,79	7.750,76
يونيو	3.082,2	456.461	9.226,63	7.511,99
يوليوز	2.667,7	459.827	9.331,09	7.624,15
غشت	3.538,5	469.544	9.544,69	7.802,72
شتنبر	2.340,8	497.008	10.080,80	8.253,63
أكتوبر	2.726,6	510.073	10.352,05	8.485,24
نونبر	5.549,3	493.898	9.975,71	8.158,63
دجنبر	13.429,6	484.448	9.620,11	7.842,76

(1) ابتداء من 3 يناير 2011، ومن أجل التقيد بالمعايير الدولية، قامت بورصة الدار البيضاء بإدخال تغيير على مستوى نشر أحجام المعاملات ويتم نشر هذه الأخيرة على أساس الشراء فقط عوض الشراء والبيع.
المصدر: بورصة القيم بالدار البيضاء.

جدول م 5.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية

عدد الصفقات			مؤشر أسعار الأصول العقارية			
التغير بالنسبة الثنوية 2014 2013	2014	2013	التغير بالنسبة الثنوية 2014 2013	2014	2013	
11,9	112.906	100.869	0,8-	112,5	113,4	المجموع
14,8	83.597	72.809	0,6-	110,9	111,5	عقارات سكنية
17,0	76.654	65.543	0,5-	106,1	106,6	شقق
9,7-	4.990	5.527	0,9-	132,5	133,7	منازل
12,3	1.953	1.739	1,7-	128,6	130,8	فيلات
1,1	20.933	20.702	1,4-	117,6	119,3	أراضي حضرية
13,8	8.376	7.358	2,5	120,4	117,4	عقارات تجارية
15,6	1.087	940,0	2,8	113,9	110,8	مكاتب
13,6	7.289	6.418	2,6	121,8	118,7	محلات تجارية

المحتويات



المحتويات

المقدمة

الجزء 1 الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

3	1.1 المحيط الدولي
4	1.1.1 النمو الاقتصادي
7	2.1.1 سوق الشغل
8	3.1.1 أسواق السلع الأساسية
11	4.1.1 تطور التضخم
13	5.1.1 المالية العمومية
14	6.1.1 الحسابات الخارجية
16	7.1.1 السياسة النقدية
19	8.1.1 الأسواق المالية الدولية
24	1.1 الإنتاج والطلب
25	1.2.1 الإنتاج
31	2.2.1 الطلب
34	3.1 سوق الشغل
34	1.3.1 مؤشرات النشاط
35	2.3.1 مؤشرات الشغل
38	3.3.1 مؤشرات البطالة
40	4.3.1 الإنتاجية وكلفة الشغل
42	4.1 التضخم
43	1.4.1 تطور مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك
47	2.4.1 السلع التجارية وغير التجارية
48	3.4.1 السلع والخدمات
48	4.4.1 تطور أسعار الاستهلاك حسب المدن
49	5.4.1 تطور مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي
51	5.1 المالية العمومية
51	1.5.1 قانون المالية 2014
54	2.5.1 تنفيذ قانون المالية 2014
59	3.5.1 تمويل الخزينة

61.....	4.5.1 الدين العمومي.....
64.....	6.1 ميزان الأداءات
64.....	1.6.1 تطور الميزان التجاري.....
68.....	2.6.1 تطور ميزان الخدمات
68.....	3.6.1 تطور المداخيل والتحويلات الجارية.....
69.....	4.6.1 تطور الحساب المالي
72.....	5.6.1 تطور وضع الاستثمار الدولي.....
75.....	7.1 الأوضاع النقدية
76.....	1.7.1 تطور القروض البنكية.....
82.....	2.7.1 الاحتياطيات الدولية الصافية.....
83.....	3.7.1 الديون الصافية على الإدارة المركزية.....
84.....	4.7.1 مكونات المجموع م3.....
85.....	5.7.1 مجتمعات التوظيفات السائلة.....
86.....	6.7.1 أسعار الفائدة.....
91.....	7.7.1 سوق الصرف
93.....	8.1 أسواق الأصول
93.....	1.8.1 سوق البورصة.....
97.....	2.8.1 سندات الدين.....
100.....	3.8.1 سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.....
102.....	4.8.1 الأصول العقارية.....
105.....	9.1 تمويل الاقتصاد.....
106.....	1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم
108.....	2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة.....
109.....	3.9.1 التدفقات المالية للإدارات العمومية.....
110.....	4.9.1 التدفقات المالية للشركات غير المالية.....
111.....	5.9.1 التدفقات المالية للأسر.....

الجزء 2 إنجازات البنك في إطار مهامه

117.....	1.2 الحكامة والاستراتيجية
117.....	1.1.2 الهيكل التنظيمية.....

118.....	2.1.2 بنية الحكامة.....
121.....	3.1.2 الاستراتيجية.....
124.....	4.1.2 المراقبة الداخلية والافتحاص وتدبير المخاطر والأخلاقيات.....
129.....	2.2 السياسة النقدية.....
130.....	1.2.2 قرارات السياسة النقدية.....
134.....	2.2.2 تنفيذ السياسة النقدية.....
138.....	3.2.2 مواصلة تعزيز آليات إنتاج الإحصائيات النقدية.....
139.....	3.2 تدبير الاحتياطات.....
139.....	4.2 الإشراف البنكي.....
140.....	1.4.2 تعزيز الإطار القانوني والاحترازي.....
142.....	3.4.2 المراقبة الاحترازية الكلية.....
142.....	4.4.2 تطوير الإدماج المالي.....
143.....	5.4.2 المصلحة المركزية للمخاطر.....
144.....	5.2 أنظمة ووسائل الأداء.....
144.....	1.5.2 مراقبة أنظمة ووسائل الأداء.....
145.....	2.5.2 المصلحة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالشيكات.....
146.....	6.2 العملة الائتمانية.....
157.....	7.2 الموارد وبيئة العمل والإشعاع.....
157.....	1.7.2 أنظمة المعلومات.....
158.....	2.7.2 تدبير الموارد البشرية.....
160.....	3.7.2 المعلومات المالية ومراقبة التدبير.....
161.....	4.7.2 مناخ العمل.....
162.....	5.7.2 المطابقة القانونية.....
164.....	6.7.2 التواصل.....
168.....	7.7.2 متحف بنك المغرب.....
168.....	8.7.2 العلاقات الدولية.....

الجزء 3 التقرير المالي للبنك

173.....	1.3 نظرة موجزة عن الوضعية المالية في سنة 2014.....
----------	--

178.....	2.3 القوائم التركيبية
178.....	1.2.3 الحصيلة (الأصول)
179.....	2.2.3 الحصيلة (الخصوم)
180.....	3.2.3 خارج الحصيلة
181.....	4.2.3 حساب العائدات والتكاليف
182.....	5.2.3 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم
206.....	3-3 التقرير العام لمراقب الحسابات.....
208.....	4-3 مصادقة مجلس البنك.....

فهرس البيانات

5.....	رسم بياني إ1.1.1.1 : تطور النمو الاقتصادي
6.....	رسم بياني إ2.1.1.1 : تطور الإنتاج الصناعي
6.....	رسم بياني إ3.1.1.1 : تطور الائتمان
7.....	رسم بياني 1.1.1 : تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة
8.....	رسم بياني 2.1.1 : تطور نسبة بطالة الشباب الأقل من 25 سنة في البلدان المتقدمة
9.....	رسم بياني 3.1.1 : التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية
9.....	رسم بياني 4.1.1 : التطور الشهري لمؤشرات أسعار السلع الأساسية
9.....	رسم بياني 5.1.1 : التطور السنوي لأسعار المواد الطاقية
9.....	رسم بياني 6.1.1 : التطور الشهري لأسعار المواد الطاقية
10.....	رسم بياني إ1.2.1.1 : التغير اليومي لسعر البرنت
11.....	رسم بياني 7.1.1 : تطور مؤشرات أسعار المنتجات غير الطاقية
11.....	رسم بياني 8.1.1 : تطور أسعار الفوسفات ومشتقاته
12.....	رسم بياني 9.1.1 : تطور التضخم في العالم
12.....	رسم بياني 10.1.1 : تطور التضخم لدى أبرز الشركاء الأوروبيين للمغرب
13.....	رسم بياني 11.1.1 : تطور رصيد الميزانية
13.....	رسم بياني 12.1.1 : تطور الدين العمومي
15.....	رسم بياني 13.1.1 : تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة
16.....	رسم بياني 14.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية
17.....	رسم بياني إ1.3.1.1 : مجموع أصول الاحتياطي الفدرالي الأمريكي
18.....	رسم بياني 15.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية لبنك إنجلترا وبنك اليابان
19.....	رسم بياني 16.1.1 : أسعار الفائدة الرئيسية في البلدان الصاعدة الرئيسية
20.....	رسم بياني 17.1.1 : تطور عائدات سندات الاقتراض لمدة 10 سنوات للبلدان الطرفية في منطقة الأورو
20.....	رسم بياني 18.1.1 : تطور أسعار الفائدة السيادية لمدة 10 سنوات للولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا
21.....	رسم بياني 19.1.1 : تطور الفارق (Libor-OIS) بالدولار

21	تطور أسعار الفائدة الأوريبور والليبور لمدة 3 أشهر.....	رسم بياني 20.1.1
21	تطورات القروض بالولايات المتحدة ومنطقة الأورو	رسم بياني 21.1.1
22	تطور مؤشرات البورصة الرئيسية	رسم بياني 22.1.1
22	تطور مؤشرات التقلب.....	رسم بياني 23.1.1
22	تطور مؤشري MSCI EAFE و MSCI EM	رسم بياني 24.1.1
23	تطور أسعار صرف الأورو مقابل الدولار.....	رسم بياني 25.1.1
23	تطور أسعار صرف الأورو مقابل الجنيه الإسترليني والأورو مقابل الين	رسم بياني 26.1.1
23	تطور عملات البلدان الصاعدة الرئيسية مقابل الدولار	رسم بياني 27.1.1
25	المنتجات النباتية الرئيسية	رسم بياني 1.2.1
25	بنية إنتاج الحبوب حسب الزراعات	رسم بياني 2.2.1
26	تغير الكميات المفرغة من الصيد الساحلي والصيد التقليدي	رسم بياني 3.2.1
26	تطور مبيعات الأسمت والقيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية	رسم بياني 4.2.1
27	تغير إنتاج وتصدير الفوسفات الخام، من حيث الحجم	رسم بياني 5.2.1
27	تطور الكهرباء المتوفر حسب المصدر الأولي	رسم بياني 6.2.1
27	إنتاج واستهلاك المواد النفطية	رسم بياني 7.2.1
30	بنية سياحة الأجانب الوافدين على المغرب.....	رسم بياني 1.1.2.1
31	تطور عدد المنخرطين حسب الفرع	رسم بياني 8.2.1
31	تطور نسبة الولوج	رسم بياني 9.2.1
32	تطور الاستهلاك النهائي، من حيث الحجم	رسم بياني 10.2.1
32	مساهمة الاستهلاك النهائي في نمو الناتج الداخلي الإجمالي	رسم بياني 11.2.1
32	تطور معدل الاستثمار	رسم بياني 12.2.1
33	تطور الدخل الوطني الإجمالي المتاح	رسم بياني 13.2.1
33	تطور الادخار الوطني.....	رسم بياني 14.2.1
33	الحاجة للتمويل / القدرة على التمويل.....	رسم بياني 15.2.1
35	معدل النشاط حسب مكان الإقامة	رسم بياني 1.3.1
35	معدل النشاط حسب الفئة العمرية في الوسط الحضري	رسم بياني 2.3.1
36	التشغيل في القطاع الصناعي.....	رسم بياني 3.3.1
36	تطور بنية التشغيل حسب قطاع النشاط	رسم بياني 4.3.1
37	تطور نسبة التشغيل الناقص حسب مكان الإقامة	رسم بياني 1.1.3.1
37	النمو غير الفلاحي وتغير نسبة التشغيل الناقص في المجال الحضري	رسم بياني 2.1.3.1
38	تطور نسبة البطالة الطويلة الأمد	رسم بياني 5.3.1
38	تطور نسبة الباحثين عن العمل لأول مرة	رسم بياني 6.3.1
38	تطور نسبة البطالة حسب الفئة العمرية	رسم بياني 7.3.1
38	نسبة البطالة حسب الجنس والمستوى الدراسي	رسم بياني 8.3.1
39	تغير نسبة بطالة الشباب	رسم بياني 1.2.3.1
39	نسبة البطالة حسب الجنس والفئة العمرية	رسم بياني 2.2.3.1

39	رسم بياني إ1.3.2.3 : نسبة البطالة حسب مستوى التأهيل للشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة
43	رسم بياني 1.4.1 : تطور التضخم والتضخم الأساسي
43	رسم بياني 2.4.1 : المساهمة في التضخم
43	رسم بياني : إ1.1.4.1 : تطور مستوى أئمة المواد الغذائية المتقلبة الأسعار
44	رسم بياني إ2.1.4.1 : تغير حجم إنتاج الحوامض ومؤشر أسعارها
44	رسم بياني إ3.1.4.1 : تطور حجم إنتاج البواكر ومؤشر أسعار الخضر الطرية
44	رسم بياني 3.4.1 : تطور تضخم المواد المقننة
45	رسم بياني 4.4.1 : تطور سعر الغازوال ومحدداته
45	رسم بياني 5.4.1 : تطور سعر الوقود الممتاز ومحدداته
46	رسم بياني 6.4.1 : مساهمة المواد المقننة في التضخم
47	رسم بياني 7.4.1 : تطور أسعار السلع التجارية وغير التجارية
47	رسم بياني 8.4.1 : تطور أسعار السلع التجارية والتضخم في البلدان الشريكة
48	رسم بياني 9.4.1 : تطور أسعار السلع والخدمات
48	رسم بياني 10.4.1 : مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم
	رسم بياني 11.4.1 : تطور مؤشر داو جونز-يو بي اس للسلع الأساسية DJ-UBSCI الإجمالي ومؤشر أسعار الإنتاج الصناعي
49	رسم بياني 12.4.1 : تطور مؤشر الأسعار الدولية للمواد الطاقية ومؤشر أسعار فرع تكرير البترول
54	رسم بياني 1.5.1 : تطور رصيد الميزانية
54	رسم بياني 2.5.1 : تطور رصيد الميزانية دون احتساب تكاليف المقاصة
55	رسم بياني 3.5.1 : تطور مداخيل الضريبة على الشركات وعلى الدخل
55	رسم بياني 4.5.1 : تطور عائدات مؤسسات الاحتكار والمساهمة
56	رسم بياني 5.5.1 : تطور الموارد العادية للخزينة
57	رسم بياني 6.5.1 : تطور النفقات الإجمالية للخزينة
58	رسم بياني 7.5.1 : تطور كتلة الأجور
58	رسم بياني 8.5.1 : تطور تكاليف المقاصة
59	رسم بياني 9.5.1 : تطور الرصيد العادي
59	رسم بياني 10.5.1 : نفقات الاستثمار
59	رسم بياني 11.5.1 : تطور المبلغ الجاري لتأخرات الأداء
59	رسم بياني 12.5.1 : تطور الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر
60	رسم بياني إ1.2.5.1 : توزيع إصدارات الخزينة حسب أجل الاستحقاق
60	رسم بياني إ2.2.5.1 : تطور متوسط أجل استحقاق إصدارات الخزينة في السوق الأولية
61	رسم بياني إ3.2.5.1 : تطور متوسط سعر الفائدة المرجح لإصدارات الخزينة في السوق الأولية
61	رسم بياني إ4.2.5.1 : تطور منحنى سعر الفائدة في السوق الثانوية
62	رسم بياني 13.5.1 : تطور مديونية الخزينة
62	رسم بياني 14.5.1 : تطور الدين العمومي
63	رسم بياني إ1.3.5.1 : توقعات الدين العمومي المباشر

63	العناصر المساهمة في تغير الدين	2.3.5.1	رسم بياني
65	تطور الميزان التجاري	1.6.1	رسم بياني
65	المساهمات في تطور الصادرات	2.6.1	رسم بياني
66	تطور حجم صادرات الفوسفات ومشتقاته	3.6.1	رسم بياني
66	تطور صادرات الفوسفات ومشتقاته	4.6.1	رسم بياني
68	تطور عائدات الأسفار وخبولات المغاربة المقيمين بالخارج	5.6.1	رسم بياني
69	تطور السحوبات، والاستخدامات والمبلغ الجاري للدين الخارجي العمومي	6.6.1	رسم بياني
70	تطور رصيد مكونات حساب العمليات المالية	7.6.1	رسم بياني
71	مداخل الاستثمارات المباشرة الأجنبية حسب القطاعات	8.6.1	رسم بياني
71	مداخل الاستثمارات المباشرة الأجنبية حسب بلد المنشأ	9.6.1	رسم بياني
71	تطور التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة للمغرب في الخارج	10.6.1	رسم بياني
72	الاحتياطيات الدولية الصافية بالأشهر من واردات السلع والخدمات	11.6.1	رسم بياني
72	تمويل العجز الجاري	12.6.1	رسم بياني
73	تطور وضع الاستثمار الدولي	13.6.1	رسم بياني
76	النمو السنوي للقروض	1.7.1	رسم بياني
76	التطورات السنوية للقروض والناج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي	2.7.1	رسم بياني
76	تطور معايير منح القروض خلال سنة 2014	3.7.1	رسم بياني
76	تطور الطلب على القروض خلال سنة 2014	4.7.1	رسم بياني
77	مساهمة الوحدات الاقتصادية في نمو القروض البنكية	5.7.1	رسم بياني
78	تطور الفئات الرئيسية للقروض البنكية	6.7.1	رسم بياني
78	تطور الديون المعلقة الأداء	7.7.1	رسم بياني
78	توزيع القروض حسب قطاعات النشاط	8.7.1	رسم بياني
78	نمو القروض في بعض فروع النشاط	9.7.1	رسم بياني
79	تطور القروض البنكية	1.1.7.1	رسم بياني
79	تطور القروض البنكية والنمو غير الفلاحي	2.1.7.1	رسم بياني
80	نسبة نمو القروض البنكية بالقيمة الحقيقية	3.1.7.1	رسم بياني
80	نسبة القروض البنكية إلى الناج الداخلي الإجمالي	4.1.7.1	رسم بياني
81	تطور القروض الموزعة من طرف شركات التمويل	10.7.1	رسم بياني
81	بنية القروض الموزعة من طرف شركات التمويل خلال سنة 2014	11.7.1	رسم بياني
81	تطور القروض الموزعة من طرف البنوك الحرة	12.7.1	رسم بياني
81	بنية القروض الموزعة من طرف البنوك الحرة خلال سنة 2014	13.7.1	رسم بياني
82	تطور القروض الموزعة من طرف جمعيات القروض الصغرى	14.7.1	رسم بياني
82	بنية القروض الموزعة من طرف جمعيات القروض الصغرى في 2014	15.7.1	رسم بياني
83	التطور السنوي للاحتياطيات الدولية الصافية	16.7.1	رسم بياني
83	التطور السنوي للديون الصافية على الإدارة المركزية	17.7.1	رسم بياني
83	التطور السنوي للالتزامات على الإدارة المركزية	18.7.1	رسم بياني

84	رسم بياني 19.7.1 : تطور التداول النقدي
84	رسم بياني 20.7.1 : تطور النقود الكتابية
85	رسم بياني 21.7.1 : تطور التوظيفات تحت الطلب خلال سنة 2014
85	رسم بياني 22.7.1 : تطور الودائع بالعملات الأجنبية
85	رسم بياني 23.7.1 : تطور الودائع لأجل
85	رسم بياني 24.7.1 : مساهمة القطاعات المؤسسية في نمو الودائع لأجل
86	رسم بياني 25.7.1 : سيولة الاقتصاد
87	رسم بياني 26.7.1 : تطور متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة مابين البنوك
88	رسم بياني 1.2.7.1 : تطور أسعار الفائدة على القروض
88	رسم بياني 2.2.7.1 : تطور القروض البنكية والنمو غير الفلاحي
89	رسم بياني 3.2.7.1 : ترتيب الدول حسب هامش سعر الفائدة لديها 1999-2011
90	رسم بياني 27.7.1 : تطور منحى أسعار الفائدة في السوق الثانوية
91	رسم بياني 28.7.1 : سعر الصرف الخاص بالتحويل
91	رسم بياني 29.7.1 : سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي للدرهم
91	رسم بياني 30.7.1 : المعاملات بالناجز في سوق الصرف
92	رسم بياني 31.7.1 : بيع العملات لأجل
92	رسم بياني 32.7.1 : شراء العملات لأجل
94	رسم بياني 1.8.1 : الأداء السنوي لمؤشر مازي
94	رسم بياني 2.8.1 : التطور اليومي لمؤشر مازي بين سنتي 2012 و2014
94	رسم بياني 3.8.1 : التغير السنوي للمؤشرات القطاعية
95	رسم بياني 4.8.1 : الرسملة ومعامل الرأس مال العائم في القطاعات الرئيسية
95	رسم بياني 5.8.1 : تطور رسملة البورصة
96	رسم بياني 6.8.1 : التطور السنوي لمعدل السيولة
97	رسم بياني 7.8.1 : تطور اكتتابات و تسديدات سندات الخزينة
97	رسم بياني 8.8.1 : تطور متوسط أسعار الفائدة المطبقة على سندات الخزينة في السوق الأولية
98	رسم بياني 9.8.1 : بنية إصدارات سندات الخزينة حسب الأجل
98	رسم بياني 10.8.1 : تطور بنية المبالغ الجارية لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة
101	رسم بياني 11.8.1 : تطور بنية الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي النقدية حسب الجهة الحائزة
102	رسم بياني 12.8.1 : تطور مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات
102	رسم بياني 13.8.1 : تطور مؤشرات أسعار الأصول العقارية
104	رسم بياني 14.8.1 : تطور أسعار الأصول العقارية في المدن الرئيسية للمملكة
105	رسم بياني 1.9.1 : الحاجة إلى التمويل. كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
106	رسم بياني 2.9.1 : بنية التمويلات الخارجية للشركات غير المالية بملايير الدراهم
108	رسم بياني 3.9.1 : التدفقات المالية الرئيسية بين القطاعات المؤسسية خلال سنة 2014
110	رسم بياني 4.9.1 : التدفقات الصافية للقروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية
	رسم بياني 1.2.2 : نسبة تنفيذ الأنشطة المنتهية آجالها ذات المخاطر المرتفعة المخصصة لتفعيل

126	توصيات الافتتاح	
132	: فجوة الناتج غير الفلاحي	رسم بياني 1.2.2
132	: الفارق النقدي بالقيمة الحقيقية	رسم بياني 2.2.2
133	: تطور نسب التضخم المتوقعة ونسب التضخم الفعلية	رسم بياني 1.1.2.2
133	: الرسوم المروحية لسنة 2014 ومقارنتها مع نسب التضخم الفعلية	رسم بياني 2.1.2.2
134	: الوضعية الهيكلية للسيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي	رسم بياني 3.2.2
134	: تدخلات بنك المغرب	رسم بياني 4.2.2
135	: وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي	رسم بياني 5.2.2
	: مساهمة العوامل المستقلة في التغير الشهري للوضعية الهيكلية للسيولة	رسم بياني 6.2.2
135	البنكية بملايير الدراهم	
136	: تطور متوسط حجم العمليات في السوق ما بين البنوك	رسم بياني 7.2.2
136	: تطور سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك	رسم بياني 8.2.2
137	: تطور سعر الفائدة الرئيسي والتضخم	رسم بياني 1.2.2.2
138	: تطور أسعار الفائدة الرئيسية وفي السوق ما بين البنوك	رسم بياني 1.2.2.2
144	: حجم السنوي لاستشارات مكتب القروض	رسم بياني 1.4.2
146	: التطور السنوي لعوارض الأداء التي لم تتم تسويتها	رسم بياني 1.5.2
146	: توزيع عدد الأشخاص ممنوعين من إصدار الشيك	رسم بياني 2.5.2
147	: تطور التداول الائتماني بالقيمة	رسم بياني 1.6.2
148	: بنية الأوراق البنكية المتداولة سنة 2014	رسم بياني 2.6.2
148	: تطور حصة الأوراق حسب السلسلة في التداول الائتماني	رسم بياني 3.6.2
148	: بنية القطع النقدية المتداولة سنة 2014	رسم بياني 4.6.2
150	: تطور سحب وإيداعات الأوراق البنكية بشبابيك بنك المغرب	رسم بياني 5.6.2
150	: الطلب الإجمالي على الأوراق البنكية ونسب المساهمة	رسم بياني 6.6.2
151	: إنتاج الأوراق البنكية الجديدة بالملايين	رسم بياني 7.6.2
152	: تطور حصة الأوراق البنكية الجديدة التي طرحها بنك المغرب ضمن الطلب الإجمالي	رسم بياني 8.6.2
154	: إنتاج القطع النقدية بملايين الوحدات	رسم بياني 9.6.2
154	: السحوبات والإيداعات بملايين القطع النقدية	رسم بياني 10.6.2
155	: تطور التزوير (2010-2014)	رسم بياني 11.6.2
155	: توزيع الأوراق البنكية المزورة حسب السلسلة	رسم بياني 12.6.2
174	: تطور الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية بملايين الدراهم	رسم بياني 1.1.3
175	: بنية متوسط جاري القروض الممنوحة للبنوك	رسم بياني 3.1.2
175	: بنية العائدات والتكاليف	رسم بياني 3.1.3
176	: معامل الاستغلال	رسم بياني 3.1.4
205	: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية	رسم بياني 3.2.1

فهرس الجداول

4.....	: تطور النمو العالمي	جدول 1.1.1
7.....	: تطور نسبة البطالة	جدول 2.1.1
12.....	: تطور التضخم عبر العالم	جدول 3.1.1
14.....	: تطور أرصدة الحساب الجاري لميزان الأداءات	جدول 4.1.1
24.....	: تطور القيمة المضافة حسب الفروع من حيث الحجم	جدول 1.2.1
28.....	: تطور تدفقات السياح	جدول 2.2.1
40.....	: خاصيات العاطلين عن العمل حسب الفئة العمرية سنة 2012	جدول 1.2.3.1
40.....	: تغير نسبة بطالة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة	جدول 1.2.3.1
41.....	: مؤشرات كلفة اليد العاملة.....	جدول 1.3.1
41.....	: المؤشرات السنوية للنشاط والبطالة حسب مكان الإقامة	جدول 2.3.1
42.....	: تطور أسعار الاستهلاك.....	جدول 1.4.1
43.....	: التقلب والقيم القصوى لتضخم المواد الغذائية المتقلبة الأسعار	جدول 1.1.4.1
45.....	: تطور متوسط سعر الوقود بمحطات البنزين	جدول 2.4.1
47.....	: التطور السنوي لأسعار السلع والخدمات التجارية وغير التجارية.....	جدول 3.4.1
49.....	: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك حسب المدن	جدول 2.4.1
50.....	: مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية	جدول 5.4.1
52.....	: توقعات الميزانية لسنتي 2013 و2014	جدول 1.5.1
52.....	: الجدول الزمني لفرض الضريبة على المستغلات الزراعية	جدول 1.1.5.1
53.....	: إعادة هيكلة نسب الضريبة على القيمة المضافة	جدول 2.1.5.1
53.....	: رسوم التبر الإضافية	جدول 3.1.5.1
56.....	: وضعية تجملات وموارد الخزينة	جدول 2.5.1
62.....	: وضعية الدين العمومي	جدول 3.5.1
64.....	: تطور أبرز مكونات الحسابات الخارجية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي.....	جدول 1.6.1
66.....	: توزيع الصادرات حسب القطاعات	جدول 2.6.1
67.....	: أبرز الواردات	جدول 3.6.1
73.....	: تطور وضع الاستثمار الدولي	جدول 4.6.1
75.....	: أبرز المؤشرات النقدية	جدول 1.7.1
84.....	: تطور مكونات الكتلة النقدية م ³	جدول 2.7.1
86.....	: مجتمعات التوظيفات السائلة	جدول 3.7.1
87.....	: تطور أسعار الفائدة على القروض.....	جدول 4.7.1
90.....	: سعر الفائدة على الودائع لأجل والحسابات على الدفتر	جدول 5.7.1

90.....	: أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية	جدول 6.7.1
92.....	: العمليات المنجزة في سوق الصرف	جدول 7.7.1
95.....	: نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الربحي للدول الأكثر تمثيلاً في صنف «الأسواق الحدودية».....	جدول 1.8.1
96.....	: تطور حجم المعاملات	جدول 2.8.1
98.....	: تطور الديون الداخلية للخزينة	جدول 3.8.1
99.....	: تطور الإصدارات في سوق الديون الخاصة	جدول 4.8.1
100.....	: تطور المبلغ الجاري للديون الخاصة	جدول 5.8.1
101.....	: تطور الأصول الصافية لاكتتابات وتسديدات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.....	جدول 6.8.1
103.....	: تطور مؤشر أسعار الأصول العقارية حسب نوع الأصول	جدول 7.8.1
103.....	: تغير مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية	جدول 8.8.1
107.....	: التدفقات المالية الرئيسية للاقتصاد الوطني مع بقية العالم	جدول 1.9.1
109.....	: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية	جدول 2.9.1
111.....	: التدفقات المالية الداخلية للشركات غير المالي	جدول 3.9.1
112.....	: التدفقات المالية الرئيسية للأسر	جدول 4.9.1
131.....	: توقعات التضخم.....	جدول 2.2.2
132.....	: قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2008.....	جدول 3.2.2
149.....	: تطور بنية الطلب الإجمالي من الأوراق (2010-2014) بالملايين.....	جدول 1.6.2
156.....	: الأرقام الرئيسية الخاصة بالعملة الائتمانية سنة 2014.....	جدول 2.6.2
173.....	: أرقام رئيسية	جدول 3.1.1
173.....	: الحصيلة حسب العمليات.....	جدول 3.1.2
175.....	: النتيجة الصافية للسنة المالية.....	جدول 3.1.3
178.....	: الأصول في 31 دجنبر 2014.....	جدول 3.2.1
179.....	: الخصوم في 31 دجنبر 2014.....	جدول 3.2.2
180.....	: خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2014.....	جدول 3.2.3
181.....	: حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2014.....	جدول 3.2.4
188.....	: الموجودات والتوظيفات من الذهب	جدول 6.2.3
188.....	: التوزيع حسب نوع التوظيفات	جدول 3.2.7
189.....	: الوضعية لدى صندوق النقد الدولي.....	جدول 3.2.9
189.....	: التوزيع حسب الأجل المتبقي.....	جدول 3.2.8
191.....	: بنية الديون على مؤسسات الائتمان.....	جدول 10.2.3
192.....	: الأصول الثابتة.....	جدول 11.2.3
193.....	: سندات المساهمة	جدول 12.2.3
193.....	: أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة.....	جدول 13.2.3
194.....	: التزامات بالدرهم القابل للتحويل.....	جدول 14.2.3
195.....	: الودائع والالتزامات بالدرهم.....	جدول 15.2.3

196.....	: خصوم أخرى	جدول 16.2.3
197.....	: رساميل ذاتية	جدول 17.2.3
197.....	: عمليات الصرف	جدول 18.2.3
198.....	: التزامات على السندات	جدول 19.2.3
198.....	: التزامات أخرى	جدول 20.2.3
199.....	: الفوائد المحصلة عن التوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية	جدول 21.2.3
199.....	: الفوائد المحصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان	جدول 22.2.3
200.....	: العمولات المحصلة	جدول 23.2.3
201.....	: عائدات مالية أخرى	جدول 25.2.3
202.....	: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم	جدول 25.2.3
203.....	: تكاليف مالية أخرى	جدول 26.2.3
203.....	: تكاليف الموظفين	جدول 27.2.3
204.....	: مشتريات المواد والأدوات	جدول 28.2.3
204.....	: مخصصات للاستخدامات	جدول 29.2.3
205.....	: المؤونات	جدول 30.2.3

فهرس الاطارات

5.....	: بطاء التعافي الاقتصادي في منطقة الأورو	إطار 1.1.1
9.....	: تطور أسعار النفط في 2014	إطار 2.1.1
17.....	: برنامج التيسير الكمي للاحتياطي الفدرالي الأمريكي	إطار 3.1.1
29.....	: بنية السياحة الدولية في المغرب	إطار 1.2.1
37.....	: التشغيل الناقص في المغرب	إطار 1.3.1
39.....	: بطالة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة	إطار 2.3.1
52.....	: أبرز التدابير الجبائية في قانون المالية لسنة 2014	إطار 1.5.1
60.....	: ظروف تمويل الخزينة في السوق الداخلية سنة 2014	إطار 2.5.1
63.....	: تحليل استمرارية القدرة على حمل الدين	إطار 3.5.1
	: المنهجية الجديدة لميزان الأداءات (الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي)	إطار 1.6.1
72.....		
74.....	: المساهمة الإبرائية برسم الممتلكات والموجودات السائلة بالخارج	إطار 2.6.1
79.....	: العوامل المؤثرة في تطور القروض البنكية في المغرب	إطار 1.7.1
88.....	: تطور المكونات الرئيسية لأسعار الفائدة على القروض بالمغرب	إطار 2.7.1
124.....	: منهجية تقييم الأهداف والمخاطر الاستراتيجية	إطار 1.1.2
133.....	: تقييم توقعات التضخم في سنة 2014	إطار 2.2.2
136.....	: لحة تاريخية عن أدوات السياسة النقدية في المغرب	إطار 3.2.2
140.....	: تذكير بأبرز المستجدات الواردة في القانون البنكي	إطار 4.2.2

147	: بروتوكول اتفاقية شراكة بين بنك المغرب وكارين كارنسي	إطار 1.6.2
153	: سياسة «الورقة المالية النظيفة» لبنك المغرب	إطار 2.6.2
156	: الجوائز الممنوحة للسلسلة الجديدة من الأوراق البنكية المغربية في 2014	إطار 3.6.2
162	: النسخة الثانية لمنتدى حماية المعطيات الشخصية في القطاع البنكي	إطار 1.7.2
165	: إصدارات البنك التي يمكن الاطلاع عليها في البوابة www.bkam.ma	إطار 2.7.2

فهرس الملحقات الإحصائية

211	: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	جدول م 1
213	: تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم	جدول م 1.2
214	: الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي	جدول م 2.2
215	: حساب السلع والخدمات	جدول م 3.2
215	: الدخل الوطني الإجمالي المتاح وتخصيصه	جدول م 4.2
216	: الاستثمار و التوفير	جدول م 5.2
216	: الفلاحة	جدول م 6.2
217	: الصيد البحري	جدول م 7.2
217	: إنتاج الطاقة	جدول م 8.2
217	: تكرير النفط	جدول م 9.2
218	: مؤشرات الإنتاج الصناعي	جدول م 10.2
219	: السياحة	جدول م 11.2
220	: مؤشرات الشغل والبطالة	جدول م 1.3
221	: تطور التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي	جدول م 2.3
222	: التضخم	جدول م 1.4
223	: التضخم الأساسي	جدول م 2.4
224	: مؤشر أسعار الاستيراد	جدول م 3.4
224	: تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية	جدول م 4.4
225	: مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي	جدول م 5.4
226	: الواردات حسب أبرز المنتجات	جدول م 1.5
227	: الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)	جدول م 1.5
228	: الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)	جدول م 1.5
229	: الصادرات حسب أبرز المنتجات	جدول م 2.5
230	: الصادرات حسب أبرز المنتجات (تابع)	جدول م 2.5
231	: التوزيع الجغرافي للمبادلات	جدول م 3.5
232	: ميزان الأداءات	جدول م 4.5
233	: ميزان الأداءات	جدول م 4.5
234	: وضع الاستثمار الدولي الإجمالي	جدول م 5.5

235.....	: وضعية موارد وحمولات الخزينة	جدول م 1.6
236.....	: بيان تطور الموارد العادية للخزينة	جدول م 2.6
237.....	: تقديرات الميزانية العمومية.....	جدول م 3.6
238.....	: سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم	جدول م 1.7
239.....	: تطور نشاط سوق الصرف.....	جدول م 2.7
240.....	: تطور السيولة البنكية.....	جدول م 3.7
241.....	: سعر الفائدة في السوق النقدية في 2014.....	جدول م 4.7
241.....	: أسعار الفائدة المطبقة على الودائع.....	جدول م 5.7
242.....	: سعر الفائدة المتوسط المرجح في 2014.....	جدول م 6.7
243.....	: السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة بالمزايدة	جدول م 7.7
244.....	: معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول.....	جدول م 8.7
244.....	: معدلات الفائدة المطبقة على السندات الصادرة في سوق سندات الاقتراض	جدول م 9.7
245.....	: أسعار الفائدة المدينة.....	جدول م 10.7
245.....	: المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان.....	جدول م 11.7
246.....	: المؤشرات الرئيسية النقدية	جدول م 1.8
247.....	: المجمعات النقدية	جدول م 2.8
248.....	: مجتمعات التوظيفات السائلة.....	جدول م 3.8
249.....	: مقابلات المجمع م3.....	جدول م 4.8
250.....	: الاحتياطيات الدولية الصافية.....	جدول م 5.8
251.....	: الديون الصافية على الإدارة المركزية.....	جدول م 6.8
252.....	: ديون على الاقتصاد.....	جدول م 7.8
253.....	: التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسساتي.....	جدول م 8.8
254.....	: وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الإدارة المركزية.....	جدول م 9.8
255.....	: وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الأسر.....	جدول م 10.8
256.....	: وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الشركات غير المالية.....	جدول م 11.8
257.....	: حساب الذمة المالية للشركات المالية الأخرى	جدول م 12.8
258.....	: الاكتتابات في أذينات الخزينة بالمزايدة.....	جدول م 14.8
258.....	: تطور السوق ما بين البنوك.....	جدول م 13.8
259.....	: المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالمزايدة	جدول م 1.9
260.....	: سندات الدين القابلة للتداول.....	جدول م 2.9
261.....	: سوق سندات الاقتراض	جدول م 3.9
262.....	: مؤشرات البورصة.....	جدول م 4.9
263.....	: مؤشر أسعار الأصول العقارية.....	جدول م 5.9

الإيداع القانوني : 2015 MO 2001

رد مك : 978-9981-873-79-6

رد مد : 2028-5418